مصر المعاصرة

(السنة الستون ــ العدد ٣٣٧ ــ يوليو ١٩٦٩)

رئيس التحرير : **الدكتور جمال العطيفى**
سكرتير عام الجمعيــة

مطابع الاهرام التجــارية
القــاهرة ١٩٦٩

الثمن ٤٠ قرشا

أعضـــاء الجمعيـــة

أعضاء الجمعية أربعة فئات : الاعضاء العاملون الذين يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا سنويا والاعضاء المشتركون بنوك ومؤسسات وهيئات عامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية الذين يدفعون اشتراكا سنويا لا يقل عن مائة جنيه والاعضاء الفخريون الذين ادوا خدمات جليلة للجمعية أو للعلوم الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية والاعضاء المراسلون وهم أعضاء يقيمون فى الخارج يسهمون فى أعمـــال الجمعية ونشراتها المختلفة .

يتلقى جميع الاعضاء مجلة مصر المعاصرة بدون مقابل .

الاشتراك فى المجـــلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجلة مائة وخمسون قرشا فى الجمهورية العربية المتحـــدة ، وأربعون شلنا او خمسة دولارات للبـــلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل اداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الاعضاء المشتركين أربعون قرشا صاغا فى الجمهورية العربية المتحدة وعشرة شلنات أو دولار وربع فى البلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » .

ولا يباح نقل أو ترجمة شىء مما ينشر فى هذه المجلة بغير اذن سابق من الجمعية .

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكـــا للجمعية .

ترسل طلبـــات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى سكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ .

مقر الجمعية ــ ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة ت ٥٢٧٩٧

الفهـــرس

الصفحة

د. جمال العطيفى : قوانين العودة والجنسية فى اسرائيل ، أداة لتحقيق مطامعها التوسعية ٥

د. عز الدين فودة : العدوان الاسرائيلى والأمم المتحدة . . . ٣١

ويصا صالح : المركز القانونى الدولى لحركة المقاومة العربية . . ٦٣

د. نقولا سركيس : البترول فى ميزان القوى بين العرب واسرائيل ٧٧

ندوة القانونيين العرب عن القضية الفلسطينية ٩٥

د. وليم سليمان : عرض وتعليق على كتاب «السلام المراوغ» ، تأليف جون دافيز ١١٣

توصيات مؤتمر الاقتصاديين العرب الثانى — بغداد ٨ — ١٣ مارس ١٩٦٩ . . . . . ١٢٩

د. جواد هاشم : تقدير تكوين رأس المال الثابت فى العراق خلال الفترة ١٩٥٧ — ١٩٦٢ . . . . . ١٤١

د. زكى محمود شبانة : التحليل الاقتصادى للطاقة الاستيرادية والقوى التنافسية فى أهم الاسواق العالمية للبرتقال المصرى واليوسفى ١٩٧

د. هناء خير الدين : نحو برنامج لحل مشكلة التسعير والاستخدام الامثل للقطن فى مصر (بالانجليزية) ٥

د. موريس مكرم الله واصف : العدوان الاسرائيلى (يونية ١٩٦٧) والاقتصاد المصرى (بالفرنسية) ٥٣

البروفسور ب. خلتبارى : مشكلة السكان والانتقال الى اقتصاد ديناميكى فى البلاد النامية (بالانجليزية) ٨١

نصار سعد : التغيرات البنيانية والتحول الاشتراكى فى الزراعة المصرية (بالانجليزية) ١٠٣

قوانين العودة والجنسية فى إسرائيل

اداة لتحقيق مطامعها التوسعية

دكتور جمال العطيفى

تتناول هذه الدراسة أساسا قوانين العودة والجنسية فى اسرائيل . غير انه لتفهم أبعاد هذه القوانين ومدى تعبيرها عن أطماع اسرائيل التوسعية وخطرها على حقوق الشعب العربى ، يتعين أن نبين مدى ارتباطها بالايديولوجية الصهيونية فى شأن الدولة اليهودية ، التى تتوسل بالعدوان وتستعين بأشد الاساليب منافاة للانسانية لتصبح دولة لليهود .

ومع أن الكلام عن الايديولوجية الصهيونية قد يكون معادا ، الا اننا نركز على النقاط المتصلة مباشرة بموضوعنا .

١ — ترى اسرائيل فى قانون العودة تعبيرا عن الفكر الصهيونى الذى يستند الى عبارة وردت فى التوراة العهد القديم ، سفر المزامير وفق الطبعة العربية من التوراة « عندما رد الرب ثبى صهيون ، صرنا مثل الحالمين » وتؤسس الصهيونية على هذه العبارة دعوتها اليهود الى العودة الى « أرض الميعاد » فلسطين ، بعد الفين سنة ! (١)

وهى نظرية خاطئة فى حد ذاتها تاريخيا وعلميا . فعلى حد تعبير سير ادوارد سبيرس فى مقدمة كتاب ابكاريوس المعروف « فلسطين من خلال ضباب الدعاية » الذى نشره عام ١٩٤٦ ، فان اليهود قد عادوا فعلا الى الارض الموعودة فى بابل بعد وقوعهم فى اسر الاشوريين ، وقبل أن يقوم الرومان بطردهم بعد ميلاد المسيح ، وانه لم ينهض بعدها رسول آخر ليبشر بعودة جديدة . (٢)

كما ان فكرة الشعب اليهودى كأمة متميزة تشكل وحدة عنصرية ، ليس لها أى سند علمى وفق ما كشفت عنه دراسات علم الانسان . فليس لليهود لغة مشتركة أو تاريخ مشترك ، اذ أنهم عاشوا خلال العشرين قرنا الماضية فى دول مختلفة وتباينت أساليب حياتهم وتقاليدهم ولغاتهم .

---

(١) Shabtai Rosenne, La Loi israélienne sur la nationalité et la loi du retour, Journal du droit international, 1954, Année 81, No. 1, p. 21.

(٢) Abcarius, M. F., Palestine through the fog of Propaganda, London, 1946, p. 9.

فالرابطة التى تجمعهم رابطة دينية محضة وليست رابطة قومية . فهـم ليسوا أمة ولكن طائفة دينية(١) .

ولكن الصهيونية ترى فى قانون العودة الرباط الحقيقى الذى يجمع بين يهود العالم(٢) . ودعوة ١٣ مليون هم يهود العالم الى العودة الى رقعة أرض كان لا يتجاوز عدد سكانها الاصليين عام ١٩٤٦ مليون و ٨٤٥٠٠٠ شخص ، تكشف بذاتها عن أطماع اسرائيل التوسعية . (٣)

٢ — أنه منذ بدأت الحركة الصهيونية على يد هرتزل فقد كان واضحا من كتابه الصغير الذى نشره فى فبراير ١٨٩٦ باسم دولة اليهود (٤) محاولة ادماج يهود العالم فى الحركة الصهيونية(٥) .

٣ — وقد بدأ تنفيذ الفكرة بالدعوة الى خلق وطن قـومى لليهـود فى فلسطين فى المؤتمر الصهيونى الاول الذى انعقد فى بـال بسويسرا عـام ١٨٩٧ ، وكانت وسيلة ذلك كما حددها برنامج هذا المؤتمر ، توطين العمال والمزارعين اليهود فيها . ومن ثم بدأت حركة الهجرة الواسعة سواء كانت شرعية أو متسللة .

---

(١) Sami Hadawi, Bitter Harvest, New York 1967, p. 26.
Colloque de Juristes Arabes sur la Palestine, Alger, Juillet, 1967, p. 27.

وأنظر كتاب نهـاية الشعب اليهـودى بقـلم جورج فريدمان الاسـتاذ بجـامعة باريس ، وقد نشره لاول مرة بالفرنسية عام ١٩٦٥ ثم نشر مترجما الى الانجليزية عام١٩٦٧ . وفى هذا الكتاب يرد المؤلف على الادعاء بأن اليهود يكونون شعبا ، بأنهم ينحدرون من مائة وعشرين بلد مختلف وأنهم قد اختلطوا بالاجناس الاخرى نتيجة تغيير الديانة والزواج المختلط والتغييرات البيولوجية والاجتماعية وأنهم لم يكونوا مجتمعا موحدا فى أى وقت من الاوقات .

(٢) Sh. Rosenne, Loc. Cit., P. 9.

وانظر الاشارة الى أقوال بن جوريون فى هذا الشأن فى ندوة القانونيين العـرب ، بالجزائر يوليو ١٩٦٧ عن قضية فلسطين ، الطبعة الفرنسـية القسم الاول المتعلق بالحقـوق التاريخيـة ص ٤٣ .

(٣) والعجيب أن تقرير لجنة بيل Peel الانجليزية عام ١٩٣٧ قد أشار الى أنه نتيجـة لزيادة هجرة اليهود لم تعد أرض فلسطين كافية لسـكانها (أبكاريوس ، المرجع السـابق ص ١٣٣) .

(٤) وهى الترجمة التى رآها الدكتور فايز صايغ لكتاب هرتزل بدلا من الدولة اليهـودية التى جرت بها بعض الترجمات (أنظر كتابه الدبلوماسية الصهيونية من سلسلة دراسـات فلسطين التى يصدرها مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية) .

وتعبير دولة اليهود يختلف عن تعبير الدولة اليهودية ، فى أنه يحمل طابع استيطان يهود العالم فيها (أنظر فى هذا المعنى الاشارة الذكية الواردة فى تعليق حديث نشرته مجلة Esprit الفرنسية للكاتب Roger Akriche عدد نوفمبر ١٩٦٧ هامش ٥ ص ٨١٤) .

(٥) ويشير شاباتى روزين فى مقاله السابق الى أنه فى عام ١٨٥١ كتب بنديتو موسـولينى بحثا عن اعادة تكوين الدولة اليهودية فى فلسطين ولكنه لم ينشر الا فى عام ١٩٥١ ، وفى هذا البحث اقترح أن يكتسب اليهود الذين يفدون للاقامة فى الدولة المقترحة جنسيتها تلقائيـا (ص ٢١ هامش ١٢) .

٤ ــ أن وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ قد أشار الى انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين . ثم جاءت وثيقة الانتداب على فلسطين فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢ فأعادت النص على وعد بلفور وأكدت بذلك مؤامرة الدولة اليهودية. اذ رغم الزعم بأن المقصود هو ان يكون لليهود وطن قومى فى فلسطين ، دون ان تتحول فلسطين الى دولة يهودية ، ورغم التظاهر فى هذه الوثيقة بوجوب المحافظة على مصالح العرب ، الا أن جميع بنود هذه الوثيقة كان من شأنها فى النهاية أن تؤدى الى خلق الدولة اليهودية . فقد نصت المادة الثانية على تعهد دولة الانتداب بأن تجعل الظروف الاقتصادية لفلسطين بحيث تسمح باقامة وطن قومى لليهود وعلى تسهيلها هجرة اليهود الى فلسطين وتوطينهم . كما انها اعترفت فى المادة الرابعة بالوكالة اليهودية كهيئة تعاون حكومة الانتداب فى ادارة فلسطين وفى شئونها الاقتصادية والاجتماعية وكل ما يتعلق باقامة اليهود بفلسطين . كما أنها أقرت فى المادة السادسة تسهيل الهجرة وتوطين اليهود فى فلسطين بالتعاون مع الوكالة اليهودية التى أصبحت بمثابة دولة داخل الدولة . (١)

٥ ــ أن برنامج بلتيمور الصهيوني فى ١١ مايو ١٩٤٢ الذى كان ردا على الكتاب الابيض للحكومة الانجليزية الذى أصدرته فى مايو ١٩٣٩ وأعلنت فيه الحد من تدفق هجرة اليهود الى فلسطين ، طالب بفتح أبواب الهجرة لهم وأن يكون للوكالة اليهودية تنظيم هذه الهجرة وجعل فلسطين دولة يهودية(٢) .

ولكن البرنامج لقى معارضة جانب من اليهود الذين كانوا يكونون فى أمريكا المجلس اليهودى الامريكى .

٦ ــ وفى ٣٠ أغسطس ١٩٤٢ نشرت النيويورك تيمس قرارات المجلس اليهودى الامريكى ومنها انه « فى ضوء التفسير العالمى لتاريخ اليهود ومصيرهم ولاهتمامنا برفاهية ووضع الشعب اليهودى الذى يعيش فى أجزاء أخرى من العالم ، فاننا لا نستطيع أن نشترك أو نؤيد السياسة التى أوضحها البرنامج الصهيونى . ونحن نؤمن بأن دعوة القومية اليهودية من شأنها أن تشوش على اخواننا بشأن وضعهم ووظيفتهم فى المجتمع ويبعد اهتمامنا بمهمتنا التاريخية فى أن نعيش كجماعة دينية فى أى مكان » (٣) .

٧ ــ ان اعلان الصهيونية لاقامة اسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨ قدتضمن الاشارة الى أنها ستصبح مفتوحة لهجرة اليهود من جميع أنحاء العالم ،

---

(١) أنظر الكتاب الذى صدر حديثا للاستاذ فريد خورى أستاذ العلوم السياسية بجامعة فيلانوفا بپنسلفانيا وعنوانه : The Arab Israeli Dilemma, 1968, P. 16.

(٢) John Davis, The Evasive Peace, 1968, P. 30 - 33

(٣) Khouri, op. cit., P. 30.

Khouri, op. cit., P. 31.

ومناشدةجميع يهـــود العالم بأن يقفوا الى جـــانب يهود أرض اسرائيـــل (ايرتز اسرائيل) (١) .

ويعنى هذا أن انشاء الوطن القومى لليهود فى فلسطين قد تحـــول الى انشاء دولة يهودية فى فلسطين (٢) بأمل الوصول بها بعد ذلك الى أن تصبح دولة ليهود العالم .

٨ ــ ونظرة الى احصاءات السكان فى فلسطين منذ وثيقة الانتداب حتى اقامة اسرائيل ثم عدوانها المتكرر ، تبين بوضوح الاطمـــــاع التوســـعية لاسرائيل ، التى تدعو الى عودة ١٣ مليون يهودى الى رقعة مـــن الارض لا يمكن أن تتسع لهم الا باغتيال حقوق العرب لا فى فلسطين وحدها بل فى الدول العربية المجاورة .

فهى تطلب الاراضى لاسكان المهاجرين وهى تسعى وراء المهاجرينلتتمكن من طلب الاراضى(٣) .

فقد كانت نسبة اليهود الى مجموع السكان فى فلسطين ١١ ٪ فى عـــام ١٩٢٢ فأصبحت ١٧ر٧ ٪ فى عـــام ١٩٣١ ، ثم ٢٨ ٪ فى عـــام ١٩٣٦ ، ثم ٣٢ ٪ فى عام ١٩٤٣ (٤) . وفى عام ١٩٤٨ حينما أعلن عن قيام اسرائيل كان عدد اليهود ٧١٣ر٠٠٠ ، وفى عام ١٩٥٣ كان قد قفز الى مليون و ٤٨٤ر٠٠٠ بينما تقلص العرب الى ١٨٦ر٠٠٠ أى أصبح العرب ١١ ٪ (٥) بينما كان عدد اليهود فى فلسطين عام ١٩٠٠ ــ ٥٠ر٠٠٠ يهودى فقط

وفى عام ١٩٦٥ أصبح ســـكان اسرائيل ٢ مليـــون و ٦٥٧٠٠٠ منهـــم

---

(١) أنظر نص وثيقة اعلان اسرائيل فى كتاب :
Baker, Legal System of Israel, 1968, P. 2 - 5.

(٢) Rosenne, loc. cit., P. 7.

(٣) نقلا عن كراسات التاريخ ، اسرائيل والبلاد العربية فى الشرق الاوسط منذ ١٩٤٨ رقم ٧٠ ، باريس ، أكتوبر ــ نوفمبر ١٩٦٧ ص ١٨ (مشار اليه فى ندوة الجزائر ص ٤٧) .

وقد توصلت عصابات اسرائيل بالقوة والارهاب الى طرد العرب حتى وصل عدد من فر منهم تحت ضغط الارهاب الاسرائيلى ٣٠٠ر٠٠٠ عربى قبل حرب ١٩٤٨ . ومن أمثلة هـــذه الاعمال الارهابية مذبحة دير ياسين (أنتونى ناتنج فى محاضرة أمام المؤتمر الثالث والعشرين للمجلس اليهـــودى الامريكى بنيويورك فى ٢ نوفمبر ١٩٦٧) ومذبحة كفر قاســـم فى ١٩٥٦/١٠/٢٩ (سامى حداوى ، المرجع السابق ص ٢٠٥ ، وأنظر أيضا جون ديفيز ، فى كتابه الســـــلام المراوغ السابق الاشارة اليه ص ٥٦ و ٥٧) .

(٤) أعمال ندوة الجزائر ، المرجع السابق ص ٤٦ .

(٥) من كتاب الشرق الاوسط الصادر عام ١٩٥٥ عن دار نشر أوربا .

٢ر٣٤٤ر٠٠٠ من اليهود أى تقلص العـــرب الى قرابة ثلاثمائة ألف (١) .

ومن ذلك يتبين أن الاهداف البعيدة للدولة اليهودية هى استيعاب جميع يهود العالم ، وهى لايمكن أن تستوعب يهود العالم الا بالتوسع (٢) مستغلة لتحقيق ذلك ولتجميع اليهود حول فكرتها بعض نصـــوص التـــوراة حيث تصورها على أن الرب قد وعد اليهود لا بالعودة الى فلسطين فقط بـــل باعطائهم الارض من نهر مصر الى النهر الكبير نهر الفرات . (سفر التكوين الاصحاح الخامس عشر : ١٨) (٣) .

وهى تتوسل الى تحقيق هدفها بوسائل كثيرة ، منها استغلال العاطفة الدينية بل والتهديد ، مثل ما فعل بن جوريون ، حينما أعلن فى المؤتمر الصهيونى العالمى الخامس والعشرين عام ١٩٦١ أنه بعد اقامة الـــدولة اليهوديـــة وبعد أن فتحت اسرائيل أبوابها لجميع اليهود ، فان كل يهودى لا يعود الى اسرائيل يخالف تعاليم اليهودية والتوراة ببقائه فى أرض الشتات ، (٤) ومنها الاستعانة بنشاط منظماتها ذات الصفة العالمية مثل الوكالة اليهودية والمؤتمر الصهيونى والصندوق القومى اليهودى ، وبوسائل الضغط والدعاية التى

---

(١) ووفقـــا لتقديرات وكالة غوث اللاجئين (الاونروا) فان عـــدد اللاجئين العـــرب الفلسطينيين ، كان فى ٣ مايو ١٩٦٧ ، ١ر٣٤٥ر٠٠٠ نصـــفهم تقل أعمـــارهم عن ١٨ عاما (جون ديفيز ، المرجع السابق ص ٥٣ و ٥٤) وفى ديسمبر ١٩٦٧ أى بعد العـــدوان طرد اليهود حوالى ٢٤٥ر٠٠٠ من الضفة الغربية و ١١٦ر٠٠٠ من منطقـــة جولان بســـوريا و ٦١ر٠٠٠ من غزة وسيناء و ١٤٥ر٠٠٠ كانوا فى خيام اللاجئين فى المناطق العربيـــة التى احتلتها اسرائيل . ورغم قرار الجمعية العامة فى يونية ١٩٦٧ بالسـماح للاجئين الجـدد بالعودة ، فان ٨٥٪ قد قدموا طلبات بذلك ولم يقبل منها سوى ١٥ر٠٠٠ حتى مايو ١٩٦٨ . واستمر الارهاب الصهيونى لاكراه العرب فى المناطق المحتلة على مغادرتهـــا (جون ديفيز ، المرجع السابق ، ص ١٩) .

وانظر مقال Don Peretz, Israel's New Arab Dilemma, The Middle East Journal, Winter 1968.

حيث اشـــار ص ٤٦ الى طرد اليهـــود للعرب من قراهم بعـــد عـــدوان يونيـــو وتدمـــير بعض القـــرى .

ووفق تقديرات جون ديفيز ، فان اسرائيل تضم ٢ر٥ مليون يهودى ، و ٣٠٠ر٠٠٠ عربى . أما المناطق التى احتلتها فيبلغ سكانها العرب أكثر من مليون وربع (ص ٧٠ المرجع السابق) وقريب من هذه الارقام الاحصاءات التى عرضها فريد خورى فى كتابه : The Arab Israeli Dilemma

(٢) انظر مقال عبد الوهاب كيالى : Sionisme et expansionisme المنشور بمجلة الازمنة الحديثة ١٩٦٧ ، العدد الخاص بملف النزاع الاسرائيلى العربى . وانظر أيضا كتابه « المطامع الصهيونية التوسعية » من سلسلة دراسات فلسطين ١٩٦٦ .

(٣) انظر فى ذلك تفصيلا سامى حداوى ، المرجع السابق ، ومقاله فى مجلة الازمنة الحديثة ، العدد المشار اليه . وانظر أيضا مقال روزين السالف الاشارة اليه واستشهاده بهذه العبارات من التوراة . ويلاحظ انه كان مستشارا قانونيا لوزارة الخارجية الاسرائيلية .

(٤) سامى حداوى ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

تمارسها . اما الوسيلة التى تجسد فيها التعبير القانونى عن هذا الهـدف فكانت قانون العودة ، أشد قوانين الجنسية رجعية وعنصرية فى العالم .

الهجرة فى ظل الانتداب :

وقبل أن نتعرض بالمناقشة لقانون العودة وهو من أوائل القوانين التى أصدرتها اسرائيل بعد اعلان قيامها ، يحسن أن نلم الماما سريعة بالوسائل ذات الشكل القانونى التى استعانت بها الحركة الصهيونية لتهجير اليهود الى فلسطين فى ظل نظام الانتداب البريطانى ، مع التنبيه الى أن الحركة الصهيونية قد استعانت أيضا بوسائل مستترة وغير شرعية لتحقيق الهجرة .

ومن المعروف أنه فى عام ١٩٠٠ كان عـدد اليهود فى فلسطين لا يتجاوز خمسين ألفا ، وكان هؤلاء اليهود شأنهم شأن العرب من رعايا الدولـة العثمانية . فكيف قفز هذا العدد ليصبح فى عام ١٩٤٨ حينما أعلن عن قيام اسرائيل ، ٧١٣ر٠٠٠ أى بزيادة تصل الى قرابة خمسة عشر ضعفا . (١)

وقد سبق أن اشرنا الى ما تضمنه وعد بلفور ثم وثيقة الانتـداب عن تسهيل هجرة اليهود الى فلسطين . ففى يوليو ١٩٢٠ ، وقبل اعلان وثيقة الانتداب كان قد صدر أمر ينظم الهجرة ، بحيث يسمح سنويا بعدد مـن المهاجرين اليهود يبلغ ١٦٥٠٠ . وقبل نهاية العام الاول بعد صدور هـذا الامر أوقف العمل به فى مايو ١٩٢١ بعد اضطرابات وقعت فى يافا وهددت الامن وثبت أن مرجعها كان هجرة اليهـود . ومع ذلك فتحت تأثير الضغط الصهيونى على الحكومة البريطانية أصدرت اعلانا آخرا فى ٣ يونيو ١٩٢١ أعادت بمقتضاه فتح ابواب فلسطين للقادمين من اليهود الـذين لا تـزيد اقامتهم على ثلاثة شهور ، ومن تكون له وسائل خاصة تمكنه من الاقامة بصفة مستديمة وذوى المهن الحرة وزوجات واطفال واقـارب المقيمين فى فلسطين والاشخاص الذين يتاح لهم العمل لدى أرباب اعمال معروفين ، وأصحاب الوظائف الدينية ومن يستردون اقامتهم . ثم صدر فى سبتمبر ١٩٢٥ أمر آخر ، قسم المهاجرين الذين يسمح لهم بدخول فلسطين الى طوائف مختلفة . فسمح بالهجرة لمن يحوز وعائلته ألف جنيه استرلينى ، وللمهنى الذى يحوز خمسمائة جنيه استرلينى ، والحرفى الذى يحوز مائتين وخمسين جنيه استرلينى ولكل من يتمتع بدخل يبلغ أربعة جنيهات شهريا ، ولليتامى ، وللرجال والنساء ذوى الوظائف الدينية ، وللطلاب الذين تضمن لهم نفقات المعيشة وللعمال من الرجال والنساء وعائلاتهم وأقارب المقيمين فى

---

(١) الاحصاء منشور فى كتاب الشرق الاوسط عام ١٩٥٥ ، دار نشر أوربا
وفى احصاء آخر عن عدد اليهود الذين هاجروا الى فلسطين فى الفترة من عام ١٩١٩ الى ١٩٤٧ ، أنه فى المدة من ١٩١٩ الى ١٩٣٢ بلغ عددهم ٨٤ر٠٩٣ ومن ١٩٣٢ الى ١٩٣٩ بلغ ٢١٨ر٠٩٩ وفى الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٧ بلغ ٥٦٣ر٩٢ .
(The Statesman's Year Book, London, Macmillan, 1963).

فلسطين(١) . ومن هذا التعداد يبين أن باب الهجرة قد فتح على مصراعيه ، وقد أعقب ذلك تأسيس اتحاد العمال اليهود (الهستدروت) ليتولى مسئولية تشغيل المهاجرين اليهود واحلالهم محل العرب(٢) .

ورغم أن وزير المستعمرات البريطانى قد صرح أمام البرلمان عام ١٩٣٠ بأنه اذا كان قد ترتب على تهجير اليهود الى فلسطين حرمان السكان العرب من فرص العمل ، فان من واجب سلطات الانتداب أن توقف هذه الهجرة حتى تستقر علاقات العمل ، فانه بعد هذا التصريح بأربعة شهور فقط كتب رئيس الوزراء وقتئذ رمزى ماكدونالد الى حاييم وايزمان رئيس الوكالة اليهودية مقرا قبوله وجهة نظر الصهيونية من أن من حق اليهود طرد العرب من المشروعات التى يمولها اليهود وأن الحكومة فى تقديرها قوة العمل ستدخل فى اعتبارها مدى مساهمة اليهود فى الدخل القومى . وقد ترتب على ذلك أن عدد المهاجرين من اليهود الذى كان قد وقف فى عام ١٩٣٠ عند رقم ١٠٤٧٥٠ وصل فى خلال ست سنوات الى ١٧٧٨٩٥ بزيادة قدرها ١٦٤ ٪ . وفى عام ١٩٣٨ وصلت أرقام الهجرة المصرح بها الى ٣٠٦٠٤٩(٢) .

وفى عام ١٩٣٩ أعلن عن سياسة جديدة تضمنها كتاب أبيض للحد من الهجرة غير المحدودة لليهود والوقوف بها عند تاريخ معين . بحيث يتم ادخال ٧٥ر٠٠٠ مهاجر يهودى خلال خمس سنوات ثم تتوقف الهجرة بعد ذلك الا اذا وافق العرب ، ومن ثم تتأسس دولة فلسطينية مستقلة لا يشكل اليهود فيها أكثر من ثلث السكان .

وقد كان رد الفعل لهذه السياسة الجديدة ، أن زاد تدفق الهجرة غير المشروعة والمتسللة . ففى عام ١٩٣٧ وأمام لجنة بيل قدر عدد المتسللين بحوالى ٤٠٠ر٠٠٠ أو ٥٠٠ر٠٠٠ . ولكن من المؤكد أن اعداد الهجرة غير المشروعة قد تزايدت بعد ذلك اذ اصرت الصهيونية على وصف التشريعات التى تحد من هجرة اليهود الى فلسطين بأنها تشريعات « غير شرعية » لانها تتنافى مع مازعموا أنه حقهم التاريخى فى العودة الى فلسطين . وأنكرت وصف الهجرة المتسللة بأنها غير مشروعة ، بحجة أنه لايمكن لاى قانون أن يحرم اليهودى من حقه فى العودة الى وطنه القومى . وحتى فى ظل السياسة البريطانية الجديدة كان اليهود قد نجحوا فى استملاك الاراضى

---

(١) راجع التطور التشريعى للهجرة فى ظل الانتداب فى كتاب أبكاريوس سالف الاشارة اليه ص ١١٠ وما بعدها .

(٢) وكانت تصاريح الهجرة تمنح جماعية للوكالة اليهودية . ومن الامثلة الصارخة الدالة على ان الشروط التى وضعتها سلطات الانتداب للهجرة كانت مجرد شروط شكلية ، ان مهاجرا عمره ٢٨ سنة حصل على تصريح له ولزوجته وعمرها ١٨ سنة ، وابنهما وعمره ١٢ سنة !
وفى حالة أخرى ثبت أن عمر المهاجر ٢٣ سنة وعمر زوجته ١٠ سنوات وابنتهما ٥ سنوات ! (ابكاريوس ص ١١٣) .

(٣) أبكاريوس ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

وفى تسخير سلطات الانتداب لاقامة الطرق التى توصل الى مستعمراتهم وفى السماح بتسليحهم دون العرب(١) .

وحينما انتهت الحرب العالمية الثانية كانت عصابات الهاجانـــاة وهى الجناح العسكرى للوكالة اليهودية تعد العدة للاستيلاء على السلطة . وما أن أعلنت بريطانيـــا فى ١٤ فبراير ١٩٤٧ عن لســـان وزير خارجيتها بيفن انسحاب الانجليز من فلسطين ووضع مسئوليتها فى يد الامم المتحدة ، حتى أصبح الباب مفتوحا للصهيونية للاطاحة بالعرب على النحو الذى يعرفـــه العـــالم(٢) .

قـــانون العـــودة :

فى ١٤ مايو ١٩٤٨ صدر اعلان قيام اسرائيل ، وفى هذا الاعلان أعيـــد تأكيد أن اسرائيل ستكون مفتوحة للهجرة اليهودية ولتجميـــع اليهـــود من الشتات diaspona . وقد وقع هذا الاعلان جماعة من سبعة وثلاثين شخصا يمثلون الطائفة اليهودية فى فلسطين والحركة الصـــهيونية العالمية وسمت نفسها المجلس القومى . وجعلت من نفسها مجلسا مؤقتا للدولة حتى يتم اصدار دستور ودعوة جمعية تأسيسية لاقراره .

وفى نفس اليوم أصدر مجلس الدولة المؤقت اعلانا بالغاء القوانين التى كانت تحد من هجرة اليهود أو من انتقال ملكية الاراضى اليهم وفق الكتاب الابيض للحكومة البريطانية فى عام ١٩٣٩ (٣) .

ثم كان قانون العودة الذى يحمل رقم ٥٧١٠ لسنة ١٩٥٠ ، فى مقدمـــة القوانين التى أصدرها الكينسيت الاول فى ٧ يوليو ١٩٥٠ .

ويعتبر قانون العودة Schwut من المعالم المميزة لطبيعة اسرائيل كدولة عنصرية . ويمكن أن نقول بصفة عامة أن الظاهرة الشاذة فى هذا القانون هو الاستعداد الفورى لقبول القادمين من اليهود فى جنسيةاسرائيل

---

(١) ابكاريوس ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(٢) انظر فى ذلك العرض القيم لـــاكسيم رودنسون فى كتابه :
«Israel et le Refus Arabe». Editions du Seuil, 1968. P. 23.
ومقاله : Israel, Fait Colonial فى مجلة الازمنة الحديثة ، العدد الخـــاص بملف النزاع الاسرائيلى العربى ، ١٩٦٧ .

(٣) Baker, H. E. Legal System of Israel, 1968, P. 7.
وقد صدر فى اسرائيل الامر رقم ٥٧٠٨ لعام ١٩٤٨ المسمى :
Law and Administration Ordinnance
ونص فيه على أن اليهودى الذى هاجر الى فلسطين بالمخالفة لقوانين حكومة الانتـــداب ، تعتبر هجرته مشروعة وبأثر رجعى من تاريخ دخوله فلسطين (Rosenne, loc. cit., P. 27)

فى نفس اللحظة التى تطأ فيها أقدامهم أرضها . ولا يمكن الزعم بأن هؤلاء القادمين كانوا هاربين من الاضطهاد أو التفرقة العنصرية ، بل ان قانون العودة يقبل أى يهودى فى أية ناحية من العالم باعتباره يهوديا(١) . فالمميز الرئيسى الذى يميز اسرائيل والذى يعتبر حجر الزاوية فيها ويحدد مهمة الصهيونية فيها هو قانون العودة ، بحيث يمكن القول بأنه وفق هذا القانون لا تمنح اسرائيل اليهودى حق الاقامة فيها ، بل أنه يستمد هذا الحق من كونه يهوديا . وكأن اسرائيل لم تنشأ لتكون دولة لرعاياها فقط ، بل لجميع يهود العالم(٢) .

ومعروف أن الجنسية فى أية دولة فى العالم تمنح على أساسين : أساس رابطة الاقليم Jus Soli أو رابطة الدم Jus Sanguinis أى أن يولد الشخص فى اقليم دولة فيكتسب جنسيتها ، أو يكتسب جنسية أبويه .

ولكن قانون العودة يخرج على هذه الاصول المقررة فى القانون الدولى فيورد أشد الاحكام عنصرية ، ويقرر منح الجنسية الى اشخاص لمجرد صفتهم « كيهود » .

ويتضمن هذا القانون حكمين أساسيين : (أ) أن كل يهودى أيا كان سنه ، له حق العودة الى اسرائيل كمهاجر Oleh . (ب) وأن كل يهودى كان قد هاجر الى اسرائيل قبل العمل بهذا القانون ، وكل يهودى يولد فيها سواء قبل العمل بهذا القانون أو بعده يكون شأنه شأن القادم مستقبلا من المهاجرين . فالقانون قد شبه اليهود المقيمين فى اسرائيل وقت اعلان قيامها بوضع اليهود الذين يهاجرون اليها بعد ذلك ، وليس العكس . وهى صياغة قصد بها التأكيد على أن اسرائيل بلد قوامه الهجرة (٣) .

والجديد الذى لا نظير له فى أى قانون للجنسية فى العالم أن منح الجنسية الاسرائيلية لليهودى الذى يهاجر الى اسرائيل ، مقرر له فى أى وقت وغير محدد بأى قيد زمنى فى المستقبل . وبينما تعنى الدولة عادة برعاياها الموجودين فى اقليمها وتسبغ عليهم جنسيتها ، اذ باسرائيل تمد حمايتها الى سائر يهود العالم . كما أن مبدأ الاقليمية وهو الاساس الاول لمنح الجنسية

---

(١) Boasson, Some Theoretical and Practical Considerations of the Israel Nationality Law, Netherlands International Law Review. October 1955, P. 375.

(٢) John H. Davis, The Evasive Peace, 1968, P. 84.

(٣) Shabtai Rosenne, The Israel Nationality Law and the Law of Return. Journal du droit international, 81ème année, 1954, No. 1. P. 25. Lehmann (R) Nationalité et Religion en Israel, Journal du droit international. Année 90, No. 3, 1963. P. 697.

فى قوانين الجنسية فى العالم يلعب دورا مختلفـــا فى قانون العودة . فهو لا يقيم أى وزن للاقامة السابقة أو مدتها . وأخيرا فان هذا القانون يتخـذ معيارا عنصريا لمنح الجنسية وفقا له ، وهو صفة اليهودى (١) . وهـــذا المعيار يخالف الاسس العامة المستقرة فى المجتمع الدولى الحديث بشأن رابطة الجنسية ، وهو يعنى أن يصبح من حق ١٣ مليون يهودى فى العالم أن يصبحوا مواطنين فى اسرائيل ، فى الوقت الذى يطرد فيـــه العرب من ديارهـــم .

قانون الجنسية :

وفى أول ابريل ١٩٥٢ أصدرت اسرائيل قانونا للجنسية يحمل رقم ٥٧١٢ لسنة ١٩٥٢ وقد أصبح نافذا فى ١٤ يوليو ١٩٥٢ . وقد حدد طرق اكتساب الجنسية الاسرائيلية فى أربعة : العودة ، والاقامة فى اسرائيـــل والميلاد وأخيرا التجنس .

ورغم أن هذه الطرق ، فيما عدا العودة ، تبدو فى ظاهرها متفقـــة مع الاسس العامة المتعارف عليها فى قوانين الجنسية فى العالم ، الا أنه عنـــد التأمل يبين أن الطـــابع العنصرى يتدخل فى تحـــديد جميع طرق كسب الجنسية .

فبعد أن أعاد قانون الجنسية النص على العودة كطريق لكسب الجنسية الاسرائيلية ، أشار الى أن اليهودى الذى بلغ ثمانية عشر عاما ويكون رعية لدولة أخرى ، ويعود الى اسرائيل ، يكون له أن يعلن عدم رغبته فى الجنسية الاسرائيلية . وبمفهوم المخالفة ، فانه اذا لم يعلن هذه الرغبة ، فانه يكتسب الجنسية الاسرائيلية تلقائيا رغم رعويته لدولة أخرى ، ودون تطلب أن يعلن رغبته فى اكتساب الجنسية الاسرائيلية (٢) .

وحتى اليهودى الذى يعلن عند قدومه الى اسرائيـــل عدم رغبته فى اكتساب الجنسية الاسرائيلية بناء على قانون العودة ، يجوز له فى أى وقت أن يطلب التجنس بالجنسية الاسرائيلية دون اشتراط ما يتطلبه هذا القانون فى طالب التجنس ، من أن يكون مقيما فى اسرائيل لمدة ثلاث سنوات خلال

---

(١) Lehmann, Nationality and Religion in Israel, loc. cit., P. 697.

(٢) ومصداق ذلك الحكم الذى أصدرته محكمة تل أبيب عام ١٩٥٥ فى قضية مهـــاجر قدم الى اسرائيل عام ١٩٥١ كسائح ، ولكنه بقى فى اسرائيل دون أن يحصل على شهادة اقامة فى الموعد المحدد ، ومع ذلك قررت المحكمة اعتباره مواطنا اسرائيليا بحجة أنه كانت لديه نيـــة الاقامة ، ورتبت على ذلك حقـــه فى الادلاء بصوته فى الانتخابات الاسرائيلية استنادا الى أن قانون العـــودة لا يتطلب لاكتساب اليهودى الجنسية الاسرائيلية الا عدم اعلانه رغبتـــه فى التنازل عن حقه فى هذه الجنسية .

(Arazi, Arye, Le système Electoral Israélien, Genève 1963).

الخمس سنوات السابقة على طلبه (١) . بل ان هذا القانون يمنح الجنسية كذلك لاولئك الذين خدموا فى جيش اسرائيل أو الذين فقدوا ابنا أو ابنة فى هذه الخدمة ، دون تطلب شروط الاقامة الفعلية فى اسرائيل ، اذ أنه ينص على منح الجنسية له اذا كان ينتوى الاقامة فى اسرائيل . كما انه يمنح الجنسية لزوج الاسرائيلى ولو كان غير مقيم فى اسرائيل (٢) .

كذلك فانه يعتبر الاسرائيلى الذى يقيم فى الخارج ، وكأنه مقيم فى اسرائيل طالما أنه لم يستقر فى الخارج . اذ أن وزارة الخزانة الاسرائيلية تعد الاسرائيلى الذى يستقر به المقام فى الخارج ، من المقيمين فى اسرائيل مع ذلك اذا كانت له علاقات بها وتسمى هذا النوع من السكان « سكانا ماليين » لاسرائيل . كأن يكون له فى اسرائيل منزل أو ممتلكات أخرى (٣) .

أما بالنسبة لمن كانوا من الرعايا الفلسطينيين غير اليهود ، فان القانون يتطلب فيهم شرطا ثلاثة ، أن يكونوا فى أول مارس ١٩٥٢ مسجلين كمقيمين طبقا لقانون تسجيل السكان الصادر عام ١٩٤٩ وأن يكونوا مقيمين فى ١٤ يوليو ١٩٥٢ تاريخ بدء العمل بقانون الجنسية ، وأن يثبتوا فوق كل ذلك اقامتهم خلال المدة من ١٥ مايو ١٩٤٨ الى ١٤ يوليو ١٩٥٢ . ومعنى هذا أن العربى الذى كان غائبا فى بلد عربى مجاور ثم عاد الى وطنه بعد اعلان قيام اسرائيل ، يكون عليه عبء اثبات شرعية عودته (٤) .

ولعل أخطر ما يتضمنه هذا القانون أنه يفتح الباب على مصراعيه للجنسية المزدوجة ، ولا يلقى بالا الى ما استقر عليه الرأى فى الفقه الدولى وفى كثير من الاتفاقات الدولية من وجوب الحد من حالات ازدواج الجنسية . وهو ما انتهت اليه أعمال معهد القانون الدولى فى اجتماعاته فى اكسفورد عام ١٨٨٠ وفى كمبردج عام ١٨٩٥ وفى استكهولم عام ١٩٢٨ وأعمال معهد القانون الدولى فى استكهولم عام ١٩٢٤ وما انتهى اليه مؤتمر تقنين القانون الدولى بلاهاى عام ١٩٣٠ . فالمادة ١٤ من قانون الجنسية الاسرائيلى تنص على أنه فيما عدا حالات التجنس فان اكتساب الجنسية الاسرائيلية لا يتوقف على التنازل عن الجنسية السابقة . وتضيف هذه المادة فى فقرتها الثانية ، أنه فى حكم هذا القانون يعتبر الشخص مواطنا اسرائيليا ، حتى لو كان يتمتع بجنسية أجنبية . ومقتضى هذا أن اليهودى الذى يهاجر الى اسرائيل مستغلا قانون العودة ، لا يفقد جنسيته الاسرائيلية ولو عاد بعد

---

(١) Baker, op. cit., P. 58.

(٢) Boasson, loc. cit., P. 376.

(٣) Ibid., P. 383.

ويلاحظ الفارق بين من يكتسب الجنسية بالتجنس ومن يكتسبها بالعودة . فمن يكتسبها بالعودة لا يفقدها ولو أقام فى الخارج وطالت اقامته .

(٤) Ibid., P. 379.

ذلك وهاجر من اسرائيل واستقر به المقام فى الخارج . بل حتى أولاده الذين يولدون فى الخارج يظلون محتفظين بالجنسية الاسرائيلية (١) .

والواقع أن قانونى العودة والجنسية الاسرائيليين يثيران تساؤلا حول تعريف « اليهودى » الذى يستفيـد من قانون العـودة ، وحول « الولاء المزدوج » الذى تخلقه امكانية التجنس بالجنسية الاسرائيلية مع الاحتفاظ بالجنسية الاصلية . والاجابة عن السؤالين تكشف عن الفكرة العنصرية التى تقوم عليها اسرائيـل ، ومدى ما تؤدى اليه من اخلال بسيادة الدول الاخرى على رعاياها .

من هو اليهودى ؟

تبينا أن قانون العودة يجعل من صفة « اليهودى » سببا لكسب الجنسية الاسرائيلية فى أى وقت تطأ فيه قدمه أرض اسرائيل .

ولكننا لا نجد فى القانون تعريفا لليهودى .

وقد قدمت بشأن تحديد صفة اليهودى ثلاثة آراء . رأى بتحديد هـذه الصفة وفقا للقانون الدينى الذى يرى أن اليهودى هو كل شخص يولد من أم يهودية أو يتحول الى اليهودية وفقا للتعاليم الدينية ، ورأى يرى أن يقبل اقرار الشخص الذى يدلى به بحسن نية . ورأى ثالث بأن يكون مرجع ذلك قوانين الدولة الاصلية لليهودى اذا كانت تعترف بالديانة اليهودية وبالطائفة اليهودية (٢) .

وهذا الرأى الاخير لم يكن موضع اهتمام جدى . واقتصرت المناقشـة على الرأيين الاول والثانى . وتبدو صعوبة الاقتراح الاول بالنسـبة لابن اليهودى من أم غير يهودية . وعلى أى حال فمنذ عام ١٩٥٣ لم يعد هناك سبيل لتوثيق زواج فى اسرائيل بين يهودى وغير يهودية . واذا أصـدرت الحاخامخانة اليهودية تصريحا بالزواج ، بناء على معلومات غير كافية عن

---

(١) Ibid, p. 383

وانظر شرحا لاحكام قانون الجنسية الاسرائيلى فى كتاب بيكر ، النظام القانونى لاسرائيل ، ص ٥٦ — ٦٠ .

وقارن حكم محكمة العدل الدولية الصادر فى ٦ أبريل ١٩٥٥ فى قضية Nottebohm وقد أكد أن مسائل الجنسية وان كانت من الاختصاص الداخلى لكل دولة ، الا أن ذلك يجب أن يكون متفقا مع العادات الدولية ومبادىء القانون المتعارف عليها بشأن الجنسية ، ومنهـا أن تكون هناك صلة حقيقية بين الشخص طالب التجنس وبين الدولة التى يطلب جنسيتها .
Nottebohm Case (second phase), Judgement of April 6th 1955, I.C.J. Reports 1955, P. 4.

(٢) Shabtai Rosenne, loc. cit., P. 25.

ديانة الزوجين ، فان أبناءهم يعتبرون مع ذلك من الرعايا الاسرائيليين . كما ان ابن الام اليهودية يعتبر يهوديا أيا كانت ديانة الاب . واذا ولد فى اسرائيل فهو يعتبر اسرائيليا ، أما اذا ولد خارج اسرائيل فانه يعتبر اسرائيليا ، اذا كانت أمه اسرائيلية(١) . كذلك ثارت أشكالات بالنسبة لليهود الذين هاجروا الى اسرائيل ، وأعلنوا أنهم يعتبرون أنفسهم من الطائفة اليهودية دون أن تكون لديهم نية اكتساب الديانة اليهودية . وانتهى الامر الى قبولهم كيهود دون التزام بما تقضى به التعاليم اليهودية (٢) . كذلك تثور الصعوبة بالنسبة لليهود الذين يعتنقون ديانة أخرى ، مثل بعض اليهود الذين تحولوا الى المسيحية (٣) .

ولعل من أهم القضايا التى أثارت مناقشات عديدة فى هذا الشأن القضية المعروفة بقضية الاب دانيال أو قضية روفيشين التى صدر فيها حكم المحكمة العليا الاسرائيلية فى القدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٦٢ . وكانت متعلقة بحالة مهاجر يهودى كان قد اعتنق الديانة المسيحية .

ووقائع هذه القضية أن أزوالد روفيشين يهودى ولد فى بولندا عام ١٩٢٢ من أبوين يهوديين ، وكان من بين أعضاء الحركة الصهيونية ، وقد عاش بعدها فى منطقة الاحتلال السوفيتية من عام ١٩٣٩ الى عام ١٩٤١ وكان يعد عدته للهجرة الى فلسطين حينما داهمه الغزو الالمانى فى يونيو ١٩٤١ . وقد نجح بعد ذلك فى أن يعمل مترجما للالمان مدعيا انه مسيحى ، ثم دخل أحد الاديرة بعد ذلك واعتنق المسيحية . وبعد أن أعلن عن قيام اسرائيل ، فكر الاب دانيال ، وهو الاسم الذى تسمى به ، فى أن يهاجر الى اسرائيل . ونجح فى أن يحصل على موافقة السلطات البولندية فى عام ١٩٥٨ فى الموافقة على هجرته تأسيسا على انتمائه للطائفة اليهودية ، وتضمنت هذه الموافقة احلاله من رابطة الولاء قبل بولنده . وعندما وصل الاب دانيال الى اسرائيل ، اعتبرته السلطات الادارية مهاجرا طبقا لقانون العودة وتحت موافقة المحكمة العليا . ولكن المحكمة العليا بأغلبية أربع اصوات ضد صوت واحد ألغت اجراءات السلطة الادارية بقبوله مهاجرا طبقا لقانون العودة . وبطبيعة الحال لم يكن هناك أدنى شك فى أن السلطات الاسرائيلية كانت ستقبل تجنسه بالجنسية الاسرائيلية فى الحال لو قدم طلبا بالتجنس،

---

(١) Boasson, loc. cit., P. 381.

(٢) Lehmann, loc. cit., P. 691.

(٣) Boasson, loc. cit., P. 381.

أما المسيحى الذى يتحول الى اليهودية ، فان اسرائيل تعتبره يهوديا . ويبدو مدى غرابة هذا الحكم فى حالة الممثل الزنجى الامريكى سام ديفيز الذى اعتنق اليهودية منذ سنوات . ووفقا لمنطق قانون العودة ، فان ديفيز يعتبر وكأنه كان منفيا فى أمريكا وأنه كان يحن الى اليوم الذى يستطيع فيه العودة الى فلسطين . (سامى حداوى ص ٣٦) .

وفى الوقت الذى يبدوفيه سخف الاعتراف بحق العودة لشخص غريب فى لغته وفى لونه عن سكان فلسطين ، يطرد منها المسلمون والمسيحيون وهم أصحابها الشرعيون .

ولكن الاب دانيال رفض أن يقدم طلبا بالتجنس وأصر على أن يعامل طبقا لقانون العودة وأن يكتسب الجنسية الاسرائيلية كحق له .

وهذه هى نقطة الخلاف التى ثار فيها تحديد معنى اليهودى .

وكانت نقطة الجدل فى هذه القضية ، هل يؤخذ بمعيار الدين أو بمعيار الطائفة . والواقع أن المعيارين قد اختلطا لدى المحكمة ، بحيث أنهـا مثلا قررت أن اليهودى الملحد يعد يهوديا طالمـا أنه لم يعتنق ديانة أخـرى ، وعادت فى مناسبة أخرى وقررت أن العبرة بفكرة الطائفة اليهودية ، فيما عدا حالة اعتناق ديانة أخرى ، بحجة أنه فى هذه الحالة يكون قد قطع صلته بالمجتمع الاسرائيلى ولا يصح أن يستفيد من قانون العودة وأن هـذا الرأى وهو استبعاد معتنقى الديانة المسيحية من الطائفة اليهودية ، مستفاد من مفهوم الدعوة الصهيونية (١) . وهـذا الحكم يكشف فى ذاته عن الفكرة العنصرية التى يقوم عليها قانون الجنسية الاسرائيلى ، والتى هى أساس اسرائيل (٢) .

الولاء المزدوج :

يبين عند التأمل فى قانون العودة والجنسية الاسرائيليين انهما لا يقتصران على خلق حالات ازدواج فى الجنسية ، بل انهما ينطويان على اعتداء على سيادة الدول الاخرى واخلال برابطة الولاء التى تربط رعاياها بها . بل انها بذلك تخلق مشاكل كثيرة خاصـة بأداء الخـدمة العسكرية والحماية الدبلوماسية فضلا عن مشاكل تحديد سن البلوغ والميراث .

واذا كانت تشريعات بعض الدول مثل هولندا تجعل من اكتساب اليهودى الهولندى لجنسية اسرائيل سببا لفقدانه الجنسية الهولندية ، فان تشريعات دول أخرى مثل انجلترا تسمح له بأن يحمل جواز سفر بريطانى الى جانب جواز سفره الاسرائيلى . بل ان المحكمة العليا الامريكية قد أصدرت حكما خطيرا فى ٢٩ مايو ١٩٦٧ سلمت فيه بحق المواطن الامريكى فى أن يدلى بصوته فى الانتخابات الاسرائيليـة دون أن يفقد تبعـا لذلك جنسيته

---

(١) أنظر فيما تقدم تعليق Lehmann على هذا الحكم فى مقاله سالف الاشارة اليه .

(٢) أنظر كتاب الدولة والدين فى اسرائيل للدكتور أسـعد مرزوق من سلسلة دراسـات فلسطينية التى يصدرها مركز الابحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الفصل الخامس المعنون « من هو اليهودى ؟ » .

الامريكية (١) . والنتيجة المباشرة الواضحة لهذا الحكم أن اليهودى الامريكى قد أصبح فى استطاعتــه أن يشــارك فى النشــاط السياسى فى اسرائيل مباشرة وهو فى مأمن من أن يفقد جنسيته الامريكية ، كما أنه وقد انتهت المحكمة العليا الامريكية فى هذا الحكم الى عدم دستورية حالات فقد الجنسية التى أوردها قانون الهجرة والجنسية الامريكى الصادر عام ١٩٥٢ ومن بينها حالة من يلتحق بالخدمة العسكرية فى جيش دولة أجنبية فقــد أصبح من الجائز للمواطن الامريكى اليهودى أن يلتحق بجيش اسرائيل وهو فى مأمن من أنه لن يفقد جنسيته الامريكية (٢) .

والغريب انه منذ عشر سنوات كانت هذه المحكمة قد أصــدرت حكما بدستورية قانون الجنسية الذى يسلب الجنسية من المواطن الامريكى اذا صوت فى انتخابات سياسية فى دولة أخرى . سلمت بدستورية هذا القانون فى قضية لم يكن فيها المواطن « يهوديا » ولكنه كان من أصل مكسيكى ، وقد ولد فى تكساس عام ١٩٠٩ وعاش فى أمريكا ثم سافر بعــد ذلك الى المكسيك وأدلى بصوته هناك فى الانتخابات . فقررت الحكومة الامريكية أنه

---

(١) Beys Afroyim, V. Dean Rusk, Secretary of State, No. 456.

وتخلص وقائع القضية التى صدر فيها هذا الحكم فى أن مواطنا أمريكيا يهوديا يدعى بييز أفروييم وهو يهودى ولد فى بولندة عام ١٨٩٣ ثم هاجر الى الولايات المتحدة عام ١٩١٢ وتجنس بالجنسية الامريكية عام ١٩٢٦ ، قد سافر الى اسرائيل عام ١٩٥٠ . وفى عــام ١٩٥١ أدلى بصــوته فى انتخابات الكينسيت ــ وهو المجلس التشريعى فى اسرائيل ــ وقد جرت هــذه الانتخابات على وجه التحديد فى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ لانتخاب الكينسيت الثانى فى حياة اسرائيل . وفى عام ١٩٦٠ ، أى بعد عشر سنوات طلب هذا اليهودى من القنصلية الامريكية فى حيفا تجديد جواز سفره ، فرفضت على أساس أنه فقد جنسيته الامريكية تطبيقا للمادة ٤٠١ من قانون الجنسية الامريكية الصادر عام ١٩٤٠ والتى تنص على أن المواطن الامريكى يفقد جنسيته اذا اشترك فى انتخابات سياسية فى دولة أجنبية . وهو نفس الحكم الذى أعيد النص عليه فى قانون الهجرة والتجنس الامريكى الصادر عام ١٩٥٢ . فطعن هذا اليهودى فى قرار الخارجية الامريكية أمام محكمة فيدراليــة بواشنطن مدعيــا أن النص الوارد فى قانون الجنسية يخرق مايقضى به التعديل الرابع عشر للدستور الامريكى من أن من يولدون فى الولايات المتحدة أو يكتسبون جنسيتها يعتبرون مواطنين فيها ، وأن النص فى قانون الجنسية على حرمان المواطن الامريكى الذى يدلى بصوته فى انتخابات سياسية فى دولة أجنبية من جنسيته ، نص غير دستورى بحجة انه ليس من حق الكونجرس أن ينتزع صــفة المواطن عن المتجنس ، تلك الصــفة التى أكدها التعديل الرابع عشر للدستور ، الا اذا تنازل المتجنس عن جنســيته بارادته . وقد رفضت المحكمة الفيدرالية ادعاء هذا اليهودى ، وأيدت محكمة الاستئناف حكمها فلجأ الى المحكمة العليا التى وافقته على رأيه مقررة هذا المبدأ الخطير فى شأن علاقة المواطن الامريكى اليهودى باسرائيل .

وقد أصدر هذا الحكم باسم أغلبية أعضاء المحكمة ، القاضى بلاك . ومع ذلك فقد خالفهم فى الرأى أربعة من قضاة المحكمة . ومعروف ان المحكمة العليا الامريكية تشكل من تسعة قضاة ، وأن أحكامها تصدر بالاغلبية أى أن أصوات خمسة قضاة تعد كافية غير أن للاقلية الحق فى ان تثبت رأيها المخالف لرأى الاغلبيــة .

(أنظر تعليقنا على هذا الحكم فى أهرام ١٠ أكتوبر ١٩٦٧ وأنظر تعليق الدكتور أحمد القشيرى مجلة مصر المعاصرة عدد ابريل ١٩٦٩) .

(٢) أنظر تعليق الايكونوميست فى ٣ يونيو ١٩٦٧ .

فقد جنسيته الامريكية وأيدت المحكمة العليا قرار الحكومة وقضت بأن قانون الجنسية قانون دستورى لانه لمـا كان من حق الكونجرس أن ينظم علاقة الولايات المتحدة بالدول الاجنبية ، وكانت هذه العلاقات الخارجية تقتضى تنظيم اسقاط الجنسية عمن يشتركون فى انتخابات سياسية فى الدول الاخرى لاحتمال أن يؤثر ذلك على هذه العلاقات ولان قيـــام المواطن الامريكى بالاشتراك فى الانتخابات السياسية فى دولة أخرى يهدم ولاءه لوطنه — فان القانون دستورى وبالتالى فان حرمان هذا « المكسيكى الاصل » من جنسيته الامريكية حلال ومشروع(١) . وقد أصدر هذا الحكم القـاضى فرانكفورتر (اليهودى) الذى توفى منـذ أربع سنوات وكان من أبرز قضـاة المحكمة العليا ، وخلفه (اليهودى) آرثر جولدبرج الذى أصبح بعد ذلك المنـدوب الدائم لامريكا فى الامم المتحدة والمدافع الاول عن مصالح اسرائيل والذى اختير بعده فى المحكمة العليا القاضى (اليهودى أيضا) فورتاس وهو أحـد القضاة الذين اشتركوا فى اصدار هذا الحكم الاخير !

وقد تبينا مما سبق أن قانونى العودة والجنسية الاسرائيليين يقومان على فكرة الولاء المزدوج ، ويؤكدان بذلك الفكر الصهيونى فى الدعوة الى أن يصبح ولاء يهود العـــالم لاسرائيـل بدلا من ولائهم للدول التى يحملون جنسيتها ، استنادا الى نظرية الشعب اليهودى . فهـذه الدعوة ترفض فكرة اندماج اليهود فى المجتمعات التى يعيشون فيها(٢) ، بل انها تريد أن تجعل من اسرائيل دولة ذات سيادة على الشعب اليهودى فى جميع أنحـاء العالم . وبناء على ذلك تدعى اسرائيل لنفسها حق التحدث باسم يهـود العالم والادعاء بحمايتهم ، الامر الذى ينطوى على تدخل فى الشـــئون الداخلية للدول الاخرى (٣) . وقد برزت هذه الدعوة الخطيرة خلال محاكمة اسرائيل لادولف ايخمان الذى اختطفته من الارجنتين وأعدمته فى ٣١ مايو ١٩٦٢ ذلك أن اسرائيل قد ادعت لنفسها الحق فى محاكمة ايخمـان أمام محاكمها بحجة ارتكابه جرائم ضد اليهود ، مع أن هذه الجرائم قد ارتكبت

---

(١) Perez V. Brownell, 356 U.S. 44.

(٢) وقد جاء فى برنامج الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٥٩ عن الحركة الصهيونية ما نصه :
«The fight against all signs of assimilation (of Jews in their countries of origin) and denial of Jewish peoplehood ».
(Sami Hadawi, op. cit., P. 45).

(٣) John Davis, The Evasive Peace, op. cit., P. 79.
وقد حدث أن أرسلت اسرائيل مذكرات لحوالى عشرين دولة بما فيها الولايات المتحدة تبدى فيها اهتمامها ومسئوليتها عن سلامة مواطنى هذه الدول من اليهود . وقد انتقدت بعض الدوائر اليهودية فى انجلترا هذا الموقف . فردت على ذلك جولدا مايير وكانت وزيرة لخارجية اسرائيل وقتئذ بقولها أن اسرائيل مصممة على ألا تتنازل عن حقها فى التحدث باسم أى يهودى .
(Hadawi, op. cit., 44 - 45).

قبل قيام اسرائيل ، واستندت اسرائيل فى ذلك الى ادعائهـا تمثيل يهـود العـالم(١) .

والواقع ان تصريحات المسئولين فى اسرائيل أو فى المنظمة الصهيونيـة صريحة فى تأكيد ادعاء سيادتها على اليهود فى جميع انحاء العـالم وفرض الولاء لها عليهم . وقد سـبق أن ادلى بن جوريون بتصريح قال فيـه أنه حينما يتحدث اليهودى الامريكى الى رفاقه فى أمريكا عن حكومته فهو يعنى عادة حكومة اسرائيل(٢) ، كما سـبق لليهودى الامريكى برنديز الذى كان قاضيا بالمحكمة العليا الامريكية أن قال « اننى لا أخشى الولاء المزدوج ، فمن لا يحب أمـه لا يمكن أن يحب زوجته(٣) » . كما أن ناحوم جولدمان تحدث أمام المؤتمر الصهيونى العالمى الخامس والعشرين فقـال أنه يجب على اليهودى فى الشـتات أن يكون لديه الشجاعة لكى يرفض فكرة ولاء اليهود للبلاد التى يعيشون فيها . ووصف فى مناسبة أخرى الولاء الواحـد بأنه نازية ، أما تعدد الولاء فهو جوهر الديموقراطية(٤) !

فكأن الديموقراطية فى نظر اسرائيل لا قيام لها ، الا اذا سمحت الدول لرعاياها من اليهود بأن يكون ولاؤهم لاسرائيل ! وهى نتيجـة خطيرة على الامن القومى الداخلى فى أية دولة . ومع ذلك فقد سكتت الدول الموالية لاسرائيل وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكيـة على هـذه النتيجـة ، بسماحها للمنظمة الصهيونية العالمية بمباشرة نشاطهـا على أقاليمهـا وأن يكون لهـا فروع فيهـا بلغت فى الولايات المتحدة وحـدها ٢٤ فرعا ، فى مقدمتها المنظمة الصهيـونية الامريكية والصنـدوق القومى اليهـودى(٥) بحيث أن المنظمة الصهيونية العالمية أصبحت بمثابة منظمة ذات طابع يعلو الحكومات الوطنية Super National Government Type (٦)

ولا شك أن استمرار نشاط المنظمة الصهيونية العالمية فى البلاد الاخرى بعد انشاء اسرائيل ، وباعتبارهـا من أجهزة السلطة فى اسرائيل يؤكد

---

(١) Helen Silving, in Re Eichmann : A Dilemma of Law and Morality The American Journal of International Law, April, 1961; Lasok, The Eichmann Trial, Inter and Comparative Law Quarterly, April 1962; Fawcett, The Eichmann Case, The British Year Book of International Law 1962, P. 181.

(٢) Hadawi, op. cit., P. 46.

(٣) Boasson, loc. cit., P. 380.

(٤) Hadawi, op. cit., P. 46 - 47.

(٥) أنظر تفصيلا نشاط المنظمة الصهيونية العالمية ، فى كتاب أسعد عبد الرحمن من سلسلة دراسات فلسطينية التى يصدرها مركز الابحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية يوليو ١٩٦٧ .

(٦) John Davis, op. cit., P. 84.

ما ينطوى عليه ذلك من تدخل فى شئون الدول الاخرى التى تباشر هـــذه المنظمة نشاطها فيها ، ومن اخلال بسيادتها .

ففى ديسمبر ١٩٥٢ صدر فى اسرائيل القانون رقم ٥٧١٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام المنظمة الصهيونية العالميـــة ، أو الوكالة اليهودية . وقد نص فى صدره على أن اسرائيل تعتبر نفسها ثمرة خلق يهود العالم وأن أبوابهـــا مفتوحة لكل يهودى يرغب فى الهجرة اليها ، وأن المنظمة الصهيونية العالمية هى التى تقود هذه الحركة . كما ينص هذا القانون على أن اسرائيل تعترف بهذه المنظمة كوكالة مرخص لها بالاستمرار فى تحقيق هذا الهدف ، وأنهـــا تطلب من جميع اليهود فى أية دولة معاونتها لتحقيق ذلك(١) . بل أن تشكيل المؤتمر الصهيونى العالمى الذى يعتبر الجهـــاز الاعلى فى المنظمة والذى يعقد اجتماعاته كل ثلاث سنوات فى اسرائيل ، يكشف عن طبيعة المنظمة . فحيث تشغل اسرائيل ٣٨ ٪ من مقاعدها تشغل الولايات المتحـــدة ٢٩ ٪ ودول أخرى ٣٣ ٪ (٢) ويقضى نظام المنظمة الصهيونية العـــالمية بالتزام الفروع المحلية بمقررات المنظمة العالمية(٢) .

وانصافا للحقيقة فان بعض اليهود ذاتهم قد أبدوا فى مناســـبات عديدة خشيتهم من نتائج هـــذا الولاء المزدوج . ففى تصريح قديم للسير ايدوين مونتاجى حينما كان وزيرا فى حكومة لويد جورج التى أقرت وعـــد بلفور ، ذكر أنه اذا تطلع انجليزى الى جبل الزيتون واشتاق الى اليوم الذى ينزع فيه تراب وطنه البريطانى عن حذائه ويعـــود الى فلسطين فكأنه بذلك يقر اهدافا لا تتفق مع كونه مواطنا بريطانيا ويكون قد أقر بعدم صلاحيتـــه لان يشـــترك فى الحيـــاة العـــامة فى بريطانيـــا أو أن يعـــامل كانجليزى ، واضاف منكرا أن اليهود فى العـــالم يكونون شعبا(٤) . وقد وجـــه الفريد ليلنتال الكاتب الامـــريكى اليهـــودى مثل هـــذا النقد واصـــفا فكرة العودة التى بنى عليها الولاء المزدوج ، بأنها فكرة عنصرية بغيضة ومنذرا مواطنيه الامريكيين بمخاطر الجنسية المزدوجـــة قائلا لهم أنهم لا يمكن أن يعيشوا بقدم فى الولايات المتحدة وقدم أخـــرى فى اسرائيل (٥) . وهو نفس موقف الحاخام الامريكى المر بيرجير (٦) . والعـــالم الفـــرنسى ماكسيم

---

(١) أنظر شرحا لقانون المنظمة الصهيونية العالمية فى كتاب بيكر سالف الاشـــارة اليه ، النظام القانونى لاسرائيل ص ٤٩ — ٥١ .

(٢) ندوة الجزائر ، المرجع السابق ص ٤٦ .

(٣) John Davis, op. cit., P. 80.

(٤) Hadawi, op. cit. ,P. 33.

(٥) Alfred Lilienthal, What Price Israel, Chicago, 1953.

(٦) Elmer Berger, The Jewish Dilemma, New York, 1945. Judaism or Jewish nationalism, New York, 1957.

رودنسون(١) والكاتب ريمون أرون الذى كتب حول موضوع اليهود ودولة اسرائيل مقالا فى الفيجارو الادبية فى ٢٤ فبراير ١٩٦٢ قال فيه أن « لكل انسان أن يحب وطنه ويعبد الهه ، كما أنه يستطيع الانتماء الى طائفة دينية والى وحدة سياسية . لكن ما من أحد يجرؤ على المطالبة بحق المواطنية المزدوجة . لأن جوهر المواطنية هو اطاعة قوانين الدولة ، وقبل كل شىء ، الوفاء بالالتزامات العسكرية . وباستطاعتى أن أكون فرنسيا يهودى المذهب ، ولا يمكننى أن أكون فرنسيا واسرائيليا فى آن واحد معا (٢) » .

نابليون وولاء اليهود :

قبل عام ١٧٨٩ كان يهود فرنسا يعتبرون من الأجانب ، ولم تكن لهم حقوق المواطن الفرنسى . ثم صدر فى ٢٤ ديسمبر ١٧٨٩ قانون يجيز لغير الكاثوليك ، أن يشغلوا الوظائف المدنية والعسكرية ، فاستفاد منه اليهود . ثم صدر فى ٣٠ أبريل ١٧٩٠ قانون آخر يمنح الجنسية للاجنبى الذى يقيم فى فرنسا لمدة خمس سنوات أو يكون له نشاط تجارى فيها ، ولكنه أورد تحفظا بالنسبة لحالة اليهود المدنية التى تقرر تأجيل ألبت فيها .

وفى عام ١٧٩١ أصدرت الجمعية الوطنية قانونا أعلنت فيه أن الدستور قد حدد الشروط اللازمة لكى يكون الشخص مواطنا فرنسيا . فمن تتوافر فيه هذه الشروط ويؤدى يمين الولاء لفرنسا ويتعهد بأداء الالتزامات التى يفرضها الدستور يكون من حقه أن يتمتع بمزايا المواطن ، وبالتالى فان التحفظات التى وردت فى القوانين السابقة بشأن اليهود تصبح ولا محل لها ، طالما أنهم قاموا بأداء يمين الولاء وتوافرت فيهم الشروط التى نص عليها الدستور .

---

(١) Maxime Rodinson, Israel et le Refus Arabe, Paris, 1968.

(٢) نقلا عن كتاب الدولة والدين فى اسرائيل ، الدكتور أسعد مرزوق المرجع السابق ص ١١٤

ومع ذلك فان ريمون أرون يعترف فى مقال آخر بأن اليهود فى الدول الاخرى يشعرون بالعطف على اسرائيل ويدافع عن ذلك بأنه اذا كان ينكر الولاء المزدوج فان ذلك لا يعنى استبعاد الروابط التى يمكن أن تقوم بين اليهودى الفرنسى مثلا واسرائيل .
(Encounter, June, 1968, The General and the Jews).

ويلاحظ أن أورى أفنيرى عضو الكينسيت الاسرائيلى وهو الذى كان فى شبابه عضوا فى منظمة أرجون الارهابية يرى اليوم أن يهود العالم لا يكونون أمة وأن ما توقعته الصهيونية من أنه بمجرد قيام اسرائيل سيهرع اليهود اليها لم يتحقق .
(Israel Without Zionists, 1968, P. 153).

وأنظر مقاله المنشور فى العدد الخاص الذى أصدرته مجلة الازمنة الحديثة للنزاع العربى الاسرائيلى حيث دعا الى الغاء قانون العودة الاسرائيلى (ص ٧١٥) .

وأنظر أيضا رأى الانسة جاكلين هادامار الذى نشرته الموند الفرنسية عدد ٩ و ١٠ أغسطس ١٩٦٧ (مشار اليه أيضا فى أعمال ندوة القانونيين العرب فى الجزائر ص ٤١ هامش ١٨ من الطبعة الفرنسية) .

ومضت سنوات ، حتى كان عام ١٨٠٦ وقد أصبح نابليون امبراطورا على فرنسا . فاذ به يتلقى سـيلا من الشكاوى التى قدمها الفلاحون فى مقاطعة الالزاس يشكون فيها من اليهود الذين يحترفون الاقراض بالربا الفاحش ، ويستغلون حاجتهم .

فأصدر نابليون مرسوما فى ٣٠ مايو ١٨٠٦ جاء فيه أنه يرى أن من واجبه حماية المواطنين من الجشع والاستغلال الذى يمارسه بعض اليهود ، كما أنه يرى من ناحية أخرى وجوب الاهتمام بتنميـة الروح الوطنية فى هؤلاء اليهـود والبحث فى وسـائل معيشتهم والارتقـاء بها . فهو قد رأى أن الموضوع أكبر من مجرد شكاوى بشأن الربا ، ولكنه يطرح موضوع اليهود بصفة عامة . ومن ثم فقد أمر بتشكيل جمعية عامة من أعيـان اليهود ، تعرض عليها عن طريق مندوبيه المفوضين ، أسئلة يمكن أن تكشف الاجابة عليها عن موقف اليهود .

وفعلا فقد اجتمع فى باريس ١١٣ يهودى يمثلون الحاخامات والمـلاك والتجار والصيارفة وذلك فى يومى ١٥ و ٢٦ يوليو من نفس السنة ، ورأس الاجتماع أبرهام فورتادو وهو يهودى من البرتغال كان يقيم فى بوردو فى فرنسا . وقدم الى هذا الجمع ثلاث مفوضون أرسلهم نابليون لمناقشتهم ، ولعل أشهرهم هو الفقيه الفرنسى العـالمى بورتاليس وقـد طرحوا على جماعة اليهود اثنى عشر سؤالا وطلبوا منهم اجابة صريحة عنها .

وهذه الاسئلة تدور حول ما اذا كان يحق لليهودى أن يتزوج أكثر من واحدة ، وما اذا كان الدين اليهودى يقر الطلاق وهل تتبع فى ذلك تعـاليم مخالفة للقانون الفرنسى ، وما اذا كان يحق لليهودية أن تتزوج بمسيحى وللمسيحية أن تتزوج من يهودى أم أن تعاليم الدين اليهودى لا تقر الزواج الا بين اليهود . ومن بين هذه الاسئلة سؤال عما اذا كان اليهود يعتبرون الفرنسيين من الديانات الاخرى أخوة لهم ، أم أنهم فى نظرهم أجانب ، ثم أسئلة عن سلطة الحاخامخانة ، وعن المهن التى لا يجيز القانون اليهودى لليهودى ممارستها ، وما اذا كانت التعاليم اليهودية تسمح لليهودى بأن يقرض غير اليهود بالربا ، ولكن لا تسمح بذلك فيما بين اليهود .

على أن السؤال الهام الذى أريد أن أعرض له هنا كان خاصا بـولاء اليهودى . وكان هذا السؤال هو السؤال السادس بين الاثنى عشر سؤالا التى وجهتها لجنة التحقيق الى جماعة اليهود .

وها هو نص هذا السؤال كما نشره ميرلان فى موسوعته(١) :

---

(١) Merlin (M.) Répertoire Universel et Raisonné de Jurisprudence, 5ème édition, T. 16, Bruxelles 1826, p. 273.

« كيف ينظر اليهود الذين ولدوا بفرنسا والذين يعاملون كمواطنين فرنسيين ، الى فرنسا ، هل يعتبرونها وطنهم وأن من واجبهم الدفاع عنها كما أن من واجبهم الخضوع للقوانين والاحكام المقررة فى القانون المدنى الفرنسى . ؟ » .

وهذا السؤال يكشف بذاته عن عدم اطمئنان الدولة الفرنسية فى هذا الوقت الى ولاء اليهود الذين حملوا جنسيتها

فماذا كانت اجابة اليهود عليه ؟ .

« ان الاشخاص الذين يتخذون لهم وطنا يقيمون فيه منذ أجيال ، والذين يؤثرون البقاء فيه ، رغم ما يفرض عليهم من قيود لا يمكنهم أن ينظروا الى فرنسا الا بوصفهم فرنسيين يرون أن واجب الدفاع عنها شرف لا يقدر . وأن حب الوطن على هذا النحو يتفق مع معتقداتهم الدينية ، ومن ثم فان اليهودى الفرنسى فى انجلترا ينظر اليه فى أوساط اليهود كأجنبى ، وبالمثل يعامل اليهودى الانجليزى فى فرنسا . وهذا الشعور قائم الى حد أن يهودا فرنسيين فى الحرب الاخيرة ، قد قاتلوا بشراسة ضد يهود ينتمون الى جيوش الدول التى كانت فى حرب مع فرنسا ومنهم من أثخن بالجراح ومنهم من نال تقديرا لشجاعته »(١) .

وظاهر أن هذه الاجابة التى أكدها يهود فرنسا وقتئذ ، تناقض تماما الدعوة التى روجتها الصهيونية بعد ذلك ، وأن هذه الوثيقة التى سجلها زعماء يهود فرنسا منذ أكثر من قرن ونصف ، تحدد تاريخيا مسئوليتهم اليوم عن ولائهم لسياسة فرنسا تجاه الصهيونية .

وعلى أى حال ، أعلن المفوضون الثلاثة بعد ذلك أنهم عرضوا هذه الاجابات على نابليون ، ولكنه رأى أنه لا يبقى هناك أى عذر لاولئك الذين لم يدخلوا الجنسية الفرنسية من اليهود ، ولكى يمكن أن يضمن لهم حرية ممارسة الشعائر الدينية والتمتع بكافة حقوق المواطنين السياسية ، فانه يطلب مقابل هذه الحماية التى يمنحها لهم ، ضمانا دينيا بالالتزام الكامل لهذه المبادىء التى أعلنوها . وأنه يطلب هذا الضمان من جماعة دينية أعلى ليكون اعلانها لهذه المبادىء وثيقة لها أهمية التلمود يلتزم اليهود بها فى كل البلاد وفى كل العصور . وأنه لذلك يتعين اعادة عرض هذه الاسئلة على المجلس الحاخامى الاعلى ، وهو مكون طبقا للعرف اليهودى من سبعين عضوا علاوة على رئيسه .

وقد دعى المجلس الحاخامى فعلا للاجتماع فى باريس فى ٤ فبراير ١٨٠٧ . وقد أعلن فى ختام اجتماعاته التى انتهت فى ٤ مارس رده على هذه

(١) Ibid., p. 273.

الاسئلة . وفى مقدمة الرد أشار الى مبدأ هام يناقض الدعوة الصهيونية ، هو وجوب التفرقة بين الاحكام الدينية والاحكام الدنيوية ، **لان طائفة اليهود لم تعد تكون أمة** وأنه بناء على هذا يطلب من جميع اليهود فى فرنسا الالتزام بولائهم لها ، وأن من يخل بذلك يصبح آثما ومخالفا لارادة الحرب(١) .

ثم اعاد المجلس الرد على السؤال السادس الذى طرحه نابليون والخاص بالولاء . فقال :

« ان المجلس الاكبر وهو مقتنع تمـــام الاقتناع بالفائدة التى تعود على اليهود من اصدار اعلان رسمى يحدد الالتزامات التى تقع عليهم بوصفهم من رعايا فرنسا ، ورغبة منه فى تأكيد احترام المبادىء التى أقرها هـــذا المجلس وهو مكون من فقهاء اليهود فانه يطلب من جميع أخوانه فى الدين السير عليها فى كافة البلاد ، وأن على كل يهودى مولود فى دولة أو يكتسب جنسيتها بالاقامة أو بأى طريق آخر طبقا لقوانينها ، أن ينظر الى هـــذه الدولة على أنها وطنه . ويتحتم عليه الولاء لرئيس هذه الدولة وقوانينها ، والا يعزل مصالحه عن المصلحة العامة ، والا يعزل مصيره ومصير عائلته عن العائلة الكبرى وهى الدولة وعليه أن يتألم لمـــا يصيبها وأن يسعد بمـــا تحرزه من نصر ، وأن يساهم بكل طاقاته من أجل سعادة مواطنيه فى هذه الدولة . ومن ثم فان كل يهودى فرنسى عليه أن يخدم فرنسا ويدافع عنهـــا ويلتزم بقوانينها (٢) » .

وبناء على هذا الاعلان الصريح الذى ينفى فكرة الشعب اليهودى أو الامة اليهودية وينظر الى اليهود باعتبارهم طائفة دينية وأن عليهم أن ينـــدمجوا فى المجتمعات التى يعيشون فيهـــا وأن يكون ولاؤهم للدول التى يحمـــلون جنسياتها ــ أصدر نابليون فى ١٧ مارس ١٨٠٨ مرسومين لتنظيم الطائفة اليهودية فى فرنسا ــ ومرسوما ثالثا يحدد حقوق وواجبات اليهود . وقد نص هذا المرسوم الاخير على بطلان أى قروض يعقدها اليهود مع القصر بغير رضاء الاوصياء عليهم وأى قروض مع النساء بغير موافقة أزواجهن أو مع العسكريين بغير موافقة قائدهم ، وأنه يتعين على اليهودى أن يثبت فيما يحرر لصالحه من كمبيالات أنه قدم مقابلا لقيمتها ، وأن أى فائدة تزيد على خمسة فى المائة يتعين انزالها الى هذا الحد . وأن الفائدة التى يصل مجموعها الى أكثر من عشرة فى المائة من رأس المال تعد فائدة ربوية وباطلة ، وأنه يجوز منح المدنيين مهلة للوفاء . وأنه يتعين على اليهودى لممارسته أى مهنة تجارة أو صرافة أن يحصل على ترخيص وأن ما يعقده من رهونات يجب أن يوثق.

فأحكام هذا المرسوم ذاتها تدل على أن نابليون لم يكتف بالضمان الدينى الذى قدمه المجلس الأعلى اليهودى ، فأضاف اليه ضمانا تشريعيا . على أن

(١) Ibid., p. 278.
(٢) Ibid., p. 278.

ما يستوقف النظر حقا ويدعو الى التأمل أن هذا المرسوم فى مادته الاخيرة قد نص على أن يستمر العمل بأحكامه لمدة عشر سنوات بأمل أنه بعد انتهاء هذه المدة لن تدعو الحاجة اليه ، اذ يصبح اليهود شأنهم شأن سائر المواطنين فى الخضوع للاحكام العامة للقانون المدنى ، وأضاف : « وذلك ما لم يخيب أملنا فيهم . ففى هذه الحالة يمكن مد العمل بهذه الاحكام وفق ما نراه مناسبا (١) » .

ومن هذه السابقة الهامة التى حرصت الصهيونية على اخفائها ، يتأكد أمران :

الأمر الأول : أن ولاء اليهود فى فرنسا كان موضع شك وتساؤل ، مما دعا نابليون الى أن يطلب اجراء تحقيق فيه .

الأمر الثانى : أن اليهود فى اجاباتهم على الأسئلة التى وجهت اليهم فى هذا التحقيق قد أعلنوا ولاءهم لفرنسا وحدها . ونفوا أن يكون ولاء اليهودى لجنسه أو طائفته . كما أكدوا أن تعاليم الديانة اليهودية لا تفرض على اليهودى ولاء مختلفا لان اليهود لا يكونون أمة . وهى فكرة مناقضة تماما للدعوة الصهيونية التى بشر بها هيرتزل بعد ذلك فى عام ١٨٩٦ حينما نشر كتابه عن دولة اليهود .

موقف المجلس اليهودى الامريكى :

حينما تأسس المجلس اليهودى الامريكى عام ١٩٤٢ اتخذ موقفا معاديا للصهيونية . فهو يرى أن اليهود كطائفة دينية يمكن أن ينتموا الى جنسيات مختلفة . وقد لفت المجلس اليهودى الامريكى نظر وزارة الخارجية الامريكية فى خطاب أرسله نائب رئيس المجلس وقتئذ الحاخام المر بيرجر ، الى نظرية الشعب اليهودى التى تروج اسرائيل لها وطلب منها ايضاحا عن راى الحكومة الامريكية فيما تدعيه اسرائيل من أن سيادتها تقوم على أساس فكرة الشعب اليهودى وان هذا هو الاساس القانونى لموقفها تجاه اليهود المنتمين الى جنسيات أخرى . وكان رد فيليب تالبوت نائب وزير الخارجية الامريكية فى ٢٠ أبريل ١٩٦٤ أن وزارة الخارجية الامريكية لا تقر قيام علاقات قانونية سياسية مبنية على التبعية الدينية للمواطنين الامريكيين . وبالتالى فان وزارة الخارجية لا تقر بنظرية الشعب اليهودى كأساس فى العلاقات الدولية (٢) .

ورغم هذا التصريح الرسمى لوكيل وزارة الخارجية الامريكية ، فان خطورة النشاط الصهيونى فى الولايات المتحدة لم تتوقف ، بل لعلها تصاعدت

(١) نص المراسيم الثلاثة منشور فى موسوعة ميلان ص ٢٨٣ ــ ٢٨٦ .
(٢) William Mallison, The Zionist Israeli Juridical Claims, George Washington Law Review, 1964, P. 1075.

الى حد دعا الاستاذ وليام ماليسون الاستاذ بجامعـة جورج واشنجطون والمستشار القانونى للمجلس اليهودى الامريكى ، الى أن يعلن عن اعـداد ملف قانونى عن اسرائيل بهدف اثبـات أن النشـاط الصهيونى فى أمريكا ينطوى على مساس بسيادتها مما يقتضى اعادة النظـر فى قوانين الجمعيات التى تجمع أموالا باسم الخير ثم ترصدهـا لدولة أجنبيـة (يعنى اسرائيل) واعادة النظر فى قوانين تسجيل الوكالات الاجنبية (يقصد نشـاط المنظمة الصهيونية) وذلك بهدف الكشف عن وجهة نظر الصهيونية وتمييزهـا عن وجهة النظر الامريكية حتى لا يصبحان شيئا واحدا (١) .

الخلاصـــة :

يبين من هذا العرض المتقدم أن قانونى العودة والجنسـية الاسرائيليين هما التسجيل القـانونى لمطامع اسرائيـل التوسعية . تلك المطامع التى أعلنهـا ساسـة اسرائيل فى مناسـبات كثيرة وأكدهـا عدوانها على الدول

---

(١) أنظر محاضرة وليم ماليسون التى ألقاها فى الجامعة العربية ، من مطبوعات مصلحة الاستعلامات فى الجمهورية العربية المتحدة ، سلسلة الرأى العام العالمى .

وانظر كتاب الاقلية اليهودية فى الولايات المتحـدة الامريكية ، بقلم مصطفى عبد العزيز من سلسلة دراسات فلسطينية ١٩٦٨ .

ويلاحظ أن لجنـة العلاقات الخارجية فى الكونجرس الامريكى كانت قد أجرت تحقيقا فى عام ١٩٦٣ عن صـلة الصهيونية الامريكية بالخارج . وقد كشف تقـريرها عن مدى تأثير الوكالة اليهودية على الصهيونية فى أمريكا وعن استخدام الاموال لتأييد سياسات معينة ، وقد قدر فولبرايت ما ينفق فى الدعاية الصهيونية فى أمريكا بحوالى مليون دولار سنويا وأن هذا المبلغ يدفع من المبالغ التى تجمع باسم الخير ولا يخضع للضريبة .
(Hadawi, op. cit., P. 251 - 253).

وتدل بعض الاحصاءات على أن اسرائيل استفادت من الصهيونية العالمية فى المدة من عام ١٩٤٦ الى ١٩٦٣ ما يوازى ١٤٨٩ مليون دولار وذلك غير التعويضات الالمانية .
Eugene Van Cleef, The Status of Israel, The Middle East Journal, Summer 1964, P. 312).

ويلاحظ أن الصندوق اليهودى فى أمريكا لا يدفع ضرائب عن المبالغ التى يتلقاها (حداوى المرجع السابق ص ٢٦٣) .

وأنظر فى تأثير المنظمات الامريكية الصهيونية وما تمارسه من ضغط :
The Political World of American Zionism, Samuel Hulperin, Detroit 1961.

ويعترف كتاب صدر فى الولايات المتحدة أخيرا على لسان الحاخام الصهيونى بيرنز بأنـه لا يجد تعارضا بين ولائه لاسرائيل وولائه لامريكا
(If Israel lost the war, by Richard Chesnoff, Klein & Littel, New York 1969).

العربيـــة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ورفضهـــا الانســـــحاب من الاراضى التى احتلتهـــا ، مخالفة بذلك قرار مجلس الامن الصـــادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . لذلك لم يكن غريبـــا أن تتركز دعوة بعض النقـــاد فى الغرب ومنهم بعض اليهود الى وجوب الغـــاء قانون العودة الاسرائيلى (١) الذى يحمل طابع دولة عنصرية لليهود تهدف الى تكتيل أغلبية اليهود على أرض اسرائيل .. أى الى التوسع .

(١) Roger Arkiche, La porte étroite, loc. cit., Esprit, Nov. 1967, P. 814.

Uri Avnery, Le conflit israélo-arabe, les Temps Modernes, P. 715

ويلاحظ أنه فى سبتمبر ١٩٦٧ بعث السفير الاسرائيلى فى لندن الى الجالية اليهودية ببريطانيا برسالة ذكر فيها حاجة اسرائيل الى مليون مهاجر يهودى جديد من الدول الغربية فى الخمس سنين القادمة ، باسم قانون العودة . (مايكل آدمز ، مقاله السابق الاشارة اليه فى مجلة The Political Quarterly عدد اكتوبر ــ ديسمبر ١٩٦٨ ص ٤٣٦) .

العدوان الاسرائيلى والأمم المتحدة

الدكتور عز الدين فوده

الجانب السلبى ــ مسئولية الامم المتحدة عن عدم ردع العدوان :

أعقب عدوان ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ واجتياح القوات الاسرائيلية للاراضى العربية فى كل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية السورية ، أن أصدر مجلس الامن قراراته بوقف اطلاق النار يوم ٦ و ٧ و ٩ يونيو . وقد قبلت المملكة الاردنية وقف اطلاق النار يوم ٦ يونيو ، كما قبلته كل من الجمهورية العربية المتحدة وسوريا يومى ٨ و ٩ يونيو على التوالى . وعلى الرغم من أن اسرائيل قد قبلت وقف اطلاق النار رسميا مساء ٩ يونيو سنة ١٩٦٧ ، الا انها استمرت فى عملياتها العسكرية وبصفة خاصة ضد سوريا بهدف الاستيلاء على مرتفعات الجولان ذات القيمة الاستراتيجية . وواصل مجلس الامن عقد جلساته ما بين ٩ و ١٤ يونيو سنة ١٩٦٧ بناء على طلب سوريا والاتحاد السوفياتى لبحث العدوان الاسرائيلى المستمر ، ولكن دون جدوى حتى قيض لاسرائيل (التى إدعت كونها تعمل على وقف عدوان سورى على القرى الاسرائيلية الامامية) أن تحتل مدينة القنيطرة السورية ، وأن تعترف يوم ١٣ يونيو أن هذا الاحتلال قد حدث يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٦٧ ، أى بعد قبولها الامتثال لقرار وقف اطلاق النار .

وساعد اسرائيل على تحقيق ذلك عدم استطاعة مجلس الامن ــ تحت ضغط الولايات المتحدة وبريطانيا ــ أن يتبنى مختلف المشروعات والمقترحات التى طالبت بادانة اسرائيل بالعدوان وخرقها لقرارات وقف اطلاق النار ومطالبتها بالانسحاب الى ما وراء خطوط الهدنة (١) . ويجدر بنا أن نشير فى هذا الصدد الى مشروع القرار الامريكى ، المضاد للمشروع السوفيتى والمقترحات الهندية ، والذى قدمه آرثر جولدبرج الى مجلس الامن يوم ٩ يونيو . فبعد أن دعا المشروع الامريكى الاطراف المتحاربة الى الاستجابة لنداءات مجلس الامن ، اقترح أن يتبع وقف اطلاق النار محادثات عن طريق الامم المتحدة حول انسحاب القوات والتخلى عن استخدام القوة واحترام الحقوق الدولية (٢) . مؤدى ذلك أن اسرائيل التى استهدفت بعدوانها

---

(١) Jacques Dehaussy, La Crise du Moyen-Orient et l'O.N.U., **Journal du Droit International**, No. 4, 1968, pp. 863 - 866.

(٢) انظر كذلك المشروع الامريكى المقدم الى الجمعية العامة فى ١٨ يونيو ١٩٦٧ بالمجلة المصرية للقانون الدولى ، ١٩٦٨ ، قسم الوثائق .
U.N. Doc., S 17952 et Rev. 1 - 2 —

الاستمرار فى سياستها التوسعية وتصفية القضية الفلسطينية عن طـريق استخدام القوة وسياسة البطش والابادة والتشريد ، تستطيع الاحتفاظ بقواتها فى المناطق العربية المحتلة حتى تتم مفاوضات تسوية القضية الفلسطينية أو تصفيتها تحت أقدام قوات الاحتلال لعدة أشهر وسنوات قادمة .

ولم تسفر المناقشات المضنية التى دارت داخل مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة أو المفاوضات الجانبية فى كواليس وأروقة المنظمة الدولية عن ايجاد حل حاسم لانسحاب القوات الاسرائيلية الى ما وراء المواقع التى كانت تحتلها قبل ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ حرمانا لها من أن تجنى ثمار عدوانها الاجرامى ، وتطبيقا للمبدأ الدولى القائل بأن الاستيلاء على الاراضى نتيجة للحرب هو أمر غير مقبول No fruits of aggression
ولم يكن ذلك الا نتيجة معارضة الولايات المتحدة لصدور مثل هذا القرار . فهى تملك من النفوذ ما يمكنها من السيطرة على أكثر من ثلث أعضاء الجمعية العامة ، حتى تستطيع أن تمنع صدور أية توصية لا تتفق ومطامحها . وهى تسيطر على عدد كاف من الاصوات فى مجلس الامن بحيث تمنع صدور أى قرار يتعارض ومصالحها الخاصة . وهو اجراء لا حاجة معه الى اللجوء لاستخدام حق الاعتراض « الفيتو » .

هكذا عوق الموقف الامريكى الامم المتحدة عن ممارسة مهامها وفقا للميثاق ، وأوقعها فى مسئوليات خطيرة تجاه الدول العربية . فلم يكن تحاشى البحث حول تقرير من المعتدى وفرض العقوبات عليه ، الا سماحا لاسرائيل بالمضى فى تكدير السلام والامن فى الشرق الاوسط ، ورفضها الانسحاب من الاراضى التى احتلتها . بل لم يكن فى تقرير ذلك ما يثير فى راينا مصاعب قانونية تتعلق بوجهات النظر فى صدد تحديد العدوان ، وقد كان من الممكن تحديد ذلك فى ضوء الاعتبارات الاتية :

١ — بررت اسرائيل عدوانها بأعمال مصر العدائية ضدها ، واعتبرت أن اغلاق مصر لمضايق تيران هو من قبيل الحصر البحرى الذى يعد عملا من أعمال الحرب ضد اسرائيل . واعتبرت اسرائيل طلب مصر سحب قوات الطوارىء الدولية ، وحشد قواتها فى سيناء ، أعمالا تنم عن نية مصر العدوانية . وبذلك أصبحت اسرائيل ضحية « عدوان مسلح » بالمعنى الواسع ، وأنها ازاء ذلك كان لها أن تتملك حقها الطبيعى فى الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة .

وتناست اسرائيل فى هذا الصدد أن حشد القوات وطلب سحب قوات الطوارىء من سيناء كان ضروريا من جانب مصر للدفاع ضد حشود اسرائيل على حدود سوريا ، وتصريحات المسئولين الاسرائيليين بنقل المعركة الى قلب سوريا وداخلها ، وأن اغلاق مضايق تيران كمياه وطنية مصرية تفصل بين مياه وطنية لخليج تاريخى (خليج العقبة) وأعالى البحار هو عمل

من صميم أعمال السيادة المصرية وممارسة اختصاصهـــا الداخلى على اقليمهـــا .

هذا فضلا عن أن مصر لم تكن هى البادئة باطلاق النـــار ، وان ادعت اسرائيل ذلك فى بادىء الامر ، ثم عادت فقررت والامر ما يزال أمام الامم المتحدة ، أن هجومها الجوى على مطارات مصر وهجومها البرى فى قطـــاع غزة وسيناء وشرم الشيخ قد سبق أية أعمال عسكرية من جانب مصر .

وواضح من الناحية القانونية أن استثناء حق الدفاع الشرعى الوارد فى المـــادة ٥١ من الميثاق (من حكم المـــادة ٤/٢ منه والتى تحرم استعمال القوة ضد سلامة الاراضى والاستقلال السياسى وتحول بين المعتدى والانتفـــاع بثمار عدوانه) هو أمر لا يحتمل تضاربا فى التفسير بما يخدم أو يدحض وجهه النظر الاسرائيلية فى هذا السبيل . فجمهور الفقهاء وفى مقدمتهم هانزكيلسن ولوتر باخت وكونز يرون وجوب الالتزام بحكم نص المـــادة ٥١ فى حكمتـــه ومعناه الدقيق كاستثناء من حكم المـــادة ٤/٢ . وفى ضوء هذا الاعتبار يمكن لنا بوضوح أن نتبين متى يصبح الدفاع عن النفس جائزا ومشروعا فى ظل ميثاق الامم المتحدة ، بصرف النظر عن القواعد السابقة فى القانون الدولى التقليدى . فميثاق الامم المتحدة حين يقوم على اساس منع استخدام القوة أو التهديد بها لتحقيق اغراض استعمارية كاحدى القواعد والمبـــــادىء الرئيسية للنظام الدولى الجديد ، لا يبيح الدفاع عن النفس الا فى ضوء هذه الاعتبارات والمبادىء العامة فى الميثاق التى تنظم مجتمعا دوليا جديدا يحـــرم الحـــــرب .

وهكذا يرى هؤلاء الفقهاء أن استخدام الدفاع عن النفس فى ظل الميثاق ، محدود بالرد على « اعتداء قوة مسلحة » اى هجوم مسلح فعلى actual armed attack بتعبير المـــادة ٥١ ذاتها . ولا يقصد به بأى حال العمل الوقائى أو الحرب الوقائية التى طالمـــا عبرت اسرائيل عن استخدامها فى مفهوم الدفاع عن النفس . وبذلك يتضح لنا مدى عدم شرعية الهجـــوم الاسرائيلى فى استناده الى المـــادة ٥١ فى ميثاق الامم المتحدة (١) .

ولنا مع ذلك أن نعرض وجهة النظر الاسرائيلية فى تفسير المـــادة ٥١ ، وان نناقشها من وجهة النظر الفقهية . ففى هذا الرأى يميل Bowett ومن معه الى القول بأن ميثاق الامم المتحدة لم يورد على ســـبيل الحصر

(١) انظر فى هـــذا الشأن :

L. Oppenheim, **International Law**, Vol. 2, p. 156,
H. Kelsen, **Recent Trends in The Law of the Charter of the United Nations**, 1952, p. 914; Kunz, Individual and Collective Self - Defence, **A. J. I. L.**, 1947, pp. 872, 878;

وأنظر فى تفصيل ذلك عامة

Brownlie, Use of Force In Self Defence,
British Yearbook of International Law, 1961.

الحقوق التى تتمتع بها الدول فى ممارسة سيادتها ، ولكنه يأتى بالنص على اختصاصات الامم المتحدة كشخص دولى مستقل ، فى حدود ما تنازلت عنه أو ذللت فيه سيادة وحقوق الدول . فالدول لم تتنازل عن حقها فى الدفاع عن نفسها أو فى تكييف وتحديد الظروف التى تجد نفسها فيها مضطرة الى اللجوء الى الدفاع عن النفس ، بدليل ما جاء فى مطلع المـــادة ٥١ من أنه « ليس فى هـــذا الميثـــاق ما يضـــعف أو ينتقص الحق الطبيعى inherent للدول فرادى أو جماعات فى الدفاع عن أنفسهم » . وما جاء فى ميثاق بريان كيلوج سنة ١٩٢٨ من أن « لكل دولة الحق ، فى كل وقت وبصرف النظر عما جاء بنصوص المعاهدات ، فى الدفاع عن أراضيها ضد الهجوم أو الغزو . وهى وحدها صاحبة الاختصاص فى تحديد الظروف التى تتطلب اللجوء الى الدفاع عن النفس » .

من ثم فى ضوء هـــذا التفسير تصبح قواعد القانون الدولى التقليدى ، السابقة على ميثاق الامم المتحدة (الذى جاء استكمالا لا نسخا لهذه القواعد) هى معيارهم فى تحديد مدى ضرورية أو نسبية الاجراء الذى يكفينا فى لجوئنا الى الدفاع عن النفس ، ومدى أهمية القيام بالعمل الوقائى عندما يبدو محتملا قيام العدو بالهجوم المسلح (١) .

وفى هذا الصدد يشير والدك الى أن ما عنته المـــادة ٥١ من النص على الهجوم المسلح فى صدد تبرير الدفاع عن النفس ، لا يعدو الا أن يكون تعبيرا عن الاجراء الذى يؤذن بالمساعدة المتبادلة واستخدام الحق الجماعى فى الدفاع عن النفس (٢) . كما يشير شواز نبرجر الى أن الميثاق لم يأت بجديد فى صدد المبادىء العامة للدفاع عن النفس ، الا فيما يتعلق باجازة اللجوء اليه حتى يحين لمجلس الامن أن يتدخل فى النزاع . هذا فضلا عن أن مجلس الامن قد يعجز عن التوصل الى قرار لتسوية النزاع عن طريقه ، مما يتعذر معـــه عدم الرجوع الى القواعد العامة فى القانون التقليدى للدفاع عن النفس (٣) .

ولكن ، لا يبدو مع ذلك الهجوم الاسرائيلى صبيحة ٥ يونيـــو مشروعا فى ضوء حجج وآراء هذا الفريق من الشراح . فالامر ما زال يحتاج الى اتفاق حول ما اذا كان اغلاق مصر لخليج العقبة فى مضيق تيران يعتبر عملا من أعمال العدوان أو عدمه ؟ فلم تنته الامم المتحدة بعد الى وضع معيار واضح فى صدد العدوان . بل ولمـــا يتفق بعد على لزوم مثل هذا المعيار .

وحتى لو أخـــذنا برأى Bowett فى أنه لا تلازم ضرورى بين العدوان والدفاع عن النفس ، بمعنى أنه قـــد يلجأ الى الدفاع عن النفس

---

(١) O. W. Bowett, **Self - Defence In International Law, 1958,** pp. 184 - 185.

(٢) Waldock, Use of Force In International Law, **Recueil des Cours,** No. 81, 1952, pp. 455 — 503.

(٣) Schwarzenberger, Principles of International Law, **Recueil des Cours,** No. 87, 1955, p. 195.

بصرف النظر عن وقوع العدوان (١) ، فهل قامت مصر عند اغلاقها لمضايق تيران بعمل يبرر الهجوم الاسرائيلى الشامل جوا وبرا ، وعلى كل حدود مصر الشرقية وفى جميع الجهات ؟ بمعنى أنه يجدر بنا التساؤل عما اذا كان الهجوم الاسرائيلى الشامل هو الاجراء الضرورى والمناسب proportional للرد على اجراء مصر باغلاق خليج العقبة . وذلك بطبيعة الحال بافتراض أن مصر حين اغلقت مضايق تيران قد قامت بعمل غير مشروع فى ضوء أحكام القانون الدولى العام ، وأنها لم تكن تباشر ــ كما هو القانون ــ حقا من حقوق سيادتها فى ممارسة اختصاصها الاقليمى كاملا على مضيق تيران الذى يمثل مياها وطنية مصرية بوصفه مضيقا يصل بين خليج تاريخى هو فى حكم المياه الوطنية وبين أعالى البحار ، أو على أضعف الفروض تمارس حقوق سيادتها على مياه اقليمية يحق لها فيها منع الملاحة للسفن المعادية فى وقت الحرب .

فبالاقل لم تلجأ اسرائيل قبل هجومها الشامل الى مقابلة العمل المصرى المحدود بما يتناسب معه ، كما تقضى مبادىء الدفاع الشرعى فى ضوء القانون التقليدى (٢) .

٢ ــ عدم انصياع المعتدى للقرارات المتتالية بوقف اطلاق النار ، وما كان يلزم معه من مجابهة صريحة وواضحة لشجب العدوان وردعه (٣) . فقرار وقف اطلاق النار اجراء موجه الى الطرفين المتقاتلين ، يفصح عن نية مجلس الامن بوجوب عدم الاستمرار فى القتال والوصول الى مكاسب عن طريق التزام أحد الطرفين له وعدم انصياع الطرف الآخر . كما يفصح عدم الالتزام به عن نية أحد الطرفين فى الاعتداء أو فى عدم استتباب السلام . وبمعنى أصح كان عدم امتثال اسرائيل لقرارات مجلس الامن بايقاف القتال مؤقتا حتى يتم الوصول الى تسوية سلمية للنزاع ، فى مساء ٩ يونيو ، وحتى تمكنت من تحقيق أغراضها التوسعية فى احتلال سيناء والضفة الغربية والمرتفعات السورية ، يفصح فى حد ذاته عن طبيعة العدوان الاسرائيلى ، وما كان يتطلبه الامر من جانب أجهزة الامم المتحدة من وجوب دمغ اسرائيل به ، واتخاذ اجراءات ردعها وتوقيع العقوبات عليها (٤) .

---

(١) Bowett, op. cit., note 54.

(٢) أنظر فى هذا الشأن : Harvard International Law Journal, Spring, 1968, Comment, pp. 252 - 253.

(٣) انظر فى تفصيل ذلك Jacques Dehaussy, op. cit., pp. 871 - 872

(٤) يسترعى النظر فى صدد التخطيط الصهيونى الاستعمارى للتوسع على حساب البلاد العربية ما جاء فى تقرير المؤتمر الوطنى لحزب العمال البريطانى فى ديسمبر سنة ١٩٤٤ بشأن فتح الابواب للهجرة اليهودية . جاء ما يلى :

« يمكن تشجيع العرب على النزوح من أجل استيطان اليهود . وليدفع لهم تعويض نقدى عن أراضيهم ، مع تيسير أقامتهم وتنظيم الانفاق على ذلك . فللعرب أراضى كثيرة تخصهم حتى لا يحق لهم أن يطالبوا بطرد اليهود من رقعة فلسطين الضيقة . بل نه ليجب علينا أن نعيد بحث امكانية توسيع حدود فلسطين الحالية بالاتفاق مع مصر وسوريا وشرق الاردن » .

فمن المنتهى اليه فقها ، وعملا ، أن رفض أحد الطرفين المتنازعين الانصياع لقرار وقف القتال ، أو خرقه شروط وقف اطلاق النار هو من أوضح الدلائل على العدوان وتحديد القائم به (١) . وقد جرى العمل الدولى على ذلك فى عهد عصبة الامم وفى ظل الاتفاقية العامة لتحسين وسائل منع الحرب بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٠ .

من ثم لم يكن لاجهزة الامم المتحدة ، دون الضغط الامريكى ، أن تتوقف جهودها عند حد طلب ايقاف القتال كاجراء مؤقت فى سبيل الوصول الى تسوية للنزاع . وأن لا ترى فى ايقاف القتال بالفعل مبررا لعدم تقرير العدوان وتحديد المعتدى ، مهما كانت ظروف ذلك والنتائج المترتبة على عدم انصياع المعتدى فورا للقرار .

ومن العبث أن يقال أن الامم المتحدة لم تعد تملك فى ظل ايقاف القتال فرض حل ملزم للنزاع ، وانها لا تملك بعدئذ الا اصدار التوصيات لتسوية الموقف حتى لا يؤدى استمراره الى تعريض السلم والامن الدوليين للخطر ، وفقا للمواد ٢/١١ و ١٤ و ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ من الميثاق (٢) . فالامم المتحدة تملك الى جانب ذلك تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق والخاص بما يتخذ من الاعمال فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان ، وما يجب اتخاذه من التدابير فى حالة عدم الانصياع لقرار وقف اطلاق النار أو عدم الالتزام به ، والوصول نتيجة لذلك الى التوسع الاقليمى والاستيلاء على الاراضى ، ثم رفض الانسحاب منها أو ضمها فى وقت الحرب وقبل الوصول الى تسوية للنزاع (المواد ٣٩ و ٤١ و ٤٢ من الميثاق) . وبدون ذلك تصبح المنظمة الدولية الاكثر تمثيلا للمجتمع الدولى ، والجديرة بثقة الرأى العام العالمى ، قد عجزت عن التوصل الى الوسائل القانونية القادرة على ضمان فعالية قراراتها ، ويصبح وجودها بغير هذه الضمانات الفعالة هو بمثابة اخفاق جوهرى للحق الذى قامت للدفاع عنه وحظرت من أجله اللجوء الى استخدام القوة بغير طريق الامن الجماعى . فالحظر العام لاستخدام القوة أو التهديد بها (المادة ٤/٢ من الميثاق) لا يمكن قياسه أو العمل به مجردا ، دون تطبيق الضمانات والوسائل الفعالة لردع المعتدى وتوقيع العقوبات عليه (المواد ٣٩ و ٤١ و ٤٢ آنفة الذكر) .

٣ — ولا يتوقف تحديد العدوان على مجرد البدء باطلاق النار أو عدم الانصياع لقرار وقف اطلاق النار .

---

(١) Quincy Wright, The Concept of Aggression in International Law, **A.J.I.L.**, 1935, pp. 373, 382; The Prevention of Aggression **A.J.I.L.** 1956, pp. 514, 530.

(٢) Quincy Wright, Legal Aspects of the Middle East Situation, **Law and Contemporary Problems**, Winter, 1968, p. 25.

فهناك ثمة اعتبارات أخرى متعددة ، استقر الفقه والعمل الدولى على كونها من عناصر ودلائل اثبات العدوان وتحديد المعتدى . ومن قبيل ذلك ما درج عليه العدو الاسرائيلى من استعدادات عسكرية وتصريحات بالرغبة فى التوسع وخلق المجال الحيوى لاسرائيل من الفرات الى النيل ، وما قام به من أعمال فى أعقاب العدوان ، ولا سيما ضم القدس ورفض الانسحاب من الاراضى العربية وفرض التشريعات والانظمة الادارية والثقافية على الاهلين فى الاراضى المحتلة ، الى آخر ما شاكل ذلك من شواهد الاستعداد السابق على القتال لتحقيق أغراض توسعية على حساب البلاد العربية . فمن الواضح أن مثل هذه المخالفات الصريحة للقانون الدولى وميثاق الامم المتحدة واتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ هى استمرار للاغراض التى استهدفها العدو الاسرائيلى من شن العدوان والبدء به والتحضير له قبل ذلك بزمن كاف . ومن أجل هذا رفضت اسرائيل مرور قوات الطوارىء الدولية عبر أراضيها حتى لا تفضح نياتها واستعداداتها الهجومية على مصر عشية وقوع العدوان (١) .

بل انه لمن المنتهى اليه فقها وعملا أن الاستعداد السابق للقتال والتفوق العسكرى اللاحق غداة المعركة ، هما فى كثير من الحالات أدلة وشواهد تقرير العدوان وتحديد المعتدى (٢) . جاء ذلك فى أعمال محكمة نورمبرج ، ونص عليه صراحة تقرير لجنة Rumboldt التى قامت بالتحقيق فى حادث الحدود اليونانية البلغارية سنة ١٩٢٥ . كذلك جاء فى تقرير لجنة Lytton التى قامت بالتحقيق فى حادث منشوريا سنة ١٩٣١ ، أن الوزن فى تقرير من المعتدى يرجع الى واقعة الاستعداد والتفوق العسكرى اليابانى على الصين عندما بدأ بينهما القتال مساء ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣١ .

ولا يعنى ذلك قيام ثمة علاقة حتمية بين الانتصار العسكرى والرغبة فى العدوان ، ولكنه يعنى أن النصر والتفوق العسكرى فى الحرب الحديثة هو عادة حليف من يقوم بتوجيه الضربة الاولى ، مع ما يحمله هذا العمل من استعداد سابق ينم عن سوء النية والرغبة فى التفوق وحب السيطرة والعدوان .

ولو اننا اخذنا كل حالة من حالات القتال على حدة ، فى ضوء الظروف والاعتبارات التى يمكن معها تحديد من المعتدى ، لكانت حرب الايام الستة وما سبقها من استعداد عسكرى أو ما أثبتته من تفوق اسرائيلى من الادلة الثابتة على دمغ اسرائيل بالعدوان .

ولا يعنينا فى ذلك ما سبق أن رددته اسرائيل ، كما سبق أن استخدمته الولايات المتحدة ابان الازمة الكوبية ، من أنها تستخدم فى ذلك حقها

---

(١) Ibid, p. 26.

(٢) Ibid, p. 27.

Wright, The Concept of Aggression, op. cit., p. 106, 380, 381, 386, 387.

فى الدفاع الوقائى عن النفس . فاستخدام هذه النظرية الشهيرة بمعاييرها المطاطة قد أصبحت سمة لتبرير أعمال الدول التى تتجه الى سياسة الغزو والتوسع الاستعمارى بكافة أشكاله التقليدية والجديدة .

٤ ــ تثير اسرائيل فى الدفاع عن نفسها ضد الدمغ بالعـــدوان ما ردده المسئولون العرب عن قيام حالة حرب فعلية بينهم وبين اسرائيل منـــذ سنة ١٩٤٨ ، وأن الهدنة لا تعدو أن تكون حالة وسطا بين الحـــــرب والسلام ، وانها بالاحرى لا تعدو أن تكون تعبيرا عن قيام حالة الحرب ما لم توقع معاهدة صلح . فالاسرائيليين كانوا ينكرون قيام حالة الحرب بينهم وبين العرب ، ويدعون أن اتفاقيات الهدنة التى ديست أكثر من مرة والتى أعلنوا عن انتهائها فى عدوان ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، هى بمثابة معـــاهدات سلام أنهت حالة الحرب بعد توقيعها اثر مفاوضات بين ممثلى الطـــرفين برئاسة مندوب عن الامم المتحدة خلال الشهور السبعة الاولى من ســـنة ١٩٤٩ . وعلى هذا الاساس كانوا يعتبرون خطوط هدنة سنة ١٩٤٩ حدودا دولية لاسرائيل يجب احترامها (١) .

ولم يكن هذا الموقف من جانب اسرائيل الا رغبة فى اقرار الامر الواقع كما خططته الهدنة . وتزيدا عن الامر الواقع الذى فرضه وجودها بالقوة فى الشرق الاوسط داخل حدود الدولة اليهودية كما حددها مشروع الامم المتحدة وتوصيتها فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بالتقسيم ، وهى الحـــدود التى قبلتها اسرائيل من قبل وصدر على أساسها اعلان قيامها واستقلالهـــا فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ . وهذا يعنى أنه بغض النظر عن عدم أهلية الامم المتحدة بتقسيم البلاد وتجاوزها صلاحياتها فى شأن تحديد رقعة من فلسطين لقيام اسرائيل ، فان كل ما ادعت اسرائيل شرعيته والسيادة عليه من أقاليم وأراضى خارج ما أعلنت عنه فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ (على أساس مشروع التقسيم) هو وضع لليد بصورة غير شرعية ، وممارسة لاعمال الســـلطة الفعلية لا أعمال السيادة القانونية التى تعتبر من حقوق الدول على أقاليمها . وذلك من وجهة النظر الاسرائيلية نفسها .

ولكن اسرائيل لا تفتأ عن اتخاذ المواقف المتناقضة والاعمال غير المشروعة، يسوقها الى ذلك ما استهدفته الصهيونية منذ البداية ، وما طرحه العدوان الاسرائيلى الحالى على بساط البحث ، من محاولة افناء الوجود العربى فى فلسطين والتوسع على حسابه فى البلاد العربية المجاورة لقيام اسرائيـــل الكبرى . فمن متناقضات الموقف الحاضر الذى ينم عن العدوان الاسرائيلى أن تدعى اسرائيل اليوم ضمها للقدس وتمسكها بالاراضى التى غزتهـــا فى أعقاب ٥ حزيران سنة ١٩٦٧ ، بدعوى أن خطوط الهدنة لسنة ١٩٤٩ لم تكن

(١) Shabtai Rosenne, Directions for The Middle East Settlement, **Law and Contemporary Problems**, Winter, 1968, pp. 50 - 53.

الا خطوطا عسكرية مؤقتة (١) ، علما بأن خطوط الهدنة وخطوط وقف القتال لا يمكن أن تصبح حدودا دائمة لاقليم دولة ما ، ما لم توافق على ذلك الدول المعنية صراحة ، بوصفها صاحبة السيادة القانونية على هذه الاراضى ، وان اوقفت ممارسة أعمال هذه السيادة واختصاصاتها نتيجة قيام حالة فعليـــة قاهرة هى حالة الاحتلال العسكرى .

وفى هذا الموقف الاسرائيلى الباطل ما ينم عن تخطيط اسرائيل للعـــدوان واندفاعها اليه من أجل تحقيق مكاسب اقليمية على حساب الشعوب والبلاد المجاورة ، مجافاة لاحكام القانون الدولى وميثاق الامم المتحدة ، حتى كان يتعين أن يقرر الامر فى صدد شجبه وردعه من جانب المنظمة الدولية .

٥ ــ ولاتقف مسئولية الامم المتحدة وتقصيرها عند حد عدم تقرير العدوان وتحديد المعتدى ، ولكنها تبين بصورة أجلى وأوضح عندما أصدرت قرارات وقف اطلاق النار دون شروط . فقد أدى هذا الى أن تم ايقاف القتال على أساس الخطوط العسكرية للقوات المتحاربة ، حتى أتيح للمعتدى أن يتعنت فى فرض شروط الانسحاب الى الخطوط السابقة . ولم يعد التشدد فقط هو نغمة المعتدين الذين أخذوا يطالبون بخلق مناطق عازلة تصبح ضمانا لتوسع جـــديد فى المستقبل ، ولكنهم تجاوزوا ذلك الى المطالبة باقرار الامر الراهن بحسب خطوط ايقاف القتال على حساب القيم والمواثيق الدولية التى تشجب العدوان وترفض استخدامه من أجل فرض جغرافيـــة جديدة لاسرائيل التوسعية .

والواقع أن الامم المتحدة قد درجت فى قرارات ايقاف القتال على النص بوجوب العودة الى الحدود السابقة على بدئه . فهذا الشرط يشكل جزءا لا يتجزأ من قرار ايقاف القتال وما ينطوى عليه من رغبة فى تهدئة الاحوال والبحث عن اعادة السلام والامن ، كما حدث لدى صدور قرارات وقف اطلاق النار فى قضية كشمير سنة ١٩٤٨ ، وحرب كوريا سنة ١٩٥٠ ، والعدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ (٢) .

---

(١) انظر فى هذا الشأن :
Robert H. Forward & Lawrence F. Jay, The Arab Israeli War and International Law, **Harvard International Law Journal**, Spring, 1968, pp. 245, 259; **New York Times**, November 1st, 1967 ; Dehaussy, **op. cit.**, pp. 877 - 878.

(٢) هذا خلافا لما حدث فى أزمة جمهورية الدومينكان سنة ١٩٦٥ ، وخلافا لما حـــدث اثناء حرب فلسطين ســـنة ١٩٤٨ . غير أنه يلاحظ فى شأن حرب فلســـطين أن قرار مجلس الامن رقم ٥٦ الصادر فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٨ قد نص على « عدم جواز حصول أى من الاطراف المتنازعة على مكاسب عسكرية أو امتيازات سياسية نتيجة خرق الهدنة » .
انظر فى هذا الشأن Wright, Legal Aspects of the Middle East Situation, **op. cit.**, p. 25.

٦ ــ وحيثما استطاع مجلس الامن ، فى ضوء المبادىء التى أوضحناها،أن يضع معيارا لقيام العدوان نتيجة الخرق المتكرر والفاضح لقرار وقف اطلاق النار ، وعدم التناسب بين العمل الانتقامى القـائم باسم الدفاع الشرعى فى ضوء المادة ٥١ من الميثاق وما يتطلبه الامر من مقابلة عمليات المقاومة المحدودة بمثلها ، كما يتضح من مداولات المجلس أثناء بحث العدوان الاسرائيلى على مدينة الكرامة فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٨ ، والعدوان على منطقة السلط فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٨ ، فان المجلس لم يستطع أن يفعل أكثر من مجـرد ادانة عامة بالعدوان مسلوبة الفعالية وقوة التنفيذ .

جاء فى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٨ بشأن العدوان الاسرائيلى على مدينة الكرامة والمؤرخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٨ أن المجلس :

« اذ يلاحظ أن العمل العسكرى الذى قامت به القوات الاسرائيلية المسلحة فى الاراضى الاردنية **كان واسع النطاق ومخططا بعناية** ، »

« .... يدين العمل العسكرى الذى قامت به اسرائيل فى انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة ولقرارات وقف اطلاق النار ... »

واذا استعاد المجلس وذكر بهذا القرار لدى اتخاذ قراره رقم ٢٥٦ بشأن العدوان على الاراضى الاردنية فى أربد ومنطقة السلط (على جبهة مساحتها ١٠٠ كيلو متر مربع) والمؤرخ ١٦ اغسطس سنة ١٩٦٨ ، جاء فى هذا القرار الثـانى :

« أن المجلس يدين هذه الاعمال الحربية التى ترتكبها اسرائيل منتهكة بصورة صارخة ميثاق الامم المتحدة والقرار رقم ٢٤٨ لعام ١٩٦٨ ، ويحذر من أنه اذا تكررت مثل هذه الهجمات فان المجلس سيضع فى اعتباره عدم تطبيق القرار الحـالى » .

ومع ذلك فقد تكررت الهجمات العدوانية المماثلة فى الايام التالية لاتخـاذ كل من القرارين . ولم يجد المجلس مفرا ازاء موقف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، من أن يصرف النظر عن اتخاذ أية اجراءات قسرية تحول بـين اسرائيل وبين تكرار نفس الاعمال العدوانية الواسعة النطاق باسم تتبع رجال المقاومة وقصف معاقلهم ، الامر الذى بدت الامم المتحدة معه عاجزة عن المبادرة باتخاذ اجراء يفوق الادانة العامة التى جاء بها القرارين سالفى الذكر (١) .

فى ضوء هذه النتائج التى لم يعد من الممكن معها أن يقوم تبرير قانونى سليم لفشل الامم المتحدة فى دمغ العدوان وتوقيع الجزاء وسحب القوات المعتدية الى ما وراء خطوطها السابقة ، لم تجد المنظمة الدولية بدا من وجوب استئناف

(١) Dehaussy, op. cit. pp. 870 — 872.

بحث الازمة من اجل الوصـــول الى حل وسط يجمع بين وجهـــات النظر المتعارضة . فكان اجتماع مجلس الامن فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وكان مشروع القرار الذى تقـــدم به مندوب بريطانيا والذى وافق عليه المجلس بالاجماع فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، على الرغم مما أحاط بعباراته وترتيب فقراته من لبس وغموض يتيح تفسيرات متعددة ومتضاربة من جانب الدول العربية ومن جانب اسرائيل .

فالقرار يؤكد وجوب اقامة سلام دائم وعادل فى الشرق الاوســـط عـــلى أساس المبادىء الاتيـــة :

١ ــ انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى المحتلة .

٢ ــ انهاء حالة الحرب واحترام حقوق السيادة والحدود الاقليميـــة والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة .

٣ ــ حرية الملاحة فى الممرات الدولية .

٤ ــ تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

٥ ــ تعيين ممثل خاص للامين العـــام للامم المتحدة لاجراء اتصـــالات تهدف الى تحقيق حل فى نطاق النصوص والمبادىء التى حددهـــا هـــذا القرار .

وبينما ترى الدول العربية وجوب تنفيذ القرار عن طريق البدء فى تنفيذ المبدأ الاول الخاص بسحب القوات المحتلة ، فان اسرائيل تربط ما بين تنفيذ هـــذا المبدأ وما تعرض له ديباجـــة القرار من اقامة ســـلام دائم فى الشرق الاوسط . وبالاحرى فهى تتمسك بوجوب بقاء الاحتلال حتى تتوصل الى عقد معاهدات صلح دائمة مع الدول العربية ، تملى فيه شروطهـــا ، وتخطط حدودها ومجالها الحيوى ، وتقرر علاقات عهدية تجارية ودبلوماسية معتادة .

وهكذا فان هذا الموقف المتعنت الجديد فى تفسير القرار من جانب اسرائيل واصرارها على فرض الصلح تحت ضغط قوات الاحتلال ، قد أحال قرار ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ الى نسخة جديدة من المشروع الامريكى المقـــدم الى مجلس الامن غداة اجتياح قوات العدوان للاراضى العربية فى ٥ حزيران سنة ١٩٦٧ ، وما استهدفه هذا المشروع وقتئذ من نتائج (١) .

---

(١) الواقع أننا لو عدنا قليلا بالذاكرة الى المشروع اللاتينى المقدم الى الجمعية العامة فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٧ ، والذى يعتبر أساس المشروع البريطانى لقرار مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر المذكور ، لوجدنا هذا القرار يعبر عن تدهور كبير فى الصياغة وأهمية المبـــادىء التى تضمنها المشروع اللاتينى ، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرة التى نصت على « دعوة اسرائيل الى سحب جميع قواتها فورا من جميع الاراضى التى احتلتها عقب النزاع الحالى » .
أنظر Dehaussy, op. cit. pp. 881 — 885

الجانب الايجابى ــ تقصى الحقائق حول اهدار حقوق المدنيين فى الاراضى المحتلة :

غير انه وان كانت أجهزة الامم المتحدة قد شلت عن ردع المعتدى وتوقيع العقوبات عليه ، وذلك على الرغم من تقرير مبدأ انسحاب القوات المعتدية ، نتيجة للظروف السياسية والاعتبارات الاجرائية السابق الاشارة اليها ، فان الضمير العالمى ممثلا فى هذه الهيئة الدولية نفسها لم يفته أن يقرر رفض الاعتراف بالمكاسب الاقليمية نتيجة للحرب ، وأن يشجب الاجراءات والقوانين الخاصة بضم الاراضى أو تجزئة الاقاليم الخاضعة للسيادة الاقليمية للدولة المحتل أراضيها ، وذلك فى القرارين الاجماعيين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة (القرار رقم ٢٢٥٣ بتاريخ ٤ يوليو سنة ١٩٦٧ والقرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧) والقرار رقم ٢٥٢ الذى اتخذه مجلس الامن فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٧ فى صدد عدم امتثال اسرائيل لقرارى الجمعية العامة السابقين بشأن الغاء جميع التدابير التى اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عن أى عمل من هذا القبيل فى المستقبل (١) .

كذلك لم يفت الضمير العالمى ممثلا فى المنظمة الدولية أن يرعى حقوق السكان فى الاراضى التى احتلتها اسرائيل فى أعقاب عدوان ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وان يؤكد ضمان سلامتهم وأمنهم والمحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم وفقا للقوانين الدولية التى درج العمل الدولى على الالتزام بها واقرتها اتفاقيات لاهاى لسنة ١٨٩٩ و سنة ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ . فقد جاءت قرارات مجلس الامن رقم ٢٣٧ بشأن معاملة المدنيين وأسرى الحرب فى ١٤ يونيو سنة ١٩٦٧ ، ورقم ٢٤٨ بشأن العدوان على مدينة الكرامة وادانة اسرائيل فى ٢٤ مارس ١٩٦٨ ، ورقم ٢٥٦ بشأن ادانة العدوان الاسرائيلى على منطقة السلط فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٨ ، ورقم ٢٥٩ بشأن المعاملة السيئة للمدنيين فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٨ ، وكذلك قرارى الجمعية العامة رقم ٢٢٥٢ فى ٤ يوليو سنة ١٩٦٧ بعنوان المعونة الانسانية ورقم ٢٣٤١ فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بشقيه الخاصين بوكالة غوث اللاجئين ولم شملهم وبتأكيد قرارها رقم ٢٢٥٢ فى صدد حقوق المدنيين فى الاراضى المحتلة ، فضلا عن القرار رقم ٦ (٢٤) الصادر عن لجنة حقوق الانسان بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨ ، والقرار الصادر عن المؤتمر الدولى لحقوق الانسان بطهران فى ٧ مايو سنة ١٩٦٨ (٢) ، جاءت كلها مقررة لهذه القواعد الدولية التى تفرض على دولة الاحتلال احترام حياة وحقوق الاهلين فى المناطق المحتلة واحترام انسانيتهم ومعتقداتهم وعباداتهم وتقاليدهم وحقوقهم الطبيعية والقانونية وضمان ملكيتهم لاموالهم ، طبقا للعرف الدولى المستقر ،

---

(١) انظر Dehaussy, op. cit., pp. 878 - 880.

(٢) للرجوع الى جميع هذه القرارات أنظر المجلة المصرية للقانون الدولى ، ١٩٦٨ ، قسم الوثائق .

وكما دونتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية ، كاتفاقيات لاهاى وجنيف المشار اليها ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان وأحكام محاكم نورمبرج وطوكيو واستوكهولم .

جاء على وجه التخصيص فى القرار الاجماعى الصادر عن مجلس الامن رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٦٧ :

« ان مجلس الامن ،

وهو يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة الى انقاذ السكان المدنيين وأسرى الحرب فى منطقة الصراع فى الشرق الاوسط من مغبة احتمال مزيد من الآلام ،

واذ يرى ضرورة احترام حقوق الانسان الاساسية التى لا يمكن التفريط فيها حتى اثناء قيام الحرب وشيوع ويلاتها ،

واذ يرى ضرورة مراعاة جميع الاطراف المشتركة فى الصراع لكافة الالتزامات التى تفرضها اتفاقية جنيف المؤرخة فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٩ والخاصة بمعاملة اسرى الحرب ،

١ ــ يطالب حكومة اسرائيل بأن تضمن سلامة ورفاهية وأمن السكان فى المناطق التى دارت فيها العمليات العسكرية ، وأن تيسر عودة أولئك الذين اضطروا من السكان الى الرحيل عن ديارهم منذ بدء العمليات العسكرية ،

٢ ــ يوصى الحكومات المعنية بأن تحترم احتراما كاملا المبادىء الانسانية الخاصة بمعاملة اسرى الحرب وحماية السكان المدنيين فى وقت الحرب ، كما تنص عليها اتفاقيات جنيف المؤرخة فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٩ .

٣ ــ يطلب الى الامين العام أن يتابع تنفيذ هذا القرار بصورة فعالة ، وأن يتقدم فى هذا الصدد تقريرا الى مجلس الامن (١) » .

وما لبثت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الطارئة الخاصة الخامسة، فى جلستها بتاريخ ٤ يوليو سنة ١٩٦٧ ، أن تبنت قرار مجلس الامن السابق وضمنته صلب قرارها رقم ٢٢٥٢ بشأن المعونة الانسانية التى تقدم الى المدنيين وأسرى الحرب من الهيئات واللجان المعنية بذلك كالصليب الاحمر ، وصندوق رعاية الطفولة ، ووكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم ، وغيرها من المنظمات الطوعية وغير الحكومية .

ودعت الجمعية العامة فى الفقرة العاشرة منهذا القرار الامين العام للامم المتحدة أن يقدم بالتشاور مع المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين تقريرا عاجلا اليها عن الاحتياجات التى يتطلبها تطبيق الفقرتين الخامسة والسادسة من قرارها هذا ، ولا سيما فى صدد تقديم المساعدات الطارئة للاشخاص الذين

(١) S/Res/237 (1967), June 14, 1967

لا تشملهم قوائم اللاجئين ، والذين باتوا مرحلين من ديارهم ، أو من المحتاجين حاجة ماسة ، من المدنيين ضحايا عدوان ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، فضلا عن غيرهم من اللاجئين الفلسطينيين ضحايا عدوان سنة ١٩٤٨ (١) .

وفى ٦ يوليو سنة ١٩٦٧ عين الامين العام للامم المتحدة ، تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ ، المستر Nils - Goran Gussing ، وأوفده الى منطقة الصراع فى الشرق الاوسط ما بين ١١ يوليو واول سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، كى يحصل على الطبيعة على المعلومات التى تمكن الامين العام من حمل مسئولياته طبقا للفقرة الثالثة من القرار المذكور ، ولا سيما فى صدد « تحقيق وفحص مركز الاهلين فى المناطق الخاضعة للاحتلال الاسرائيلى ، مع دراسة ونظر التدابير المتخذة لتيسير عودة النازحين منهم نتيجة العمليات الحربية ، ووسائل معاملة اسرى الحرب وحماية المدنيين » (٢) .

وقد أتم المستر جاسينج زيارته فى ظروف صعبة . فقد سعت اسرائيل جهدها الى تعويق مهمته الانسانية ، وطالبت اثر حضوره الى الشرق الاوسط بوجوب قيامه بالتحقيق فى أحوال الاقليات اليهودية فى الدول العربية الاطراف فى الصراع ، مستهدفة بذلك تحويل الانظار عن أحوال السكان العرب بالمناطق المحتلة التى عناها قرارا مجلس الامن والجمعية العامة ، بوصفها المناطق التى دارت فيها العمليات الحربية والتى تخضع بصفة مؤقتة للسلطة الفعلية القهرية للاحتـــلال الاسرائيلى . وعلى الرغم من قيامه باسفار كثيرة لبلاد منطقة الصراع ، فقد كان جمعه للمعلومات الدقيقة أمرا غير ميسور ، سواء فى الفترة التى تلت المعارك حيث انقلبت أوضاع المواصلات والادارة ، وأصبح من الصعب تحقيق المعلومات التى يستقيها والبيانات الرسمية المتضاربة ، أو نتيجة انه لم يستطع مقابلة المتحدثين بلسان السكان المدنيين فى مناطق الاحتلال الا فى صحبة ممثلى السلطات الاسرائيلية . أشار الى هذه الحقائق التقرير النهائى للامين العام للامم المتحدة عن مهمة المستر جاسينج فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٧ . ومع ذلك فقد دون هذا التقرير من الامثلة والشواهد على اهدار اسرائيل لحقوق المدنيين فى الاراضى المحتلة فى أعقـــاب عدوان ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وحتى نهاية هذه الفترة المحدودة التى شملها التقرير ، ما يشهد بممارستها تصرفات خارجة عن حدود صلاحيتها كسلطات فعلية موقوتة بفترة الاحتلال ، ويؤكد خرقها لقواعد القـــانون الدولى والاتفاقيات الدولية وحقوق الانسان فى صدد معاملة المدنيين وقت الحرب والاحتـــلال

---

(١) انظر نص قرار الجمعية العامة فى ملحق رقم ١
Res. 2252 (Es - v); A/6787, August 18th, 1967, pp. 1 - 3 -

(٢) A/6797, Sept. 15th, 1967, pp. 1 - 2.
تقرير الامين العام للامم المتحدة (الوثيقة ٦٧٩٧/ فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٧) Ibid.

(المادة ٦ من اتفاقية جنيف بشأن حماية الاشخاص المدنيين الموقعة فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩) . ونحن هنا نكتفى بالاشارة الى بعض ما جاء بالتقرير المذكور من الامثلة الموجزة الآتية :

١ ــ فى مدينة القنيطرة لم يبق من الاهالى الاصليين وهم من ٢٠٫٠٠٠ الى ٣٠٫٠٠٠ نسمة سوى حوالى ٢٠٠ فرد ، معظمهم من العجائز والنساء والاطفال . ولقد شعر الممثل الشخصى انه من المحتمل وقوع احداث ألقت الرعب فى نفس الاهلين وحملتهم على الفرار ، مثل اطلاق النيران فى الهواء والتكرار المسرحى لكيفية احتلال الجيش الاسرائيلى للمدينة دون ما سابق انذار ، وأن السلطات الاسرائيلية قد نظرت باستحسان الى تأثير مثل هذه الحوادث على تحرك السكان خارج المنطقة . وبدا واضحا للممثل الشخصى أن تقديم الامان لهؤلاء السكان المذعورين كان يمكن أن يكون له أهميته الكبرى فى عودة هؤلاء الناس واستقرارهم .

٢ ــ رغم أن التقارير الواردة من المصادر الاسرائيلية تشير الى أن القنيطرة قد أخذت بدون قتال ، فان الممثل الشخصى لاحظ فى المدينة كلها ان كل محل أو منزل تقريبا يبدو أنه اقتحم أو نهب . وظهرت بعض المساكن وقد اشتعلت فيها النيران بعد حدوث النهب . ولم ينكر المتحدثون الاسرائيليون حدوث النهب ، ولكنهم أشاروا للممثل الشخصى بأن النهب غالبا ما يصحب الحرب .

٣ ــ خلال زيارة الممثل الشخصى لمدينة قلقيلية التى كان يتراوح سكانها بين ١٣٫٠٠٠ و ١٤٫٠٠٠ نسمة ، لاحظ هدم عدد كبير من المنازل . وقد أكد مختار المدينة أنه حتى انتهاء القتال لم يزد عدد المنازل المهدمة عن ١٥ أو ٢٠ بيتا ، بينما أخذ الاهالى ، الذين رحلوا الى التلال المجاورة أثناء القتال ، الى مدينة عزون التى تبعد ٢٠ كيلو مترا عن قلقيلية ، ومن عزون اتجهوا الى نابلس حيث ابقوا فيها قرابة ثلاثة أيام . وعندما سمح لهم بالعودة الى قلقيلية أوقفوا مرة أخرى فى عزون . ولم يسمح لهم بالعودة الى مدينتهم الا بعد ثلاثة أسابيع من تركهم لها ، حيث وجدوا ما يقرب من ٨٥٠ مسكنا قد هدمت من مجموع مساكن المدينة البالغ عددها ٢٠٠٠ بيتا .

٤ ــ فى منطقة الخليل هدمت قرية بيت عوا (عدد سكانها ٢٥٠٠ شخص) وقرية بيت مرسيم (٥٠٠ شخص) ، وأحرقت منقولات الاهالى والاحراش المحيطة بالقرية ، اعتقادا من السلطات الاسرائيلية أن هاتين القريتين تأويان أعضاء لمنظمة فتح أثناء الليل .

٥ ــ نهب مستشفى نابلس بشهادة الطبيب المصاحب للممثل الشخصى ، وسرقة تاج العذراء من كنيسة القيامة بالقدس ، فضلا عن نهب المخازن التجارية والمنازل من قبل جنود الجيش الاسرائيلى .

٦ ــ تشكو مدينة نابلس من البطالة فى كل قطاعات الاقتصاد كما حدث فى أعمال البناء وصناعة الحديد والاثاث وحياكة الملابس وصناعة الصابون التى كانت تعمل فيها أعداد كبيرة من العمال .

٧ ــ وفى الخليل وغيرها استولى الحارس الاسرائيلـى على أمـلاك الغائبين ومنازلهم ، على الرغم من أن بعضهم كانوا غائبين مؤقتا فى زيارة لعمان ، أو أن أقارب المالك الفعـلى كانوا بالمدينة وطلبوا ادارة أمـلاك أقاربهم .

٨ ــ منع المسلمون من الذهاب الى المسجد الرئيسى المقام على قبر ابراهيم والصـلاة فيه . ثم اتفق على أن يزاول المسـلمون صـلواتهم فى ساعات معينة ، بينما تبقى الساعات الاخرى محجوزة للزوار اليهود الذين يمرون خلال المسجد .

٩ ــ اثناء زيارة الممثل الشخصى لمعسكرات اللاجئين فى غزة ، لفت المتحدثون باسم اللاجئين انتباهه الى التفتيش المستمر للمعسكر من قبل القوات الاسرائيلية . وطلبوا منه تجنبا لاثارة الفزع لدى النساء والاطفال الا يتم التفتيش اثناء الليل .

١٠ ــ اشتكى الاهالى فى القنطرة شرق من انه ليس بـكاف أن يأتى طبيب اسرائيلى مرة واحدة فى الاسبوع . واوضحوا أن المسـتشفى قد اقتحمت ونهبت ولم تعد قادرة على تقديم خدماتها ، كما اشتكوا من نقص المواد الغذائية وعدم صلاحية المياه للشرب .

وختم الامين العام للامم المتحدة تقريره قائلا :

« لا يدع هذا التقرير مجالا للشك حول المصاعب الخطيرة التى عـانى منها الاهلين الذين تأثروا بالحرب . ومن الواضح أن المصاعب والضيق مستمر وقوعهما على نطاق واسع فى كثير من الاماكن . وانى ليملؤنى الامل فى أن تتمكن الحكومات المعنية من فصل الجوانب الانسـانية للموقف فى الشرق الادنى فصلا نهائيا عن الجوانب السياسية والعسكرية ، حتى يمكن اتخاذ الاجراءات الرامية الى تخفيف وازالة آلام المدنيين الابرياء ... » .

ولا يفوتنا فى هذا المضمار أن نشير أيضا الى تقرير الامين العـام للامم المتحدة بتاريخ ١٩٦٧/٩/١٢ الى الجمعية العامة ومجلس الامن فى صدد مهمة ممثله الشخصى المستر أرنستو تالمان لجمع المعلومات عن الموقف فى القدس تنفيذا لقرار الجمعية رقم ٢٢٥٤ (فقرة ٣) بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٤ فى صدد ابطال جميع التدابير التى اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المـدينة المقدسة وضم القطاع العربى اليها . فقد انصرف جزء كبير من هذا التقرير الى حالة السكان العرب والمعاملة التى يلقونها فى صدد حرياتهم الشخصية وأملاكهم وانتهاك حرمة الاماكن المقدسة . ومن ذلك :

١ ــ أوضح القادة الاسرائيليون للمستر تالمان بما لا يدع مجالا للشك أن اسرائيل تتخذ كافة الخطوات من أجل وضع الاجزاء التى لم تكن تحت

سيطرتها من القدس قبل يونيو سنة ١٩٦٧ تحت سيطرتها . وانها قد اتخذت من الاجراءات التشريعية لتنفيذ قرارها بالضم ما شمل المدينة القديمة وبعض القرى العربية المحيطة بها وهى صورباهر والشيخ جراح ومطار قلندية وجبل سكوبس وما حوله ومنطقة شعفاط . وصرحت له السلطات الاسرائيلية أن عملية الضم هى عملية لا رجوع عنها وليست محلا للمفاوضة ، بمعنى أن السلطات الاسرائيلية لم تتخذ أى خطوة تشير الى انها ستستجيب الى القرارين الصادرين عن الجمعية العامة فى صدد القدس ، ولكنها بالعكس اتخذت خطوات أكثر نحو ضم القدس العربية متجاهلة قرارات الجمعية العامة الاجماعية ورغبات الاهالى وحقهم فى تقرير مصيرهم فى هذا الشأن .

٢ ـ وفى هذا الصدد حلت السلطات الاسرائيلية المجلس البلدى للمدينة العربية ، وفصلت أمين القدس ، والغت القوانين الاردنية وابدلتها بقوانين اسرائيلية ، وفصلت المدينة عن الضفة الغربية ووضعتها تحت السلطة القضائية للمحاكم الاسرائيلية مع حل المحاكم الاردنية ، وابدلت العملة الاردنية بعملة اسرائيلية بسعر أقل من الاسواق العالمية ، وفرضت رسوم على البضائع الواردة من الضفة الغربية ، ورفضت الاعتراف برخص السيارات والحرف الاخرى الممنوحة أصلا من السلطات الاردنية ، وفرضت المنهج التعليمى الاسرائيلى بدلا من الاردنى ، وأغفلت استعمال اللغة العربية فى معظم اجراءاتها ومعاملاتها ، ووضعت أملاك الغائبين تحت الحراسة تمهيدا للاستيلاء عليها ، والغت جميع المصالح الاردنية فى البريد والبرق والصحة والجمارك والمساحة .. الخ .

٣ ـ أن جميع العرب الذين قابلوا الممثل الشخصى قد صدموا لانتهاك اسرائيل قدسية الاماكن المقدسة الاسلامية ، كتلك الصلاة التى اقامها رئيس حاخامات الجيش اليهودى فى الحرم الشريف ، وخطط اسرائيل ومطالبها فى منطقة الهيكل ، وهدم ١٣٥ منزلا من الاوقاف الاسلامية فى الحى المغربى أمام حائط المبكى مما ترتب عليه طرد ٦٥٠ مسلما من الفقراء. وادعائها اختصاصا على المحاكم الدينية الاسلامية ، واشرافا على الخطب التى تلقى بالمسجد الاقصى مما يتعارض مع احكام القرآن الكريم والعقيدة الاسلامية .

٤ ـ أعرب ممثلو الطوائف المسيحية عن قلقهم وحاجة الاماكن المقدسة الى حماية خاصة ووجوب أن تحتفظ القدس بعالميتها ، بوضعها والاماكن المجاورة لها فى شكل كيان مستقل Corpus Separatum تحت الاشراف الدولى .

٥ ـ أعلن السكان العرب لمدينة القدس والضفة الغربية معارضتهم لاجراءات الضم الذى يتم ضد ارادتهم ورغباتهم ، ورفضهم لمحاولات اسرائيل اخفاء معالم الشخصية العربية للقدس وتأثير المجتمع الاسرائيلى

المختلط على العادات والاخلاقيات العربية المتماسكة . واعربوا فى ذلك عن استعدادهم للاعتراف بنظام الاحتلال العسكرى فى تسيير المسائل الادارية اليومية ، ولكنهم يعارضون ادماجهم بالقوة فى دولة اسرائيل ، فضلا عمـا فى ذلك من انتهاك للقانون الدولى الذى يمنع قوة الاحتلال من تغيير الهيكل القانونى والادارى للاقليم المحتل .

وفى اعقاب التقرير السنوى المقدم من المـفوض العام لـوكالة غـوث اللاجئين الفلسطينيين ، وقرار الجمعية العامة فى صدد هذا التقرير وفى صدد تأكيد قرارها السابق رقم ٢٢٥٢ فى شأن المعونة الانسانية للمدنيين وتأكيد قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ ، وما ظهر امام الجمعية العامة ومجلس الامن من تشريد مالا يقل عن ٣٥٠ر٠٠٠ شخص هربوا من الاراضى الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلى ما بين لاجئين مسجلين لدى وكالة الغوث او مرتحلين جدد الى الضفة الشرقية للاردن (حوالى ٢٠٠ر٠٠٠) والى الركن الجنوبى الغربى لسـوريا (ما بين ١١٠ر٠٠٠ و ٨٥ر٠٠٠) وعبر قنـاة السويس (حوالى ٣٥ر٠٠٠) أثناء وبعد معارك يونيو ، وما وضعته اسرائيل من العراقيل فى سبيل عودتهم واستقرارهم بحرية فى ديارهم ، فضلا عن شيوع أعمال الارهاب والعنف والمعاملة القاسية والاعتداء على الكرامة الشخصية وشرف الانسان ، ومصادرة الاملاك والنقل الاجبارى الفردى والجماعى وانشاء المستعمرات اليهودية محل القرى العربية وتعدد الاعمال الانتقامية ضـد السكان عن أعمال لم يقترفونها ، بدا للامين العام للامم المتحدة أن يواصل رقابته لتنفيذ قرارى مجلس الامـن والجمعية العامة فى صـدد الـرعاية الانسانية للمدنيين فى الارض المحتلة . ولكن اسرائيل فى ردها بتـاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٦٨ على كتاب الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٨ ، لم تسمح للامين العام بارسال مبعوث ثان لاستكمال تنفيـذ القرارين مالم يخول هذا المبعوث اختصاصات التحقيق فى أحوال الاقليات اليهودية فى البلاد العربية الواقعة فى منطقة الصراع ، وهى سوريا والاردن ومصر ، على الرغم من أن قرارى مجلس الامن والجمعية العامة يتعلقان بصفة محددة بالمدنيين العرب فى مناطق الاحتلال الاسرائيلى ، الى جانب مالا يقل عن ٣٥٠ر٠٠٠ لاجىء جددفروا بعد أحداث ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ولم تسمح لهم اسرائيل بالعودة الى ديارهم وممتلكاتهم .

وهكذا عملت اسرائيل على أن تفقد قرارى مجلس الامـن والجمعيـة العامة بصدد معاملة المدنيين فى المناطق المحتلة وعودة الفارين منها قيمتهما واهميتهما القانونية ، حين هدفت الى تفسيرهما بشكل ينطوى على خرق فاضح وصريح لميثاق الامم المتحدة (المادة ٢/٧) فى صدد التدخل فى مسائل هى من صميم الاختصاص الداخلى للدول العربية المعنية ، ولا تثير مـن الاشكالات التى تهدد السلام الدولى وتهدد حقوق الانسـان وحـريـاته الاساسية وتخرق الالتزامات الدولية المدونة فى اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ ، ما تثيره حالة الاحتلال المؤقتة لاقليم أو شعب من عدو يستهدف اجباره على

الفرار من جحيم الاحتلال ، هربا بنفسه من الاعتقال والكبت والتشريد والجوع والاضطهاد الاجتماعى الناشىء عن هدم القرى ومصادرة الممتلكات وتزييف وسائل التربية والتعليم والغاء الشخصية العربية لاهل فلسطين . (١)

فقرارى مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة فى صدد معاملة المدنيين فى الاراضى التى تحتلها اسرائيل ، قد هدف بهما القيام على تنفيذ المبادىء القانونية المستقرة والقائمة على تقنين المركز القانونى لحالة الاحتلال وطبيعته المؤقتة فى أعقاب مرحلة القتال على أرض المعركة ، وحتى يحين الوقت الذى تستعيد فيه دولة الاصل التى أوقفت ممارستها لخصائص السيادة على الاقليم المحتل مباشرة اختصاصاتها ، أو يتم التنازل عن الاقليم المحتل فى معاهدة صلح أو اتفاق يعقب استفتاء جميع السكان مصدر السيادة فى الدولة المحتل أراضيها . ومن الواضح أن ما جاء فى صلب قرارى مجلس الامن والجمعية العامة فى شأن ضمان وسلامة أمن السكان فى المناطق المحتلة ، وما جاء خاصا بتيسير عودة النازحين فى أعقاب عمليات القتال ، أو ما جاء خاصا بمعاملة الاسرى ، هى كما يشير القرار من قبيل المبادىء المنتهى اليها فى حكم حالة الاحتلال وحماية وضمان حقوق الانسانية فى وقت الحرب اسوة بوقت السلم ، والتى دونتها مؤخرا اتفاقيات جنيف فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ .

دور الرأى العام العالمى :

غير أن هذه السياسة الاسرائيلية المتعمدة فى اخفاء الحقائق ، ما لبثت أن حركت دوائر مختلفة فى الرأى العام العالمى لمناصرة حقوق المدنيين العرب فى الاراضى المحتلة وتأييد القضية الفلسطينية ، نذكر منها على سبيل المثال:

١ ــ كتابات المراسلين الاجانب للصحف ووكالات الانباء فى اسرائيل ممن زاروا المناطق المحتلة وشاهدوا بأعينهم آثار العدوان الاسرائيلى المستمر وأساليبه الارهابية فى مصادرة الحقوق الطبيعية والقانونية للمدنيين (٢) . كتب فى هذا الصدد الصحفى الانجليزى الشهير مايكل آدمز فى جريدة الجارديان بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٦٨ :

---

(١) زاد على ذلك الممثل الاسرائيلى فى مجلس الامن بالهجوم على الاتحاد السوفيتى بدعوى اضطهاد الاقلية اليهودية ، والهجوم على سوريا بدعوى اضطهاد الاكراد والمسيحيين فيها ، منتهجا سياسة عنصرية مقيتة فى التفرقة بين الناس على أساس الجنس والدين وخارقا ميثاق الامم المتحدة فى هذا الصدد وما عداه

S/PV, 1454, Sept 27, 1968, pp. 93 - 97.

(٢) انظر فى هذا الشأن

Israeli War and International Law, **Harvard International Law Convention, Beirut, 1968**

« يتجاهل جيش الاحتلال الاسرائيلى فى الاجراءات التى يتخـذها الان ضد السكان المدنيين العرب فى قطاع غزة نصوص اتفاقية جنيف لسـنة ١٩٤٩ بصدد حماية المدنيين فى وقت الحرب . فنتيجة لسلسلة من الاحداث الثانوية فى الاسابيع الثلاثة الماضـية فرض الجيش الاسرائيلى عقوبـات جماعية على السكان واكثرهم لاجئون فلسطينيون بغض النظر عن السن والجنس . وتشمل العقوبات فرض منع التجول طيلة عدة أيام دون ماتحوط مناسب من أجل توزيع الماء أو الطعام . كما تشمل القبض التعسفى وتدمير المنازل وتخريب الاراضى المنزرعة التى تخص مدنيين لا علاقة لهم بالاحداث على وجه الاطلاق .

« وعندما غادرت غزة هذا الصباح كان منع التجول مفروضـا ليـلا ونهارا فى ثلاثة مخيمات يعيش فيها ١٠٠ر٠٠٠ لاجىء فلسطينى . والغاية الظاهرة من طلقات الرصاص المتفرقة فى شوارع المـدينة كانت اشـاعة الذعر فى نفوس السكان المدنيين .

« وخلال فترة رفع منع التجول أمرت السـلطات الاسرائيلية جميـع الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٠ سنة بالتوجه الى شـاطىء البحر حيث ابقوا ساعات طويلة اثناء عاصفة من اقسى عواصف الشتاء ، بينما واصل الحراس الاسرائيليون اطلاق الرصاص من اسلحة خفيفة فوق رؤوس هؤلاء اللاجئين .

« وكان السبب الذى أعطته السلطات الاسرائيلية لمنع التجول مـدة خمسة ايام فى مخيم الشاطىء هو انفجار صغير من صنع محلى عبارة عن نصف رطل من المادة المتفجرة (ت ن ت) وضعت فى صندوق للبيبسى كولا قرب سوق السمك فى غزة ، ولم تسفر عنها اية اصابة . وعندما لم يتمكن الاسرائيليون من **التثبت من شخصية الفاعل** الذى شوهد يجرى فى اتجاه المخيم ، قاموا بنسف مخازن تسعة من الصيادين فيها شباكهم وحبالهم ، كما خربوا عددا من قوارب الصيد ، زيادة على فرضهم منع التجول .

« ونتيجة لحادث مماثل فى شارع الوحدة بغزة ، حيث القيت متفجرة من النوع الذى يلهو به الاطفال ، هدم الجنـود الاسرائيليون أربعـة منازل انهارت على اثر الانفجار فيها ثمانية منازل أخرى . وأعطى السـكان عشر دقائق فحسب مهلة لاخراج عائلاتهم واطفالهم الصغار من البيوت . بينمـا لا يزالون الان بين الانقاض يفتشون عن شىء ذا فائدة لهم يمكن انقاذه .

« وعندما سألت الكولونيل مارت كيف يوفق بين هذه الحـوادث وبين توقيع الحكومة الاسرائيلية اتفاقية جنيف ، سألنى « وما هى هذهالاتفاقة؟ فاذا ما أوضحت له أن الاتفاقية تحرم العقاب الجماعى ضد المدنيين وهدم منازل المدنيين حتى فى زمن الحرب ، هز كتفيه وقال « ان جنودنا لا يحبون هذا العمل ، ولكن يجب أن تدرك أن عليهم واجب الحفاظ على الامن . »

« والواقع أن الكثيرين من سكان غزة من غير العرب وغير اليهود ..... يجدون صعوبة فى تصديق كون احدى الحوادث الهامة القليلة ، عندما جرحت قنبلة فى سوق غزة ٣٥ عربيا ، يمكن أن تكون من فعل متعمد لاحد العرب . فهم يعتقدون أن الخطر الوحيد الذى يهدد الامن فى غزة مصدره المحاولات الجارية من قبل الجيش الاسرائيلى عن اصرار ووحشية «لاقناع» اللاجئين العرب بمغادرة قطاع غزة حتى يتسع المجال من أجل ضمها الى اسرائيل . وتؤكد ملاحظاتى هذا الرأى . لقد قاسيت ما قاساه غيرى طيلة أربع سنوات كأسير حرب فى المانيا . غير أن الالمان لم يعاملونى بالقسوة التى يعامل بها الاسرائيليون العرب ، واكثرهم من النساء والاطفال، فى قطاع غزة » .

وفى مقال آخر نشرته مجلة « برايفت آى » اللندنية فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ جاء على لسان الكاتب اليهودى عاموس كينان ما يأتى :

« طلب منا تفتيش منازل القرية وأسر كل رجل مسلح . أما غير المسلحين فكان علينا أن نسمح لهم بحزم مقتنياتهم وان نأمرهم بالذهاب الى قرية « بيت صورا » القريبة . وكانت الاوامر الصادرة تطلب وضع الحواجز على مداخل القرية ومنع الاهلين العائدين من مخابئهم ، بعد أن سمعوا الاذاعة الاسرائيلية تحثهم على العودة الى منازلهم ، من دخول القرية ثانية . وأمرنا أن نطلق النار فوق رؤوسهم وأن نحول بينهم وبين دخول القرية . قلنا لهم أن يذهبوا الى بيت صورا ، فأجابوا بأنهم يطردون حيثما ذهبوا ، ويمنعون من دخول أية قرية ، وأنهم تائهون على هذه الصورة منذ أربعة أيام دون طعام أو شراب حتى مات بعضهم فى الطريق . ثم طلبوا منا ان نسمح لهم بالعودة الى قريتهم ، وقالوا ان الافضل لهم أن نرميهم بالرصاص فتلى . فقد كان بعضهم يقود ماعزة والاخر خروفا أو جملا أو حمارا ، بينما كان أب يجرش القمح بكفيه ليطعم أولاده الاربعة . طردناهم فذهبوا تائهين الى الجنوب كالماشية الضائعة ... وفى المساء اكتشفنا أننا قد خدعناهم لانه فى بيت صورا كانت الجارفات قد بدأت تهدم القرية ، وتمنع اللاجئين من دخولها . »

وجاء على لسان الصحفى البريطانى دافيد هولدن فى الصنداى تايمز فى ١٩ نوفمبر ١٩٦٧ ما يأتى :

« منذ شهرين ، وفى قرية تبعد ثلاثة أميال من القدس ، نسفت خمسة منازل لان عربيا أطلق من احداها ثلاث أو أربع رصاصات لم تصب الهدف. ومنذ اسبوعين القى القبض على مائتى رجل فى ثلاث مخيمات للاجئين قرب نابلس بمساعدة أشخاص ملثمين يفترض أنهم مخبرون .

« أما فى غزة ، وبالاستناد الى مصادر وكالة الغوث التى أعتقد انها مصادر ثقة ، فقد هدم فى ليلة واحدة ١٤٤ منزلا فى مخيم للاجئين . وتحت بصر وكالة الغوث ثم حفر قبر جماعى فى المخيم ووري فى داخله ثلاث وعشرين قتيلا .

« وفى بعض الاماكن هدمت منازل عربية بشكل شامل . فالجميع يعرفون قضية ١٢٠ أسرة هدمت بيوتها أمام حائط المبكى فور الاحتلال الاسرائيلى لنقـــدس .

« أما فى قلقيلية حيث هدم ٤٠٪ من المنازل بعد الحرب ، فقد عـــاد جزء من السكان للعيش هناك تحت سقوف مؤقتة فى منازل مهدمة .

« وفى الاسبوع الماضى كانت الجارفات تهدم قسما من المنازل التى هجرها بين ٢٠٫٠٠٠ و ٣٠٫٠٠٠ نسمة قرب صور دامية عبر نهر الاردن خـــلال شهر يونيو .

« وفى الاسبوع الماضى كانت الجارفات تهدم قسما من المنازل التى هجرها فى القدس العربية وفى الضفة الغربية التى يملكها أناس فى حكم الغائبين ، سواء طلبوا السماح بالعودة أم لا ، وسواء هربوا خوفا او كانوا خـــارج البلاد عند وقوع الحرب فى يونيو سنة ١٩٦٧ . أما الطلبات التى تقـــدم من الاقارب أو الشركاء القانونيين للحصول على حقوق حيـــازة أمـــلاك الغائبين فترفض على أساس أنهـــا ربما ادت الى منازعات حال عـــودة الغائبين . وحتى الان لا يبدو أنه تم التصرف فى هذه العقارات ، وان كانت عدة بنوك اسرائيلية قد فتحت لها فروعا فى المبانى الشاهقة بالقدس العربية . ويبدو المفهوم الضمنى لمثل هذه الاعمال لدى العرب جليا واضحا ، مما حدا بأحد الدبلوماسيين الغربيين الى وصف الاعمال الاسرائيلية بكونها « تخطيط متقن لعملية سلب يقوم بها قطاع طرق . »

٢ ـــ احتجاجات الجماعات الدولية على مخـــالفة سلطات الاحتـــلال الاسرائيلية لاحكام القانون والمعاهدات الدولية فى صدد معاملة الســـكان المدنيين . وقد أصدرت رابطة القانونيين الديمقراطيين بباريس فى هـــذا الصدد تقريرا عن أعمال لجنـــة التحقيق المشكلة من الاستاذ فرانسسكو فابرى استاذ القانون الدولى المساعد بجامعة نابولى والمحامى البلجيـــكى جوليوس شوميه بموجب قرار الرابطة المذكورة فى ١٧ يناير سنة ١٩٦٨ « لزيارة المناطق المحتلة بالجيش الاسرائيلى ومخيمات اللاجئين ودراســـة التدابير التى اتخذتها قوات الاحتلال فى ضوء القانون الدولى ، ولا ســـيما أعراف الحرب الخاصة بحماية السكان المدنيين . » وقد استطاعت لجنـــة التحقيق ـــ على الرغم من منع السلطات الاسرائيلية لها من زيارةالاراضى المحتـــلة ـــ أن تمحص عديدا من الوقائع التى تمثل مخالفات ســـلطات الاحتلال للقوانين الدولية وحقوق الانسان فى صدد المدنيين . وقداستعانت اللجنة فى تحديد هذه الوقائع والتحقق من صحتها لا بالسلطات الرسمية فى المملكة الاردنية والجمهورية العربية فحسب ، وانما بزيارتهـــا لمخيمـــات المبعدين والقـــادمين من الاراضى المحتلة ، فضـــلا عن أقوال واحتجاجات الـــزعماء الروحيين للمســـلمين والمســـيحيين من أرثـــوذكس وكاثوليـــك وبروتستانت ، الى جانب مشاهدات وتقارير ممثلى وكالة الاونرا الدولية

واحتجاجات المثقفين الاسرائيليين والقوى الديمقراطية من اليهود على الحد من حرية الانتقال والاعتقال بدون محاكمة ، وفرض العقوبات الجماعية ونسف البيوت بالديناميت ، وتشريد السكان بلا مأوى ، وغير ذلك من الاعمال المنافية للانسانية ، والتى تقود الى الحقد العميق بين العرب واليهود . (١) واستطاعت فى ضوء ذلك أن تحسم موقف اسرائيل المنافى لحقوق الانسان واتفاقيات لاهاى سنة ١٩٠٧ وجنيف سنة ١٩٤٩ فى صدد الاراضى المحتلة ومعاملة المدنيين فيها (٢) .

موقف مؤتمرات حقوق الانسان :

وعبرت لجنة حقوق الانسان عن بالغ قلقها من اهدار حقوق الانسان وسوء معاملة المدنيين فى الارض المحتلة عشية الاحتفال بعام ١٩٦٨ كعام دولى لحقوق الانسان . واصدرت فى هذا الصدد قرارها التاريخى رقم ٦ (٢٤) فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨ ، مستندة فى ذلك الى نصوص اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ حول حماية المدنيين فى وقت الحرب والاحتلال ، ومستعيدة قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ فى ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ بصدد احترام حقوق الانسان الاساسية فى ابان الحرب وويلاتها ، ومطالبا حكومة اسرائيل بتسهيل عودة السكان الفارين من مناطق الاحتلال (٣) . وزادت على ذلك لجنة حقوق الانسان بأن بعثت أثناء دورتها تلك الرابعة والعشرين الى حكومة اسرائيل البرقية الاتية :

« آلم لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان ما وصل الى مسامعها من انباء الصحف عن الاعمال التى قامت بها اسرائيل بتدمير مساكن المدنيين العرب الذين يقيمون فى المناطق التى احتلتها السلطات الاسرائيلية اثر العمليات العسكرية العدائية فى شهر يونيو من عام ١٩٦٧ . وتطلب لجنة حقوق الانسان من حكومة اسرائيل أن تمتنع بعد الان عن القيام بمثل هذه الاجراءات وان تحترم حقوق الانسان والحريات الاساسية » .

كذلك عالج المؤتمر الدولى لحقوق الانسان المنعقد بطهران ما بين ٢٢ ابريل و ١٣ مايو سنة ١٩٦٨ قضية انتهاك حقوق الانسان واهدار القواعد الدولية فى صدد حقوق المدنيين ومعاملتهم فى الاراضى التى احتلتها اسرائيل، وذلك فى ضوء تقرير المستر لورنس ميشلمور المفوض العام لوكالة الاونرا والمقدم الى المؤتمر بعنوان « حقوق الانسان واللاجئين الفلسطينيين » ، وفى ضوء ما استبانه المؤتمر من خطب الوفود عن التزام

---

(١) **Ibid, pp. 52 - 55.**

(٢) **La Mission d'Enquête de l'A.I.J.D. au Moyen-Orient,** Bruxelles, **1968, pp. 8 - 9.**

(٣) انظر نص القرار فى ملحق رقم ٢

الدول الافريقية والاسيوية فى مؤتمر باندونج برعاية حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، واهدارها فى اسرائيل والاراضى التى توسعت فيها عن طريق الاحتلال العسكرى والتى يبلغ مقدارها خمسة أضعاف المساحة التى حددتها لها توصية الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ والخاصة بتقسيم فلسطين (١) .

وفى اجتماعه الثالث والعشرين ، بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٦٨ ، استخلص المؤتمر الحقائق الخاصة بانتهاك حقوق الانسان والقوانين الدولية فى الاراضى التى تحتلها القوات الاسرائيلية ، وضمنها قراره « بلفت نظر حكومة اسرائيل الى النتائج الخطيرة الناجمة عن تجاهلها للحريات الاساسية وحقوق الانسان فى المناطق المحتلة » . ودعاها « الى الامتناع بعد الان عن تدمير منازل السكان المدنيين العرب المقيمين فى تلك المناطق ، وان تحترم وتنفذ الاعلان العالمى لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف الصادرة فى الثانى عشر من أغسطس من عام ١٩٤٩ وتطبيقها فى المناطق المحتلة . » واخيرا طلب القرار المذكور « الى الجمعية العامة للامم المتحدة تعيين لجنة خاصة للتحقيق فى انتهاكات حقوق الانسان فى المناطق التى تحتلها اسرائيل على أن تتقدم اللجنة بتقرير عن نتائج تحقيقاتها . » كما طلب « الى لجنة حقوق الانسان أن تبقى الموضوع قيد الدرس المستمر » (٢) .

وفى ضوء قرار المؤتمر الدولى لحقوق الانسان فى ٧ مايو سنة ١٩٦٨ ، وأثر توالى الانباء عن استمرار الاعمال الارهابية والتدمير والعبث بالمقدسات والتهجير الجماعى للمدنيين والقيام بالهجمات الليلية لنشر الفزع فى النفوس ، فضلا عن ابعاد الزعماء الوطنيين والروحيين عن بلادهم ، وفى أعقاب قيام مجلس الامن ببحث العقبات التى وضعتها اسرائيل فى طريق المهمة الانسانية الثانية لممثل الامين العام ، وما كان لذلك من رد فعل واضح لدى سكان المناطق المحتلة فى البيانات والاحتجاجات التى بعثوا بها الى المسئولين الاسرائيليين والى مجلس الامن والامين العام للامم المتحدة ، الامر الذى دفعهم الى تنظيم انفسهم فى مقاومة مسلحة للارهاب الصهيونى ، تقدمت كل من باكستان والسنغال الى مجلس الامن بمشروع قرار تطلبان فيه ضرورة الاسراع بارسال ممثل خاص للامين العام للتحقيق فى أحوال السكان فى الاراضى المحتلة وتقديم تقرير عنها . وانتهى المجلس أثر مناقشاته ، ومعارضته الشروط التى تضعها اسرائيل ازاء قبولها مهمة الممثل الخاص ، الى اتخاذ قرار يرفض وجهة النظر الاسرائيلية ويؤيد وجهة النظر العربية فى أن تكون مهمة الممثل الخاص محصورة فى المناطق العربية الخاضعة لاحتلال اسرائيل العسكرى منذ

---

(١) Georges Vaucher, Le Problème des Réfugiés Palestiniens et de La Palestine Occupée à La Lumière de la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme, Genève, 1968, pp. 14 - 20.

(٢) انظر نص القرار فى ملحق رقم ٣ .

العمليات العسكرية فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ . وزاد هذا القرار رقم ٢٥٩ الصادر عن مجلس الامن فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٨ بأن طلب « الى حكومة اسرائيل أن تستقبل الممثل الخاص للامين العام وأن تتعاون معه وتسهل له مهمته وعمله » (١) .

غير أن الامين العام للامم المتحدة لم يجد من جانب اسرائيل تعاونا يمكن به تنفيذ هذا القرار . فقد تجاهلت اسرائيل قرار مجلس الامن رقم ٢٥٩ الاخير ، واقتصرت فى كتاب مندوبها بالامم المتحدة الى الامين العام فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٦٨ على الاشارة الى كونها تنوى التعاون على أساس القرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ « على نفس الاسس التى وضعت بالنسبة الى بعثة استقصاء الحقائق التى رأسها المستر جاسينج فى العام الماضى ، والتى فسرت .... بحيث تنطبق المعالجة على جميع الاشخاص من العرب واليهود فى الدول المعنية بصورة مباشرة ... الخ » (٢) ، وبمعنى أصح فى ضوء وعلى اساس التحريف الاسرائيلى لمضمون القرار رقم ٢٣٧ الصادر فى ١٤ يونيو سنة ١٩٦٧ .

واذا كان قرار المؤتمر الدولى لحقوق الانسان بطهران حين دعا الجمعية العامة للامم المتحدة الى تعيين لجنة خاصة للتحقيق فى انتهاكات حقوق الانسان فى المناطق التى تحتلها اسرائيل ، قد وجد استجابة لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى قرار وافقت عليه الجمعية العامة مؤخرا ، فقد بادر المؤتمر الاقليمى العربى لحقوق الانسان المنعقد بمدينة بيروت ما بين ٢ و ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ الى أن تحفظ فى شأن قبول اسرائيل تنفيذ هذه المقررات . فقرر بناء على الرأى الذى أبداه المستر Sean Mac Bride السكرتير العام للجنة الدولية للفقهاء La Commission Internationale Des Juristes ، أن تقوم الدول العربية المعنية باستقبال اللجنة المذكورة وتزويدها بكافة ما لديها من وثائق وحقائق للاضطلاع بمهمتها ، حالة رفض السلطات الاسرائيلية دخولها الى الاراضى المحتلة .

---

(١) انظر نص القرار فى ملحق رقم ٤

(٢) انظر فى شأن هذا النص ونصوص مكاتبات الامين العام والدول العربية الوثيقة رقم (8/8851) من وثائق الامم المتحدة .

ملحق رقم ١

القرار رقم ٢٢٥٢ (ES - V)
عـــن المعونـــة الانســـانية
والصادر عن الجمعية العامة فى جلستها العامة رقم ١٥٤٨
بتاريخ ٤ يوليو ١٩٦٧

« ان الجمعية العامة ...

اذ ترى الحاجة الملحـــة الى تخفيف الالام التى حلت بالمدنيين وأسرى الحرب ، نتيجة العمليات العســـكرية العـــدائية التى دارت فى الشرق الاوسط ....

١ ـــ ترحب بكثير من الرضى بقـــرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) الصادر فى الرابع عشر من يونيو من عام ١٩٦٧ والذى نص على أن المجلس :

(أ) أخـــذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة الى انقاذ الســـكان المدنيين واسرى الحرب فى منطقة الصراع من مغبة احتمال المزيد من الالام .

(ب) ورأى ضرورة احترام الحقوق الانسانية الاساسية والتى لا يمكن التفريط فيها حتى ابان شرور الحرب وويلاتها .

(جـ) ورأى ضرورة مراعاة جميع الفرقاء المشتركين فى الصراع لجميـــع الالتزامات التى يفرضـــها ميثاق جنيف المتعلق بمعامـــلة أسرى الحـــرب والصادر فى الثانى عشر من اغسطس من عام ١٩٤٩ (١) .

(د) وطالب حكومة اسرائيل بأن تضمن سلامة ورفاه وأمن ســـكان المناطق التى دارت فيها العمليات العسكرية وان تسهل عودة أولئك الذين اضطروا من السكان الى الرحيل عـــن ديارهم منذ نشـــوب العمليـــات العسكرية .

(هـ) وأوصى الحكومات المعنيـــة بأن تحترم احتراما قاطعا المبـــادىء الانسانية التى تتحكم فى معاملة اسرى الحرب ، وحماية الســـكان المدنيين فى زمن الحرب والتى تضمنتها اتفاقيات جنيف الصادرة فى الثانى عشر من اغسطس عام ١٩٤٩ . (٢)

(و) وطلب الى السكرتير العام أن يتابع التنفيذ الفعال لهذا القـــرار، وان يقدم تقريرا عن ذلك الى مجلس الامن .

---

(١) الامم المتحدة ـــ سلسلة المعاهدات ـــ المجلد ٧٥ (١٩٥٠) رقم ٩٧٢ .
(٢) الامم المتحدة ـــ سلسلة المعاهدات ـــ المجلد ٧٥ (١٩٥٠) رقم ٩٧٠ ـــ ٩٧٣ .

٢ ــ وتلاحظ بعين الرضى والتقدير ، وتؤيد النداء الذى صدر عن رئيس الجمعية العامة فى السادس والعشرين من يونيو من عام ١٩٦٧ (١) .

٣ ــ وتلاحظ بعين الشكر والتقدير،العمل الذى تقوم به اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، وعصبة جمعيات الصليب الاحمر وغيرها من المنظمات الطوعية التلقائية فى تقديم المعونة الانسانية الى المدنيين .

٤ ــ وتلاحظ أيضا بعين التقدير المعونة التى يقدمها صندوق رعاية الطفولة التابع للامم المتحدة الى النساء والاطفال فى المنطقة .

٥ ــ وتطرى الجهود التى يبذلها المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم فى الشرق الادنى لمواصلة اوجه النشاط التى تقوم بها الوكالة فى الظروف الراهنة تجاه جميع الاشخاص الذين تشملهم اختصاصاته.

٦ ــ وتؤيد وهى تأخذ فى عين اعتبارها أهداف قرار مجلس الامن السالف الذكر ، الجهود التى يقوم بها المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم فى الشرق الادنى لتأمين المعونات الانسانية الى اقصى حد عملى ممكن ، وعلى اساس وقتى وكاجراء طارىء ، الىالاشخاص الاخرين فى المنطقة الذين اصبحوا فى الوقت الحاضر مرحلين من ديارهم وفى حاجة ماسة الى المعونة الفورية نتيجة العمليات العسكرية العدائية الاخيرة .

٧ ــ وترحب بالتعاون الوثيق بين وكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين فى الشرق الادنى وبين التنظيمات الاخرى المدنية بهدف تنسيق المعونات .

٨ ــ وتدعو جميع الدول المعنية الاعضاء ، أن تسهل نقل المؤن الى جميع المناطق التى تقدم اليها المعونات .

٩ ــ وتناشد كل الحكومات والمنظمات والافراد ان تقدم تبرعاتخاصة للاغراض السالفة الذكر الى وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيينوتشغيلهم فى الشرق الادنى ، وكذلك الى المنظمات الاخرى المعنية سواء من غير الحكومية أو التى تشترك فيها حكومات عدة .

١٠ ــ وتطلب الى السكرتير العام أن يقدم بالتشاور مع المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم فى الشرق الادنى تقريرا عاجلا الى الجمعية العامة عن الاحتياجات التى يتطلبها تطبيق الفقرتين الخامسة والسادسة السالفتى الذكر .

١١ ــ وتطلب من السكرتير العام أيضا أن يتابع تنفيذ القرار الراهن تنفذا فعالا ، وأن يقدم تقريرا بذلك الى الجمعية العامة » .

---

(١) راجع الوثائق الرسمية للجمعية العامة ــ الدورة الطارئة الخامسة ــ الاجتماعات العامة الاجتماع رقم ١٥٣٦ ــ الفقرات من ٢٩ ــ ٣٧ .

ملحق رقم ٢

القرار رقم ٦ (٢٤) الصادر عن

لجنة حقوق الانسان فى الجلسة رقم ٩٧٣ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٦٨

« أن لجنة حقوق الانســـان ...

وهى تستذكر نصوص اتفاقيات جنيف الصادرة فى الثانى عشر من اغسطس من عام ١٩٤٩ حول حماية الاشخاص المدنيين فى اوقات الحرب ...

وهى تعى المبادىء التى انطوى عليها الاعلان العالمى لحقوق الانسان حول حق كل انسان فى العودة الى بلاده .

وهى تستذكر القرار رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) الذى أصـــدره مجلس الامن فى الرابع عشر من يوليـــو من عام ١٩٦٧ ، والذى رأى فيه المجلس ضرورة احترام الحقوق الانسانية الاساسية والفطرية حتى ابان شرور الحـــرب وويلاتها ، وطالب حكومة اسرائيل بين ما طالبها به بأن تسهل عودة السكان الذين فروا من مناطق العمليات العسكرية منذ نشوب هذه العمليات .

وهى تأخذ أيضا فى عين اعتبارها القرار رقم ٢٢٥٢ (E S - V) والذى اقرته الجمعية العـــامة ورحبت فيه بكثير من الرضى بقرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) ، الصادر فى الرابع عشر من يونيو من عام ١٩٦٧ والذى دعا الى تقديم المعونة الانسانية ...

١ ــ تلاحظ بكثير من التقدير القرارات الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة طبقا لنصوص الاعلان العالمى لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ حول الحقوق الانسانيـــة فى المناطق التى احتلت نتيجة العمليـــات العسكرية العدائية فى الشرق الاوسط .

٢ ــ وتؤكد حق جميع السكان الذين ارتحلوا عن مناطقهم منذ نشوب العمليات العسكرية العدائية فى الشرق الاوسط فى العودة الى ديارهم وان على الحكومات المعنية أن تتخذ الاجـــراءات اللازمة لتسهيل عودة هؤلاء السكان الى بلادهم دون ابطاء .

٣ ــ وتطلب الى السكرتير العام أن يفى اللجنة على اطلاع على ما يتم من تطورات بالنسبة الى الفقرتين العمليتين الاولى والثانية من القرار » .

ملحق رقم ٣

المؤتمر العالمى لحقوق الانسان

احترام حقوق الانسان وتنفيذها فى الاراضى المحتلة

نص القرار رقم ١ الذى أصدره المؤتمر فى جلسته رقم ٢٣ بهيئته الكاملة بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٦٨

« ان المؤتمر العالمى لحقوق الانسان .

اذ يسترشد بالاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وبعد ان استمع الى البيانات التى القيت فى المؤتمر ، بشأن مسألة احترام حقوق الانسان وتنفيذها فى الاراضى المحتلة ، واذ يضع فى اعتباره مذكرة المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للامم المتحدة فى الشرق الادنى (وثيقة ا / CONF/ ٣٢ /) واذ يتذكر نصوص اتفاقية جنيف الصادرة فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين فى وقت الحرب .

واذ يستعيد قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ (٧ ـ Es) ، وبمقتضاهما راى المجلس والجمعية انه يجب احترام الحقوق الاساسية التى لا يمكن التفريط فيها مهما كانت تقلبات الحرب ، وطلبا من حكومة اسرائيل تسهيل عودة السكان الذين فروا من المناطق التى جرت فيها العمليات الحربية منذ نشوب الحرب .

واذ يستعيد أيضا المواد ٢ ، ١٨ ، ٣٠ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان، وقرارات الجمعية العامة أرقام ٢٢٥٣ (ES — V) الصادر فى ٤ يوليو سنة ١٩٦٧ ، ٢٢٥٤ (ES — V) الصادر فى ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ ، والتى دعت فيها الجمعية العامة اسرائيل الى الغاء جميع الاجراءات التى اتخذتها بشأن القدس ، والامتناع مستقبلا عن اتخاذ أى اجراء من شأنه أن يغير من الوضع فى القدس ، ويستنكر عدم قيام اسرائيل بتنفيذ ذلك القرار .

واذ يضع المؤتمر فى اعتباره المبدأ الذى تضمنه الاعلان العالمى لحقوق الانسان الخاص بحق كل فرد فى العودة الى بلده .

واذ يستذكر أيضا :

(أ) القرار ٦ (الدورة ٢٤) للجنة حقوق الانسان الذى يؤكد حقوق السكان الذين غادروا ديارهم منذ نشوب الاعمال الحربية فى الشرق الاوسط فى العودة ، وأن على الحكومة المختصة اتخاذ الاجراءات الضرورية لتسهيل عودتهم لبلدهم دون تأخير .

(ب) البرقية التى بعثتها لجنة حقوق الانسان يوم ٩ مارس سنة ١٩٦٨

والتى دعت فيها حكومة اسرائيل الى الامتناع مستقبلا عن أعمال هدم منازل السكان المدنيين العرب الذين يقطنون المناطق الخاضعة للاحتلال الاسرائيلى .

١ ــ يعبر المؤتمر عن قلقه العميق لانتهاك حقوق الانسان فى الاراضى العربية التى خضعت للاحتلال نتيجة للاعمال الحربية التى نشبت فى يونيو سنة ١٩٦٧ .

٢ ــ يلفت انتباه حكومة اسرائيل الى النتائج الخطيرة المترتبة على تجاهلها للحريات الاساسية وحقوق الانسان فى الاراضى المحتلة .

٣ ــ يدعو حكومة اسرائيل الى الامتناع مستقبلا عن أعمال هدم منازل المدنيين العرب الذين يسكنون المناطق الخاضعة للاحتلال الاسرائيلى ، والى احترام وتنفيذ الاعلان العالمى لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف الصـــادرة فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ فى الاراضى المحتلة .

٤ ــ يؤكد حقوق السكان الذين تركوا ديارهم نتيجة لنشوب الاعمـــال الحربية فى الشرق الاوسط فى العودة ، واستئناف حياتهم الطبيعية واستعادة أملاكهم ومنـــازلهم ، والانضمام الى عائلاتهم طبقا لنص الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

٥ ــ يطالب الجمعية العامة بتعيين لجنة خاصة لبحث انتهاكات حقوق الانسان فى الاراضى التى احتلتها اسرائيل وتقديم تقرير الى الجمعية العامة بعـــد ذلك .

٦ ــ يطالب لجنة حقوق الانسان ابقاء الموضوع تحت الدراسة المستمرة ».

ملحق رقم ٤

القرار رقم ٢٥٩ (١٩٦٨)

الصادر عن مجلس الامن فى جلسته رقم ١٤٥٤

بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٦٨

« ان مجلس الامن ،

اذ يعبر عن اهتمامه بسلامة سكان المناطق العربية الخاضعة لاحتلال اسرائيل العسكرى منذ بدء العمليات العسكرية فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ ، ورفاهيتهم وأمنهم ،

واذ يستعيد قراره رقم ٢٣٧ الصادر بتاريخ ١٤ يونيو من عام ١٩٦٧ ،

واذ يأخذ بعين الاعتبار التقرير الذى قدمه السكرتير العام والذى تضمنته الوثيقة رقم S / ٨٦٩٩ ويقدر له جهوده فى هذا السبيل ،

واذ يستنكر الابطاء فى تنفيذ القرار رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ ، بسبب الشروط التى وضعتها اسرائيل لقبول ممثل خاص للسكرتير العام ،

١ ــ يطلب الى السكرتير العام ان يبادر الى ايفاد ممثل خاص الى المناطق العربية الخاضعة لاحتلال اسرائيل العسكرى منذ العمليات العسكرية فى الخامس من يونيو من عام ١٩٦٧ ، وان يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ ،

٢ ــ يطلب الى حكومة اسرائيل أن تستقبل الممثل الخاص للسكرتير العام وأن تتعاون معه ، وتسهل له مهمته وعمله ،

٣ ــ ويوصى بأن يجد السكرتير العام كل تعاون مع الجهود التى يبذلها لتنفيذ القرار الراهن والقرار رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ » .

المركز القانونى الدولى لحركة المقاومة العربية

ويصا صالح

اتفاقيات جنيف :

لا ريب أنه من بين الخطوات الهامة ، التى حققها القانون الدولى الانسانى ، بعد الحرب العالمية الثانية ، ما تضمنته أهم وثائقه — ألا وهى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، الخاصة بحماية ضحايا الحروب بصفة عامة — من النص صراحة على « اعتبار أفراد حركات المقاومة ، الذين يسقطون فى أيدى العدو ، من قبيل المحاربين القانونيين . ويستحقون بالتالى المعاملة المميزة ، المقررة بتلك الاتفاقيات لافراد الجيوش النظامية » .

وذلك على اساس أن الامر فى الحالتين ، انما يتعلق برجال يدافعون عن أوطانهم ، ويضحون بحياتهم فى سبيل حريتها . لم يكن من الملائم مطلقا أن يترك رجال المقاومة الذين يقعون فى أيدى العدو ، لكى يعاملوا كما يعامل القتلة واللصوص وغيرهم من المجرمين ، الذين يرتكبون أفعالهم سعيا وراء مطامع شخصية أو غايات غير شريفة .

وجدير بالذكر أنه فى السنوات الاولى من الحرب العالمية الثانية ، تكونت فى معظم الدول الاوربية والاتحاد السوفيتى ، منظمات شعبية لمقاومة الاحتلال الالمانى . ولم تكن السلطات الالمانية النازية تعترف لافراد هذه المنظمات بصفة المحاربين القانونيين ، ومن ثم كانت تنكر عليهم عند وقوعهم فى أيديها ، المعاملة المميزة المقررة لافراد الجيوش النظامية ، وكانت تحاكمهم عما يقومون به من افعال القتل والتخريب ضدها ، وتصدر عليهم أحكاما وحشية . وقد حاولت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، فى ذلك الوقت ، مرات عديدة أن توفر لافراد تلك المنظمات معاملة المحاربين القانونيين ، بيد أن محاولاتها لم تكن تلقى النجاح فى جميع الاحوال (١) .

لذلك عمدت اللجنة المذكورة ، أثناء مناقشة الموضوع فى المؤتمر الدبلوماسى — المنعقد فى المدة من ٢١ ابريل الى ١٢ أغسطس عام ١٩٤٩ بمدينة جنيف بسويسرا — الى المطالبة بأن ينص صراحة فى الاتفاقيات المزمع ابرامها، على شمول تعريف المحاربين القانونيين ، لافراد حركات المقاومة الشعبية . وقد استجاب المؤتمر الدبلوماسى لهذه الدعوة (٢) — وكما سبقت الاشارة اليه — صدرت المادة ١٢ من الاتفاقية الاولى الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات

---

(١) W. J. Ford, «Les membres des mouvements de résistance et le droit international». Revue internationale de la Croix-Rouge, No. 588, 1967.

(٢) Final record of the diplomatic Conference of Geneva, 1949, Berne 1950.

المسلحة فى الميدان ، والمادة ١٢ من الاتفاقية الثانية الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من افراد القوات المسلحة فى البحار ، وأخيرا المادة ٤ من الاتفاقية الثالثة الخاصة بمعاملة اسرى الحرب ، صدرت هذه المواد متضمنة تعريف المحاربين القانونيين ـــ الذين يستفيدون من أحكام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المشار اليها ـــ بأنهم « كافة الافراد الذين يسقطون فى أيدى العدو ، متىكانوا من افراد القواتالمسلحة ، أو افراد الميليشيا ، أو الوحدات المتطوعة ، بما فى ذلك الذين يقومون بحركات مقاومة منظمـــة ، سواء كانوا يعملون داخل أو خارج الاراضى المحتلة » .

هل هناك ثمة شروط ؟ ومدى صحتها ؟ :

يقال أن هناك ثمة شروطا ، يتعين على رجال المقاومة التقيد بها ، حتى يمكن أن يكتسبوا صفة المحاربين القانونيين ، هذه الشروط هى :

١ ـ أن يعملوا تحت قيادة مسئولة ، ٢ ـ وان تكون لهم علامة مميزة ، ٣ ـــ وان يحملوا اسلحتهم بشكل ظاهر ، ٤ ـــ وأخيرا ، أن يحترموا قوانين وعادات الحرب .

على ان هذا القول مردود عليه بأن غالبية آراء فقهاء القانون الدولى ، بالاضافة الى أحكام القضاءالدولى والقضاءالوطنى علىالسواء ، تؤكد أن مثل هذه الشروط أصبحت باطلة ، ولا يجوز التمسك بها فى مواجهة رجال المقاومة ، لتعارضها مع المبادىء الاساسية فى القانون الدولى المعاصر (١) .

وبيان ذلك : أنتلكالشروطانماهى فى الواقع ، مستمدة من لائحة لاهاى لعام ١٩٠٧ ، الخاصة بقوانين وعادات الحرب البرية ، وانه حينما وضعت هذه اللائحة ، كان المجتمع الدولى يعتبر الحرب عملا مشروعا ، ومن ثم كان يمكن أن تقرر تلك اللائحة بعض الحقوق للعدو ، الذى يحتل اقليم دولة أجنبية ، أو أن تفرض بعض القيود على خصومه . أما الان ـــ وقدأصبح اشعالالحرب أو غزو الاقليم ، ليس فقط من قبيل الافعال غير المشروعة ، بل أيضا من الافعال المكونة للجريمة الدولية الكبرى ، جريمة العدوان على السلام ـــ لم يعد من الممكن أبدا الاعتراف للمعتدى ، الذى يحتل اقليم دولة أجنبية ، باية حقوق ، أو أن تفرض على خصومه أية قيود .

(١) a) Nurick and Barrett, «Legality of guerilla forces under the laws of war». American Journal of International Law, 1946.
b) G. Sawicki, «Châtiment ou encouragement ?». Revue de droit international, Sotille, No. 3, 1948.
c) Lauterpacht, «The Laws of War and the unlawful War», 1953.
d) I. P. Trainin, «Questions of Guerilla Warfare in the law of War», American Journal of International Law, 1949.

قارن مع ذلك ، شفيق الرشيدات ، العدوان الصهيونى والقانون الدولى ، القاهرة ١٩٦٨

ليس من المعقول أن يفرض المشرع الدولى ، قيودا على المعتدى عليهم ، الذين يمارسون حقهم الطبيعى والشرعى فى الدفاع عن أنفسهم ، للحد من حريتهم لصالح المعتدى الذى أخل بالمواثيق الدولية .. ان فرض مثل هذه القيود ، لا يعنى سوى تعجيز للمجنى عليهم عن ممارسة حقهم فى الدفاع المشروع عن أراضيهم من ناحية . وتشجيع للجانى على الاستمرار فى ارتكاب جريمته من ناحية أخرى ، وهو ما يرفضه تماما المنطق القانونى السليم .

التطبيقات الدولية

الاتحاد السوفيتى :

فى الحرب العالمية الثانية ، وعندما قامت القوات الالمانية بغزو الاتحاد السوفييتى ، أعلن المارشال ستالين ، ان الحرب ضد المانيا النازية ، انما هى معركة الشعب السوفيتى كله . وكان يقصد بهذه العبارة ــ على حد قول الفقيه السوفيتى ترايين (١) ــ انها المعركة التى يخوضها الشعب سواء بواسطة القوات المسلحة أو منظمات المقاومة ، من أجل المحافظة على حقوقه وحريته ، أو على شرفه واستقلاله . ولقد أكد ستالين أنه فى مثل هذه الحرب ، وعلى خلاف الحروب التى يقصد بها غزو الدول أو اخضاع شعوبها ، لا يمكن أن تفرض شروط أو قيود ، يمكن أن تحد من حرية المعتدى عليهم ، لصالح المعتدى الذى اخل بالنظام الدولى وأهدر مبادئه الاساسية .

محكمة نورمبرج :

على اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أحيل بعض قادة الجيش الالمانى ، الى المحكمة العسكرية الدولية لمحاكمة كبار مجرمى الحرب فى أوربا (محكمة نورمبرج) ، بتهمة انهم اصدروا مجموعة من الاوامر الى قواتهم المحاربة ، تقضى صراحة بعدم اعتبار افراد حركات المقاومة ، الذين يسقطون فى ايديهم ، من قبيل أسرى الحرب ، ومن ثم اعدامهم فورا وبغير محاكمة .

وقد رد ممثلو الدفاع على هذه التهمة ، بان افراد منظمات المقاومة المشار اليها ، لم يكن يتقيدوا فى ممارستهم لاوجه نشاطهم ، بالشروط المنصوص عليها فى لائحة لاهاى لعام ١٩٠٧ ، الخاصة بقوانين وعادات الحرب البرية ، ومن أجل ذلك لم تر السلطات الالمانية واجبا عليها ، أن تعاملهم معاملة أسرى الحرب .

ولكن محكمة نورمبرج رفضت حجة الدفاع ، وحكمت بتاريخ أول أكتوبر عام ١٩٤٦ بادانة المتهمين ، وكان مما قالته فى أسباب حكمها : « ان العدو الذى يحتل اقليم دولة أجنبية بغير وجه حق ، وبالمخالفة للمبادىء الاساسية فى القانون الدولى ، ليس له أن يتأذى اذا لم ينفذ الاهالى المعتدى عليهم قوانين وعادات الحرب بدقة ، أثناء الاشتباكات التى

(١) I. P. Trainin, «Questions of Guerilla Warfare in the Law of War» American Journal of International Law, Vol. 40, 1949.

تتم بينهم وبينه ، فى نطاق استخدامهم لحق الدفاع الشرعى عن أراضـــيهم ضده (١) » .

محكمة النقض الهولندية :

فى الحكم الصـــادر بتـــاريخ ٦ من ديسمبر عام ١٩٤٦ ، من محـــكمة النقض الهولاندية الخاصة ، فى شأن اتهام الجنرال الالمانى روتر Rauter قائد البوليس ، أثناء احتلال السلطات الالمـــانية للاراضى الهولندية ، باساءة معاملة أفراد منظمات المقاومة الهولاندية . وما قاله الجنرال الالمانى ـــ دفعا للتهمة المنسوبة اليه ـــ من أن أفراد هذه المنظمات ، لم يكن لهم الحق فى معاملة أسرى الحرب ، لعدم تقيدهم بالشروط الواردة فى لائحة لاهاى لعام ١٩٠٧ . . أيضا رفضت المحكمة هذا الدفاع وحكمت بالادانة . وكان مما أوردته فى أسباب حكمها : « أن سلطات الاحتلال الالمـــانى لم تكن تملك سلطة شرعية فى الاقليم الهولندى . ومن ثم لم تكن تمارس فى ذلك الاقليم سوى سلطة مادية بحتة . والسلطة التى من هذا النوع ، لا ينشأ عنها أية التزام يمكن أن يقع على عاتق الرعايا الهولنديين ، بطاعة أو احترام نظام سلطات الاحتلال . وبالتالى فان مقاومتهم للعدو المحتل ، تدخل بلا شك فى نطاق الدفاع الشرعى عن الوطن ، حيث يكون من المستحيل أن يتقيدوا بأية شروط أو قيود ، تجـــاه المعتدى ، الذى ليس له فى هذه الحالة الا أن يلوم نفسه (٢) » .

يوغوسلافيا :

وبالاضافة الى ذلك ، أثيرت فى نهاية عام ١٩٦١ ، مشكلة تتعلق بالمركز القانونى لرجال المقاومة ،بين ألمانيا ويوغوسلافيا ، عندما القى البوليس الالمانى القبض على أحد رجال الاعمال اليوغوسلافيين ، يدعى لازو فراركاريتش ، أثناء زيارة له فى ألمانيا ، بناء على أمر بالقبض عليه كانت قد أصدرته السلطات الالمانية عام ١٩٤١ ، وتم تجديده عام ١٩٦١ ، لاتهام المواطن اليوغوسلافى بانه حينما كان عضوا باحدى منظمات المقاومة اليوغوسلافية ، قتل اثنين من الجنود الالمان فى مدينة زغرب ، اثناء احتلال الالمان ليوغوسلافيا . وقد أعلن النائب العام الالمانى : « أن المتهم المشار اليه بحكم أنه لم يكن فردا فى القوات المسلحة ، وانما كان عضوا فى احدى منظمات المقاومة ، التى لم تكن تتقيد بقوانين وعادات الحرب ، فانه لا يعامل بوصفه محاربا قانونيا ، بل باعتباره مجرما عاديا ، وتكون المحاكم الالمانية عندئذ مختصة بمحاكمته عما وقع منه » .

غير أن الحكومة اليوغوسلافية ، أبدت اعتراضات قوية ، وقدمت حججا مقنعة ، كان من نتيجتها ، أن عدلت السلطات الالمانية عن موقفها وأفرجت عن رجل الاعمال اليوغوسلافى بعد أربعة أيام من اعتقاله . . وهكذا لم تنتصر وجهة النظر

---

(١) Le jugement du tribunal militaire international de Nuremberg, Cmd, 6964.

(٢) Affaire Zuhlke, Annual Digest..., 1948, cas no. 122.

الالمانية ، التى كانت تعتمد على التمسك بالشروط المنصوص عليها فى لائحة لاهاى لعام ١٩٠٧ (١) .

يبين مما تقدم ، بما لا يدع مجالا للشك ، أن أفراد حركات المقاومة انما يكتسبون مركز المحاربين القانونيين ، دون حاجة الى التقيد بشروط أو قيود ، ويستحقون بالتالى المعاملة الانسانيـــــــة المميزة المقررة لافراد الجيوش النظامية .... فما مضمون هذه المعاملة المميزة ؟

الفكرة الاساسية فى القانون الدولى الانسانى :

من المسلم به لدى فقهاء القانون الدولى الانسانى ، أن الفكرة الاساسية التى يقوم عليها هذا القانون ، هى : «أنه لايجوز للدول المتحاربة بأى حال من الاحوال ، أن تلحق ببعضها اضرارا تجاوز القدر الضرورى لتحقيق أهدافها العسكرية ، التى تقتصر على تحطيم أو اضعاف القوة العسكرية للعدو » . مفاد ذلك : أن أية عمل من أعمال العنف ، لا يكون لازما لتحقيق مثل هذه الاهداف ، يكون عملا محرما . وذلك مع افتراض أن الحرب ذاتها مشروعة ، كما لو كانت حرب دفاعية ضد هجوم مسلح ، أو جرت تنفيذا لقرار صادر بصورة قانونية من الامم المتحدة ، اما لو كانت الحرب من أساسها غير مشروعة ، فان كل مايتم تنفيذا لها يصير بالتالى غير مشروع .

هذه الفكرة تتبلور فى مبدأ قانونى هام مؤداه : « أن الاشخاص الذين لا يساهمون مساهمة مباشرة فى الحرب ، يجب أن يحترموا ، وأن يصانوا ، وأن يعاملوا معاملة انسانية » باعتبار أن ضحايا الحرب هم أولا وقبل كل شىء آدميين ، وانه ليس ثمة شىء ، ولو كانت الحرب ، يمكن أن تحرمهم من الحد الادنى من الضمانات الاساسية ، التى بدونها يفقد الانسان سبب وجوده (٢) .

الحقوق الانسانية لرجال المقاومة

تكلمت عن هذه الحقوق ثلاث من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، وهى : الاتفاقية الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى ، من أفراد القوات المسلحة فى الميدان . والاتفاقية الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى ، من أفراد القوات المسلحة فى البحار . وأخيرا الاتفاقية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب . ونظـــرا لضيق المقـــام ، نكتفى بعـــرض امثلة لما تضـــمنته أهم هذه الاتفاقيات ــ اتفاقية أسرى الحرب ــ من حقوق لرجال المقاومة (٣) ، وهى :

---

(١) L. C. Green, «Le statut international des forces rebelles», Revue générale de droit international public, No. 1, 1962.

(٢) Jean S. Pictet, «Le droit de la guerre», Revue internationale de la Croix-Rouge, No. 513, septembre 1961.

(٣) Jean S. Pictet « III Geneva Convention relative to the treatment of prisonner of war». » Geneva, 1960.

١ ــ الحق فى الحياة :

من القواعد المقررة ، أن الفرد الذى يسقط فى المعركة له حصانته ، وعلى خصمه أن يحفظ له حياته ، لا يجوز قتل جندى ألقى سلاحه ، وأصبح غير قادرا على احداث الاذى بخصمه . علة ذلك أن كل عمل من أعمال العنف لا يكون لازما لتحقيق هدف عسكرى ، يكون غير مشروع · ومن الواضح أن قتل الجندى الجريح لا يحقق أى هدف من هذا القبيل · وهذا ما تعنيه الاتفاقية حين تنص على أن « لاسرى الحرب الحق فى احترام حياتهم . . . » .

ويقضى الالتزام باحترام الحق فى الحياة ، ابعاد الاسرى عن منطقة القتال ، وفى هذا تنص الاتفاقية على « وجوب ترحيل أسرى الحرب فى أقرب وقت ممكن بعد اسرهم ، الى معسكرات تقام فى منطقة بعيدة بعدا كافيا عن منطقة القتال ، حتى يكونوا فى مأمن من الخطر . أما الاسرى « الذين بسبب جرحهم أو مرضهم قد يتعرضون من جراء نقلهم لمخاطر أكثر ، فهؤلاء وحدهم يمكن بقاءهم بصفة مؤقتة فى المناطق الخطرة » .

٢ ــ الحق فى سلامة الجسم :

يقتضى هذا الحق تحريم أية فعل ينطوى على ضرر مباشر للاسير ، مثل : الضرب ، والجرح ، والتجارب الطبية أو العلمية التى لا يكون الهدف منها معالجة المريض · وقد نصت الاتفاقية على « أحقية اسرى الحرب فى جميع الاحوال فى سلامة أجسامهم » . كذلك أوجبت على الدولة الحاجزة « الامتناع بصورة تامة عن الالتجاء الى الاكراه أو التعذيب، البدنى أو المعنوى ، عند استجواب الاسرى ، كوسيلة لاستخلاص المعلومات منهم » ، بحيث أن الاسرى الذين يرفضون الاجابة على الاسئلة التى توجه اليهم ، لا يجوز ابدا أن يتعرضوا للتهديد أو المعاملة السيئة ·

حق الدولة الحاجزة فى استخدام السلاح ضد الاسرى :

وبمناسبة الكلام عن الحق فى الحياة والحق فى سلامة الجسم ، يثور التساؤل عن : مدى حق الدولة الحاجزة فى استخدام السلاح ضد الاسرى ، وموقف الاتفاقية من هذه المسألة ؟

من المقرر فى القانون الدولى العرفى ، أن الدولة الحاجزة تملك استخدام السلاح ضد الاسرى، للمحافظة على النظام داخل معسكرات الاسر، ولمنعهم من الهرب. لم تسكت الاتفاقية على هذا الوضع ، بل عمدت الى تقييد استخدام السلاح ضد الاسرى ، اذ أشارت الى « أن استخدام السلاح ضد الاسرى يعد عملا خطيرا ، يجب أن تسبقه دائما الانذارات الكافية» . مؤدى ذلك: انه لايصح الالتجاء الى السلاح ضد الاسرى ، الا اذا لم تكن هناك وسيلة أخرى غيره ، يمكن للدولة الحاجزة استخدامها لتحقيق النتيجة المطلوبة · واذا كان لا مناص من استخدامه فانه يجب أن تسبقه انذارات، ولا يكفى أن يكون انذارا واحدا، لان العبارة وردت بصيغة الجمع · بناء على ذلك فانه فى حالة الهرب يجب التمييز بين فعل الهرب ، وبين الاستعداد له ، فاذا فاجأ الحراس أحد الاسرى

وهو يمهد للهرب ، فلا يجوز مطلقا استخدام السلاح ضده ، بل انه اذا فاجأوه وهو ينفذ عملية الهرب ، ولكنه حين أحس بهم توقف عن الهرب ، فانه أيضا فى هذه الحالة ، لا يجوز اطلاق النار عليه ٠

وكذلك فى حالة التمرد ، لا يجوز للدولة الحاجزة استخدام السلاح ، الا اذا لم تكن هناك وسيلة أخرى ، فاذا أمكن عن طريق استخدام الغازات المسيلة للدموع مثلا وقف التمرد ، فلا محل لاطلاق النار على الاسرى المتمردين . كذلك باعتبار أن استخدام السلاح عملا خطيرا لا يصح الالتجاء اليه ، الا فى حالة الضرورة القصوى ٠

٣ ــ توفير ظروف المعيشة العادية للاسرى :

لقد اهتمت الاتفاقية اهتماما كبيرا بهذه المسألة ، وعملت على تحديد مستويات انسانية معينة لمعيشة الاسرى . من ذلك : ما نصت عليه من « عدم جواز حجز أسرى الحرب الا فى مبان مقامة على الارض ، تتوفر فيها كل الضمانات الصحية ، مع مراعاة أن تكون بصفة خاصة غير رطبة ومزودة بما يكفى من وسائل التدفئة والانارة » . كذلك ما أوجبته، على الدولة الحاجزة من أن « تكون وجبات الغذاء الاساسية اليومية لاسرى الحرب ، كافية فى كميتها وقيمتها الغذائية ، بحيث تكفل سلامة الحالة الصحية للاسرى ، ولا تعرضهم لنقص فى الوزن ، ولا للامراض الناشئة عن سوء التغذية ، مع تزويد الاسرى بالكميات الكافية من المياه الصالحة للشرب » ٠ وتقضى الاتفاقية أيضا بوجوب « اعطاء الاسرى القطع الكافية من الملابس الخارجية والداخلية ، مع مراعاة مناخ المنطقة المقيمين بها» . كما توجب على الدولة الحاجزة « اتخاذ كل الاجراءات الصحية ، لضمان منع انتشار الامراض الوبائية ٠ وبصفة خاصة توفير المرافق الصحية والسماح باستعمالها ليلا ونهارا » . بالاضافة الى « انشاء مستوصف فى كل معسكر ، يجد فيه اسرى الحرب كل ما يحتاجونه من عناية صحية » ٠ اما اسرى الحرب المصابون بامراض شديدة ، أو الذين تقتضى حالتهم علاجا خاصا أو عملية جراحية ، فهؤلاء تجب « معالجتهم فى الوحدات الطبية »٠ وأخيرا تقضى الاتفاقية ، « باجراء تفتيش طبى على أسرى الحرب ، مرة كل شهر على الاقل ، من أجل مراقبة حالتهم الصحية وغذائهم ونظافتهم ، وبصفة خاصة من أجل اكتشاف ما قد يتفشى بينهم من أمراض معدية ، كالسل والملاريا » .

٤ ــ الحق فى الاحتفاظ بالشرف والاعتبار :

لا يكفى لاحترام شخصية الاسير أن تصان له حياته وسلامة جسمه ، حيث أنهما لا يمثلان سوى الجانب المادى من شخصية الانسان ، ويبقى بعد ذلك الجانب المعنوى ، الذى يتمثل فى الاحساس بالشرف والاعتبار ، والاحتفاظ بالاهلية المدنية .

ان الوقوع فى الاسر لا يعد بأى حال من الاحوال ، أمرا مهينا يستوجب حرمان الفرد من شرفه واعتباره ٠ تأسيسا على ذلك نصت الاتفاقية على أن

الاسرى « لا يجردوا من الشارات الدالة على رتبهم ». كما قضت بوجوب أن « يعامل الاسرى من الضباط بما يليق ورتبهم وسنهم » . بالاضافة الى ما نصت عليه من أنه فى حالة وفاة أحد الاسرى فان « جنازته تشيع بالطريقة المشرفة وحسب التقاليد المرعية فى مجتمعه » .

كذلك لايجوز أن يترتب على الوقوع فى الاسر ، الحرمان من الاهلية المدنية أو تقييدها . بناء على ذلك نصت الاتفاقية على وجوب « الاحتفاظ للاسرى بكامل أهليتهم المدنية ، التى كانت لهم عند الوقوع فى الاسر ، وعدم جواز تقييد ممارسة الحقوق التى تكفلها تلك الاهلية ، الا بقدر ما تتطلبه الضرورة » .

٥ ــ الحق فى احترام معتقدات الاسير :

لا شك أن المعتقدات سواء كانت سياسية أو فلسفية ، اجتماعية أو دينية ، ذات أهمية كبيرة لدى أفراد الناس . اذا حرم الفرد منها شعر بنقص كبير فى حياته ، فالانسان لا يستطيع أن يعيش على الخبز وحده . من أجل ذلك نصت الاتفاقية على «ضرورة ترك كامل الحرية لاسرى الحرب ، فى ممارسة واجباتهم الدينية ، بما فى ذلك حضور الاجتماعات الدينية الخاصة بعقيدتهم » . بل واوجبت على الدولة الحاجزة « اعداد الاماكن المناسبة لاقامة الاجتماعات الدينية » .

كذلك قضت الاتفاقية « بضرورة تشجيع الاسرى على ممارسة النشاط الفكرى والثقافى والرياضى ، وتوفير الامكانيات اللازمة لذلك » .

٦ ــ الحق فى تبادل الرسائل بين الاسرى وذويهم :

لعله مما يبعث على الضيق لدى الانسان احساسه بالقلق بشأن أحوال أقاربه وذويه ، الذين يعيشون بعيدا عنه، ويصدق هذا بصفة خاصة على أسرى الحرب ، لذلك كان لابد أن تتاح لهم فرصة تبادل الرسائل مع اقاربهم واصدقائهم . وفى هذا الشأن تنص الاتفاقية على « وجوب السماح لاسرى الحرب بارسال واستلام الخطابات والبطاقات ، بما لايقل عن خطابين وأربعة بطاقات بالنسبة لكل أسير شهريا » . كما توجب « السماح للاسرى بأن يتلقوا عن طريق البريد أو عن أى طريق آخر، طرودا فردية أوجماعية ، تحمل هدايا من المواد الغذائية أو الملابس أو المواد الطبية، أو النشرات الدينية أو التعليمية ، مما قد يكون ملائما لاحتياجاتهم». أن طرود الاغاثة التى أعدتها ايدى المحبين والاصدقاء ، والتى تحمل ذكريات الوطن وروائحه ، ليست ذات قيمة مادية فحسب ، بل تشتمل ايضا على ناحية معنوية تساعد كثيرا على احتمال البعد والمعاناة .

٧ ــ الحق فى الاستفادة بالضمانات القانونية :

يتفرع عن فكرة توفير الحماية لاسرى الحرب ، أحقيتهم فى الاستفادة بالضمانات القانونية ، المعترف بها فى المجتمعات

المتمدينة . وفى هذا الخصوص تقضى الاتفاقية « بعدم جواز محاكمة اسرى الحرب عن افعال لا يحرمها قانون الدولة الحاجزة أو القانون الدولى ، المعمول بهما وقت ارتكابها » .

وجدير بالذكر أن افعال القتل والتدمير التى يقوم بها المحاربون القانونيون ، ومن بينهم ــ كما سبق القول ــ رجال المقاومة فى الاراضى المحتلة ، ضد العدو ، لا تعد وفقا لقواعد القانون الدولى ، من قبيل الافعال غير المشروعة . ورغم أنها تحمل فى ظاهرها معنى الجريمة ، الا أنها مباحة استنادا على حق الحرب المستمد من فكرة الضرورات الحربية ، وهو أمر مستقر فى المجال الدولى منذ قرون عديدة . مثل هذه الاعمال لا يجوز بتاتا اجراء أية محاكمات عنها ، واذا تمت تكون بطبيعة الحال محاكمات باطلة ، وتكون الاحكام الصادرة بناء عليها باطلة أيضا .

وتنص الاتفاقية كذلك على « عدم جواز اكراه الاسير بدنيا أو معنويا، لحمله على الاعتراف بالتهم المنسوبة اليه ، ولا يصح الحكم على الاسير بدون أن يعطى الفرصة الكافية للدفاع عن نفسه » .

اذ انه طبقا للافكار الحديثة فى القانون الجنائى ، لايجوز بتاتا حمل المتهم على الادلاء باقواله ، فهو صاحب الحق دائما فى أن يجيب أو يرفض الاجابة على أية اسئلة توجه اليه ، سواء من جانب السلطات البوليسية أو الهيئات القضائية ، استنادا على أن عبء الاثبات يقع على سلطة الادعاء ، وان المتهم يعتبر بريئا الى أن تثبت ادانته . ان الاجابة على اسئلة المحقق ، مقررة لصالح المتهم ومن ثم فهى حق له وليست واجبا عليه .

وغنى عن البيان : أن استخدام المواد الكيماوية ، التى تؤثر على تفكير الشخص أو على ارادته ، انما تأخذ حكم الاكراه الذى يحرمه القانون .

٨ ــ تحريم أعمال الانتقام والعقوبات الجماعية :

يقصد بأعمال الانتقام أو الاخذ بالثأر : أعمال العنف التى ترتكبها سلطات الدولة ضد أسرى الحرب ، كرد فعل لاعمال غير مشروعة ارتكبتها سلطات الدولة المعادية التى يتبعها هؤلاء الاسرى . هذه الاعمال ، للاسف الشديد ، كان هناك من يعترف بها ، على أساس انها الوسيلة الوحيدة التى فى متناول يد الدولة ، لاكراه الدولة الخصم على احترام التزاماتها . غير أن أعمال الانتقام المشار اليها ، تتعارض تماما مع المبدأ الاساسى فى القانون الجنائى الخاص بالمسئولية الشخصية ، الذى يقضى بان كل شخص يتحمل مسئولية عمله، وانه لا يجوز بتاتا أن يتحمل شخص برىء ، مسئولية فعل غير مشروع ارتكبه غيره .

فضلا عن ذلك ، فان أعمال الانتقام قد تخطىء هدفها ، ولاتؤدى الى النتائج

المطلوبة ، بل تؤدى ـــ على العكس من ذلك ـــ الى سلسلة من أعمال العنف والرد عليها من الجانب الاخر بافعال مشابهة .

على أى حال، هذا الجدل لم يعد له محل فى الوقت الحالى، بعد أن نصت الاتفاقية صراحة على « تحريم اجراءات الانتقام ضد اسرى الحرب » . وماقبل بالنسبة لاعمال الانتقام يصدق أيضا بالنسبة للعقوبات الجماعية ، فلا يصح أن « تتحمل الجماعة المسئولية عن فعل ارتكبه احد أفرادها » .

٩ ـــ حق الاسير فى الاعادة الى الوطن :

توجد حالتين متميزتين بالنسبة لاعادة الاسرى الى أوطانهم : الاولى تجرى بسبب الجرح أو المرض الخطير ، والثانية تتم بمناسبة انتهاء العمليـــات الحربية ، وذلك على نحو ما يلى :

أـ الاعادة الى الوطن بسبب الجرح أو المرض الخطير:

تقضى الاتفاقية بأن«تلتزم الدول الاطراف فى النزاع التزاما قانونيا، باعادة أسرى الحرب الذين يصابون بجراح خطيرة أو أمراض خطيرة الى أوطانهم، بصرف النظر عن العدد أو الرتبة، وذلك بعد أن يكونوا قد نالوا العناية الكافية » . مما مفاده : انه تجب اعادة المرضى والجرحى بصورة خطيرة من الاسرى، بصرف النظر عن العدد الذى يتم تبادله من الجانبين، أى ليس بطريقة أسير مقابل أسير ، وكذلك بصرف النظر عن رتب الاسرى ، يستوى أن يكونوا برتب صغيرة أو برتب كبيرة، ودون ما انتظار لانتهاء العمليات الحربية، اذ الغرض أن هؤلاء الاسرى مرضى وجرحى بصورة خطيرة، وليس هناك احتمال لعودتهم الى حمل السلاح مرة أخرى فى وجه الدولة الحاجزة .

بـ الاعادة الى الوطن عند انتهاء العمليات الحربية:

تقرر الاتفاقية أنه«بمجرد وقف العمليات الحربية، يفرج عن أسرى الحرب ويعادون فورا الى أوطانهم» . لان الغرض من الاسر هو منع الاسرى من المشاركة فى اعمال القتال، فاذا ما انتهى هذا القتال، لم يعد هناك سبب لحجز الاسرى . ان الحياة المؤلمة التى يعيشها الاسرى داخل معسكرات الاسر يجب أن تنتهى فى أقرب وقت ممكن .

حيادية المساعدة الانسانية:

تعرضنا فيما سبق بايجاز شديد ، لبعض نواحى المعاملة الانسانية ، الواجبة لاسرى الحرب ورجال المقاومة . ويثور التساؤل : هل يعتبر تقديم المساعدة الانسانية من جانب دولة أو هيئة دولية محايدة ، مثل الصليب الاحمر الدولى، من قبيل التدخل فى النزاع ؟ كلا ، ان تقديم المساعدة لاى طرف من أطراف النزاع ،

لا يعد مطلقا عملا عدائيا موجها ضدالطرفالاخر ، بل دائما عملا مستحسنا ، وهو لا ينطوى على أى اخلال بفكرة الحياد . فىهذا المعنى تنص المادة ٣/٢٧ من الاتفاقية بقولها : « ان تقديم المساعدة الانسانية فىجميع الاحوال ، لايشكل تدخلا فىالنزاع » . وذلك تأسيسا علىفكرة أن الاسرى أو المرضى أو الجرحى ، بحكم انهم لا يشتركون فى أعمال القتال، فانهم يعتبرون من غير المحاربين، وبالتالى فان تقديم المساعدة الانسانية لهم،لايعدمن قبيلالتدخل فى النزاع . وبناء عليه تقرر اتفاقيات جنيف المشار اليها « تمتع أفراد الهيئات الطبية ، وسيارات المستشفى والمستشفيات المخصصة لخدمة الجرحى والمرضى من ضحايا الحرب ، بالحصانة الواجبة » .

المسئولية عن الاخلال بحقوق رجال المقاومة

يترتب على مخالفة اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ــ محل البحث ــ على وجه القطع واليقين تحمل المسئولية الدولية . والاصلفىهذهالمسئولية : انه بجانب المسئوليةالشخصيةللافراد، الذين يرتكبون الافعال المخالفة، بتوقيع العقوبات الجنائية عليهم، تلتزم الدولة التى ينتمى اليها هؤلاء الافراد، بدفع التعويضات المناسبة عن الاضرار الناجمة عن تلك الافعال. وذلكعلى نحومايلى:(١)

(أ) المسئولية الجنائية للفاعلين :

أن تجريم الافعال المخالفة لقوانين وعادات الحرب، وتوقيع العقوبات الجنائية على فاعليها، ليس أمرا جديدا فى القانون الدولى، بل هو مبدأ مقرر منذ وقت بعيد. يجد أساسه فى العرف الدولى الذى كان سائدا فى القرن التاسععشر، ثم النص عليه بعد ذلكصراحة فى كثير من الوثائقالدولية، على سبيل المثال: اتفاقية لاهايلعام ١٩٠٧ الخاصة بقوانين وعاداتالحربالبرية، والقانون الاساسى لمحاكمات نورمبرج عام ١٩٤٥ وأخيرا مشروع تقنينالجرائم ضد سلام وأمن الانسانية الذى اعدته لجنة القانون الدولى للامم المتحدة (٢).

والاصل ان يحاكم المتهمون بجرائم الحرب أمام محاكم دولية ــ كما حدث بمناسبة الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية، حيث جرت آلاف المحاكمات فى هذا المجال ــ ولكن نظرا لان مثل هذه المحاكم الدولية لم توجد بعد، فقد أوجبت اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ سالفة الذكر، على الدول الاطراف فيها «اصدار التشريعاتالجنائية بغرضالعقوباتالفعالة ، على الاشخاص الذين يرتكبون افعالا مخالفة لاحكامها أو يأمرون بارتكابها». والزمت الدول المذكورة «بالبحث عن المتهمين ، وتقديمهم الى المحاكمة ، وتوقيع العقوبات المناسبة عليهم » (٣) .

---

(١) Report on the Work of the Conference of Government Experts, 1949

(٢) د. محمد محيى الدين عوض « دراساتفى القانون الدولى الجنائى » مجلة القانون والاقتصاد ، يونيه ١٩٦٥ .

(٣) Stefan Glaser, Infraction Internationale, Paris, 1957.

وبالفعل قامت دول كثيرة بتعديل تشريعاتها الجنائية القائمة أو اصدار تشريعات جنائية جديدة، للمعاقبة على الافعال التى ترتكب بالمخالفة لاحكام الاتفاقيات المذكورة. هذا وقد كان من الموضوعات المدرجة فى جدول اعمال المؤتمر الدولى السادس للقانون الجنائى، المنعقد فى روما عام ١٩٥٣ ، موضوع الجزاءات الجنائية لمخالفات الاتفاقيات الدولية الانسانية . وقد أعدت فى شأن هذا الموضوع ، تقارير مختلفة ، انتهت بأن وضع المؤتمر أساسا لتشريع جنائى نموذجى ، فى شأن معاقبة الافعال المخلة بأحكام اتفاقيات جنيف سالفة الذكر.

ومما يؤخذ على هذه الاتفاقيات : انها أوجبت توقيع العقـــوبات على الاشخاص ، الذين ارتكبوا المخالفة، وكذلك الذين أمروا بارتكابها، ولم تتناول حالة الاشخاص الذين لم يتدخلوا لمنع وقوع المخالفة، أو لمنع استمرارها. نحن نعتقد ، طبقا للمبادىء القانونية العامة، أن مثل هؤلاء الاشخاص يتحملون المسئولية متى كان هناك واجب قانونى يقع على عاتقهم ، بالعمل على منع وقوع مثل هذه المخالفة .

وهناك مسألة أخرى لم تتعرض لها المعاهدة أيضا ، وهى : اذا ارتكب الشخص المخالفة بناء على أمر صادر اليه من رئيسه الاعلى، فما تأثير ذلك على مسئوليته ؟ **لقد قررت لجنة القانون الدولى التابعة للامم المتحدة ، حينما** تعرضت لهذه النقطة، بمناسبة اعداد مشروع تقنين الجرائم ضد سلام وأمن الانسانية «ان كون الشخص قد ارتكب جريمته، بناء على أوامر صادرة اليه من حكومته أو من رئيسه الاعلى ، لا يعفيه من المسئولية طبقا لقواعد القانون الدولى، مالم تكن حرية الاختيار وقت ارتكاب الجريمة غير متوفرة له» .

على أن العيب الرئيسى فى هذا الموضوع، هو الارتكان على القضاء الداخلى، الذى لا يمكن أن يعطينا الضمانات الكافية. لقد آن الاوان لانشاء محكمة جنائية دولية، تختص بالحكم فى القضايا التى ترفع اليها عن الجرائم التى ترتكب ضـــد النظـــام الدولى ، بحيث تملك المحـــكمة المذكـــورة — وعلى خـــلاف المحاكم الداخليـــة — ســـلطة الاتهـــام والتحقيـــق والمحاكمة ، وأخيرا ســـلطة تحديد الوسائل الكفيلة بتنفيـــذ الحكم .. ومما تجب الاشارة اليه أن هذه الفكرة ليست جديدة ، فقد سبق أن ناقشتها هيئات عديدة من ضمنها اللجنة الاستشارية للفقهاء عام ١٩٢٠ بلاهاى .

(ب) التزام الدولة بالتعويض :

أن الحرب علاقة بين الدول، وليست على أية حال علاقة بين الافراد. يترتب على ذلك منطقيا انه اذا ارتكب أحد عمال الدولة، فعل مخالف لقوانين وعادات الحرب ، تتحمل الدولة ذاتها المسئولية القانونية الدولية عنه .

وتتحدد مسئولية الدولة فى التزامها بتعويض الضرر ومعاقبة فاعل المخالفة، مع ملاحظة ان قيام الدولة بتعويض الضرر الناشىء عن المخالفة، لا يقلل من

مسئولية الجانى الشخصية، وكذلك معاقبة الجانى لا تعفى أو تقلل من مسئولية الدولة عن التعويض.

ان الالتزام بتعويض الاضرار الناشئة عن الافعال غير المشروعة، وان كان لم ينص عليه صراحة فى اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية ضحايا الحرب ، الا أنه مستفاد حتما من مبدأ تحمل الدولة للمسئولية . ان الثابت يقينا من معنى تحمل المسئولية ، هو الالتزام بالتعويض . أحدا لا ينازع فى أن الدولة التى تتحمل المسئولية عن مخالفة معينة ، تتحمل تبعا لذلك بتعويض الضرر الناشىء عن مثل هذه المخالفة (١) .

وقد سبق لمحكمة العدل الدولية الدائمة أن قررت فى حكمها الصادر فى ٢٦ من يوليو عام ١٩٢٧ ، فى قضية شوروزوف بين ألمانيا وبولندا: انه «من مبادىء القانون الدولى بل من الاحكام القانونية العامة، ان اخلال الدولة بتعهداتها السابقة ، يضع على عاتقها التزاما بدفع التعويضات، ولو لم ينص على ذلك فى المعاهدة أو الاتفاقية التى حصل الاخلال بها، باعتبار أن الالتزام بالتعويض هو التكملة الطبيعية لاية معاهدة أو اتفاقية دولية».

على انه يلاحظ فى هذا الصدد : انه لا يجوز للاسير رفع دعوى التعويض مباشرة ضد الدولة المسئولة عن المخالفة، وانما يجوز لدولته أن ترفعها أمام الهيئات الدولية نيابة عنه. لان الاصل فى المسئولية الدولية ، ان الدولة تتحمل المسئولية تجاه الدول الاخرى وليس تجاه الافراد .

ومن الامثلة على دفع التعويض عن سوء معاملة الاسرى، نجده فيما تنص عليه المادة ١٦ من معاهدة السلام ، المعقودة مع اليابان عام ١٩٥١ بسان فرانسيسكو، من «التزام اليابان بدفع التعويضات المناسبة، لاسرى الحرب الذين تعرضوا لمعاملة غير انسانية ، اثناء وجودهم فى الاسر ». وقبول اليابان « استخدام ارصدتها المالية الموجودة فى الدول المحايدة ، فى سداد مبالغ التعويض » .

موقف اسرائيل من اتفاقيات جنيف:

وفى ختام هذا البحث يثور سؤال هام : هل نفذت اسرائيل التزاماتها الدولية المنصوص عليها باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، تجاه رجال المقاومة العرب؟

من الثابت أن اسرائيل قد أهدرت أحكام تلك الاتفاقيات، حيث قتلت البعض من رجال المقاومة واساءت معاملة البعض الاخر، فضلا عن مئات المحاكمات التى أجرتها لهم بدون وجه حق، عما قاموا به من نشاط مشروع فى الاراضى المحتلة. وهى لذلك تتحمل المسئولية الدولية وتستحق العقاب، وذلك بالاضافة الى مسئوليتها الكبرى عن ارتكابها جريمة العدوان على السلام فى الشرق الاوسط، وتعريض السلم والامن الدولى كله للخطر.

ان المجتمع الدولى مطالب الآن ، اكثر من أى وقت مضى، بأن يفرض على اسرائيل احترام القانون، وهو لم ينس بعد أن تساهله مع المعتدين فى الماضى، ادى الى قيام حروب عالمية مدمرة ، لعله يدرك ذلك قبل فوات الاوان ...

(١) الاستاذ الدكتور حامد سلطان « القانون الدولى فى وقت السلم » القاهرة ١٩٦٥ .

البترول فى ميزان القوى بين العرب وإسرائيل *

الدكتور نقولا سركيس

منذ سنوات يطرح بين الفترة والفترة موضوع (سلاح البترول) ودوره فى النزاع المصيرى القائم بين العرب واسرائيل · وفى أعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧ كثرت التساؤلات حول ماهية هذا السلاح ومقوماته ، وتشعبت الآراء حول فعاليته وطرق استعماله ونتائجه الايجابية والسلبية · وقد انتقل الموضوع من ميدان التساؤلات والفرضيات الى حيز العمل السياسى . وأقدمت الدول العربية على اتخاذ تدابير عدة وان اختلفت أشكالها ومراميها ، فانها تلتقى كلها حول فكرة تحويل الثروة البترولية العربية الى وسيلة ضغط على دول الصهاينة وعلى الدول التى تساندها · فبالاضافة الى حجب البترول العربى عن اسرائيل ومنع الشركات البترولية العاملة فى البلدان العربية من التعامل معها تم خلال أزمتى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ايقاف بعض الصادرات البترولية الى الغرب . وقد اقتصر هذا التدبير أثر العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ على تعطيل الضخ فى شبكة أنابيب خطوط شركة نفط العراق . أما فى عام ١٩٦٧ فقد شلت أولا عمليات التصدير فى الموانى العربية ثم تلا ذلك فرض الحظر على تصدير البترول العربى خلال بضعة أسابيع الى الولايات المتحدة وانجلترا ، كما أطلقت فى الوقت نفسه الدعوة لسحب الاموال العربية المودعة فى مصارف الدولتين المذكورتين ·

الا ان هذه التدابير الاخيرة وان دلت على تزايد الوعى لدور البترول فى معركة البقاء التى نعيشها ، فقد اتسمت بطابع الارتجالية واتخذت شكل فورة عابرة جاءت بها حمى الاحداث وذهبت بها بعد فترة وجيزة عودة الحياة السياسية فى المنطقة الى ما يشبه أوضاعها السابقة . أما موضوع سحب الودائع من انجلترا والولايات المتحدة فقد انحدر الى مستوى الجدالات المزرية حول نسبة الفائدة التى تمنحها المصارف الانكلوسكسونية وغيرها من الدول الغربية . وما لبث أن ميع وتلاشى فى طيات النسيان .

وهكذا ظلت الودائع حيث كانت واستؤنفت عمليات التصدير الى الدول التى خلقت اسرائيل ومازالت تمدها بالمال والسلاح وعادت الشركات لتمارس نشاطها كما من ذى قبل وكأن شيئا لم يكن . وذلك كله دون أن تنسحب اسرائيل من

(*) كان هذا المقال من بين الابحاث التى قدمت فى مؤتمر الاقتصاديين العرب الثانى الذى انعقد فى بغداد فى مارس ١٩٦٩ .

الاراضى التى اغتصبتها ، ودون أن توقف اعتداءاتها المتكررة على الدول العربية ودون أن تحيد الدول الغربية الكبرى باستثناء حكومة ديجول قيد شعرة عن دعمها لاسرائيل وعن موقفها العدائى تجاه العرب .

وليس غريبا بعد ذلك أن تنطلق جهات معروفة فى اثارة التشكيك فى جدوى (سلاح البترول) فحسب بل أيضا فى جدوى تبديل نظام الاستثمار الذى فرضته الشركات البترولية الكبرى والدول الغربية التى تنتمى اليها على الوطن العربى منذ أكثر من أربعين سنة . لا بل ان الاوضاع الراهنة لاستثمار البترول العربى قد زادت سوءا عن ذى قبل فى بعض الميادين . فبعد أزمة ١٩٥٦ أعلنت الشركات عن عدم استعدادها لبناء خطوط أنابيب جديدة لنقل البترول العربى. ولم تقم فعلا ببناء أى خط بالرغم من ازدياد الانتاج والحاجة الماسة لتوسيع شبكة الخطوط الموجودة . ومنذ عدوان ١٩٦٧ وقناة السويس مقفلة ، وجزء من خط التابلاين يمر فى الاراضى المحتلة ، وخطر الناقلات الضخمة التى تنقل البترول من الخليج العربى مديرة ظهرها للدول العربية يتفاقم يوما اثر يوم واسرائيل تعمل على بناء خط للانابيب من ايلات الى عسقلان غايته الحلول ولو جزئيا محل قناة السويس . هذا كله دون أن نحقق خطوة ايجابية واحدة لمواجهة هذه الاخطار والبحث بصورة جدية عن الوسائل الكفيلة بالمحافظة على مصالحنا المشتركة وبوضع ثرواتنا البترولية الضخمة فى خدمة قضايانا المصيرية .

بعد هذه التجارب القاسية ، وعلى ضوء هذا الواقع المؤلم يجدر بنا أن نستخلص العبر ونتساءل عن حقيقة الدور الذى يمكن ويجب أن يلعبه البترول فى ميزان القوى بين العرب واسرائيل ومن ثمة علاقاتنا الاقتصادية والسياسية مع الغرب وشركاته .

ذلك ان (سلاح البترول) لا يمكنه كما يتصور البعض وكما حدث حتى الان ان يقتصر على تدابير جزئية ومؤقتة وارتجالية نلجأ اليها عند ما تنشب المعارك المسلحة ، وتنطلق طائرات العدو لتزرع الموت والدمار فى أرضنا ويتحول سلاحنا الى مجرد سيف خشبى نلوح به بيد راجفة عندما تشتد المحن ثم نعود ونتناساه بعد أن تحل المصيبة ويبدأ العدو بتجميع قواه من جديد استعدادا للجولة القادمة .

طبعا ان حظر تصدير المواد الاستراتيجية الى العدو ، والبترول أهم المواد الاستراتيجية ، هو تدبير سبقتنا اليه وطبقته وما زالت تطبقه سائر أمم العالم لا فى أيام الحرب فحسب بل أيضا فى حالات السلم . ويكفينا مثلا على ذلك المقاطعة التى تفرضها الولايات المتحدة على التجارة مع كوبا أو الصين الشعبية أو الحظر الذى فرضته ألمانيا الغربية عام ١٩٦٢ على تصدير أنابيب البترول الى الاتحاد السوفيتى ، أو الحظر الذى فرض على تموينات روديسيا بالبترول . ومن الطبيعى والبديهى أن الدول العربية أولى من غيرها بالمبادرة الى استعمال مثل هذا السلاح والى سد طريق البترول العربى فى وجه الدول التى تسترسل فى تحريض اسرائيل على العدوان بالرغم من انها هى نفسها وليس من باب

الصدف ، الدول التى تستنزف القسم الاكبر من خيراتنا البترولية وتعتمد على الودائع العربية لدعم اقتصادها والمحافظة على مستوى عملتها الوطنية · غير أن هذه المقاطعة لا يمكنها أن تؤدى مفعولها الرادع الا اذا توفرت لها شروط العزم والجدية والصمود ·واقترنت بسياسة عربية متماسكةمبنية على تكييف علاقاتنا البترولية بالغرب على ضوء الخطر الصهيونى وعلى أساس موقف الدول الغربية من النزاع العربى ــ الاسرائيلى ·

غير ان المقاطعة ليستسوى ما يمكن أنتسميه الوجهالسلبى لسلاح البترول أى وسيلة الردع التى لابد من اللجوء اليها للضغط على الدول التى تلتزم منا موقف العداءالسافر · أما الوجه الايجابىالذى لا يقل أهمية عن ذلك فيقوم من جهة على الافادة من القوة التفاوضية الهائلة التى تمنحها اياها سيطرتنا على ثلثى احتياطى البترول فى العالم لكسب الاصدقاء وتوثيق علاقاتنا مع الدول المستهلكة ومعظمها من الدول الصناعية الكبرى ومن جهة ثانية اعادة النظر فى الاوضاع الراهنة لاستثمار البترول الغربى وتحويل هذه الثروة من عامل ضعف واضطرابوتجزئة الى عامل من أهمعوامل التنمية الاقتصاديةوالنهضة السياسية فى الوطن العربى ·

على ضوء هذهالملاحظات الاولية يتضحلنا ان تقييم سلاح البترول من خلال ميزان القوى بين العرب واسرائيل يقتضى بحث قضية البترول العربى من النواحى التالية :

أولا ــ دور البترول فى موقف الدول الكبرى من النزاع العربى ــ الاسرائيلى ·

ثانيا ــ الخطر الصهيونى على البترول العربى ·

ثالثا ــ الافادة من البترول لتنمية الاقتصاد العربى ·

الجزء الاول

دور البترول فى موقف الدول الكبرى من النزاع العربى ــ الاسرائيلى

يختلف موقف الدول الكبرى من النزاع العربى ــ الاسرائيلى تحت تأثير عوامل مختلفة أهمها : اختلاف نظرة هذه الدول الى أساليب تأمين مصالحها البترولية فىالحاضر والمستقبل فى البلادالعربية · ويبدو منالمفارقات العجيبة لاول وهلة ان الدول التى تمتعت حتى الان بنصيب الاسد فى امتيازات النفط العربى (وفى طليعتها الولايات المتحدة وانجلترا) قد امتازت عن غيرها بتحيزها الدائم للجانب الاسرائيلى ، فى حين أن غيرها من الدول الغربية التى باشرت فىالماضى القريب نشاطها البترولىفى المنطقة أو التى تحتاج الى كميات

متزايدة من البترول العربى لسد حاجاتها الاستهلاكية تتخذ من العرب مواقف ودية أو حيادية أو على الاقل أقل عداء من الاولى . وينطبق ذلك بشكل خاص على ايطالياواسبانيا والمانيا الغربيةواليابان · أما فرنسا فلهاوضع خاص اذ ان هذه الدولة انتهجت فى السابق سياسة مماثلة للسياسة الانكلوسكسونية وساهمت عام ١٩٥٦ الى جانب اسرائيل فى العدوان على مصر · الا انها منذ عودة الجنرال ديجول الى الحكم عام ١٩٥٨ أعادت النظر فى موقفها السابق ورأت ان سياسة القوة التى مارستها ضد مصر وضد الجزائر ليست أفضل وسيلة لتأمين مصالحها البترولية · أضف الى ذلك ما تمتاز به السياسة الديجولية من نبل وسعة نظر وتمسك بمبادىء الحق والعدالة ·

ان هذا الاختلاف فى سياسة الدول الغربية تجاه العالم العربى ينطوى بتناقضاته على مغزى عميق ويدل دلالة واضحة على أهمية الدور الذى لعبه ويلعبه البترول فى التأثير على السياسة الغربية ·

ففيما يتعلق بالدول الكبرى (وفى طليعتها الولايات المتحدة الامـريكية وانجلترا) التى تمكنت بعد الحرب العالمية الاولى من فرض سيطرتها على القسم الاكبر من منابع النفط العربى نلاحظ أن سياستها فى هذه المنطقة من العالم قد قامت حتى الان وبالدرجة الاولى على المحافظة على امتيازاتها البترولية وذلك عن طريق تجزئة العالم العربى وتفتيت قواه وعرقلة نهضته الاقتصادية والسياسية ·

ويفسر الاستاذ وين ليمان Wayne Leeman أستاذ الاقتصاد فى جامعة ميسورى فى الولايات المتحدة يفسر فى كتابه عن (سعر بترول الشرق الاوسط) هذه الظاهرة بقوله : ان الغرب وربما انجلترا بشكل خاص يتبع سياسة قريبة جدا من شعار (فرق تسد) ويميل لحماية استقلال الدول المصدرة للبترول عن طريق التدخل العسكرى اما حركة الوحدة العربية فيعتبرها تهديدا لتموينات الغرب بالبترول . كما ان الكثيرين يعتبرون ان الدول المنتجة للبترول يجب أن تظل خارج الدولة العربية الموحدة حتى لواستوجب ذلك استعمال القوة (١) ·

وقد عبرت الجريدة الفرنسية لومند عن رأى مماثل عندما كتبت تقول « ان حياة وقوة العالم العربى قد أصبحتا مرتبطتين بالبترول » . ولقد أثارت بريطانيا العرب ضد الاتراك لكى تتغلغل فى البلاد العربية وتتوصل الى منابع النفط العربى ولكى تؤمن استغلال هذه المنابع عمدت الى خلق دويلات عربية مستقلة مرتبطة مع بريطانيا باتفاقيات امتياز · ومنذ ذلك الحين أصبح البترول السيد المطلق الذى يملى سياسة الشرق الاوسط وأصبحت السلسلة الثانية الوحيدة فى سياسة الغرب اتجاه البلاد العربية هى المحافظة على الامتيازات البترولية ·

---

(١) The Price of Midde East Oil «An Essay in Political Economy» by Wayne Leeman, Professor of Economics at the University of Missouri, Cornell University Press, New York, p. 235.

وقد جاءخلق اسرائيل نتيجة طبيعية لهذه السياسة اذ ان اسرائيل التى رأت النور على يد الدول الغربية وما زالت تستمد قواها من هذه الدول أصبحت حليفا طبيعيا للنفوذ الغربى فى المنطقة وقاعدة أجنبية جديدة له يستعملها لضرب العامل العربى وانهاك قواه بغية احكام السيطرة عليه والاستمرار فى استنزاف ثرواته البترولية ٠

وليس غريبا بعد ذلك أن تكون الدول الغربية الكبرى التى تسيطر على صناعة البترول فى الوطن العربى هى نفسها التى ساعدت على قيام اسرائيل والتى أصدرت البيان الثلاثى عام ١٩٥٠ لضمان وجود اسرائيل والتى كانت وما تزال تمد اسرائيل بالسلاح وبكافة وسائل الدعم الاقتصادى والعسكرى والسياسى ٠

لذلك لا يمكن بشكل من الاشكال معالجة قضية اسرائيل بمعزل عن قضية البترول وتجاهل هذه الحقيقة لا يمكنه أن يكون الا نوعا من الغباء أو ضربا من ضروب التضليل والتمويه ، لصرف انتباه الرأى العام والمسؤولين العرب عن الوضع الراهن لاستثمار ثرواتهم البترولية ولالهائهم بالمهاترات السياسية العقيمة ٠

لا بل يمكن القول أن تاريخنا السياسى فى هذه المنطقة من العالم منذ الحرب العالمية الاولى حتى الان يكاد يقرأ حرفا حرفا من خلال تسابق الشركات الكبرى والدول التى تساندها لاحكام السيطرة على مصادر النفط العربى واستغلالها ٠ كما ان خريطة العالم العربى قد رسمت على ضوء تقاسم هذه البلاد الى مناطق نفوذ تابعة للمصالح البترولية الغربية ٠ وكثيرا ما حدث عند اكتشاف البترول فى هذه البقعة أو تلك من الوطن العربى أن حولت هذه البقعة مهما صغر حجمها وقل عدد سكانها الى دولة ذات سيادة ومنحت علما ونشيدا وعزلت عن المجموعة العربية واضحت للشركات غلافا قانونيا جديدا تمارس تحت ستاره نشاطها فى ظل ما يسمى باتفاقيات الامتياز وقد ساعد قيام اسرائيل الى حد بعيد على استمرار هذا الوضع وذلك عن طريق استقطاب اهتمام الرأى العام العربى حول القضية الفلسطينية واستنزاف طاقاته فى النزاع العربى ــ الاسرائيلى واطلاق يد الشركات البترولية لممارسة نشاطها وفق مصالحها وفى اطار الشروط التى املتها ٠ وهكذا عزلت قضية البترول عن محور السياسة العربية بالرغم من انها حجر الزاوية فى سياسة الدول الغربية الكبرى فى بلادنا ٠ وبالرغم من ارتباطها الوثيق بالقضية الفلسطينية ارتباط السبب بالنتيجة ٠

والسؤال الذى يتبادر بشكل طبيعى الى الذهن على ضوء هذا الواقع هو هل يمكن يا ترى حمل الدول الغربية الكبرى على تبديل موقفها من النزاع العربى ــ الاسرائيلى على الرغم من مطامعها الحاضرة والمستقبلة حول الضغط العربى ؟

للاجابة على ذلك لابد من الملاحظة أولا ان الامتيازات البترولية التى فرضتها علينا هذه الدول قد شلت حريتنا فى التصرف والعمل وأضعفت قوتنا التفاوضية واقحمت معظم البلدان المصدرة فى دور المتفرج الذى لا حول له ولا قوة فى التأثير على نظام وأساليب استثمار ثرواته الطبيعية · فاتفاقيات الامتياز المعقودة فى البلاد العربية تمنح الشركات صلاحيات مطلقة لاستخراج البترول ونقله وتكريره وتسويقه لقاء نسبة من العائدات تمنحها للبلدان المضيفة ·

لذلك يبدو من المستغرب نعت هذه البلدان بالبلدان المنتجة والمصدرة للبترول اذ أنها فى الواقع ليست سوى بلدان فيها شركات أجنبية تنتج وتصدر وتقرر كيفية استغلال الابار ومستوى الانتاج وتنفرد فى تحديد كلفة الانتاج والاسعار والتوزيع الجغرافى للصادرات كما تتصرف بحرية مطلقة فى كافة المواضع المتعلقة بالتكرير والنقل والاستثمارات وتنقل الرساميل ···· الخ ·

ومن الطبيعى وهذه هى الحال ان تميل هذه الشركات التى تنتمى اليها الى المحافظة على امتيازاتها القائمة وتقاوم كل محاولة لتغيير الوضع الراهن. وقد دلت تجارب السنوات الماضية على ان التحسينات الطفيفة التى ادخلت على شروط الامتيازات القديمة (ونذكر منها هنا تنفيق الريع وتثبيت الاسعار المعلنة ورفع مستوى العائدات) ان هذه التحسينات لم تكن ممكنة الا بعد ان توفر عند الدول العربية المعنية الوعى الكافى لبعض أوجه الغبن اللاحق بها والعزم الاكيد على تحقيق ما سبقتها اليه سائر الدول النامية الغنية بالبترول وفى طليعتها فنزويلا . كما أنه من الملاحظ من خلال تجارب السنوات الماضية أن الشركات لاتقبل بالتنازل عن امتيازاتها السابقة الا عندما وبقدر مايشتد عليها ضغط الدول المضيفة وتشعر بأن هذه الدول عازمة على استرجاع حقوقها حتى ولو اقتضى ذلك اللجوء الى التشريع . ويكفينا مثلا على ذلك قانون رقم (٨٠) الذى اعاد للعراق ٩٩ر٦ فى المائة من مساحة امتيازات الشركات الاجنبيـــة ومكنه من تحقيق ما لم يتمكن ولم يكن من المعقول تحقيقه بعد سنوات طويلة من مسرحيات المفاوضات . وهذا كله لم يمنع شركة نفط العراق من الاستمرار فى عملها فى المناطق التى تركت لها ، لا بل دفعها الى محاولة استرضاء الحكومة العراقية وتقديم عروض جديدة لها لم تكن تقبل بمجرد الحديث عنها فى السابق .

كما ان هذا القانون اعاد للعراق حرية التصرف فى قسم كبير من ثرواته وفتح فى وجهه أبوابا واسعة لاستثمار هذه الثروات مباشرة ولاقامة علاقات جديدة مع عدد كبير من الشركات والدول الاجنبية . ونذكر كلنا ان هذا الوضع الجديد قد حمل بعض الدول الاوربية على تعديل موقفها من النزاع العربى — الاسرائيلى وعلى تحسين علاقاتها مع العراق ومع غيره من الدول العربية .

ويمكن استخلاص نفس العبر من السياسة التى تنتهجها الجزائر تجاه الشركات الاجنبية التى حصلت على امتيازاتها قبل الاستقلال · ففيما يتعلق مثلا باستثمار الغاز وضعت الحكومة الجزائرية منذ عام ١٩٦٥ حدا لحرية تصرف

الشركات الاجنبية بالغاز الطبيعى،واحتفظت لنفسها بحق استثمار الغاز المنتج وتصديره مما منحها قوة تفاوضية هائلة فى علاقاتها لا مع الدول الصناعية الكبرى فحسب بل أيضا مع الشركات ذاتها التىكانت فى السابق تنفرد فىانتاج الغاز وتصديره والتى اصبحت الان تتسابق على شراء الغاز الجزائرى من الشركةالوطنية الجزائريةسوناطراك.كما ان الجزائر قد اتخذت ابان العدوان الاسرائيلى علىالدول العربية فىشهر حزيران ١٩٦٧ تدبيرا كان له أفضلالاثر على تعديل الامتيازات السابقة وعلى تطوير علاقاتها مع الشركات الاجنبية . فقد اقدمتالحكومة الجزائرية عندئذ علىوضع كافةالشركات الانكلوسكسونية تحت اشراف الدولة ، وعينت مفوضين جزائريين للاشراف على عملياتها ومراقبة حساباتها وأرغمتها علىاعادة كل واردات مبيعاتها الى الجزائر . وقد استطاعت الحكومة الجزائرية بعد ذلك ان تفاوض هذه الشركات على زيادة رأسمالها الموظفة فى الجزائر وعلى التنازل عن قسم كبير من امتيازاتها السابقة · وقد ادت هذه المفاوضات الى اتفاق عقد فى ١٩ تشرين الاول ١٩٦٨ مع شركة جيتى · ويعتبر هذا الاتفاق سابقة من نوعها فى تاريخ استثمار البترول العربى اذ انه يقضى بتنازل جيتى عن ٥١ فى المائة من الحقول التى اكتشفتها ومن انتاجها لمصلحة السوناطراك وبعقد اتفاقية مشاركة جديدة بين الطرفين تعتبر من افضل اتفاقيات المشاركة التى عقدت حتى الان فى منطقتى الشرق الاوسط وشمال افريقيا (١) . وتجرى حاليا المفاوضات لعقد اتفاقيات مماثلة مع سائر الشركات الموضوعة تحت مراقبة الدولة منذ حرب حزيران ١٩٦٧ وهى شل وسنكلير وفيليبس وموبيل والبازو ·

وان دلت هذه الامثلة على شىء فانما تدل على ان مبدأ « شرع ولا تفاوض » لا يؤدى عندما يطبق بعزم وحكمه الى الحاق الضرر بالدول العربية والى تدهور علاقاتها مع الشركات والدول الغربية كما يدعى البعض بل يؤدى بالعكس الى تعزيز قوة العرب التفاوضية والى تأمين الشروط الملائمة لازالة حالة التبعية ولتطوير علاقاتنا مع الدول المستهلكة وفق ماتقتضيه مصالحنا الاقتصادية والسياسية ·

من خلال ذلك يتضح ان التفكير فى الافادة من ثرواتنا البترولية للضغط على الدول المستهلكة ولحملها على تبديل موقفها من النزاع العربى ــ الاسرائيلى يتطلب اول مايتطلب اعادة النظر فى الامتيازات القديمة والتحرر من القيود التى فرضتها علينا · وهذا يعنى الاقلاع عن دور المتفرج الذى ارتضيناه لنفسنا حتى الان والمبادرة لاخذ الزمام بيدنا وتحويل اتفاقيات الامتياز الى اتفاقيات تجارية نبيع بموجبها بترولنا الى من نشاء ، ونقيم على اساسها علاقات اقتصادية وسياسية جديدة مع الغرب وغيره · ومهما كان الاطار القانونى لهذه الاتفاقيات ، ومهما اطلق عليها من تسميات (اتفاقيات مشاركة او عقود مقاولة أو ماشابه ذلك) فالمهم فى الموضوع هو استعادة حقوق السيادة على ثرواتنا البترولية واستعادة حرية التصرف بها ·

(١) للتفاصيل راجع « مجلة البترول والغاز العربى » عدد كانون الاول ١٩٦٨ ·

بهذه الشروط يمكن للبترول العربى ان يلعب الدور الحيوى الذى يعود له لا فى انمائنا الاقتصادى فحسب كمـــا سنرى ذلك فى القسم الثالث من هذا البحث ، بل أيضا فى تدعيم مواقفنا تجاه الدول التى تؤثر فى النزاع العربى ــ الاسرائيلى .

ومن البديهى ان هذا الدور سيزداد اهمية فى المستقبل بازدياد حاجات الدول المذكورة (وفى طليعتها امريكا والدول الاوربية) الى البترول العربى .

ويعود السبب فى ذلك الى زيادة حاجات الاستهلاك من جهة والى ارتفاع استهلاك البترول والغاز الطبيعى بالنسبة لسائر مصادر الطاقة من جهة ثانية . فحتى عام ١٩٥٠ كان البترول والغاز يغطيان ١ر١٣ فى المائة فقط من حاجات الطاقة فى بلدان اوروبا الغربية مقابل ٧ر٧١ فى المائة للفحم . وفى عام ١٩٦٧ زاد لاول مرة استهلاك الهيدروكربونات على استهلاك الفحم اذ بلغت النسب ٥٢ فى المائة للاولى مقابل ٤٨ فى المائة فقط للفحم والسبب فى ذلك ان البترول والغاز الطبيعى يحلان تدريجيا محل الفحم فى مختلف ميادين استهلاك الطاقة . وقد كانت لهما حتى الان الغلبة فى قطاعات النقل والتدفئة وماتزال المنافسة قائمة فى الميادين الاخرى كمحطات توليد الكهرباء والمصانع وذلك على الرغم مما يتمتع به الفحم الاوروبى من حماية ضد البترول المستورد .

فمن المقدر ان يستمر تزايد استهلاك أوروبا الغربية من البترول ، وان يرتفع من ٢١٤ مليون طن عام ١٩٦٠ الى ماينا هز ٥٤٠ مليون طن عام ١٩٧٠ والى ما يقارب ضعف هذا الرقم عام ١٩٨٠ ومن المقدر نتيجة لهذا التطور السريع فى الطلب الاوربى ان يزيد اعتماد أوروبا الغربية على مصادر البترول العربى . ففى عام ١٩٦٧ بلغت واردات أوروبا الغربية من البترول ٤٥٠ مليون طن منها ٢٩٨ مليون طن أى ٦٦ فى المائة من المجموع تم استيرادها من الدول العربية . ومن المنتظر أن تزداد هذه الواردات بصورة موازية لتزايد الطلب فى أوروبا .

أما فى الولايات المتحدة الامريكية فتشير أحدث التقديرات الى أن حاجتها الى البترول المستورد لسد حاجاتها الاستهلاكية سيرتفع من ١١٠ مليون طن عام ١٩٦٠ الى ٢٦٥ مليون طن عام ١٩٨٠ .

ويكفى كى نرسم صورة عن أثر صادرات البترول العربى الى الغرب ان نعيد الى الذاكرة بعض الحقائق التى يمكن ايجازها فى النقاط التالية :

١ ــ ان زيادة استهلاك البترول فى البلدان الصناعية قد رافقه منذ الحرب العالمية الثانية نمو سريع فى صناعة التكرير وصناعة البتروكيمياء والصناعات الاخرى المكملة لها . هذا فضلا عن شتى انواع الخدمات التى ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالقطاع النفطى . لذا يمكن القول ان دور البترول فى اقتصاد البلدان الصناعية لايقتصر على كونه مصدرا من اهم مصادر الطاقة بل

يتعدى ذلك الى كونه عاملا رئيسيا من عوامل التقدم الصناعى والانماء الاقتصادى

٢ ـ ان البترول العربى يشكل موردا ماليا حيويا للاقتصاد الغربى · وتنشأ هذه الموارد من مصادر مختلفة يمكن تصنيفها فيما يلى : ـ

ـ ارباح الشركات العاملة فى الدول العربية فى مرحلة الانتاج وتقدر هذه الارباح لعام ١٩٦٧ بمليارين ونصف المليار من الدولارات . اما فيما يتعلق بالشركات الامريكية بشكل خاص فقد أشارت دراسة وضعت مؤخرا بعنوان « المصالح الامريكية فى الشرق الاوسط » الى ان القيمة الدفترية للرساميل البترولية الامريكية الموظفة فى منطقة الشرق الاوسط لم تتجاوز عام ١٩٦٦ ١ر٥٦ مليار دولار وان أرباح الشركات الامريكية خلال العام المذكور بلغت ٨٥٢ مليون دولار أى ٥٥٪ من الرساميل الموظفة (١) .

ـ الرسوم والضرائب التى تستوفيها الدول المستوردة على البترول العربى المستهلك عندها وتقدر هذه الضرائب والرسوم لعام ١٩٦٧ بما يقارب ١٠ مليارات دولار فى أوروبا الغربية وحدها ·

ـ دخل البلدان العربية المنتجة للبترول · وان كان هذا الدخل يعود مبدئيا للبلدان العربية فالواقع ان قسطا كبيرا منه سرعان مايستعيد طريق الاسواق الغربية وذلك لشراء معدات ومواد استهلاكية مصنوعة فى الغرب او للتوظيف الخاص والحكومى فى المصارف والاسواق المالية الغربية · ويقدر حاليا مجموع هذه الرساميل بما يزيد على ٥ مليارات دولار .

هذا وبما أن انتاج البترول العربى سيتضاعف بين ١٩٦٧ و ١٩٧٧ فمن المقدر أن المنافع التى ستجنيها البلدان الصناعية من البترول العربى سترتفع بنفس النسبة . هذا بالاضافة طبعا الى اهمية البترول العربى الاستراتيجية بالنسبة للدول الصناعية .

على ضوء هذه الحقائق يتضح ان البترول سيظل الى امد طويل محور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العرب والغرب وان اهمية الدور الذى يمكن ان تلعبه هذه الثروة الضخمة فى تحديد طبيعة العلاقات بين الطرفين ستزداد مع السنين . وغنى عن القول ان هذا الوضع يفسح أمام العرب مجالا واسعا للمساومة وللافادة من هذا الجانب الايجابى لسلاح البترول فى اطار سياسة وطنية واعية تستهدف الضغط على الدول التى تساند اسرائيل وتوثيق الروابط مع الدول التى تقف الى جانب العدل فى النزاع العربى الاسرائيلى .

---

(١) «U.S. Interests in the Middle East», American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington 1968.

الجزء الثـــانى

الخطر الصهيونى على البترول العربى

اما الوجه الثانى لدور البترول فى ميزان القوى بين العرب واسرائيل فيتعلق بالخطر الصهيونى المباشر على البترول العربى · ويتجسم هذا الخطر فى تغلغل الرأسمال الصهيونى فى الشركات البترولية الغربية العاملة فى الدول العربية وفى افلات اسرائيل من شبكة المقاطعة العربية وفى مد يد اسرائيل الى منشآت النفط العربى .

١ ــ تغلغل الرأسمال الصهيونى فى شركات البترول الغربية

من الحقائق الاولية التى يجب ألا تغرب عن الذهن أن الدول العربية ليست لها اية مساهمة فى رأسمال الشركات صاحبة الامتيازات وانه ليس باستطاعتها فى ظل الامتيازات القائمة مراقبة تكوين رأس المال هذا ، ومعرفة مصدره واصحابه خاصة وأن ملكية أسهم هذه الشركات تتبدل أحيانا بصورة كثيرا ما تكون سرية هذا ومع أن المعطيات الاحصائية ليست كاملة حول هذا الموضوع ، فمن المعروفأن بعض المؤسساتالمالية اليهودية المعروفة بولائها السافر لاسرائيل وللحركة الصهيونية قد تمكنت من شراء قسم لا يستهان به من اسهم الشركات البترولية العاملة فى الوطن العربى وفى طليعة هذه المؤسسات المصارف وشركات التمويل التى تسيطر عليها عائلة روتشيلد · هذه العائلة التى كانت منذ مطلع هذا القرن من كبار دعاة الصهيونية والعاملين لها . وقد بدأت مساعدة آل روتشيلد للحركة الصهيونية عندما استجاب ادموند روتشيلد رئيس فرع العائلة الفرنسى آنذاك لدعوة تيودور هرتزل وراح يغدق الاموال منذ عام ١٨٨٢ لتوطين اليهود فى فلسطين · وسرعان ما انضم فرع العائلة الانجليزى لهذه الحركة وتمكن ليونيل روتشيلد من حمل حكومة بلفور الانكليزية على اصدار وعد بلفور المعروف فى ٣ تشرين الثانى ١٩١٧ والذى نص على « أن حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين الرضى الى قيام وطن للشعب اليهودى فى فلسطين » · وقد ازداد تضامن عائلة روتشيلد مع زعماء الحركة الصهيونية بعد اغتصاب الاراضى العربية فى فلسطين واصبح للعائلة مصالح مالية ضخمة فى شتى ميادين الاقتصاد الاسرائيلى كالمصارف والزراعة والصناعة والسياحة · كما أن عائلة روتشيلد تولت خلال العشرين سنة الماضية حملات التبرع لاسرائيل فى كل من أمريكا وأوربا · وقد برز هذا النشاط بشكل واضح قبل وخلال وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧ وخصـــوصا فى فرنســـا وانجلترا حيث ترأس آل روتشيلد لجان التبرعات لاسرائيل ووجهوا الحملات الدعائية الواسعة التى شنتها الصحف وسائر وسائل الاعلام الغربية ضد العرب · كما أن أحد زعماء العائلة ادموند روتشيلد قام بعد العدوانبزيارة اسرائيل ووجه بعد عودته الى فرنسا نداء الى يهود العالم دعا فيه كل واحد منهم للمساهمة « بمرتب شهر أو بنصيب وافر من دخله أو بجزء من رأسماله لمعاضده اسرائيل ».ومما يذكر

ايضا أن هذه العائلة اشتركت فى المؤتمر الذى عقده فى تل ابيب فى آب ١٩٦٧ ستون ثريا توافدوا من مختلف اقطار العالم لبحث امكانية توظيف مليار ليره استرلينية فى اسرائيل ٠

لم يكن نشاط عائلة روتشيلد البارز فى الحركة الصهيونية يستحق الاهتمام لولا مساهمة هذه العائلة فى معظم الشركات الاجنبية التى تعمل فى بلادنا وتستثمر ثرواتنا البترولية ٠ والمعروف ان هذه العائلة تملك اسهما فى شركة شل وشركة غولف اويل كوربوريشن وشركة البترول الفرنسية وكلها من كبار الشركات العاملة فى الدول العربية . ويذكر السيد جان بوفيه استاذ التاريخ فى جامعة ليل الفرنسية فى كتابه عن عائلة روتشيلد ان شراء هذه العائلة لاسهم الشركات البترولية العاملة فى البلاد العربية يتم أحيانا بصورة مباشرة واحيانا بصورة مستترة عن طريق شركات التمويل التى تسيطر عليها العائلة وفى طليعتها « الشركة الفرنسية للتمويلات البترولية » ٠

(Société Française d'Investissements Pétroliers)

وشركة استثمارات الشمال (١) (Société d'Investissements du Nord)

كما تجدر الاشارة الى أن عائلة روتشيلد مولت خط الانابيب الذى مدته اسرائيل بين ميناء ايلات وحيفا وقطره ١٦ انش .

بالاضافة الى عائلة روتشيلد فان ثمة مؤسسات يهودية أخرى وثيقة الصلة باسرائيل تمكنت من وضع يدها على قسم من رساميل الشركات البترولية العاملة فى البلاد العربية وفى طليعة المؤسسات المالية المعروفة بممارسة هذا النشاط مؤسسة صموئيل ومؤسسة لازار اخوان ٠ ومما تجدر الاشارة اليه ان شركة غولف أويل كوربويشن التى تملك ٥٠ ٪ من اسهم شركة بترول الكويت قد طرحت مؤخرا فى الاسواق المالية العالمية قرضا بمبلغ ٤٠ مليون دولار بفائدة ٧ فى المائة ومن بين الذين سارعوا للاكتتاب فى هذا القرض عائلة روتشيلد ومصرف لازار اخوان ومؤسسة صموئيل وشركاه .. واحدى المؤسسات الرسمية العربية (٢) .

ولابد للمرء أن يتساءل : هل يجوز منطقيا ان لم نقل وطنيا وضميريا ان تساهم الدول العربية الى جانب الرأسمال الصهيونى فى تمويل الشركات البترولية الاميركية التى تعمل فى بلادنا ونحن على ما نحن عليه من نزاع مصيرى مع اسرائيل وشعوبنا تعانى ما تعانيه من فقر وجهل وتخلف وبلادنا تجابه ما تجابهه من استهتار الشركات والدول التى تســاندها بمصالحنا ومصيرنا ؟

---

(١) «Les Rotschild», Jean Bouvier, Editions Fayard, Paris 1967.

(٢) راجع مجلة Economist اللندنية عدد ٢٣ ــ ٢٩ تشرين الثانى ١٩٦٨ ٠

وهل يجوز أن يتغاضى مكتب مقاطعة اسرائيل عن تسرب الرأسمال الصهيونى الى قلب العالم العربى فى حين أنه يقيم الدنيا ويقعدها لان شركة كوكاكولا فتحت فرعا لها فى اسرائيل ؟

واذ نتمنى ان يسارع مكتب مقاطعة اسرائيل الى التحقيق فى هذا الموضوع الحيوى لا يسعنا الا أن نلاحظ ان تسرب الرساميل الصهيونية الى صناعة البترول فى الوطن العربى خطر سيظل قائما طالما ان الدول العربية عاجزة عن معرفة مصادر وتبدل تكوين رساميل الشركات صاحبة الامتيازات · لهذا السبب لا يمكن ازالة هذا الخطر الا أن تبادر الدول العربية الى ازالة الامتيازات القديمة والاستعاضة عنها بالاستثمار الوطنى المباشر وذلك اما عن طريق الرأسمال الوطنى وأما عن طريق المشاركة مع رساميل اجنبية يمكن التحقق من مصدرها وهوية مالكيها ·

٢ ـ افلات اسرائيل من شبكة المقاطعة العربية

لا شك ان حجب البترول العربى عن اسرائيل قد آثر الى حد بعيد على الاقتصاد الاسرائيلى · فقد واجهت اسرائيل صعوبات كبيرة فى تامين حاجاتها الاستهلاكية واضطرت لاتخاذ تدابير صارمة لضغط الطلب الداخلى وصرف مبالغ كبيرة من القطع النادر يناهز معدلها ٢٠ مليون ليرة استرلينية سنويا لاستيراد ما تحتاجه من البترول الخام .

الا ان اسرائيل قد استطاعت ان تتغلب على المصاعب التى سببتها لها المقاطعة العربية وذلك بوسائل يمكن للدول العربية أن تؤثر عليها ، اذ أن اسرائيل تستورد البترول الخام من بعض الدول الصديقة أو المفروض فيها أن تكون صديقة للعرب كما أنها تشترى بعض الكميات من الشركات التى لها مصالح فى الدول العربية ·

واهم مصادر تموين اسرائيل بالبترول الخام فنزويلا واندونيسيا وايران وكلها اعضاء فى منظمة البلدان المصدرة للبترول التى تضم الى جانب الدول الثلاث المذكورة خمسة بلدان عربية · كما أنه من المعروف ان شركتى سوكونى وشل قد أمدتا اسرائيل بكميات كبيرة من البترول الخام وان هذه الشركة الاخيرة قد وقعت مع اسرائيل عقدا طويل الاجل لتموينها بكميات من البترول الفنزويلى قيمتها ٨٠٠ر٠٠٠ ليرة استرلينية فى السنة (١) .

وأقل ما يمكن ان يقال على ضوء هذه الحقائق ان الحد الادنى المطلوب هو أن تعمل الدول العربية كل ما فى وسعها لكى تحمل الدول التى لها واياها مشاكل

---

(١) «Oil in the Middle East», Stephen Longrigg, Oxford University Press, London 1968, pp. 253 and 233.

ومصالح مشتركة فى اطار الاوبيك وهى ايران وفنزويلا وأندونيسيا على الكف عن تموين اسرائيل بالبترول ومنع الشركات العاملة عندها عن تصدير انتاجها الى اسرائيل اما الشركات التى لها مصادر فى البلاد العربية والتى فتحت الباب امام الرساميل الصهيونية للتسرب الى قلب الوطن العربى والتى قبلت بتموين صناعة اسرائيل وجيشها بالبترول ضاربة عرض الحائط بتدابير المقاطعة وبالمصالح العربية فلا يجوز التعامى عن نشاطها ولابد لمكتب مقاطعة اسرائيل من التحقيق فى أوضاعها وأخضاعها لانظمة المقاطعة ٠

٣ ــ امتداد يد اسرائيل الى البترول العربى

اما الوجه الثالث للخطر الصهيونى على البترول العربى فيتجسم فى سيطرة اسرائيل المباشرة على صناعة النفط العربى وقد برز هذا الخطر بشكل واضح بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ عندما وضعت اسرائيل يدها على ابار النفط فى شبه جزيرة سيناء وبدأت استغلالها بمعدل يناهز حاليا ٣ ملايين طن فى السنة ٠ كما أصبحت تسيطر فى الاراضى السورية المحتلة على جزء من خط انابيب التابلاين الذى ينقل البترول السعودى الى ميناء صيدا اللبنانى . وقد طالبت اسرائيل مؤخرا بقسم من عائدات النقل فى هذا الخط ٠ ولا يوجد أى دليل يثبت انها لم أو لن تبدأ بضخ بعض الكميات التى تمر عبر هذا الخط .

كما أن اسرائيل كما هو معروف قد باشرت ببناء خط للانابيب سعته ٥٠ مليون طن فى السنة لنقل البترول من ميناء ايلات الى ميناء عسقلان على شاطىء المتوسط ٠ ومن المقدر أن تنتهى أعمال بناء هذا الخط فى أواخر عام ١٩٦٩ ٠ ومن البديهى أنه ليس من المعقول أن تبادر اسرائيل الى تنفيذ مثل هذا المشروع ان لم تكن قد حصلت مسبقا علىضمانات أو على الاقل على وعود من الشركات العاملة فى البلاد العربية وفى ايران لاستعمال هذا الخط والاستعاضة ولو جزئيا عن قناة السويس ويبدو ان مثل هذه الضمانات قد أعطيت فعلا من قبل ايران على الاقل ٠

هذا وبما أن الشركات تتولى وحدها تصدير البترول العربى ٠ وحيث أن مراقبة حركة الناقلات المحملة بالبترول العربى اقرب ما تكون الى المراقبة الصورية فليس من المستبعد أن يتم شحن قسم من بترول الخليج بواسطة الخط الاسرائيلى وهذا يعنى ان اسرائيل ستجنى بالاضافة الى أرباح النقل التى ستحرم منها البلدان العربية فوائدا اقتصاديا وسياسية طائلة اذ انه من المؤكد ان اسرائيل لن تكتفى بنقل البترول بل انها ستعمل على الافادة من هذا البترول لتطوير صناعة التكرير وخصوصا صناعة البتروكيمياء فى أراضيها ٠

ولا يسع المواطن العربى الا أن يشعر بالالم والذهول عندما يفكر أن موضوع مد خطوط جديدة للبترول من منطقة الخليج الى سواحل سوريا ولبنان مطروح كضرورة ملحة منذ بضع عشرة سنة وحتى الان لم تقدم الدول المعنية على خطوة ايجابيـة واحدة لتنفيذ هذا المشروع الحيوى ٠ومدانابيب البترول لم يعد بتلك

العملية المعقدة أوالمكلفة التى لا يمكن أن تقوم بها الا الشركات البترولية الكبرى فالجزائر قامت بعد ثلاث سنوات فقط من الاستقلال بمد خط أنابيب وطنية من حوض الحمراء الى مرفأ أرزو · وقد تبين ان هذا المشروع ضرورى واقتصادى كما أن الحكومة الجزائرية قد باشرت مؤخرا بناء خط لنقل ١٢ مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعى من حاسى الرمل الى سكيكدا وتنوى بناء خط آخر للبترول من حوض الحمراء الى سكيكدا ·

الجزء الثالث

١ ــ الافادة من البترول لتنمية الاقتصاد العربى

قد يبدو لاول وهلة ان موضوع الافادة من البترول لتنمية الاقتصاد العربى بعيد عن اطار النزاع العربى ــ الاسرائيلى والواقع ان هذا الموضوع يشكل وجها من أهم أوجه الدور الذى يمكن أن يلعبه البترول العربى فى وجه الخطر الصهيونى · ذلك لان التنمية الاقتصادية شرط أساسى من شروط القوة العسكرية والسياسية ولان معركة البقاء التى تشنها علينا اسرائيل والدول التى تساندها لاتقتصر على المعارك المسلحة بل تشكل أيضا بالنسبة لنا تحديا حضاريا بكل ما لهذه الكلمة من معنى . ولا يمكن بحال من الاحوال أن تحشد القوى وتبنى الجيوش وتكدس الاسلحة وان نهمل فى الوقت نفسه ثروة ضخمة يمكنها ويجب علينا ان نجعل منها العمود الفقرى فى شتى مجالات نمونا الصناعى والزراعى والعلمى والفنى. خاصة وان هذه الثروة كما سبق وأشرنا بدلا من أن تلعب الدور الذى يعود لها فى تنمية هذه البلاد ودفع عجلة عمرانها بدلا عن ذلك كانت وما تزال بما تنطوى عليه من مصالح اجنبية مصدر اضطراب سياسى وعامل تجزئة وسببا من أهم أسباب غرس اسرائيل كخنجر فى خاصرة الوطن العربى.

وايه خطوة جدية لمعالجة هذا الوضع تقتضى أول ما تقتضى تحولا جذريا فى الموقف الذى وقفته الدول العربيـــة فى الماضى من نظام استثمار ثرواتهـــا البترولية . أى أنه بدلا من أن نكتفى بالدور السلبى الذى ارتضيناه لانفسنا سنين طويله والذى يقوم على اطلاق يد الشركات الاجنبية فى رسم وتنفيذ المخططات التى تشاء أصبح لزاما علينا أن نعيد النظر فى مفهوم الامتياز كما طبق حتى الان ونأخـــذ الزمام بيدينا ونبادر برسم سياسة بترولية تتلائم ومصالحنا الوطنية فى مختلف مراحل الانتاج والتكرير وتحديد الاسعار والنقل وانشاء الصناعات البتروكيمائية والصناعات الاخرى المتفرعة عن صناعة البترول والغاز أو المكملة لها ·

لا مجال هنا للتوسع فى هذه النقاط كلها ولا حاجة لذلك اذ أن هذه المسائل قد أصبحت منذ بضع سنوات موضع اهتمام المسئولين والمختصين والرأى العام العربى · كما أن تجارب السنوات الماضية قد دلت على أن معظم الدول العربية قد انطلقت فعلا وحققت خطوات أولية مشجعة فى سبيل «زرع» البترول وعائداته لتنمية اقتصادياتها ·

الا ان هذه التجارب نفسها قد طرحت بعض المشاكل التى لم تنل حتى الان ما تستحق من اهتمام ومنها ما يتعلق بطبيعة علاقاتنا مع الشركات ومع الدول المستهلكة . فمن الملاحظ أن الاهتمام يتركز منذ بضع سنوات فى اطار الاوبيك أو خارج هذا الاطار على بعض المسائل الهامة ولا شك دون مسائل أخرى لا تقل أهمية عنها وأن معالجة المسؤولين العرب لموضوع البترول كثيرا ما تنطلق من قواعد أصبحت أشبه ما يكون بمسلمات وضعتها الشركات الاجنبية . فجهود الاوبيك قد تركزت حتى الان وبالدرجة الاولى على تحسين معادلة مناصفة الارباح وذلك عن طريق تنفيق الريع أو تثبيت الاسعار أو ما شابه ذلك . ولكن حتى الان لم تتساءل الاوبيك عن مبرر وجود مبدأ مناصفة الارباح ولم تطرح موضوع الامتيازات من أساسه كما أنها لم تعر أى اهتمام لمواضيع صناعة التكرير وصناعات البتروكيمياء فى البلدان المنتجة مع أن هذه الصناعات تشكل أهم مراحل تصنيع البترول وأهم مصادر منافعه الاقتصادية وآثاره على سائر قطاعات الاقتصاد الوطنى .

ومن الجدير بالتامل ان هذه الصناعات قد سجلت فى اسرائيل خلال السنوات الماضية تقدما سريعا لم تعرفه فى البلدان العربية التى تتمتع فى هذا الميدان بامكانيات هائلة لا يمكن بشكل من الاشكال مقارنتها بامكانيات اسرائيل الضيقة ٠

ففى ميدان التكرير نلاحظ ان انتاج مصفاه حيفا بلغ ٥ ملايين طن عام ١٩٦٨ أى ٥ر٢ أضعاف الكميات التى كررت خلال العام المذكور فى لبنان مثلا حيث يوجد مصبان هامان للبترول ٠

أما صناعات البتروكيمياء فى اسرائيل فقد حقق انتاجها زيادة بلغت ١٤ ــ ١٥ فى المائة فى السنة . ويشمل هذا الانتاج الصناعات التحويلية المستهلكة للمنتجات البتروكيمائية كصناعة البلاستيك . ويوجد الان فى اسرائيل ما لا يقل عن ١١٠ شركات لانتاج المواد البلاستيكية و ٥٤ شركة لانتاج السلع والبضائع المصنوعة من المطاط و ٥ مصانع للمنظفات الصناعية وشركتان لانتاج الاطارات وتصديرها الى ما يزيد على ٤٠ دولة من دول العالم .

أما فى الدول العربية فقد بوشر بناء بعض صناعات الاسمدة ووضعت مشاريع لانشاء مصافى وطنية ولكننا ما نزال فى أول الطريق ٠ كما أن هذه الصناعات تطرح مشاكل تسويقية لا يمكن حلها الا فى اطار التعاون العربى .

٢ ــ التعاون البترولى العربى

ان تطور صناعة النفط فى الوطن العربى قد أبرز على الصعيد الاقليمى بعض الحقائق الجوهرية التى لم يعد فى الامكان تجاهلها والتى تفرض نفسها فرضا على البلدان المعنية ٠

ــ الحقيقة الاولى هىأن منطقة الشرق العربى تشكلمن الناحية الجغرافية مركزا متكاملا لانتاج البترول ونقله الى أسواقه الاستهلاكية وان كافة بلدان المنطقة بلدان انتاج كانت أم بلدان عبور هى من ثمة معنية بشكل مباشر بنمو صناعة البترول ٠ ويكفينا نظرة خاطفة على خريطة العالم العربى كى أن نتبين أن أقصر وأفضل طريق لنقل البترول المنتج فى شرق المنطقة وفى جنوبها الشرقى أى فى العراق والكويت وامارات الخليج العربى والمملكة العربية السعودية الى أسواق أوربا ونصف الكرة الغربى هو المرور عبر البلدان التى تقع شرق المنطقة أى الاردن وسوريا ولبنان والجمهورية العربية المتحدة وذلك عبر قناة السويس وخطوط الانابيب التى تربط الحقول بموانى سوريا ولبنان . هذا ونظرا لتزايد الصادرات العربية وبلوغ النقل فى انابيب التابلاين وشركة نفط العراق سعته القصوى فلابد من شبكة جديدة للانابيب لمواجهة خطر نقل البترول العربى عن طريق رأس الرجاء الصالح فقبل اغلاق قناة السويس لم تكن كميات البترول المنقولة من الخليج الى أمريكا وأوربا الغربية عن طريق رأس الرجاء الصالح تتجاوز ثلاث ملايين طن مقابل ١٦٠ مليون طن عبر قناة السويس و ٦٤ مليون طن من شرق المتوسط ٠ ومنذ عدوان ١٩٦٧ تحولت كل الكميات التى كانت تمر عبر القناة الى طريق رأس الرجاء الصالح ٠ وحتى بعد اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية فمن المنتظر أن تتزايد الكميات المنقولة عن طريق رأس الرجاء الصالح بتزايد انتاج منطقة الخليج العربى اذ أنه من المقدر أن يتضاعف انتاج الشرق الاوسط بين عام ١٩٦٧ و ١٩٧٧ ويرتفع خلال هذه الفترة من ٤٩٦٫٨ ملايين طنالى مايقارب المليار طن.يصدر منها مايقدر بـــ ٦٠٠ مليون طن على الاقل الى أوربا وأمريكا ٠ أى أن عجز وسائل النقل الحالية (بما فى ذلك قناة السويس) سيبلغ خلال السنة المذكورةنحو ٣٧٥مليون طن ٠ وستنقل هذه الكمية الضخمة عن طريق رأس الرجاء الصالح أن لم تبادر الدول العربية الى مد شبكة جديدة للانابيب من الخليج الى المتوسط .

ــ الحقيقة الثانية ، هى أن تطور صناعة البترول العربى قد أدى الى ظاهرة ذات مغزى عميق وهى زيادة التبادلات التجارية بين بلدان المنطقة وتدفق جزء من الرساميل البترولية من شرق المنطقة الى غربها ويوازى تدفق الرساميل هذا تيار هام لهجرة اليد العاملة والفنيين وغيرهم باتجاه معاكس. أى من غرب المنطقة الى شرقها من البلدان العربية غير المصدرة للبترول والكثيفة السكان الى البلدان العربية المصدرة للبترول والقليلة السكان .

ــ الحقيقة الثالثة هى أن تجزئة الوطن العربى الى دويلات صغيرة كانت ولا

تزال العائق الرئيسى فى سبيل التنمية الاقتصادية وفى سبيل الافادة من البترول لتنفيذ مشاريع كبرى كالمصافى ومصانع البتروكيمياء أو استعمال العائدات لتمويل مختلف مشاريع الانماء فالاسواق العربية التى لا يزيد عدد مستهلكيها على بضعة آلاف أو بضعة ملايين لا تشكل مجالا كافيا وملائما للتخطيط الاقتصادى ولبناء وحدات انتاجية تحتاج أول ما تحتاج الى أسواق استهلاكية واسعة ٠

على ضوء هذه الحقائق يتضح أنه لو طرحنا كل الاعتبارات القومية جانبا ، ونظرنا الى الدول العربية من زاوية اقتصادية صرفة لوجدنا انها من ناحية استثمار البترول بلدان اقتصاد متكامل يحتاج بعضها الى البعض الاخر ولا تتحقق مصالح بعضها الا بتحقيق مصالح البعض الآخر . لذلك فان موضوع الافادة من الثروات البترولية لتنمية الاقتصاد العربى مرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع التعاون الاقتصادى بين البلدان العربية . ومثل هذا التعاون يتطلب انشاء منظمة عربية للبترول تضم الدول العربية المنتجة والدول العربية التى يمر البترول عبر أراضيها ٠ فى اطار مثل هذه المنظمة يمكن للدول المعنية أن تنسق سياساتها الانمائية وتزيل الحواجز الاقتصادية فيما بينها وتفتح اسواقها بعضها على بعض ، وتوفر الظروف اللازمة والمجال الاقتصادى الكافى والملائم لتنفيذ مشاريع انمائية مشتركة تمول بواسطة الفائض من الرساميل البترولية وتستمد مواردها الاولية من البترول والغاز ومشتقاتها ٠

أما اذا نظرنا الى الموضوع من زاوية قضايانا القومية الكبرى وفى طليعتها قضية النزاع العربى ــ الاسرائيلى لتبين لنا أن دمج صناعة النفط بالاقتصاد العربى وكف يد الشركات عن التلاعب بمقدراتنا شرط أولى من شروط التحرر من وضع التبعية وخطوة اساسية لا بد منها لتحويل ثرواتنا البترولية الى عامل من أهم عوامل قوتنا التفاوضية فى علاقاتنا مع الدول الاجنبية ، والى عنصر اساسى فى ميزان القوى بيننا وبين اسرائيل ٠

ندوة القانونيين العرب عن القضية الفلسطينية

تستند وجهة النظر العربية فى قضية فلسطين على حجج قانونية قوية ولكن العرب لم يعنوا العناية الكافية بنشر هذه الحجج على الرأى العام وعلى الرأى العام الغربى بشكل خاص ، بينما لجأ العدو فى مناسبات كثيرة الى حجج واهية فى الواقع ولكنه حاول اعطاءها شكلا علميا لاقناع المثقف الغربى بان الحق والقانون يؤيدان وجهة نظره .

وقد تقبل الرأى العام العالمى حجج اسرائيل ، على ضعفها ، بسهولة غريبة ، بينما بقى الحق العربى ، على بداهته ، بعيدا عن الوصول الى اذهان القانونيين الغربيين .

لهذا السبب دعا وزير العدل الجزائرى الدكتور محمد بجاوى ، فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ الى ندوة قانونية لدعم هذا الحق ودحض حجج العدو بأسلوب علمى . وقد لبى الدعوة عدد كبير من القانونيين العرب ، اجتمعوا فى الجزائر من ٢٢ ـ ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٦٧ ودرسوا الوجه القانونى لقضية فلسطين فى مختلف مراحلها ، وقد توزعت اعمالهم بين ثلاث لجان ، درست اللجنة الاولى برئاسة الدكتور ادمون رباط (من لبنان) ما يسمى بالحقوق التاريخية لليهود ، ودرست اللجنة الثانية برئاسة الدكتور مصطفى كامل ياسين (من العراق) الحجج القانونية التى قدمها العدو لتبرير انشاء اسرائيل،ودرستاللجنة الثالثة برئاسة الدكتورة عائشة راتب (منالجمهورية العربية المتحدة) الوجه القانونى لمختلف المسائل المتفرعة من انشاء اسرائيل كحرية الملاحة ومسألة اللاجئين وتحويل مجرى الاردن الخ . ونتج عن هذه الندوة كتاب صدر بالفرنسية فى العام الماضى كما ظهرت له أخيرا ترجمات انكليزية واسبانية وعربية . وقد حاول العدو أن يضغط على دور النشر والمكاتب فى الغرب لعدم بيعه أو توزيعه .

وفيما يلى تلخيص لاهم أفكار هذا الكتاب :

خطبة الافتتاح . استهل الكتاب بالخطاب الذى القاه وزير العدل الجزائرى فى افتتاح الندوة والذى شرح فيه اسباب الدعوة لاجتماع القانونيين العرب فذكر ان العرب مصممون على الدفاع عن حقوقهم وعلى رفض الامر الواقع الذى فرضته القوة خلافا لمبادىء القانون الدولى والعدالة الانسانية .

اليس من العجيب ان تعتبر الضحية معتدية والمعتدى ضحية ، وان تنتصر شرعة الغاب بموافقة اليسار فى الرأىالعام العالمى ، ما عدا قلةمنه ، واليمين الذى طالما اضطهد هؤلاء الذينيلجأون اليوم الى اضطهاد غيرهم دون أن يكون

للعرب اى ذنب فى هذا كله؟اليس من العجيب ان يعتبر حرمان شعب من حقوقه الطبيعية بحجة التعويض عن أبناء المضطهدين اليهود كأنه عمل قانونى سليم ، ان العالم الغربى يتجاهل ان اسرائيل لم تخلق عام ١٩٤٨ الا بالعدوان على الاراضى العربية ويتجاهل انها خرقت اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ واحتلت مناطق جديدة من فلسطين بما فيها مرفأ ايلات ، وانها شنت عام ١٩٥٦ بالاشتراك مع استعماريين اخرين عدوانا غادرا على الاراضى العربية .

يتجاهل العالم الغربى هذا كله ويدعى ان اسرائيل قد اضطرت الى الحرب عام ١٩٦٧ لان خليج العقبة قد اغلق فى وجهها ولكن كيف يمكن بشكل علمى دراسة موضوع اغلاق خليج العقبة دون الرجوع الى أصـــل النزاع ؟ أن مشكلة خليج العقبة ليست الا مسألة ثانوية ، جانبية ، أمام الموضوع الرئيسى الذى هو انشاء اسرائيل خلافا للقانون فى قلب الاراضى العربية .

كيف يمكن للقانون الدولى ان يصبغ الشرعية على أمور لو انها جرت فى نطاق القانون الداخلى لاى دولة لاعتبرت سرقة وجريمة ؟ وكيف يمكن للقانون الدولى ان يجيز ان يضطهد العرب الذين عاملوا اليهود أحسن معاملة خلال قرون طويلة لان اليهود قد اضطهدوا فى اوروبا ؟ هل تصبح القوة معيارا للشرعية ؟ يتحدثون عن حق اليهود بالعودة الى «الارض الموعودة» بعد ٢٠٠٠ عاما بينما ينكرون هذا الحق على العرب الذين اخرجوا من ديارهم منذ ٢٠ عاما بل منذ اشهر معدودة ، ويتحدثون عن حق اليهود المنتشرين فى دولهم المختلفة فى تقرير مصيرهم بينما ينكرون على العرب النازحين عن فلسطين حق تقرير المصير هذا . ان اسرائيل تعلن عن مطامعها التوسعية دون حياء فيصـــوت البرلمان الاسرائيلى على ضم القدس العربية لاسرائيل خلافا للقانون الدولى ويسمى هذا العدوان توحيدا فنيـــا .

أمام كل هذا ، لا يسع العرب الا ان يعلنوا حقهم على أسماع العـــالم بانتظار أن تفرض ثورتهم هذا الحق على منكريه .

القسم الاول : الحقوق التاريخية

عندما يســـتند الصهيونيون على نظرية الحقوق التاريخية لليهود لتبرير احتلالهم لفلسطين ، انما يزورون التاريخ ، اذ ان التاريخ يؤيد حقوق العرب بشكل قاطع . أن القبائل التى كانت تقطن فى فلسطين منذ آلاف السنين هى قبائل كنعانية من أصل عربى ولم يحتل العبرانيون الا جزء من فلسطين خلال فترة قصيرة من الزمن — وقد عرفت فلسطين غزوات عديدة مماثلة من الفرس والاشوريين والرومان . وقد اجلى الرومان اليهود عن فلسطين فى مطلع العهد المسيحى وانقطعت بذلك كل صلة قانونية بين العبرانيين والارض الفلسطينية . وفى القرن السابع حرر العرب فلسطين من الرومان وعاد لفلسطين وجههـــا الكنعانى العربى الذى استمر على مر القرون وكان الفلسطينيون قد اعتنقوا الديانة المسيحية ثم الديانة الاسلامية واعتبروا الحكم العثمانى استمرارا

للخلافة الاسلامية الى أن ثاروا عليه فى مطلع القرن العشرين تحت تأثير تفتح العامل القومى ٠

واذا كان يحق لليهود المطالبة بفلسطين لانهم احتلوا جزء منها لفترة من الزمن ، فيحق للعرب المطالبة باسبانيا التى احتلوها سبعة قرون ٠ ان القانون الدولى لا يمكنه ان يأخذ بعين الاعتبار مثل هذه الادعاءات وان يتجاهل مبدأ السيادة المستمرة والصلة العضوية الدائمة بين الارض والشعب الذى يسكنها ٠

المفهوم الصهيونى للامة اليهودية : دعت الحركة الصهيونية التى عقدت مؤتمرها الاول فى بال عام ١٨٩٧ لانشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين مدعية بان اليهود الموزعين فى مختلف انحاء العالم هم أبناء العبرانيين الذين عاشوا فى فلسطين وان العلاقة بين هؤلاء اليهود ليست علاقة دينيةفحسب، وانما هم يؤلفون شعبا وعرقا واحدا . وقد رفض عدد غير قليل من اليهود الاستجابة للدعوة الصهيونية وترددت الدول فى دعمها ، وعندما اتصل وايزمان بالسلطات البريطانيةوالفرنسية لتحقيق أهداف الصهيونية،اعترضتالاوساط اليهودية البريطانية على فكرة الوطن القومى اليهودى على أساسانهاتضعف وضع اليهود المستقرين فى أوطانهم المختلفة.وكذلك اعترضت علىهذه الفكرة اللجنة اليهودية الاميركية والاتحاد اليهودى الفرنسى ٠ والادعاء الصهيونى لا يستند الى اى اساس علمى لان اكثرية يهود اوروبا اعتنقوا الديانة اليهودية فى القرون الوسطى ومن المعروف ان مملكة الخزار فى جنوب شرقى روسيا قد تبنت الدين اليهودى فى القرن الثامن ، كذلك انتشر الدين اليهودى بين شعوب القوقاس فيما بعد ، وتوزعت هذه الشعوب فى روسيا وبولونيا والولايات المتحدة ، كما انتشر الدين اليهودى ايضا فى افريقيا واسيا فاصبح هناك يهود من العرق الاسود (فى الحبشة) ويهودمن العرق الاصفر (فى كوشين)

وقد كتب العالم اليهودى شابيرو فى كتاب نشرته منظمةاليو نسكو ان اليهود لايؤلفون عرقا واحدا وفقا للمعايير العلمية فى تصنيف العروق ، وقالالوزير البريطانى اليهودى مونتاجو : ليس صحيحا ان اليهود الانجليز واليهود القاطنين فى شمال افريقيا ينتمون الى امة واحدة ٠ ان وضعهم شبيه بوضع الانجليز والفرنسيين الذين يعتنقون الديانة المسيحية ٠ هذا وتقضى المبادىء العامة للقانون بأن علىكلمواطن أن يكونوفياللدولة التىيعيش فيهادون أن يكون للدين اى تأثير على علاقة المواطن بدولته ٠ ولا يوجد اى مبدأ يقضى بانشاء دول خاصة لمعتنقى ديانة معينة .

اما استناد الصهيونيين على وقوع اضطهاد لليهود فى أوروبا لتبرير انشاء دولة لهم على حساب العرب فامر لا يمكن أن يقر به أى قانون ، اذ لا علاقة قانونية بين الاضطهاد وانشاء دولة ما . كذلك ان الشعور الدينى الذى يربط بين اليهود لا يمكن أنيصلح أساسا لمبدأ تقريرالمصير لان هذا المبدأيستند على فكرة تحرير الشعوب من السلطة الخارجية ، وفىاستغلال اليهود لمبدأ تقرير

المصير مغالطة مفضوحة فهذا المبدأ كما هو معروف فى القانون الدولى لا ينطبق الا على شعب يسكن ارضه بشكل مستمر ويتمتع بحق تقرير شكل الحكم الذى تسوده ، وهذا يعنى بالنسبة لفلسطين حق الشعب الفلسطينى العربى بالاستقلال وبرفض اى احتلال صهيونى أجنبى .

« أية مفارقة أشد من ان يعتبر المواطن الامريكى الذى يعتنـــق اليهودية منفيا » فى بلده الامريكى وان له الحق فى ان يعود « الى وطنه » فلسطين بينما لا يعطى هذا الحق للفلسطينى المسلم أو المسيحى الذى ولد فى فلسطين وعاش فيها هو وآباؤه واجداده منذ قديم العصور ومبدأ ولاء اليهود المزدوج لاسرائيل وللدولة التى يسكنون فيها كمواطنين مبدأ لا يقر به أى قانون . وقد اعترفت وزارة الخارجية الامريكية بان العلاقة القانونية والسياسية لايمكن أن تنتج عن الارتباط الدينى لليهود الامريكان الذين يعتبرون مواطنين أمريكيين فقط وغير خاضعين للولاء الاسرائيلى .

ويستخلص مما تقدم ان الاستناد على حق تقرير المصير لاناس يجمع بينهم رابط الدين لا رابط الجنسية مخالف لمبادىء القانون المعترف بها فى العالم .

الصهيونية والاستعمار : الحركة الصهيونية فى صميمها حركة استعمارية اذ ان هدفها هو ايطان مستعمرين يهود فى فلسطين والاستيلاء على أراضيها بمختلف الطرق . وقد لجأت الصهيونية الى الدول الاستعمارية بعد ان وعدتها بان تكون اكبر عون لمصالحها فى المنطقة . وهكذا استطاعت الصهيونية ان تحصل على وعد بلفور الذى ينص على تأييد الانجليز لانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين على ان لا يضر ذلك بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية وبالوضع السياسى لليهود والقاطنين فى بلاد اخرى . ويلاحظ فى هذا الوعد انه يتحدث عن الجماعات غير اليهودية كما لو ان فلسطين كانت فى اكثر منها يهودية وان فيها عناصر غير يهودية مع العلم ان العرب كانوا يشكلون حينذاك ٩٢ فى المائة من شعب فلسطين .

وجدير بالذكر ان الاستعمار البريطانى كان يؤيد انشاء دولة يهودية فى فلسطين منذ عام ١٨٤٠ (أى قبل ميلاد الصهيونية الرسمى) وذلك لفصل مصر عن سورية ومنع على باشا من توحيد البلدين العربيين ولتأمين طريق الهند بواسطة دولة تكون مدينة للانجليز بوجودها . وهذا ما أشار اليه المؤرخ البريطانى هارولد تمبرلى . وقد حاولت بريطانيا ، بالاتفاق مع الصهيونية أن تخفى نيتها فى انشاء دولة يهودية لكى لا تثير العرب ضدها ولذا عمدت فى الكتاب الابيض الذى صدر فى يونيو ١٩٢٢ الى القول بأنه ليس فى النية حسب وعد بلفور انشاء وطن قومى فى فلسطين كلها كما أنه ليس فى النية محو الشعب العربى ولغته وتقاليده من فلسطين ولا حتى اخضاعه لسلطة اليهود وعلى هذا الاساس قدم مشروع الانتداب على فلسطين لعصبة الامم وادخل فيه نص وعد بلفور .

استيطان اليهود فى فلسطين والقوانين الاسرائيلية : تم استيطان اليهود فى فلسطين بشكل تدريجى وفى أغلب الاحيان بشكل غير شرعى ، فـــارتفعت

نسبتهم من ١١٪ عام ١٩٢٠ الى ٢٨٪ عام ١٩٣٦ والى ٣٢٪ عام ١٩٤٣ . وبعد عدوان ١٩٤٨ أصدر اليهود عددا من القوانين تخـرق مفهوم الحـق والعدالة ومنها « قانون العودة » الذى يعتبر كل يهود العالم مواطنين بالقوة لاسرائيل ومهاجرين منها ، وقانون الغياب الذى يسمح بتجريد العرب من املاكهم وقانونا آخرا يعتبر بشكل اعتباطى قرى عربية كاملة ، قرى متروكة بينما كان اهلها موجودين فى فلسطين ومجبرين على الاقامة فى اماكن معينة ، ومحظورا عليهم الانتقال الى اراضيهم ومنها ايضا قانون ١٠ مارس ١٩٥٣ الذى حرم العرب من ١٦ الف هكتار من أراضيهم بحجة تأمين سلامة اسرائيـل وقانون التقادم الذى صدر عام ١٩٥٨ والذى منع العرب من تسجيل أراضيهم باسمهم لانهم لم يقوموا بذلك فى الفترة السابقة . وهذه القوانين تذكر بقوانين جنوب افريقيا التى تحرم الافريقيين السود من امتلاك الاراضى . والسمة العرفية لمدة القوانين واضحة ثابتة . ويجدر بالذكر فى هذا الصدد أن قانون الجنسية الاسرائيلى يحصر اكتساب الجنسية الاسرائيلية باليهود « المهاجرين » بينما ان مبادىء القانون الدولى الخاص التى تسمح بوضع شروط مختلفة لاكتساب الجنسية ، كالشروط الصحية او الاخلاقية لا تسمح بوضع الدين ضمن هذه الشروط . ويجدر بالذكر ايضا ان حرمان العرب من حرية التنقل بحجة صيانة الامن تخرق المادة ١٣ من شرعة حقوق الانسان .

القسم الثانى : المستندات القانونية

يحاول الصهيونيون ان يستندوا على حجج قانونية لاثبات شرعية الوجود الاسرائيلى وهذه الحجج هى بالدرجة الاولى وثيقة نظام الانتداب على فلسطين الذى أدخل فيه وعـد بلفور وقرار الامم المتحدة بالتقسيم . ويرمى هـذا الكتاب الى اثبات خرق وثيقة الانتداب لميثاق عصبة الامم ، ومخالفة قـرار التقسيم لمبادىء القانون الدولى ولشرعة الامم المتحدة وبالتالى الى اثبات عدم شرعية الوجود الاسرائيلى .

نظام الانتداب : يستند نظام الانتداب على المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم التى تعتبر المصدر الشرعى له وتنص هذه المادة على أن رخاء ونمو شعوب الاراضى التى توضع تحت الانتداب تشكل رسالة مقدسة للحضارة ، ويجب تأمين الضمانات اللازمة لتحقيق هذه الرسالة . فعلى الدولة المنتدبة ان تدير الاراضى التى أوكلت اليها بحيث تراعى مصلحة سكان هذه الاراضى دون أى اعتبار آخر ، وليس لها ان تتصرف بهذه الاراضى كما تشاء . وقد تمت الموافقة على وثيقة الانتداب على فلسطين فى ٢٠ يوليو ١٩٢٢ . وتفرض هـذه الوثيقة التزامات على الدولة المنتدبة لضمان سلامة الاراضى الموكلة اليها وحمايتها من أية سلطة اجنبية كما تفرض عليها تنمية حضارة الشعوب الواقعة تحت انتدابها واغناء تراثهم الثقافى . كذلك تنص على ان الانتداب يجب ان يؤدى الى انشاء دولة مستقلة فى فلسطين ولكن الى جانب ذلك نجد فى هذه الوثيقة مواد اخرق ميثاق عصبة الامم ومن هذه المواد المادة ٢ التى تكرر وعد بلفور بانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين . واذا اثبتنا بطلان وعد بلفور من الناحية القانونية اثبتنا بطلان هذه المادة وخرقها لميثاق العصبة

بطلان وعد بلفور : ١ ـــ ان وعد بلفور الذى قدمته بريطانيا فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ يخص ارضا لا علاقـــة قانونية لبريطانيا بهـــا (اسندت فلسطين للانتـــداب البريطانى عام ١٩٢٢ واحتلت بريطانيا فلسطين عسكريا بين ٧ نوفمبر و ٩ ديسمبر ١٩١٧) وجماعة ليس لها الصفة القانونية للاستفادة من هذا الوعد ٠

ومن جهة اخرى لا يشكل وعد بلفور اتفاقا دوليا وانما هو رسالة من اللورد بلفور الى مواطن بريطانى اخر هو اللورد روتشيلد الذى لا يمكن اعتباره ممثلا ليهود العالم ، الذين هم بدورهم لا يتمتعون بوضع اشخاص القانون الدولى ٠

٢ ـــ لو سلمنا ان بريطانيا تستند فى وعدها ، الذى أكدته بعد احتلالها لفلسطين ، الى كونها دولة محتلة فان قوانين الحرب ومعاهدة لاهاى الرابعة لعام ١٩٠٧ تمنعها من حق التصرف بفلسطين كما تشاء ، وتنص هذه المعاهدة على ان الشعوب المحتلة تبقى تحت حماية القانون الدولى ٠

٣ ـ ان وعد بلفور يضر بالحقوق المكتسبة لشعب فلسطين وكان الحلفاء قد اعترفوا للشعوب غير التركية الخاضعة للعثمانيين بحقها فى الحرية وفى تشكيل حكومات وطنية تستند على الارادة الشعبية ٠

٤ ـ ان وعد بلفور يخرق ميثاق العصبة الذى يقضى بان اعضاء العصبة يعتبرون ان الميثاق يلغى كل التزام مخالف له ٠ ومخالفة وعد بلفور لمبادىء الميثاق تظهر من عدم احترام الوعد للمبدأ الذى يمنع ضم الاراضى الواقعـــة تحت الانتداب ، أو احتلالها من قبل أية سلطة اجنبية وهدف نظام الانتـــداب الذى هو السير بشعوب الاراضى المنتدبة نحو الاستقلال ٠

٥ ـ يخالف وعد بلفور اتفاق بريطانيا مع الملك حسين بمنح الاستقلال للدولة العربية التى تضم فلسطين ٠

٦ ـ يحوى وعد بلفور تناقضا فى ذاته ، اذ انه ينص على عدم الاضرار بحقوق العرب فى فلسطين بينما لايمكن الشك بان اقامة وطن لجماعة غريبة عن فلسطين فى هذه الاراضى العربية يشكل اضرارا بديهيا بحقوق سكانها .

اجراءات الامم المتحدة فى القضية الفلسطينية : نظرت الجمعية العامة للامم المتحدة فى قضية فلسطين بناء على طلب انجلترا عام ١٩٤٧ ، فالفت لجنـــة خاصة لدراسة الموضوع وتقديم اقتراحات بشأنه ٠ فقدمت اللجنة ، التى لم تستطع ان تجمع على حل وحيد ، مشروعين : الاول ، وقد نال موافقة ٧ اعضاء يقضى بتقسيم فلسطين الى دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية يرتبطان بوحدة اقتصادية بينما توضع القدس تحت الوصاية الدولية ، ويقضى المشروع الاخر بانشاء دولة فيدرالية موحدة تكون عاصمتها القدس ٠

وقد نظرت الجمعية العامة فى تقرير اللجنة فى دورتها العادية فى سبتمبر ١٩٤٧ ، وقررت تأليف لجنة خاصة جديدة لدراسة المشاريع المقدمة ، ومن ثم

الفت هذه اللجنة الجديدة لجانا فرعية ، يجدر بالذكر ان احداها اوصت بان تطلب الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا حول صلاحية المنظمة الدولية فى تقسيم فلسطين وفرض وصاية على منطقة منهادون موافقة اكثرية الشعب الفلسطينى وحول صلاحية المنظمة او الدول الاعضاء فى تطبيق المشروع المذكور وفرضه على الشعب خلافا لارادته ودون موافقته · ولكن اللجنة رفضت هذه التوصية باكثرية ٢١ صوتا ضد ٢٠ واستنكاف ١٣ عضوا كما وافقت اللجنة على مشروع التقسيم بـ ٢٥ صوتا ضد ٢٣ واستنكاف ١٧ عضوا · وفى هذه الفترة بذل الصهيونيون والدول المؤيدة لهم ، لاسيما الولايات المتحدة ، نشاطا واسعا بمختلف الوسائل على الدول المستنكفة لينال المشروع اكثرية الثلثين فى الجمعية العامة حسبما يقتضيه النظام الداخلى للجمعية . وقد ذكر الرئيس الامريكى السابق ترومان فى مذكراته بعض تفاصيل هذه الحملة لتأييد التقسيم · هذا وقد عدل عدد من الدول موقفها المعارض لمشروع التقسيم أو المستنكف عن تأييده تحت تأثير الضغط ومن جملة هذه الدول : بلجيكا ، فرنسا ، هايتى ، ليبريا ، هولاندا ، نيوزلاندا ، ارجواى،والفيلبين. وكان نتيجة ذلك ان وافقت الجمعية العامة على مشروع التقسيم بزيادة صوت واحد على الاغلبية المطلوبة · ويجدر بالذكر هنا ان اكثرية دول افريقيا وآسيا التى كانت اعضاء فى المنظمة رفضت التقسيم كما رفضته كل دول المنطقة ·

وقد طلبت الجمعية العامة من مجلس الامن ان يتخذ الاجراءات اللازمة لتطبيق قرار التقسيم هذا · ولكن ، نظرا لابداء عدد من اعضاء المجلس شكهم فى صلاحية الامم المتحدة باتخاذ مثل هذا القرار ، لم يطلب المجلس تطبيق قرار الجمعية العامة ، وعدل عدد من اعضاء المجلس موقفه السابق فى الجمعية العامة حتى ان الولايات المتحدة نفسها قدمت فى ١٩ مارس ١٩٤٨ مشروعا جديدا يقضى بوضع فلسطين تحت وصاية المنظمة واعلنت بريطانيا رفضها لتنفيذ اى قرار لاينال موافقة الشعوب المعنية ، ولذا طلب مجلس الامن عقد دورة جديدة خاصة للجمعية العامة لايجاد حل لهذه القضية ، بعد أن تبين صعوبة تطبيق قرار التقسيم .

وان مجرد انعقاد هذه الدورة فى ٣٠ مارس ١٩٤٨ يعتبر انه قد صرف النظر عمليا عن قرار التقسيم الذى اتخذ قبل اشهر . وقد عينت الجمعية العامة وسيطا فى ١٤ مايو ١٩٤٨ لدراسة القضية ويعتبر هذا التعيين « تعليقا » لتطبيق مشروع التقسيم · وقد اعد الوسيط مشروعا عدل فيه قرار التقسيم الا ان العصابات اليهودية اغتالت الوسيط واحتلت قسما كبيرا من اراضى فلسطين بعد ان اجلت عنها سكانها العرب ، ولم تستطع الدول العربية المجزأة والتى لم تتبع استراتيجية مناسبة الوقوف فى وجه هذه العصابات المدعمة من دول عديدة ·

صلاحية الامم المتحدة : لقد ورثت الامم المتحدةحسب رأىاغلبية القانونيين ومحكمة العدل الدولية صلاحيات عصبة الامم فيمايتعلق بالاراضى الواقعةتحت الانتداب . وهذه الصلاحية تعنى أن للامم المتحدة أن تنظر فى قضية فلسطين

وان تجد حلا لها ينسجم مع مبادىء العصبة ومع ميثاق المنظمة ولكن ذلك يعنى ان لها الحق ان تتخذ القرار الذى تشاء بشأن هذه الاراضى

مخالفة قرار التقسيم لميثاق الامم المتحدة : يخالف قرار التقسيم الذى اتخذته المنظمة المواد ١٠ و ١٤ من ميثاقها كما يخالف المبادىء التى تنص عليها المادة الاولى للميثاق ، اذ ان المواد ١٠ و١٤ تجيز للجمعية العامة اتخاذ التوصيات لا القرارات الالزامية . والفرق واضح بين التوصية والقرار الذى يقسم أرض دولة ويغير وضعها القانونى ويلزم الاخرين بتطبيقه تحت التهديد باستعمال القوة وفقا للمادة ٣٩ من الميثاق . كذلك ليس فى الميثاق ما يسمح للجمعية العامة بوضع دولة تحت ادارة الامم المتحدة ، وكان قرار التقسيم قد نص على ان توضع فلسطين فى الفترة الانتقالية تحت ادارة لجنة خماسية تابعة للمنظمة

هذا وقد أيد عدم شرعية قرار التقسيم عدد من علماء القانون بينهم العالم اليهودى كلس وبراويلى وغيرهما ·

ولئن تساءل بعضهم كيف ينتقد العرب قرار الامم المتحدة بالتقسيم ويرفضونه بينما يطالبون بتنفيذ قرارات اخرى للامم المتحدة كالقرار الخاص باللاجئين العرب · والجواب على هذا الاعتراض هو ان العرب اذ يطالبون بعودة اللاجئين انما يطالبون بحق طبيعى أقرته المنظمة الدولية ولم تخلقه من لا شىء ، كذلك عندما يطالبون بحق تقرير المصير للعرب ، انما يطالبون بحق أكدته المنظمة فى ميثاقها ويعتبر من مبادىء القانون الدولى العام المعاصر · اى ان المنظمة الدولية لا تستطيع الغاء حق موجود أو انشاء حق ليس له أساس شرعى فى الميثاق أو فى مبادىء القانون .

كذلك يخالف قرار التقسيم مبدأ حق تقرير المصير المنصوص عنه فى المادة ١ فقرة ٢ من الميثاق وكما سبق أن ذكرنا لقد رفضت الجمعية العامة الاقتراح القاضى باستشارة المحكمة الدولية حول اختصاص المنظمة بفرض قرار على شعب لم يستشر فى أمر تقرير مصيره والمعروف أن حق تقرير المصير يعنى حق اكثرية الشعب ضمن وحدة سياسية معينة فى ان تقرر مصير هذا الشعب ·

وهنا نذكر المغالطة المفضوحة التى يلجأ اليها الرئيس ترومان عندما يقول فى مذكراته ان وعد بلفور ينسجم مع مبادىء ويلسون فى حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، اذ فى الواقع أن وعد بلفور ينكر مبدأ حق تقرير المصير الذى لو طبق على فلسطين لحال دون قيـــام دولة يهودية على أرض شعب أكثريته غير يهـــودية .

مخالفة قرار التقسيم لنظام الانتداب : ان زوال عصبة الامم لا يعنى زوال الالتزامات القانونية التى أقرتها العصبة فيما يتعلق بالاراضى الموضوعة تحت الانتداب ، وعلى الامم المتحدة التى ورثت كما ذكرنا وظائف العصبة فى هذا المجال مراعاة هذه الالتزامات ، وأولها تلك التى تدعو الى قيادة الاراضى المنتدبة نحو الاستقلال · وليس فى نظام الانتداب ما يسمح بالتصرف فى هذه

الاراضى ولاسيما بتجزئتها . وكل ما كان يمكن للمنظمة عمله ، اذا كانت لاترى أن الشعب الفلسطينى قد بلغ مرحلة من النضج تسمح باستقلاله،هو أنتضع فلسطين تحت نظام الوصاية الجديد . هذا ويخالف قرار التقسيم المادة ٥ من نظام الانتداب على فلسطين التى تمنع التنازل عن اى جزء من الاراضى المنتدبة أو تأجيرها او قيام اية سلطة أجنبية فيها .

لا شرعية الوجود الاسرائيلى : ان لا شرعية قرار التقسيم ومخالفته لميثاق المنظمة ولمبادىء القانون الدولى ولميثاق عصبة الامم تستتبع بالتالى لا شرعية الوجود الاسرائيلى · ولكن هناك من يقول أن اسرائيل وان كانت قد خلقت بشكل غير شرعى ، أصبحت الان ذات وجود شرعى لمرور ٢٠ عاما على انشائها · والجواب على ذلك هو أن مرور الزمن لا يمكن أن يضفى صفةالشرعية على وضع غير شرعى فى هذا المجال . ولا يمكن تطبيق مبدأ التقادم المعروف فى القانون الداخلى للدول على اسرائيل · وذلك لان مبدأ التقادم ، الذى يرفضه أصلا عدد من علماء القانون الدولى لا يحدد كما فى القانون الداخلى السنوات التى يسمح انقضاؤها بتطبيقه ، ويشترط شروطا أخرى . ومن هذه الشروط ألا تتم ملكية الاراضى على حساب الغير ، والا يرافق نقل السيادة على هذه الاراضى اضطرابات والا تعترض على ذلك الدول المعنية · وهذه الشروط الثلاثة التى طبقتها المحاكم الدولية فى قضايا مختلفة غير متوفرة فى الوضع الاسرائيلى . وان مقاومة الشعب الفلسطينى للوجود الاسرائيلى ، وهو صاحب الشأن الاول فى الموضوع ومطالبته الدائمة باستعادة أراضيهتكفى وحدها لمنع تطبيق حق التقادم المزعوم على فلسطين .

عدم الاعتراف بالكيان الاسرائيلى : ولنأت الآن على الحجة التى تريد أن تفرض شرعية الوجود الاسرائيلى على العرب نظرا لاعتراف الدول بها وعلى قبولها فى الامم المتحدة .

لقد رفضت الدول العربية ، وهى دول المنطقة ، باصرار الاعتراف باسرائيل وان مبدأ ستيمسون الذى يمنع الاعتراف بالاوضاع الناجمة عن استعمال القوة كان أحرى به أن يمنع الدول الاخرى من الاعتراف بالكيان الاسرائيلى المبنى على العدوان .

ورفض العرب الوجود الاسرائيلى يستند على حجج أساسية وهى أن اسرائيل خلقت عن طريق الاستيلاء على اراضى الشعب الفلسطينى ، وأن قرار الجمعية العامة بالتقسيم قد خرق حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيرهكما خرق ميثاق المنظمة نفسها هذا فضلا من أن توسع اسرائيل المستمر بالقوة يخرق المادة ٤ من هذا الميثاق . واعتراف الدول الاخرى لا يلزم الدول العربية ولا يخلق وضعا قانونيا موضوعيا يمكن فرضه على هذه الدول .

أما عن القول بأن قبول اسرائيل كعضو فى منظمة الامم المتحدة يلزم بقية اعضاء المنظمة بالاعتراف بها فقول لا يقره علماء القانون الدولى · اذ أن

الحديث عن الالتزام القانونى لا يمكن أن تستفيد منه الا الهيئات التى تتمتع بالشخصية الدولية ، بينما أن اسرائيل لا تتمتع بهذه الشخصية حسب رأى الدول التى لا تريد الاعتراف بها ، بالاضافة الى كون الاعتراف حقا من حقوق السيادة ذا صبغة سياسية لا يمكن أن تلزم دولة به . وعلى العكس هناك واجب بعدم الاعتراف بالاوضاع التى تنشأ عن طريق مخالفة مبادىء القانون الدولى وذلك وفقا للمبدأ القانونى الشهير بأن « الحق لا يمكن أن ينبع من مخالفة الحق » .

أما ادعاءاسرائيل بأن العرب قداعترفوا ضمنياباسرائيلبمجرداعلانهمأنهم فىحالةحربمعها فقوليقوم علىالمغالطة.وذلك للصفة الخاصةالملازمة للحرب بين العرب واسرائيل . فحالة الحرب هنا ليستنزاعا على مسائل سابقةعلى وجود الاطراف المعنية وانما تعنى من قبل العرب رفضا مطلقا للوجود الاسرائيلى من أساسه هذا ، ولا يشترط تطبيق قوانين الحرب بين فئتين اعتراف احداهما بالاخرى .

وعلى الرغم من أن الحرب محظورة فى العلاقات الدولية المعاصرة ، فان هناك استثناء واحدا تنص عليه المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة الخاصة بحق الدفاع عن النفس ونظرا لان الوجود الاسرائيلى يعد فى حد ذاته عدوانا ، يعتبر الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الدول العربية استمرارا له ، فان حالة الحرب بين العرب واسرائيل تجد ما يبررها فى القانون الدولى المعاصر .

ونظرا لرفض اسرائيل تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة باللاجئين ، وهذه القرارات كما ذكرنا هى توكيد لمبادىء القانون الدولى ، ونظرا لخرقها ميثاق الامم المتحدة ، وقد أدانها مجلس الامن اكثر من مرة على ذلك ، فان اسرائيل تتسم بلا شرعية الحياة القانونية بالاضافة الى لا شرعية الاصل والتكوين .

القسم الثالث : المسائل المتفرعة عن النزاع العربى الاسرائيلى

نجم عن العدوان الاسرائيلى على الاراضى الفلسطينية عدد من المسائل كمسألة وضع القدس ومسألة اللاجئين ، وخليج العقبة ، والملاحة فى قناة السويس وتحويل مجرى الاردن وعدوان ١٩٦٧ .

وللقانون كلمة فى هذه المسائل ، وهو يدين موقف اسرائيل منها . وعلى العرب ، وان كانوا يعتبرون الوجود الاسرائيلى من أساسه مخالفة للقانون وأن ذلك يستتبع بطلان أية حجة لاسرائيل ، أن يشرحوا وجهة نظرهم فى هذه المسائل الفرعية ، ودعمها بالحجج القانونية لمجابهة نشاط العدو فى هذا المجال وفضح تضليل اسرائيل للرأى العام العالمى .

وضع القدس : لقد عاشت القدس ، وهى التى تمثل مركزا ممتازا للديانات الثلاث الاسلام والمسيحية واليهودية ، قرونا عديدة كمدينة عربية يستطيع

الجميع فيها أن يمارسوا شعائرهم الدينية بحرية الى أن سلطت الصهيونية أطماعها عليها . وقد قاد ذلك الامم المتحدة الى أن تقرر تدويلها عام ١٩٤٧ثم قسمتها سياسة الامر الواقع عام ١٩٤٨ واحتلها العدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧ .

أما اتجاه الدول الان الى الدعوة الى تدويل القدس من جديد ، فهو اتجاه يحمل فى طياته اجحافا بحقوق العرب اذ كيف يمكن أن يعتبر تدويل مدينة احتلها مغتصب حلا يرضى صاحب الحق ومبادىء العدالة ؟ هذا ولا يوجد فى تاريخ القدس العربية المتسامحة أى مبرر يدعو لتدويلها . ولئن كان الحق هو عدم تركها تحت اشراف السلطات الصهيونية فلم لا تعـاد الى أصـحابها الشرعيين ؟

ان قرار التدويل الذى اتخذ عام ١٩٤٧ والمنوى اعادة نظام مشابه له الان لم يأت نتيجة لاستشارة أهل القدس أو الشعب الفلسطينى صاحب السيادة عليها، مع أن نظام التدويل كما هو معروف فى العلاقات الدولية يشترط قبول الدولة صاحبة السيادة على المنطقة المدولة فى معاهدة رسمية أو بعد استفتاء رسمى كما تم ذلك فى طنجة وتريستا ومنطقة السار .

أما التقسيم الذى تم بعد حرب ١٩٤٨ فهو تقسيم فعلى غير قانونى، ولا يعنى تنازلا من قبل الشعب الفلسطينى عن حقوق سيادته على هذه المدينة، ومعاهدات الهدنة تقر هذه النقطة بالذات .

وأما احتلال القدس عام ١٩٦٧ فانه يعتبر، بالاضافة الى كونه خرقا لمعاهدة الهدنة مع الاردن ، استمرارا وتكملة لعدوان ١٩٤٨ .

ومن الجدير بالذكر أن الجمعية العامة قد ادانت فى قرارها المؤرخ فى ٤ يوليو ١٩٦٧ اجراءات اسرائيل بضم القدس العربية ودعت السلطات الاسرائيلية لالغاء هذه الاجراءات التى تغير الوضع القانونى لهذه المدينة . ومن الجدير بالذكر أيضا أن أكثر الدول رفضت اقامة سفاراتها فى القدس لعدم اعترافها بها كعاصمة لاسرائيل .

مسألة اللاجئين : لم يكتف الاسرائيليون بالاسـتيلاء على أراضى العرب بالقوة ، بل طردوا سكانها منها فأصبحوا لاجئين يعيشون فى مخيمات أقيمت فى مختلف الدول العربيـة المجاورة . وتركز الدعاية الاسرائيلية فى موضوع اللاجئين على ما يلى :

١ ـ لقد حل يهود الدول العربية مكان اللاجئين الفلسطينين وجرى فى الواقع تبادل فى السكان كثيرا ما يجرى مثله فى العالم دون أن يثير أى ضجة .

٢ ـ الدول العربية مسؤولة عن عدم اذابة اللاجئين فى مجتمعاتها لاسيما وأن هذه الدول تقول بأنها تؤلف مع الفلسطينين أمة واحدة .

ولكشف مغالطة الاسرائيليين والرد على هذه الحجج التى تحاول تضليل الرأى العام يكفى أن نذكر أن يهود الدول العربية غادروها بمحض ارادتهم وعلى الرغم من ممانعة السلطات العربية لذلك ، بينما أن جلاء الفلسطينين عن أراضيهم كان ضد رغباتهم وتحت تأثير المذابح الوحشية التى لجأ اليها اليهود وتبادل السكان كما يتم فى العالم انما يجرى بعد اتفاق الاطراف المعنية وغالبا وفقا لمعاهدة رسمية . وهذا لا ينطبق بالطبع على اللاجئين الفلسطينيين . وفضلا عن الفرق الكبير فى العدد بين عرب فلسطين النازحين عنها ويهود البلاد العربية الذين تركوا الاراضى العربية فان المحور الاساسى للمشابهة مغلوط اذ أن العرب ما انفكوا طيلة أكثر من ٢٠ عاما يطالبون بالعودة الى أراضيهم بينما يعتبر اليهود انتقالهم الى اسرائيل خطوة ايجابية فى سبيل توحيد الشعب اليهودى ، أما اذابة الفلسطينيين فى مجتمعات الدول العربية فيعد قضاءعلى مفهوم الشعب الفلسطينى وهدرا لحقوقه بينما يعتبر تجميع اليهـــود فى اسرائيل تحقيقا لاحلامهم ونصرا لاهدافهم السياسية ولا يسع الدول العربية الا أن تستجيب لرغبة الشعب الفلسطينى وتحافظ على حقوقه المشروعة ، وهى بذلك تلتزم بالمبادىء التى تنادى بحق الشـــعوب فى تقرير مصـــيرها وبقرارات الامم المتحدة التى تؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين بالعـــودة الى أراضيهـــم .

ومن المعلوم أن الامم المتحدة اتخذت قرارا بهذا المعنى فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ وكررت مضمونة منذ ذلك الحين فى قرارات عديدة. ومن الجدير بالذكـــر أن قرار الامم المتحدة بقبول اسرائيل عضوا فيها فى ١١ مايو ١٩٤٩ اشترط تنفيذ قرار الامم المتحدة السابق القاضى بعودة اللاجئين الى اوطانهم . واسرائيل اذ تتهم الدول العربية بالتقصير فى حق اللاجئين انما تريد أن تخفى مسؤوليتها فى طردهم من أراضيهم وفى عدم تنفيذها لقرار الامم المتحدة باعادتهم الى هذه الاراضى بل فى مخالفتها لشروط قبولها عضوا فى المنظمة . وهذه المخالفة تعنى فى الواقع أن اسرائيل لم تعد عضوا شرعيا فى المنظمة .

هذا وقد خلقت اسرائيل بسياستها العنصرية ضد العرب الذين بقوا فى فلسطين فئة من اللاجئين فى الداخل وجعلتهم منفيين فى أوطانهم اذ منعتهم من حرية التنقل وعاملتهم أسوأ معاملة .

وهذه السياسة تخرق مبادىء القانون الدولى المتعلقة برعاية الاقليات وكانت محكمة العدل الدولية قد تبنت هذه المبادىء فى أكثر من حكم لها ، كما أن الامم المتحدة كانت اتخذت عدة قرارات بهذا المعنى ووافقت على معاهدة تحرم التمييز العنصرى فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ ، انضمت اليها اسرائيل فى ٧ مارس ١٩٦٦ بينما هى تخالفها فى سلوكها العملى منذ عام ١٩٤٨ .

وتعتبر الامم المتحدة مقصرة لعدم اتخاذها اى اجراء زجرى ولعدم فرضها اى عقوبات على اسرائيل لمخالفة السلطات الاسرائيلية لقراراتها الخاصـــة باللاجئين وحماية الاقليات .

تحويل مجرى نهر الاردن : يعتبر نهر الاردن نظرا لاجتيازه اكثر من دولة

ونظرا لتعدد مصادر منابعه وروافده (الحصبانى وبانياس والدان واليرموك) نهرا دوليا ويطبق عليه نظام الانهر الدولية المعروف فى القانون الدولى العام .

ويقضى هذا النظام بان النهر الدولى يخضع للسيادة المشتركة لكل الدول التى يمر فيها ، على أنه لا يجوز لاى من هذه الدول أن تتصرف بمياه النهر بشكل يضر بمصالح الدول الاخرى كما لا يجوز لها أن تحول مجرى النهر أو أن تقيم عليه منشآت تؤثر على مصالح الدول المجاورة دون الحصول على موافقة هذه الدول وقد أقر الفقه والقضاء الدوليين هذه المبادىء فكتب فوشيل : لا يجوز تعديل المكان الذى يدخل فيه النهر فى اراضى دولة مجاورة اذ ان هذا يعتبر كما لو كان تعديلا لاراضى هذه الدولة نفسها واكدت قرارات معهد القانون الدولى فى دورة مدريد ١٩١١ ودورة سالزبورغ ١٩٦١ ونصوص المعاهدات العديدة الخاصة بالانهر الدولية والتى نشرت الامم المتحدة مجموعة منها مؤخرا وقرارات رابطة القانون الدولى فى هلسنكى عام ١٩٦٦ واجتهادات المحاكم الدولية ، المبدأ القاضى بتحريم تصرف دولة ما بمياه نهر دولى يمر بأراضيها بحيث يضر بمصالح الدول الاخرى .

ولا شك أن اسرائيل بمشروعها الخاص بنقل مياه الاردن من حوضها الطبيعى الى النقب تخرق القواعد الثابتة فى القانون الدولى وتضر بالمصالح الاقتصادية للدول العربية . اذ ان ضخ المياه من بحيرة طبريا يزيد ملوحة هذه البحيرة ويجعلها غير صالحة للرى ويحرم الاردن من زراعة ٨٠ الف هكتار ويؤثر على مصالح ٢٠ الف شخص عربى كذلك يضر انخفاض مستوى مياه البحر الميت بمصالح الاردن التى تستخرج الاملاح المعدنية من هذا البحر .

هذا وقد أدان مجلس الامن اسرائيل عام ١٩٥٣ عندما تقدمت سوريا بشكوى على السلطات الاسرائيلية لبدئها بتنفيذ مشروعها الخاص بالاردن . ويجدر بالذكر ان اتفاق الهدنة يمنع الاطراف من تحقيق أى كسب جديد ويحفظ حقوقها الى أن يحل النزاع بشكل نهائى .

ولا تستطيع اسرائيل أن تبرر تصرفها المنفرد بمياه النهر برفض العرب التعاون معها اذ يكفى أن نذكر أن مبررات اسرائيل للمشروع هى ضرورة اسكان اليهود المنتشرين فى العالم والذين يعتبرهم قانون « العودة » مهاجرين من اسرائيل ، ولا شك أن هذا التوطن يعتبر اعتداء جديدا على حقوق العرب فى فلسطين وتهديدا لسلامة الاراضى المجاورة فضلا عن الاضرار الاقتصادية المباشرة التى تلحق العرب من جراء التحويل .

والخلاصة ان اسرائيل بتحويلها لمجرى نهرالاردن قد خرقت مبادىءالقانون الدولى واتفاقيات الهدنة واضافت الى عدوانها المتكرر والى لا شرعيتها الاساسية عنصرا اضافيا يدينها من الناحية القانونية .

خليج العقبة ومضيق تيران : اعتبرت اسرائيل منع العرب لبواخرها من المرور بمضيق تيران وخليج العقبة سببا كافيا لاعلان الحرب على العرب كما

لو كان لها حق ثابت باستعمال ممر تيران وخليج العقبة فما هو موقف القانون الدولى من ادعاءات اسرائيل ؟

من المعلوم أن اسرائيل احتلت المرفأ العربى أم الرشراش على خليج العقبة ، وأقامت عليه مرفأ ايلات فى مارس ١٩٤٩ أى بعد توقيع اتفاقية الهدنة معمصر فى ٥ فبراير ١٩٤٩ وخلافا لنصوصها ٠

كذلك كان احتلالها لهذا المرفأ خرقا لقرار مجلس الامن المتخذ فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ والذى يطلب من اسرائيل سحب قواتها من المناطق التى احتلتها بعد ١٤ اكتوبر ١٩٤٨ ولقرار نفس المجلس المتخذ فى ٩ أغسطس ١٩٤٨ والذى يقضى بأنه لايجوز لاى طرف من الاطراف المتنازعة تحقيق اى كسب سياسىأوعسكرى عن طريق خرق الهدنة . وعلى هذا يعتبر احتلال اسرائيل لام الرشراش عملا غير شرعى فى نظر الامم المتحدة ٠ ولم يعترف العرب أبدا بشرعية هذا الاحتلال الذى لا يمكن أن يشكل مستندا قانونيا يلجأ اليه لتبرير الوجود الاسرائيلى على خليج العقبة ٠

ومن جهة أخرى لا يمكن اعتبار خليج العقبة ممرا دوليا للملاحة ، فهو بحر مغلق وليس جزء من أعالى البحار حيث يسرى مبدأ حرية الملاحة لجميع الدول ٠ فمياه هذا الخليج مياه داخلية وفقا لمبدئين الاول الخاص بالخلجان التاريخية والثانى الخاص بتحديد المياه الاقليمية ٠

ومن المعروف أن اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ تنص فى المادة ٧ بأنه اذا كان المدخل الطبيعى للخليج لا يتجاوز ٢٤ ميلا فان مياه الخليج تعتبر مياها داخلية . وهذا ينطبق على خليج العقبة حيث لا يتجاوز مدخله فى مضيق تيران أربعة أميال ، هذا وان وجود ثلاث دول عربية على الخليج لا يؤثر فى هذا الصدد اذ أن الدول الثلاثة متفقة على اعتبار مياه الخليج مياها عربية داخلية ٠

ومن ناحية ثانية يعتبر خليج العقبة خليجا تاريخيا اذ أنه كان عبر قرون طويلة تابعا لسلطة واحدة هى سلطة الدولة الاسلامية،وكونه الان تابعا لثلاث دول لا يؤثر على طابعه كخليج تاريخى ، لاسيما وان الدول العربية قد عبرت دواما عن فرض سيادتها على هذا الخليج وقبلت الدول الاخرى بهذه السيادة .

ولنذكر أن باخرة بريطانية قد منعت عام ١٩٥١ من الدخول الى الخليج من قبل السلطات المصرية ، وقد وافقت بريطانيا على تفتيش بواخرها من قبل السلطات المصرية التى سنت عام ١٩٥٠ قوانين تحدد شروط الملاحة وشروط الامن فى الخليج ٠ وكانت هذه القوانين تعبيرا عن السيادة المصرية التى هى استمرار للسيادة الاسلامية التاريخية ٠ وكانت الدولة الاسلامية تفرض شروطها ، كدفع الجزية ، على البواخر الاجنبية ٠

هذا وهناك نظرية أخرى لاقت كثيرا من القبول وهى أن الدول تستطيع أن تأخذ بعين الاعتبار شروطها الجغرافية ومقتضيات الامن ومصالحها الحيوية

فتدخل الخلجان المجاورة لها ضمن مياهها الاقليمية حتى فى حالة عدم توفر شروط السيادة التاريخية المستمرة عليها ٠

وفى كلا الحالين يعتبر خليج العقبة خليجا عربيا تخضع الملاحة فيه للسيادة العربية ٠

أما فيما يتعلق بمضيق تيران فان المبادىء القانونية الدولية تعتبر المضايق البحرية مفتوحة لكل الدول اذا كانت هذه المضايق تصل بين بحرين ٠ أما اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ فلم تقصر حرية المرور على المضايق التى تصل بين بحرين بل شملت المضايق التى تصل بين بحر والمياه الاقليمية لدولة ثالثة ، شريطة أن يكون المرور بريئا ٠

ولا تستطيع اسرائيل أن تستند على أى من هذين المبدئين . اذ أن مضيق تيران لا يصل بين بحرين ، واذا ادعت اسرائيل أن لها مياهاقليمية فى مرفأ ايلات التى احتلته بشكل غير شرعى ، فلا يمكن اعتبار المضيق موصلا بين هذه المياه والبحر ، لان على البواخر أن تقطع ٩٥ ميلا من المياه العربية قبل أن تصل الى مياه ايلات فضلا عن أن للدول فى حالة الحرب أن تفرض المراقبة على مضايقها وتمنع الدول العدوة أو الدول التى تحمل بضائع تفيد المجهودالحربى للدول العدوة من اجتيازها . وهذا ماتؤيده اتفاقية مونترو الخاصةبمضايق البوسفور والدردنيل ومواقف بريطانيا فى الحرب فى مضيق جبل طارق ٠

مسألة قناة السويس : تخضع الملاحة فىقناةالسويس لمعاهدة القسطنطينية الموقعة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ من قبل ٨ دول أوربية وتركيا ٠ وتنص هذه المعاهدة على حرية الملاحة للدول الموقعة عليها أما الدول الاخرىفتستفيدلامن المعاهدة مباشرة بل من ارادة مصر (**أو** السلطات التى تحكم مصر) من جعل هذا الممر مفتوحا لجميع الدول ٠ ولكن هذا لا يخلق « حقا » بكل معنى هذه الكلمة لهذه الدول ، لان الحق الصريح بالاستفادةمن المعاهدة لاينشأ الا بالانضمام اليها وفقا للمادة ١٦ ، اذ لو كان لكل الدول «الحق» بالاستفادة من معاهدة ١٨٨٨ لما عاد هناك أى معنى للمادة المذكورة . واذا كان هناك من يرى بأنه توجد معاهدات تمنح حقوقا لغير الاطراف فيها أو لجميع الدول فان لجنة القانون الدولى رفضت المادة ٦٣ من المشروع الذى نص على مثل هذه الفكرة .

ومن المعروف أن فرمان امتياز شق القناة يسمح للدول باستعمالها كما يسمح بذلك تصريح مصر فى ٢٤ ابريل ١٩٥٧ ولكن هذا السماح يبقى منحة من السلطة صاحبة الشأن ولا يعتبر واجبا تلزم به مصر مهما كانت الظروف ٠ اذ مما لا شك فيه حسب المبادىء القانونية العامة أن القنال يبقى خاضعا لسيادة الدولة التى شق فيها وهذه السيادة مطلقة بحيث تستطيع الدولة أن تسمح لمن تشاء بالمرور أو أن تضع المكوس التى تريد على المرور وطبعا ، أن تتخذ الاجراءات التى تشاء فى حالة الحرب ٠ كذلك يمكن للدولة ذات الشأن أن تربط نفسها بمعاهدة تعطى

لغيرها من الدول الحقوق التى يتفق عليها ، وهذا ينطبق على قناة السويس وأية قناة اخرى . ومن المسلم به انه لا يمكن مقارنة الاقنية الصناعية بالمضايق البحرية التى يخضع استعمالها للقانون الدولى ٠

وأخيرا ، نذكر أن معاهدة القسطنطينية مادة ١٠ ، ١٢ تسمح للسلطات المصرية باتخـــاذ الاجراءات التى تراهـــا عنـــدما تكون مصر فى حالة حرب او الاجراءات التى تقتضيها ضرورات الامن الداخلى .

وهذا وحده يبرر منع مصر لاسرائيل من استعمال القناة .

الخلاصة : ان اسرائيل التى تهدف الى ضم ١٤ مليونا من اليهود المقيمين فى دول العالم المختلفة اليها لا تستطيع التخلى عن مطامعها التوسعية فمند مرحلة المستعمرات الصغيرة الى الوطن القومى اليهودى الذى قيل أنه سيكون ملجأ ثقافيا ودينيا يضم عددا محدودا ، الى الدولة الاصطناعية التى ركبت الامم المتحدة اجزاءها الى حروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ تخطو اسرائيل خطوة بعد خطوة نحو الهدف الامبريالى الذى اعلنت عنه الصهيونية « من النيل الى الفرات » وسياسة اسرائيل مبنية على طلب الاراضى لاسكان المهاجرين ثم طلب المهاجرين لاحتلال الاراضى .

واليوم نرى ان الاعتداء على سيادة الدول العربية لا يثير أى اعتراض من قبل هؤلاء الذين ينادون بأن الشعب اليهودى مهدد بالمحو من قبل العرب، بل نرى الكثيرين يرفضون أن يسموا بالعدوان ما قامت به اسرائيل مرة بعد مرة

لذا كان من واجب القانونيين العرب أن يفضحوا خطة الصهيونية الخبيثة لتنفيذ مآربها والتى تقضى بأن يعزل اليهود أنفسهم بارادتهم عن المجتمعات التى يعيشون فيها بحجة المحافظة على عرقهم تهيئة لهجرة هؤلاء الذين « لم يقبلهم المجتمع » الى اسرائيل . ومنطق العزل الارادى والمحافظة على العرق يدفع اليهود الى طرد كل من هو غير يهودى من الاراضى التى يقولون ان الله خص بها شعبه ٠

ان فضح هذه الخطة يلقى نورا كاشفا على أسباب التوسع العدوانى من جهة وعلى حتمية نشوء مشكلة اللاجئين وفقا للمخطط الصهيونى ٠ وان دعوة الامم المتحدة التى كررتها مرارا خلال ٢٠ عاما لاعادة اللاجئين لا تجد اذنا تصغى اليها لانها تخالف هذا المخطط الرهيب الذى يبدأ بالعزل الارادى مارا بالولاء المزدوج والهجرة والعدوان والتوسع وطرد العرب من « الارض الموعودة » ٠

أمام هذا المخطط على العالم أن يختار مسؤولياته ٠

أما الدعوة الى التخلى عن مشكلة فلسطين الاساسية والاكتفاء باسم الواقعية

بحل مشاكل آخر عدوان ـ وان كان كل شيء يشير الى انه لن يكون الاخير ـ فهي أقرب الى سياسة النعامة ...

والقانونيون العرب الذين اجتمعوا في الجزائر في أعقاب عدوان ١٩٦٧ أرادوا قبل كل شيء فضح التضليل الاسرائيلي وادانة كل امتهان لمبادىء الحق والعدالة · وندوتهم ، كما تقول مقدمة الكتاب ، لا تهدف الى وضع حل للمشكلة الفلسطينية بل الى القاء نور القانون عليها

قرار الندوة : وينتهي الكتاب بادراج قرار الندوة الذي يلخص النتائج التي وصلت اليها لجان الندوة الثلاث وينادي بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني كما يدعو الى عقد ندوة قانونية عالمية موسعة تدرس المسألة الفلسطينية ·

وبعد ، لا تستطيع هذه الصفحات القليلة أن تفي هـذا الكتاب حقه ، فهو بالاضافة الى كونه يستند على أدق المصادر العلمية وأحدثها ، مكتوب بلغة رفيعة تجمع حرارة الايمان الى رصانة الاسلوب العلمي ·

السـلام المراوغ*

تأليف جون دافيز

عرض وتعليق د. وليم سليمان

هذا الكتاب من أهم ماصدر فى خصوص القضية الفلسطينية خلال السنوات الاخيرة . كاتبه أمريكى يعيش فى نيويورك — شغل فى وقت ما مناصب كبيرة فى حكومة بلاده اذ كان وكيلا لوزارة الزراعة الامريكية . الا انه كرس جهوده خلال السنوات العشرة الاخيرة للشرق الاوسط . وكمدير لوكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين ، كان قريبا من مسرح الاحداث، يعاين يوميا ما خلفته من مآس انسانية بشعة .

ولعل ما حدث للمؤلف أثناء نشر الكتاب يوضح لنا أهمية ما جاء فيه . فلقد قاطعت جميع مؤسسات النشر الامريكية نشر الكتاب وفى لندن اتصل الناشر الانجليزى « جون مورى » بعشرين ناشرا أمريكيا لنشر الكتاب هناك ولكنهم رفضوه ويقول دافيز أنه اتصل « بهنرى ريجنرى » أحد كبار الناشرين فى شيكاجو وقرأ هنرى الكتاب وأعجبه ولكنه رفضه . ثم اتصل بالمؤلف ليقول له أن رجال مكتب المباحث الجنائية اتصلوا به لمنع نشر الكتاب فقد استطاعت جمعية « بناى بريث » أغنى المنظمات الصهيونية فى أمريكا أن تصل الى رجال المباحث وأن تدفعهم الى أرهاب الناشر . وقال هنرى : « ان مضايقات رجال المباحث الفدرالية تفوق بكثير أى ربح يمكن أن أجنيه من وراء نشر الكتاب ... » (الاهرام ، ٢٨ فبراير ١٩٦٩).

والحقيقة ان اشد مايرهب النشاط الصهيونى هو أن ينتشر « فكر » جديد يعرض القضية من زاوية جديدة . فقد استطاعت الصهيونية واسرائيل أن تجندا العالم الغربى وراءهما لانهما اقحمتا فى الاذهان « أفكارا » معينة — كانت تدفع الافراد والجماهير الى التصرف على نحو معين لتأييد الحركة ومناصرتها . وطالما أن هذه « الافكار » باقية دون مواجهة فان اسرائيل والصهيونية تضمنان انصارهما . ولهذا فان اشد مايقلقهما أن يبدأ البحث فى صحة هذه الافكار ، وفى سلامة ما تستند اليه من أسس . بل أنهما تضيقان ذرعا بأن ينشر أى مقال أو كتاب يبدى رأيا موضوعيا محايدا — ومن هنا محاربتهما لمثل هذه الدراسات .

ولقد بدأ الكاتب دراسته منذ البداية — من أواخر القرن التاسع عشر .

فنقطة البدء المنطقية لدى الكاتب من اجل فهم الظروف والقوى التى تولد اليوم العداء بين العرب والاسرائيليين هى فى التعرف على تلك القوة

---

* The Evasive Peace.

المسئولة أساسا عن بدء هذا العداء ، ودراسة طبيعتها ودوافعها ، انهـا الصهيونية العالمية ، التى أخـذت صورتها الحديثة فى المؤتمر الصهيونى الاول الذى عقد فى بال بسويسرا خلال المدة من ٢٩ — ٣١ أغسطس ١٨٩٧. وفيه تأسست المنظمة الصهيونية العالمية .

ويتابع المؤلف عرض تاريخ الفكرة والمنظمة ابتداء من تيودور هرتزل، وخلال مؤتمراتها المتعاقبة . واثناء مجهودات رعاتها الرأسماليين المتحمسين وعلى راسهم البارون ادموند روتشيلد من أجل استعمار فلسطين واقامة المستعمرات اليهودية فيها . وفى هذا الصدد يقول الكاتب انه عندما طبع كتاب هرتزل فى ١٨٩٦ وفيه أعلن الحاجة الى الدولة اليهودية لم يحدث له صدى فى فلسطين . لقد كان اليهود على العموم فى هذا البلد غير مهتمين بهذه الدعوة مثل المسيحيين والمسلمين تماما .

ويعرض المؤلف بعد ذلك لليقظة العربية ، ومحاولة بريطانيا احتوائهـا وما حدث من اتصالات بين الانجليز والشريف حسين . وهى الاحداث التى كانت تعاصرها من ناحية اخيرا اتصالات اخرى مـع المنظمة الصهيونيـة العالمية . وما أعقب ذلك من صدور تصريح بلفور المشهور عام ١٩١٧ . وما حدث بعد ذلك فى مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ ، واختيار بريطانيا لتكون سلطة الانتداب فى فلسطين بناء على اقتراحات المنظمة الصهيونية لان « هذه هى رغبة يهود العالم » وفى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٣ بدأ تنفيذ الانتداب فى فلسطين وتنص المادة الثانية من الوثيقة الخاصة به على أن « سلطة الانتداب تكون مسئولة عن جعل البلد تحت ظروف سياسية وادارية واقتصادية تضـمن اقامة وطن قومى يهودى Jewish National Home كما تضمنت الفقـرة الثانية من الوثيقة نص تصريح بلفور .

وهكذا استطاعت الصهيونية العالمية أن تحقق واحدا من اعظم انتصاراتها. كما وطبقا لما ارتآه وايزمان — فان قيمـة الانتداب للصهيونيين يكمن فوق كل شىء فى أنهـا زودتهم بأساس يمكن لهم طبقا له أن يطالبوا بالاعتراف الدولى بفكرة الشعب اليهودى ، ومنذ هذا الوقت ستجد جهودهم تتركز فى انشاء دولة يهودية تستند الى اليهود متكتلين وراءها .

ولقد خصص الكاتب الفصل الثالث لسنوات الانتداب . وفيه يعـرض للمقاومة العربية التى بدأت على الفور . وقدم العرب رأيهم منذ ١٩٢٢ وطبقا له يكون الحل هو أن تنشأ فورا حكومة فى فسطين تكون مسـئولة أمام برلمان ، تنتخب أعضاؤها بواسطة شعب البلد المسلمين والمسيحيين واليهود . ثم يتابع المؤلف احصاءات السكان ، ففى ١٩٢٢ كان عددالسكان حوالى ٦٤٩ر٠٠٠ نسمة منهم ٤٨٦ر٠٠٠ عرب مسلمون و ٧٩ر٠٠٠ عرب مسيحيون و ٨٤ر٠٠٠ يهود . أما فى سنة ١٩٤٠ فقد صار مجموع السكان ١ر٤٧٨ر٠٠٠ نسمة منهم ٨٨١ر٠٠٠ مسـلمون و ١٣٣ر٠٠٠ مسيحيون و ٤٦٤ر٠٠٠ يهود .أى أنه بينما ازداد عدد السكان بنسبة ١٢٨٪ بين ١٩٢٢ و ١٩٤٠ ، فان اليهود من بينهم ازداد عددهم بنسبة ٤٥٢٪ ، أما المسلمون

فكانت زيادتهم بنسبة ٨١٪ ولو ان اليهود ازدادوا بنسبة زيادة المسلمين فان عددهم عام ١٩٤٠ لم يكن ليتجاوز ١٥٢ر٠٠٠ نسمة . أما ما زاد على ذلك فمصدره برامج الهجرة التى تشرف عليها المنظمة الصهيونية . هذا فى حين أن التقارير الحكومية التى وضعت عام ١٩٢٩ اثبتت أنه ليس ثمة مكان فى الارض يمكن أن يستوعب مزيدا من المهاجرين .

ثم يعرض المؤلف بعد ذلك للكتاب الابيض عام ١٩٣٠ ونشاط المنظمة الصهيونية بين الحربين وانتقال مركز الثقل فيها من أوربا الى الولايات المتحدة الامريكية حيث عقد مؤتمر بلتمور فى مايو ١٩٤٢ الذى طالب بفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية وجعل فلسطين دولة يهودية . ويخلص من ذلك كله الى نهاية الانتداب وقرارات الامم المتحدة عام ١٩٤٨ بتقسيم فلسطين . وما أعقب ذلك من اعلان انشاء دولة اسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨ واعتراف الولايات المتحدة فورا بها .

وفى الفصل الرابع يتابع المؤلف عرض الاحداث التى تلت ذلك ــ من دخول قوات الدول العربية الى فلسطين . ويقارن بين الوحدة فى صفوف اليهود داخل وخارج فلسطين والتفكك الذى كان يسود الصفوف العربية . ويعرض لاتفاقيات الهدنة ثم عدوان ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧ .

ان الفكرة التى تقود الكاتب وهو يعرض هذه الفصول المتتابعة من الاحداث التاريخية هى أن « القومية الصهيونية » هى أساس كل هذا الاضطراب . فتصريح بلفور ، ووثيقة الانتداب ، وانشاء اسرائيل ــ وكل الابنية السياسية والقانونية التى تقام من أجل تبرير النشاط العدوانى ــ ذلك كله انما يصدر اساسا من فكرة واحدة ، هى اعتبار جماعات اليهود فى العالم كله قومية واحدة . والهدف الذى يقصد اليه المؤلف من عرض الاحداث منذ البداية هو ابراز هذه الفكرة .

ولقد كان من بين الآثار التى ترتبت على انشاء دولة اسرائيل ، نشوء مشكلة اللاجئين ويخصص المؤلف لهم الفصل الخامس من كتابه . وطبقا لاحصاء صدر من الامم المتحدة فى ديسمبر ١٩٤٩ ــ فان ٧٢٦ر٠٠٠ فلسطينيا تركوا ديارهم خلال ١٩٤٨ ومن بينهم ٦٥٢ر٠٠٠ من المعوزين ، ويذكر المؤلف أن التعريف الذى وضع منذ البداية « للاجىء » كان ضيقا ، الامر الذى ادى الى استبعاد ٢٠٠ر٠٠٠ شخص محتاج ــ فقدوا مصادر رزقهم وان لم تكن لهم أملاك أو محل اقامة داخل الاراضى التى سيطر عليها الاسرائيليون .

وفى ٣١ مايو ١٩٦٧ كان عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولة ١ر٣٤٥ر٠٠ شخص ، من بينهم ٨٤٦ر٠٠٠ يعتمدون على الوكالة تماما فى معيشتهم .

وطبقا لما يقرره دون بيريز ـــ فان ٣٥٠ مستعمرة يهودية من الاربعمائة التى انشئت بعد ١٩٤٨ كانت على امـــلاك اللاجئين . وان ثلثـــى الارض المزروعة التى اكتسبتها اسرائيل كانت من قبل مملـــوكة للاجئين . وعلى الرغم من أن الامم المتحدة تصدر بالاجماع سنويا قرارا بضرورة عـــودة اللاجئين أو تعويضهم فانه لم يتخذ أى اجراء فى هذا الصدد ، الامر الذى ادى الى زيادة عددهم سنة بعد أخرى .

ويورد المؤلف الاسباب التى قـــدمت لتفسير ترك الـــلاجئين لبلادهم . وفى هذا المجال يضع مذبحة ديرياسين كواقعة تضاعف بعدها عددالهاربين. ويورد الكاتب تفاصيل المذبحة طبقا لشهادة ممثل الصليب الاحمر الدولى الذى رأى بنفسه ما حدث يوم ٩ ابريل ١٩٤٨ : لقد ذبح ٢٥٤ رجلا وامرأة وطفلا وكثير من أجسادهم طمرت فى بئر . وكتب مناحم بيجين قائد الارجون زفاى ليومى المنظمة الارهابية التى شاركت فى المذبحة يقول أنه كنتيجة لهذا العمل فان العرب فى جميع انحاء البلاد قد اخذوا برعب لاحدود له وبداوا يفرون لحياتهم ، واخليت القرى واحدة اثر أخرى قبل ان تصل اليهـــا القوات الصهيونية . وحين بدأت الهدنة الثانية فى ١٢ يوليو لم يكن باقيـــا فى اسرائيل سوى ١٧٠٫٠٠٠ عربى .

ويناقش جون دافيز ماقيل من أن اللاجئين تركوا بلادهم باختيارهم أو لان السلطات العربية نفسها أمرتهم بالرحيل لافساح الطريق امـــام الجيـــوش المتقدمة من الدول العربية . وأورد هنا ما قاله الجنـــرال جلـــوب من أن المهاجرين باختيارهم لا يتركون بيوتهم بالملابس التى يرتدونها وحسب ، أو فى عجلة واضطراب حتى أن الازواج يفقدون مرأى زوجـــاتهم والابـــاء أبناءهم . كما أنه ليس ثمة أثر لدليليسند ما قيل من أن اللاجئين الفارين كانوا يطيعون الاوامر العربية . ان البحث المتقصى فى كل ما صدر مـــن بيانات ومحاضر الجامعة العربية ، وكذا فى الصحف العربية الهامة واذاعات العواصم العربية والمحطات السرية العربية ـــ فشل فى أن يكتشف عن وجود أى أثر لامر مباشر أو غير مباشر صدر من العرب للفلسطينيين بالرحيل . على العكس من ذلك ـــ فان اذاعة دمشق والشرق الادنى التى كان الملك عبد الله يذيع منها البيانات كانت تدعو للبقاء أو للعودة ، كل ما حدث أن هذه الاذاعات وهى تذيع ما كان الاسرائيليون يرتكبونه لتبرير تدخل القوات العربية لاعادة النظام ـــ قد ساهمت فى اشاعة الذعر والاضـــطراب بين سكان كانوا يعرفون جيدا ما يصنعه الارهابيون الصـــهيونيون حاملـــوا الاسلحة حتى بالنسبة لجنود سلطة الانتداب .

ولكن الاضطراب والذعر لم يكونا وحدهما سبب الفرار من البـــلاد ـــ بل أن اللاجئين طردوا بقسوة بواسطة الاسرائيليين كجزء من خطة متعمدة . ان الحدود التى نص عليها قرار التقسيم المعتمد من الامم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ ابقى فى الدولة ٤٩٥٫٠٠٠ عربى مقابل ٤٩٨٫٠٠٠ يهودى . وخلال العمليات الحربية التالية ونتيجة لشروط الهـــدنة حصلت اسرائيـــل على ٣٤٩٦ كيلو متر مربع بها ٣٩٧٫٠٠٠ عربى و ١٥٧٫٠٠٠ يهودى . وهكذا أصبح العرب يزيدون على اليهود بنسبة ٤ : ٣ . فهل كان من الممكن أن

تحقق الدولة الوليدة المفهوم الصهيونى الاصلى وتقوم بدورها المرسوم فى هذه الظروف ... لقد بذل مندوب الصليب الاحمر الدولى اياما طويلة للتحقيق فى مذبحة دير ياسين وانتهى الى أنها كانت متعمدة مقدما ، تمت بواسطة عصابة تنظيمها دقيق ولا تتصرف الا طبقا لاوامر قيادتها . بل لقد تبين من دراسة الوثائق الصهيونية أن « خطة دالات » ــ هكذا اسمها ــ وضعت لالغاء الوجود العربى فى ارض اسرائيل ــ وانه لولا تدخل الجيوش العربية،والامم المتحدةلكانت فلسطين كلها قد احتلها الصهيونيون . لقد نجحت الخطة فى الاستيلاء على العديد من المدن . ولقد كتب ايجال آلون أنه عندما أصاب قوات الهاجاناه الارهاق فى هذه العمليات جمع مختارى المدن اليهود الذين لهم صلات بالعرب وطلب اليهم أن يذيعوا وسط هؤلاء أن امدادات عديدة قد وصلت للجليل وأن هذه القوات ستقوم بحرق القرى . وقال لهم أن ينصحوا العرب كأصدقاء بأن يهربوا ما دام هناك وقت .

وأورد الكاتب بعد ذلك ما أعلنه الكونت فولك برنادوت فى اليوم السابق على قتله من أن حق الناس الابرياء ، الذين ينزحون من بلادهم بواسطة الرعب الحالى وويلات الحرب ، حقهم فى العودة لديارهم يجب أن يتأكد وأن يصبح أكثر فاعلية . وبناء على هذه المبادرة اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها فى ١١ ديسمبر ١٩٤٩ بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على العودة والتعويض ، ولكن لم يتم تنفيذ شىء من ذلك طوال عشرين عاما وانتفع شعب اسرائيل الذى احتل الارض بالاملاك التى كانت مملوكة للاجئين دون دفع أى تعويض .

بعد ذلك يناقش دافيز الاعتقاد الشائع فى الغرب من أن اللاجئين ظلوا دون توطين أو تشغيل لان الحكومات العربية منعت توطنهم أو احتفظتبهم كرهائن أمام الرأى العام العالمى . فيقول أن جميع الذكور القادرين على العمل ذوى الخبرات من اللاجئين ــ الذين تحتاجهم الدول العربية أو فى أى مكان آخر ــ وجدوا أعمالا على الفور فى اعقاب ما حدث عام ١٩٤٨ . واصبحوا بذلك قادرين على كفاية أنفسهم دون الاعتماد على المعونة الدولية . وهؤلاء يمثلون ٢٠ ٪ من القوى العاملة . وكانوا آتين من ساكنى المدن الفلسطينية . وعلى العكس من ذلك فان القطاع الفلاحى من اللاجئين الذى كانت نسبته ٧٠ ٪ منهم لم يكن حظه هكذا حسنا . ومشكلتهم أنهم كلاجئين صاروا عمالا زراعيين فائضين فى عصر يوجد فيه فائض من هؤلاء العمال سواء على الصعيد العالمى عموما أو فى البلاد العربية على الخصوص. وهكذا فان اللاجئين الزراعيين هم الذين اصبحوا معتمدين على المعونة الدولية . والسبب ليس أنهم احتفظ بهم كرهائن ، ولكن لانهم غير ممكن تشغيلهم فى ظروف التنافس على العمل السائدة حتى اليوم .

ولكن عدد اللاجئين يزداد مع الوقت . فمنذ ١٩٤٨ وصل ٣٠٫٠٠٠ طفل من ابناء عائلات اللاجئين الى البلوغ سنويا . وهذا يعنى أنه فى فترة مدتها عشرون سنةوصل عدد البالغين الى نصف مليون لاجىء . فاذا كان حظ الآباء

على النحو السالف ذكره ، فليس ثمة حاجة للقول بأن فرص العمل غير متاحة للابناء ، ليس لانهم رهائن أولا يرغبون فى العمل . والمأساة أن حظهم فى العمل ضئيل ليس فقط فى المنطقة العربية ولكنفى العالم فى مجموعه ، وحتى اليوم يسمع الانسان من يقول ان الفلسطينيين ذوى الاجسامالقادرة يمكن أن يعملوا فى استصلاح الاراضى فى سوريا والعراق لو أن استصلاح الاراضى تم بنشاط فى هذه البلاد . وهذا ليس صحيحالان ولا فى المستقبل . لانه حتى مع اطراح الاعتبارات السياسية ، فان وضع هؤلاء الشـــبان لا يعطيهم أى أفضلية بالنسبة لمواطنى تلك الدول سواء بالنسبة للارض أو المهارة . لان فلاحى تلك البلاد يظلون أقدر على مزاولة أعمال الفلاحة من اللاجئين الذين لم يمارسوا هذا العمل منذ صغرهم ، وهذه هى الوسيلة المعتادة لاكتساب الخبرة فى أعمال الحقل .

وفصل جون دافيز جهود وكالة الغوث التى انشأتها الامم المتحدة عـــام ١٩٤٩ من أجل اللاجئين الفلسطينيين . وقد كان المؤلف مديرا لهذه الوكالة عدة سنوات . ويوضح كيف قدمت الوكالة خلال السنوات التالية الطعـــام والمأوى والعلاج والتعليم والخدمات الاخرى لجماعة اللاجئينالتى يزيدعددها حاليا عن المليون . ويوضح المعونات السخية التى قدمتها الدول العربية للوكالة وهى تقوم بأداء أعمالها . وعلى عكس الشائع فى البلاد الغربية . فان الدول التى يقيم فيها اللاجئون ساعدت من لديه منهم الخبرة أن يحصل على العمل المناسب ، سواء داخلها أو فى أى مكان آخر . وقد نظـــرت هذه الدول بعين الرعاية للجهود التى تبذل لتعليم اللاجئين . الامر الذى يشهد له تعاونها مع الوكالة وما قدمته من عشرات الملايين من الدولارات لهذا الغرض . فهذه الدول ترى أن تعليم اللاجئين أمر حيوى بصرف النظر عن تطورات النزاع العربى الاسرائيلى ، وهى تعتبر أن جميع الشبان يجب أن يكونوا صالحين للعمل حيث يعيشون ، وفى بعض البلاد وصـــل عدد الطلبة الفلسطينيين فى المدارس الثانوية داخل هذه البلاد الى ضعف العدد الذى كانت الوكالة تنفق عليه . ولو أن الجماعة الدولية أو بالاحرى القوى العظمى فى العالم وضعت منذ ١٩٥٠ برنامجا جديا لنشر التعليم والتنمية الاقتصادية بين اللاجئين فان هذه المشكلة كان من الممكن أن تصـــبح فى طريقها الى الحل .

ويعرض المؤلف بعد ذلك لمـــا تلا عدوان يونيو ١٩٦٧ من زيادة فى عدد اللاجئين بسبب احتلال اسرائيل لضفة الاردن الغربية وشبه جزيرة سيناء وقطاع غزة ومرتفعات جولان . فلقدأصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا فى يونيو ١٩٦٧ تدعو فيه اسرائيل الى السماح بعودة اللاجئين الى ديارهم . وعلى الرغم من أن ٨٥٪ من الذين هربوا الى الضفة الشرقية قدموا طلبات للعودة فان من سمح لهم بذلك عدد ضئيل . بل ازداد عـــدد المطرودين خلال الشهور التاريخية بحيث زاد عمن سمحت لهم اسرائيـــل بالعودة .

ويخصص جون دافيز **الفصل الثانى لدراسة العلاقة بين دولة اسرائيل ، وبين المنظمة الصهيونية العالمية** . وفى واقع الامر فان هذا الفصل يشغل اهم صفحات الكتاب ، وفيه يواصل الكاتب بيان الاثار المتعددة التى تنشأمن فكرة القومية الصهيونية .

لقد تبنت اسرائيل منذ قيامها فى ١٩٤٨ الهدف الرئيسى الذى أعلنه تيودور هرتزل فى كتابه المشهور « دولة اليهود » . فلقد تصرفت الدولة الجديدة على اساس أن اليهود فى العالم يكونون شعبا متميزا ، وانه يجب أن تكون لهذا الشعب دولة كى يمكن تفادى الاضطهاد على يد غير اليهود . واليوم يوجد فى العالم حوالى ١٥ مليون يهودى لا يوجد من بينهم فى اسرائيل سوى ٥ر٢ مليون . ولقد اعتبرت الحركة الصهيونية العالمية منذ انشائها أن الدولة اليهودية يجب أن تستوعب معظم يهود العالم وجعلت اسرائيل هذا الهدف رسالة لها . ولقد كان اعضاء الحكومة الاولى لهذه الدولة من افراد الوكالة اليهودية فى فلسطين وهى ليست شيئا آخر غير الحركة الصهيونية العالمية .

وثمة سؤال هام ــ لقد كانت الدولة عند ميلادها لا تضم سوى ٥ ٪ من يهود العالم ، كيف اذن يمكن لها أن تكون واقعيا دولة لما يسمى بالشعب اليهودى فى كل انحاء العالم . لقد اجاب القادة الصهيونيون على ذلك بابقائهم المنظمة الصهيونية العالمية حية ونشطة ، بحيث تعتبر ملحقا لدولة اسرائيل بشكل يؤدى الى خلق **بناء حكومى فوقى** يستطيع أن يتصرف باسم اليهود وأن يمثلهم . أما طريقة التنفيذ فهى **استخدام دولة اسرائيل لتقوم بدور مزدوج : كدولة عادية بالنسبة لرعاياها المقيمين فى أرضها ، ثم كنواة لبناء شبه حكومى أكبر وأكثر شمولا ، يمكن أن يربط اليهود فى مختلف بلاد العالم بها .**

ويقدم جون دافيز عرضا لاهم **الوثائق التى تجسد هذه الصلة بين الدولة والمنظمة** . وهى قانون الحالة Status Law ، والتعاهد The Convenant وقانون العودة ، والمبادىء الرئيسية للبرنامج الجديد لحكومة اسرائيل .

(أ) وينظم « **قانون الحالة** » الذى صدر فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ حالة المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية فى فلسطين فى علاقتهما بدولة اسرائيل ، وقد صدر هذا القانون بالاشتراك بين هذين الطرفين ، وتحوى هذه الوثيقة اثنتى عشرة فقرة تقر الدولة فيها بأنها من خلق الشعب اليهودى بأجمعه وأن أبوابها مفتوحة لجميع اليهود . وان المنظمة الصهيونية العالمية التى نهضت بالمسئولية الرئيسية فى خلق الدولة تتعهد بمواصلة الهجرة وتنظيم مشروعات الاقامة والاندماج داخل اسرائيل .

(ب) ويفصل « **التعاهد** » الذى اقيم بين الدولة واللجنة التنفيذية للمنظمة تفصيلات هذه الحالة سواء من ناحية التعاون فى التهجير او النواحى العملية لاقامة الوافدين من اليهود الى داخل الدولة .

(ج) ويقدم **قانون العودة** الصياغة القانونية للصلة بـــين اليهود ودولة اسرائيل ، فطبقا له يكون لكل يهودى الحق فى المجىء الى هذه الدولة باعتباره « عائدا » . والنقطة الهامة هى أنه فى ظل قوانين اسرائيل يكون للثلاثـــة عشر مليونا من اليهود فى جميع انحاء العالم حق فى المواطنة داخل دولـــة اسرائيل اذا ما أتوا اليها وبمجرد مجيئهم .

(د) أما الهدف الحقيقى للارتباط الاسرائيلى الصهيونى فيتضـــح من البرامج البعيدة المدى التى وضعها ذلك الكيان الموحد منذ بدء ظهوره . ويقدم المؤلف مثلا حديثا لهذا كله فى الوثيقة الرسمية التى صدرت بعنوان « **مبادىء رئيسية لبرنامج اسرائيل الجديد** » التـــى نشرت عام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ فى الكتاب السنوى لحكومة اسرائيل . ويوضح هذا البرنامج «المهمة الاساسية » للحكومة : انها الاســـتمرار فى خلق الظـــروف الاجتماعيـــة والاقتصادية والروحية لتحقيق الرسالة الاساسية لدولة اسرائيل ، وهى جمع الشعب اليهودى المنفى الى أرضه ، تشجيع الهجرة من جميع البلدان ومن جميع الطبقات ، وخصوصا من البلاد الغنية .

هذه المهمة الاساسية لها جانب آخر يتحقق فى مختلف بلدان العالم حيث يعيش اليهود ــ انها التعاون مع الحركة الصهيونية وغيرها من المنظمات اليهودية من أجل الحفاظ على وحدة الشعب اليهودى وحماسة استمرار بقائه القومى وتعميق الاعتزاز بارضه التاريخية ــ دولة اسرائيل ، وتقدم الحـــكومة المعونة الدائمة من أجـــل اتساع المنظمة الصهيونية وتحقيـــق اهدافهـــــا .

ويستخلص المؤلف من هـــذه الوثائق الاربعة أن **اسرائيل دولة عادية** تماثل الدول الاخرى المعروفة . فاهتماماتها تجاوز حدود اقليمها ورعاياها المقيمين فيه . وهى تقوم بهذه المهمة العالمية بالتعاون مع المنظمة الصهيونية العالمية ــ والتنظيم الداخلى لهذه المنظمة يقوم على وحدات متدرجة تخضع الدنيا منها للوحدات الاعلى ، بحيث يتعين على أى وحدة صهيونية أن تلتزم بتعليمات الوحدة الاعلى مرتبة ، وفى نفس الـــوقت فان التنظيم الصهيونى يجعل جميع الافراد الاعضاء فى أى وحدة صـــهيونية محلية ، أعضـــاء فى نفس الوقت فى المنظمة الصهيونية العالمية ــ وعن هذا الطريق يمارس الكيان الصهيونى الاسرائيلى نفوذا ضخما على جميع اليهود الموجودين فى العالم الغربى على وجه الخصوص .

وثمة نتيجة اخرى لهذا الكيان الفوق وطنى ، فطبقا لقانون العودة يكون لكل يهودى حق كامن فى المواطنة داخل اسرائيل . هذا الحق الكامن يصبح منتجا لاثاره بمجرد دخول اسرائيل ، ولقد حاول الكيان الصهيونى الاسرائيلى أن يحصل على اعتراف من القانون الدولى بحقوق المواطنة فى اسرائيـــل لليهود خارجها على أساس أن الشعب اليهودى فى مجموعه يكون قومية تحمل حقا موجودا وان كان كامنا فى المواطنة داخل اسرائيل لكل يهودى يدخل الدولة . وكما هو متوقع فان هذا الوضع اثار التساؤل حول **الجنسية المزدوجة أو الولاء المزدوج .**

النتيجة الثالثة هى **التدخل فى أمور اليهود الذين يحيون خارج اسرائيل** ويحملون جنسيات دول أخرى . ولقد عرضنا لبعض مظاهر هذا التدخل حين الكلام على برنامج حكومة اسرائيل . على أن بعض مظاهر هـذا التدخل هى العمل على تهجير الاطفال والشبان الصغار من الخارج . كما أن حكومة اسرائيل تكافح ضد كل مظهر من مظاهر عدم الاهتمام بالوطن ، وحق الاندماج والتخلى عن الجماعة اليهودية والابقاء على تأييد اسرائيل فى جهودها لدعم مركزها فى المجال الدولى ، ومدها بفيض لا ينقطع من المعونات المـالية .

كل هذا يكشف عن الطابع غير العادى لهذه الدولة . فلو انهـا كانت دولة عادية لقصرت اهتماماتها برعاياها ، ولقبلت عودة اللاجئين من أهالى فلسطين الاصليين الذين كانوا يقيمون فى أرضها عام ١٩٤٨ . ولكن هـذا يعنى انها تتخلى عن فكرة هرتزل حين وضع اساس الصهيونية . ولـم يفصح أى قائد صهيونى عن هذا التخلى خلال السبعين سنة الماضـية ، ان الدولة التى نشأت عام ١٩٤٨ فى قطعة من أرض فلسطين لا تعنى الا قليلا بالنسبة للمخطط الصهيونى . ومن هذا كان من اللازم ابتداع كيـان يواصل العمل لتحقيق الهدف الاصلى .

ولقد ابرز بن جوريون معنى هذا البناء الفوق وطنى الذى يربط اسرائيل بالمنظمة الصهيونية العالمية ، **فهو يقول ان تاسيس الدولة يؤدى الى وضع قيد على الحركة** . لان لسلطة الدولة حدودا اقليمية وشخصية ، ولهـذا فانه لابد من ابتـداع وسيلة لمواصلة العمل ، والاداة هنـا هى المنظمة الصهيونية التى تستطيع أن تنشط خارج سلطان الدولة ، ولذلك فان هذه المنظمة لم تتوقف عن العمل ولم يبطل سبب وجودها بتأسيس الدولة . فكل من الدولة والمنظمة يحتاج الى الاخر وبالعمل المشترك يمكن أن يحرك الشعب اليهودى لتحقيق هدفـه .

ويقول المؤلف ان بعد نظر مؤسسى الترابط الصـهيونى الاسرائيلى ، ومهارتهم كان واضحا منذ البداية . ولكن فاعلية الترابط وشراسته لـم تظهر بوضوح الا اثناء حرب يونيو ١٩٦٧ ، فالعمل الجماعى وتبادل الحركة بين المنظمة والدولة استطاع ذلك كله أن يحشـد الرأى الغربى لتأييـد الدولة ، وأن يجند المزيد من المجندين ، ويعرض صور الاحداث طبقا لمـا تراه تل ابيب . هذا علاوة على فيض المعـونات المـالية والعسـكرية والدبلوماسية اثناء الحرب وبعدها .

أما العرب فليس لديهم شىء يناظر هذا ــ فقد كانت الجامعة العربيـة بلا فاعلية فى عرض وجهة النظر العربية بالنسبة لفلسطين وكسب العالم الى صفها ، على العكس من ذلك فان الصورة المأخوذة عن العـرب هى الفرقة والضعف .

ومهما يكن من قوة البناء فوق الوطنى الذى يـربط اسرائيل بالمنظمـة الصهيونية العالمية ـ فان شيئا هاما لم يستطع هرتزل ورواد الصهيونية الاوائل أن يلمحوه ـ يعنى بذلك علاقة اسرائيل بالشعب العربى الذى كان يسكن فلسطين . ان مصير اسرائيل النهائى مرتبط فى الحقيقة بنجاحها فى حل هذه المشكلة .

وفى الفصل السابع **بعض الاعتبارات الاساسية التى يجب أن تدخل فى الحساب أثناء بذل أى جهد من أجل بناء أساس للسلام فى الشرق الاوسط .** وثمة واقعة أساسية يراها المؤلف هى أن دولة اسرائيل موجودة فى الشرق الاوسط ، وهى عضو فى الامم المتحدة وظلت كذلك لمدة عشرين عاما . ولكن وجود دولة اسرائيل لم يتم الا لأن الحركة الصهيونية أرادت ذلك ، وكانت قادرة على توجيه ارادة حكومات قوى العالم العظمى ، نحو تحقيق وجودها ثم المحافظة عليها ، والعامل المؤثر فى نجاح اسرائيل كان تلك الوحـدة الفريدة التى تربطها بالمنظمة الصهيونية العالمية بحيث تكون النتيجة خلق ذلك البناء الفوق وطنى ذى الطابع الحكومى الذى يستطيع أن يحشـد التأييد العالمى الى جانب اسرائيل .

والحقيقة الاساسية الثانية هى أن الدولة اليهودية ما كان يمكن لها أن تـوجد الا باستخدام الضغط والقوة ضـد السكان العرب المحليين الذين عارضوا انشاء مثل هذه الدولة .

والحقيقة الثالثة هى أن النزاع بين اسرائيل والدول العربية هو نتيجة لهذا الاستخدام للقوة ، لان اسرائيل ماكان يمكن لها أن تحقق الاهـداف التى من أجلها أقامتها الحركة الصهيونيـة الا اذا اتجهت لتنفيذ الفـكرة الصهيونية التى تنادى بأن اليهود فى العالم كله يكونون أمة . وبالتالى فلابد أن يحلوا مكان السكان العرب ، ويتحول هؤلاء الى لاجئين وتغلق بلادهم فى وجوههم بالقوة . ونظرا لان اليهود فى فلسطين عند انشاء اسرائيل كانوا أقلية وغير قادرين بالتالى على تحقيق هذا الهدف فان الاستناد الى القوى الخارجية ـ بريطانيا وأمريكا ـ كان لازما ، ومن هنا مسئولية هذه القوى عن المظالم التى وقعت للسكان العرب .

أما الحقيقة الرابعة فهى ان اسرائيل اظهرت بعد انشائها اتجاها عدوانيا من نحو الشعب العربى ـ وهذا عامل ضاعف من شدة النزاع . وقد وضح ذلك من تصرفاتها المتتابعة سنة ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .

هذه الاعتبارات تؤثر فى الاوضاع الحالية وتتحكم فى فرص الحركة المتاحة فى المستقبل للدول العربية ، واسرائيل والقوتين الرئيسيتين .

فالعـرب ، لم يستخدموا بفاعلية الامكانيات المتفوقة التى يملكونهـا لمواجهة اسرائيل . فهم اما أن يتحركوا تحت تأثير الازمة الحالية ، أو يتركوا الموقف للزمن . ولكنهم لم يقوموا قط بوضع مخطط مشترك عملى للوصول

الى هدفهم ، عن طريق محاصرة اسرائيل فى حدود معينة ، ثم العمل خطوة خطوة لتحقيق ما يريدون . ان ما حدث هو أن كل دولة كانت تتصرف على انفراد ، فى اطـــار الروابط الضعيفة التى تصنعها الجامعة العربية . أما الحروب التى نشبت فقد زادت من رقعـــة اسرائيل ومن قوتها ، الا انه رغم ما حدث فى معارك يونيو فان العرب لا يزالون فى موقف قوى لمواجهة اصرار اسرائيل على الاعتراف بها والمفاوضات المباشرة معها ، ومطالبتها بالانسحاب اولا .

ولم يفطن العالم لمعنى النشاط فوق الوطنى الاسرائيلـــى الصـــهيونى ونتائجه . ان زعماء العرب يدركون جيدا أن المصـــلحة العليـــا لاسرائيل ليست فى تقدم شعوب الشرق الاوسط الذى هى جغرافيا جزء منه . ولكن مصلحتها مركزة فى يهود العالم جاهدة فى ان تضمهم داخل أمـــة ، تكون اسرائيل مركزها ومن هنا فمن الصعوبة بمكان اقناع الدول العربية بقبول دولة اسرائيل كشقيقة لهم طالما أن طبيعتها لم تتغير .

اما بالنسبة لاسرائيل فان حرب يونيو أظهرت مالديها من قوة . كمـــا انها بما غنمته زادت قوتها . وقد رأى العالم اكثر من أى وقت مضى مظهرا لفاعلية السلطة الثنائية الاسرائيلية الصهيونية فى تحريك تشكيل الـــرأى العام الدولى ، وجمع الاموال ومساعدة اسرائيل بوسائل عديدة ، الا أن حرب يونيو لم تحل المشكلة العظمى لاسرائيل : أنها لم تجلب السلام لهـــذه الدولة . فعلى الرغم من سرعة النصر الا أن العرب لم يستسلموا لشروط اسرائيل . بل ان استمرار احتلالها للاقاليم العربية الجديدة قد زاد مـــن مشاكلها ــ فعداوة السكان فى هذه الاقاليم تجبر اسرائيل على استمرار بقاء قواتها المسلحة فيها الامر الذى يستنزف من الامكانيات البشرية التى تعمل فى الصناعة والزراعة علاوة على النفقات المتنوعة . فضلا عن زيادة السكان العرب داخل حدودها ممـــا يضطرها لطلب المزيد من المهاجرين . ولقد اثبتت الايام فشل سياسة القمع المتزايدة القوة ضد الفدائيين ، وهو ما سيلفت نظر العالم الى انواع الاعتداء على حقوق الانســـان التى ارتكبت فى الماضى والحاضر وهى ما استطاع الثنائى الصهيونى الاسرائيلى حتى اليوم منع العالم من الالتفات اليها . وسيدرك العالم أن مسلك العـــرب ازاء اسرائيل لم يكن ــ كما جهد الجهاز الفوق وطنى الاسرائيلى الصهيونى فى تصويره ــ شاذا ، بل كان عاديا تماما نظرا لاعمال اغتصاب الارض وطرد السكان التى ارتكبت فى حقهم .

ولو ان اسرائيل كانت لديها استنارة لتعرف مصلحتها الخاصة لعادت لاصلاح ما حدث وأبدت استعدادها لاصلاح ما حدث فى الماضى مقابل الحصول على السلام ، ولكن هذا أمر غير محتمل حدوثه طوعا لانه يعنى التنازل عن الدور الصهيونى لدولة اسرائيل ــ وهو هدف وجودها نفسه .

والنتيجة من هذا كله ان الدولة الصهيونية ليست مما يتناسب والشرق الاوسط . فمصالحها ليست من مصالح شعوبه ، بل هى مرتبطة بالخمسة

عشر مليون يهودى الموجودين فى الخارج ، وهكذا يبين أن السلوك الشاذ فى المنطقة يصدر عن اسرائيل لا عن العرب .

فاذا كانت اسرائيل هكذا تمثل وضعا شاذا فى المنطقة ، واذا كانت عاجزة عن تغيير وضعها ذاتيا اذ هى ليست دولة حرة بل أداة للقومية الصهيونية فلابد من تدخل طرف ثالث . فالحقيقة ان الحرب فشلت فى الوصول بالطرفين المتصارعين الى وضع مستقر . ان كسب اسرائيل للحرب لا يمنحها السلام بل يزيد الاصرار على المقاومة .

المستقبل اذن تتحكم فيه **ظروف وتحركات القوتين العالميتين الكبيرتين** . أما بالنسبة للولايات المتحدة فان نقط جونسون الخمســة لا يمكن أن تقدم أساسا صالحا للعمل .. فهى لم تقبل من جانب أعضاء الامم المتحدة ، أو العرب أو اسرائيل ، وفيما يتعلق بالاتحاد السوفييتى فقد أصر على ضرورة ادانة اسرائيل بسبب اعمالها العدوانية وطالب بالانسحاب الفــورى من اراضى الدول التى وقع عليها الاعتداء . هذا الخلاف بين القوتين الرئيستين لم يتح الفرصة لمجلس الامن أو للجمعية العامة أن تتدخل بفاعلية ، بل أتاح لاسرائيل حرية فى استمرار الاحتــلال وضم القدس ومنع أهالى الضــفة الغربية من العودة الى بــلادهم . وفى نفس الوقت كان الاتحاد السوفييتى يواصل مساعدة ج.ع.م وسوريا على تعويض ما فقدتاه من سلاح .

ويعرض الكاتب لآثار موقف أمريكا على مركزها فى البلاد العربية وكيف أنها خسرت الكثير بسبب ذلك . ولديه أن الولايات المتحدة لم تفطن الى أن النزاع سببه أن اسرائيل الخاضعة للصهيونية ليست مما يــلائم الشرق الاوسط . وأن ما حدث منذ ١٩١٧ حتى اليوم كان بسبب فرض هــذه الدولة من الخارج بالقوة على المنطقة وضــد معارضة السكان المحليين ، القوية والاجماعية تقريبا . ان الولايات المتحدة بعد خمسين عاما من الصراع العربى الصهيونى ، وعشرين عاما من الصراع العربى الاسرائيلى لم تبحث جديا فى معالجة مشكلة الشعب اليهودى عن طريق الوصول الى حــلول بديلة تضمن انهاء اضطهاد اليهود دون الاعتــداء على حقــوق العــرب واضطهادهم .

هذا وعلى عكس ماكان يتصور الغرب من أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ كانت تؤدى لتلاشى الوجود السوفييتى فى المنطقة ، بسبب مرارة العرب من عدم التــدخل المباشر فى صفهم وبسبب سخط السوفييت من ضياع ألف مليون دولار قيمة المعدات المفقودة — على خلاف هذا التصور ، حدث العكس : ازداد التقارب السوفييتى العربى . وأصبحت المواجهة العربية الاسرائيلية هى مواجهة بين القوتين الكبيرتين .

ومفتاح الموقف كله يكمن فى ايجاد وسيلة يمكن بها أن تصبح اسرائيل متلائمة مع المنطقة وليس فى مواصلة العمل لاجبار العرب على قبول دولة شاذة لا تناسب الشرق الاوسط .

ماذا يقدم جون دافيز من حل للمشكلة بالنسبة للمستقبل ؟ ــ هذا هو موضوع الفصل الاخير من كتابه .. **ولديه أن المهمة مزدوجة : فاولا ، لابد من أن تتكيف اسرائيل لتصبح دولة طبيعية فى المنطقة ، وثانيا ، اصلاح الاخطاء وتعويض الاضرار التى ارتكبت فى الماضى او يمكن أن تحدث نتيجة للتسوية المقبلة .**

أما عن تكيف اسرائيل ــ فهذا مرتبط بالمهمة الصهيونية التى اخذتهاهذه الدولة على عاتقها وسببت الاضطراب والضرر للسكان المحليين ، والبحث فى هذا المجال يقودنا سريعا الى قلب الفلسفة الصهيونية التى تنادى بأن يهود العالم يكونون قومية واحدة . ان تصريح بلفور ، ووثيقة الانتداب ، وانشاء اسرائيل ، وابقاء المنظمة الصهيونية بعد تكوين الدولة وربطها مع اسرائيل فى كيان حكومى فوق وطنى ــ هذا كله أساسه فكرة القومية اليهودية الموحدة . بل انه من اجل تحقيق هذه الفكرة سببت اسرائيل والصهيونية كل تلك المظالم للشعب العربى وخلقت الصراع فى المنطقة .

ان انهاء هذا الصراع يتطلب أن تصبح اسرائيل دولة عادية لا تهتم أساسا الا برعاياها ، وأن تصبح جزءا طبيعيا فى المنطقة ــ وهذا يعنى التخلى عن المبادىء الصهيونية التى حركت اسرائيل وخلقت النزاع فلا تصبح اسرائيل هى محور وأداة البناء الاسرائيلى الصهيونى .

ولكن الواقع يوضح أن هذاالتعديل غير ممكن حدوثه من داخل اسرائيل. هنا لابد من عامل خارجى لاجبارها على سلوك هذا الطريق الجديد . والدول العربية يمكن أن تكون هذا العامل . وقد حاولت هذه الدول أن تحل المشكلة بالغاء وجود اسرائيل كدولة ــ دون أن يعنى هذا معاداة اليهود كأفراد ، أو اليهودية كدين . والواقع أن موقف الدول الغربية بقيادة بريطانيا وأمريكا لم يترك خيارا للعرب سوى مواجهة وجود اسرائيل نفسه كأداة لتطرف القومية الصهيونية . فالدول الغربية لم تبذل مجهودا لحمل اسرائيل على أن تكون دولة طبيعية . ومن هنا مسئولية هذه الدول عن الصراع العربى الاسرائيلى ــ لقد كان فى يدها مفتاح الموقف الذى هو الامتناع عن مساندتها وهى تقوم بمهمتها الصهيونية . ولو أن ذلك تم لتحقق الكثير مما كان يعنيهالعرب حين كانوا يتحدثون عن الغاء اسرائيل كدولة . بل ان هذا كان يمنح اليهود السلام وهو الشىء الذى لا يمكن أن يحصلواعليه طالما ان اسرائيل تتصرف كأداة للكيان المزدوج الصهيونى الاسرائيلى .

واذن **فالدول التى تسند اسرائيل** هى التى تملك وسيلة تحقيق السلام بسبب مالها من نفوذ عليها . فهى لا تستطيع أن تعيش دون معونتهم ويمكن أن لاتمنح هذه المعونة الا بشرط التكيف مع أوضاع الدولة العادية . وهنا تستطيع أن تقوم الولايات المتحدة بدور قيادى ، ونقطة البداية هنا هى تحديد الموقف بالنسبة لفكرة قومية الشعب اليهودى وكل مايترتب عليها من آثار تتعلق بالولاء المزدوج ، واعفاء المعونات التى تقدم لاسرائيل من

الضرائب فى أمريكا ، واستغلال هذه المعونات فى تمويل النشاط السياسى الذى يقوم به الكيان الاسرائيلى الصهيونى ، والتأثير الذى يمارسه هذا الكيان فى توجيه السياسة الامريكية الخارجية ، وعلى الرأى العام الامريكى عن طريق الصحافة والراديو والتليفزيون والسينما .

فاذا تم الاقتناع بالتخلى عن مساندة القومية الصهيونية فان المؤلف يرى أن الخطة التالية هى بذ لالجهد مع الدول العربية ولابد ان تكون هذه واثقة من حسن نيـــة المحاولة . وقد تصـــل الى هذه الثقة اذا ثبت لديهـــا أن التخلى عن القومية الصهيونية ، وتعويض الاضرار الماضية أمران حقيقيان واقعيان . ثم لابد من اقناع اسرائيل بذلك كله . وقد يكون هذا صعبا حيث ان تجريد الدولة من الطبيعة الصهيونية يناقض الفكرة الاساسية التى من أجلها خلقت . هنا يرى الكاتب ان استخدام وسائل الاجبـــار قـــد يكون مجديا .

وفى هذا المجال يقوم التعاون السوفييتى ، وتأييد باقى الدول فى العالم ومنظمة الامم المتحدة بدور فعال من أجل تخلى اسرائيل عن خصائصـــها الصهيونية واجبارها على ذلك طالما أنه لن يحدث اعتداء ضد اليهـــود أو اليهودية .

ويعترف الكاتب بأن قيام الولايات المتحدة بهذه المهمة قد لا يكون سهلا نظرا للنفوذ الصهيونى الكبير داخلها . ولكن من الممكن التقـــدم فى هـــذا الطريق كلما اقتنع المزيد من الامريكيين بمسئوليـــة مؤيدى اسرائيـــل عن النزاع المستعر . وان قيام اسرائيل بضم القدس ومواصلة احتلال الارض وطرد السكان ـــ هذه الاعمال لابد وأن تدفع الكثيرين للانتباه الى مساوىء الطبيعة الحالية للدولة . ويقدم موقف الرئيس ايزنهاور عام ١٩٥٦ ضد اسرائيل ، سابقة مفيدة فى هذا المجال . كما أنه يمكن الاعتماد علىمساعدة اليهود غير الصهيونيين ، هذا علاوة على أن برنامجا شـــاملا للتنميـــة الاقتصادية المتزايدة فى المنطقة قد يخلق مناخا يسهل فيه انجاز هذه المهمة.

وأخيرا ينتقل جون دافيز الى قضية **اصلاح الاخطاء والمظالم التى حدثت فى الماضى** • ولديه أن قادة المنظمة الصهيونية العالمية ، وقادة اسرائيل ، والاشخاص المسئولين فى البلاد التى ساندت المنظمة والدولة ـــ هؤلاءجميعا هم المسئولون عن تلك الاخطاء والمظالم ـــ وليس ذلك الجيل من العرب أو اليهود الذين ولدوا منذ عام ١٩٤٨ .

ولا يجد المؤلف مبدأ لاصلاح هذا الماضى خيرا مما قدمه وسيط الامم المتحدة فى فلسطين كونت برنادوت . وقد ثبتت الجمعية العامة للامم المتحدة هذه المقترحات فى قرارها المؤرخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، وطبقا لها يتعين اما اعادة اللاجئين لوطنهم أو تعويضهم عما فقدوه . وهذا الحق ينبغى أن يمنح ليس فقط للاجئين الذين يعيشون على معونات وكالة الغوث الدولية بل ايضـــا أولئك الذين فقدوا وسائل معيشتهم وان لم يفقدوا ديارهم مثـــل فـــلاحى الحدود ، وفقراء غزة والبدو الرحل .

وهكذا يكون من حق أولئك اللاجئين أن تفتح لهم حدود اسرائيل ويسمح لهم بالدخول اذا أرادوا . ثم تتخذ الاجراءات القانونية لاثبات الامـلاك السـابقة .

وفى نفس الوقت يوضع برنامج خاص لمساعدة العائلات اليهودية التى قد ترغب فى الرحيل عن اسرائيل والحياة فى مكان آخر . وبمجرد أن تزول الاسباب القديمة للصراع فلن يكون ثمة صعوبة لدى اليهود للعيش فى الشرق الاوسط الذى يسوده العرب ، ومن حسن الحظ أن الشعب العربى مازال يواصل التميز بين اليهودية والصهيونية ــ وبين اليهود والصـهيونيين . فاليهودية واليهود يقبلونهم ويحترمونهم بينمـا يرفضـون الصـهيونية والصهيونيين ــ فاذا ما أصلحت مظالم الماضى فان هذا الموقف التقليدى يمكن أن يكون أساسا للتفاهم بين الشعبين .

ويضع المؤلف على عاتق الجماعة الدولية وعلى الخصوص على أولئك الذين ساندوا اسرائيل كل ما يتطلبه اصلاح اخطاء ومظالم المـاضى من نفقـات .

ويعرض الكاتب بعد ذلك لحالة وحكومة المنطقة المسماة حاليا اسرائيل ــ فى المستقبل . ويعيد تأكيد حق عرب فلسطين فى وطنهم بدلا من تشردهم . ويقول ان شعب اسرائيل يفهم أكثر من غيره هذا الحق . ومهما يكن شكل الحكومة فى تلك المنطقة فلابد من الاعتراف بالحق الكامل للعرب الفلسطينيين فى ان تكون لهم المواطنة الكاملة فى المنطقة التى كانت فلسطين . وهذا كله ممكن حدوثه طالما أن سطوة القومية الصهيونية استبعدت من المنطقـة ، ولدى الكاتب أنه ليس ثمة طرف له مصلحة كبيرة فى انهاء النزاع بين الدول العربية واسرائيل مثل جماعات اليهود فى العالم ــ لانه مالم ينتـه هـذا النزاع فان العالم كله سيعتبر أن جماعات اليهود هى المسئولة أساسـا عن الاخطاء الصهيونية فى فلسطين نظـرا للتأييد الذى تتلقـاه الحـركة الصهيونية من اليهودية العالمية .

وفى راى المؤلف أن احتمال تحقيق سلام سريع فى الشرق الاوسط يرتبط باحتمال تحرك جـدى للولايات المتحدة نحو تجـريد اسرائيل من طابعهـا الصهيونى . وفى حالة عدم حدوث هذا ، فخير مايرجوه الانسان هو مرور فترة طويلة دون حرب كبيرة ــ يمكن فى هذه الفترة أن تضع القوى المختلفة أساسا ممكنا للسلام . ويؤكد دافيز أن الصراع سيستمر قاسيا ولن تستطيع اسرائيل أن تكسبه طالما هى تحت السيادة الصهيونية ، فاذا استمر النزاع فلن تستطيع اسرائيل بسكانها وعددهم مليونان ونصف مليون أن تفرض شروطها للسلام بالقوة على مائة مليون عربى . ولابد مع الوقت أن يدرك العالم ، وحتى شعب اسرائيل نفسه أن الصهيونية هى سبب النزاع . وحينئذ يضعف العون الخارجى الذى تعتمد عليه اسرائيل .

وثمـــة احتمال آخر ، أن ينتهى النزاع بحرب يهزم فيهـــا العرب نهائيا اسرائيل ، وهذا أمر ما زال واردا مع تزايد القوة العسكرية العربية . وفى هذه الحالة فان السلام سيسود نتيجة اختفاء عنصر القلق الصهيونى فى المنطقة . وكل ما يرجى حينئذ أن لا يكون الثمن من الآلام وحياة البشر بالغـــــا .

على أن الولايات المتحدة قد تتحرك وتستخدم نفوذها لانهاء النزاع دون حرب ، وذلك قبل أن يغرق سباق التسلح المنطقة فى حرب شاملة . وقد يكون هذا التهديد نفسه دافعا كى تتدخل أمريكا وتعمل على تجريد اسرائيل من طابعها الصهيونى .

مهما يكن من أمر ، فان جون دافيز يرى أن السلام لابد أن يسود منطقة الشرق الاوسط حين تستبعد القاعدة الصهيونية ـــ سبب النزاع الحالى ـــ سواء تم ذلك سلميا أو عسكريا .

وبعد فهذا هو الكتاب الذى يقدمه مدير وكالة الغوث الدولية الامريكى عن قضية فلسطين وشعبها ، يقدمه الى الرأى العام العالمى . انه شهادة واحد من ابناء العالم الغربى ، يشهد لقومه عما رأى وشاهد بنفسه ولمس بيديه . ومن هنا قيمة الكتاب ، وهو مايفسر موقف الصهيونية العالمية منـــه .

ولكن ثمة قيمة للكتاب بالنسبة لنا ونحن نكافح من أجل رد العدوان ، واستخلاص الحق المغتصب .

لقد أصبح من الثابت أن للرأى العام فى مختلف شعوب العالم قيمته . فلا يكفى أن تكون لقضيتنا أسانيدها القويـــة . ولا يكفى أن نكون نحـــن مقتنعين بها تماما . بل يجب أن نقنع بها الغير أيضـــا .

هذا الغير له منطقه ، وتراثه ، وأسلوبه فى الفهم وفى التفاهم . فان كنا نريد أن نكسبه فلابد أن نتفق الحوار معه .

ان للقضية جوانبها المتعددة . وميادين النضال فيها متعددة . ولابد أن يكون المكافحون بسلاح الرأى والفكرة فى مستوى الفدائيين الذين يمسكون السلاح ويعرضون حياتهم للموت . وكما أن استخدام السلاح له أصوله ومحاذيره ، وأى خطأ فى ذلك نتيجته خطيرة لا تقل عن فقدان حياة المناضل وبالتالى تحقيق خســـارة للقضية ، فكذلك الامر فى معـــركة الرأى . ان استخدام حجة خاطئة ، أو الاستناد الى بيـــان غير دقيق ، أو الاستهتار بقوة الخصم و بعقلية المتحدث اليه ـــ هذا كله نتيجته لا تقـــل خطورة عما يحدث حين يقع الخطأ فى ميدان القتال ...

واذا كان الصمود العربى والمقاومة قد أحدثا تغييرا كيفيا فى الرأى العام العالمى فمازال الميدان محتاجا الى فكر ورأى فى مستوى المعركة ، يدعم الصمود ويسند المقاومة .

توصـــيات

مؤتمر الاقتصاديين العرب الثـانى *

بغـــداد ٨ ــ ١٣ مارس ١٩٦٩

تطبيقا لاهداف اتحاد الاقتصاديين العرب فى اجراء الدراسات الاقتصادية والعمل على تشجيعها بحثا عن الحلول العملية المستندة الى الاسـس العلمية والرامية الى تحقيق التقدم الاقتصـادى والاجتمـاعى للشـعب العـربى .

وادراكا لطبيعة المرحلة التى تفرض على الوطن العربى أن يواجه تحدى التخلف الاقتصادى وتحدى الوجود الصهيونى .

فان المهمة العاجلة للاقتصاديين العرب تتمثل فى التصدى لبحث مقتضيات التنمية لايجاد العلاقة الموضوعية بين اقتصاد التنمية الذى تفرضه الحرب على التخلف ومقتضيات الدفاع القومى الذى تستلزمه الحرب فى مواجهة الامبريالية ، والصهيونية العالمية .

---

* اشترك فى هذا المؤتمر عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصـاء والتشريع كل من السادة الاساتذة والدكاترة / ابراهيم سعد الدين، أحمد السعيد حسنين، أحمد المرشدى، اسماعيل صبرى عبد الله ، حسين عمر ، رفعت المحجوب ، رياض الشيخ ، سلطان أبو على ، عبد الرازق حسن ، فؤاد مرسى ، فوزى رياض فهمى ، محمود حافظ غانم ، هناء خير الدين .
وقد تقدمت الجمعية فى هذا المؤتمر بالابحاث الاتية :

١ ــ نبذة عن الاقتصاد المصرى فى تطوره	(د عبـد الرازق حسـن)
٢ ــ مقتضيات التنمية ومقتضيات الدفاع القومى	(د . فـؤاد مـرسى)
٣ ــ تخطيط الاقتصاد القومى فى الظروف غير العادية مع التركيز على السياسة الانتاجية	(د . حسـين عمـر)
٤ ــ دور السياسة المالية فى اقتصـاديات التنمية والدفاع القومى	(د . ريـاض الشـيخ)
٥ ــ السياسة النقدية فى ضوء مقتضـيات التنمية والدفاع القومى	(د . اسماعيل صبرى عبد الله)
٦ ــ السياسـة الاستهلاكيـة التموينية لاقتصـاديات التنمية والدفاع القومى	(د . سـلطان أبـو على)
٧ ــ أصـول السياسـات الزراعيـة العـربية المحصولية فى وقت السلم والحرب	(د . أحمد السـعيد دسنين)
٨ ــ سياسة التنمية الصناعية ومقتضيات الامن القومى	(د . فـوزى ريـاض فهمى)

١ ــ مقتضيات التنمية :

١ ــ ان عملية التنمية الاقتصادية ليست هى النمو الاقتصادى العربى ، لكنها العملية الواعية لتحرير وتطوير الاقتصـــاد الوطنى عن طريق اجراء التغييرات الهيكلية فى البنيان الاقتصادى ، وذلك بتطوير ظروف الانتـــاج ووسائله واحلال تكنيك أرقى واستخدام وسائل انتاج أحدث واكثر كفاءة ، مع تحقيق اشـــباع متزايد للحاجات الفردية والجماعيـــة . وكل ذلك هو ما يسمح فى النهاية بتعبئة الفائض الاقتصادى لاحـــداث التراكم الضرورى للانتاج الموســـع .

٢ ــ لمواجهة خيارات التنمية لابد من الاخذ باولويات معينة ، مما يقتضى الاخذ بالتخطيط ، ومن ثم فان خطـــة التنمية هى الاداة الرئيسية لاجـــراء التغييرات الهيكلية التى تسمح بالتوسع فى الانتاج .

٣ ــ يجب التمييز بين الخطة القومية وبرنامج الاستثمار.فهذا البرنامج ليس سوى تجميع للاســـتثمارات المقترحة وبيان بتوقعات نتائجها . أمـــا الخطة فهى التعبئة الشاملة التى ترمى لتحقيق أهـــداف قومية تتعلق برفع معدلات نمو الدخل القومى وتحسين مستوى معيشة المنتجين .

٤ ــ ان فعالية التخطيط انما تعتمد الى حد كبير على وجود قطاع عام مملوك للدولة يكون اطارا لتطوير علاقات الانتاج بحيث يقـــدم فى النهاية نموذجا جديدا لاسلوب انتاج ارقى من اسلوب الانتاج السائد فى القطاع الخـــاص .

٥ ــ يجب تعبئة المدخرات المحلية العامة والخاصة بتمويل الاستثمارات، تأكيـــدا لمبـــدأ أن التنمية انما تعتمد فى المقام الاول على التراكم القومى . ومبدأ أسبقية التراكم القومى على المساعدات المالية الخارجية على الرغم من أهميتها .

٦ ــ يمكن دائما التغلب على العقبات الموروثة والمستحدثة التى تعترض التنمية بالتأكيد على حقيقة أن التنمية ليست مجرد عمل اقتصادى وانما هى عمل اجتماعى فى الاساس .

٢ ــ مقتضيات اقتصاد الحرب :

١ ــ ان الحرب التى مازالت تشنها الامبريالية واسرائيل على البـــلاد العربية هى حرب طويلة الامـــد تتطلب تعبئة القوى الانتـــاجية والموارد المادية من اجل كسب تلك الحرب .

٢ ــ لا يوجد تناقض بين التنمية واقتصاد الحرب ، وعلى العـــكس فان

التنمية بحكم التغييرات الهيكلية التى تجريها تجعل البلد مهيئا اكثر من غيره لمهام اقتصاد الحرب من تعبئة المواد وتحديد الاولويات وتوزيع الاعباء فيما بين المواطنين وقطاعات الانتاج ، وبخاصة فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص .

٣ ــ ان تعبئة الفائض الاقتصادى هى المهمة الاولى فى اقتصاد الحرب وذلك عن طريق :

(أ) اعادة توزيع الدخل القومى بغرض الحد من الدخول الموجهة للاستهلاك غير الضرورى .

(ب) ضغط الانفاق العام على القطاعات غير المنتجة الى أقصى حد .

(جـ) مواجهة اخطار التضخم والحد منه .

(د) حسن توزيع الموارد المادية بين قطاعى الانتاج والاستهلاك .

٤ ــ يمكن للتعاون الاقتصادى بين البلدان العربية وبخاصة فى مجالى البترول وفوائض الاموال أن يلعب دورا حاسما فى تعبئة الموارد لمقتضيات الدفاع القومى .

ولكل ما تقدم انعقد مؤتمر الاقتصاديين العرب الثانى فى بغداد فى الفترة ٨ ــ ١٣ آذار (مارس) ١٩٦٩ تحت شعار التعبئة الاقتصادية فى خدمة التنمية والدفاع القومى ، وتدارس المؤتمر الموضوعات التالية :

١ ــ مسح عام لاقتصاديات الوطن العربى .
٢ ــ الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادى العربى .
٣ ــ السياسة الاقتصادية :
(أ) السياسة المالية .
(ب) السياسة النقدية .
(جـ) السياسة الانتاجية الزراعية والصناعية .
(د) السياسة الاستهلاكية التموينية .
٤ ــ السياسة النفطية .
٥ ــ العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجى .

وانتهت الدراسات والمناقشات الى اقتراح التوصيات التالية :

أولا : فى مجال التعريف باقتصاديات الوطن العربى :

وجد المؤتمر ان مهمة تعبئة الموارد الاقتصادية لخدمة التنمية والدفاع القومى تتطلب ضرورة التعرف على اقتصاديات الوطن العربى ، وبناء عليه:

١ ــ يوصى المؤتمر الامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب بتصميم نماذج عامة تحتوى على تصنيف تفصيلى للمعلومات والاحصاءات الاقتصادية الاساسية التى يحتاجها الباحث فى الشؤون الاقتصادية العربية تكـون واضحة ومتجانسة فى التعاريف والمصطلحات والمفاهيم على أن يكون تصميم تلك النماذج بالتنسيق مع الاجهزة المختصة فى الجامعة العربية ومجلـس الوحدة الاقتصادية والاجهزة الاحصائية المتخصصة . كما يوصى المؤتمـر الدول العربية بتوفير المعلومات والاحصاءات حسب تلك النماذج .

٢ ــ يوصى المؤتمر الامانة العـامة للاتحاد أن تبـذل مسـاعيها لدى الجامعة العربية والجهات الاخرى المختصة لوضع اطلس اقتصادى احصائى عربى شـامل .

٣ ــ يوصى المؤتمر الحكومات العربية باستكمال اعمال المسـح الجيولوجى والطوبوغرافى وأعمال التحرى عن الثروات الطبيعية وما يتصل بها من دراسات ووضع نتـائج تلك المسـوح والدراسـات بين أيـدى الباحثين حال توفرها .

٤ ــ يوصى المؤتمر الامانة العامة للاتحاد بالسعى لدى الحكومات العربية والهيئات العلمية بزيادة الاهتمام بالدراسات المقارنة للاقتصاديات العربية، والدراسات الخاصة بقطاعات معينة بشكل شامل للوطن العربى .

ثانيا : فى مجال الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادى بين البلاد العربية :

ان المؤتمر ايمانا منه بأن مسيرة الوحدة الاقتصادية بين الاقطار العربية جزء من مسيرتنا لتحقيق الوحدة العربية الشاملة وأن التكامل الاقتصادى العربى يجعل البـلاد العربية قادرة على مواجهة التحديات الصهيـونية والاستعمارية فى معركة المصير الحالية وفى مجابهة ما تسعى اليه الصهيونية والاستعمار لاستغلال البلاد العربية ونهب مواردها .

وباستعراض ما تم من جهود بذلت فى النطاق العربى لتقوية أواصر الرباط الاقتصادى بين البلاد العربية ، والصعوبات التى تعترض التكامل الاقتصادى العربى . وما اتضح للمؤتمر من مسح الموارد العربية بأن هذه الموارد هى موارد وفيرة ومتنوعة وانها مستغلة الاستغلال الاوفى بسبب التبعية والتخلف والتجزئة . لذلك يوصى المؤتمر :

١ ــ اعطاء أولوية خاصة فى مختلف البـلاد العربية لشئون الوحدة الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من سياستها الاقتصادية .

٢ ــ تنسيق استغلال الموارد العربية فى مختلف الحقول الاقتصادية بما يكفل منع التنافر ويزيد من درجة التكامل بين مختلف أنواع الانتاج وبين الانتاج والاستهلاك ويضمن استغلال أوفى للموارد العربية ولمصالح الشعب

العربى فى مختلف أقطاره ويكفل عدم ضياع الموارد العربية واستغلالها ونهبها من جانب الاجنبى ويحفظ السيادة الاقتصادية للشعب العربى على موارده الاقتصادية .

٣ ــ عدم التركيز فى مجالات التعاون الاقتصادى العربى على تحرير التبادل التجارى فقط وانما يجب التركيز على الاستثمارات الاخرى ، خاصة فى مجال الصناعة لاهميتها القصوى للتنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعى للشعب العربى ، ولما تتيحه من قيمة مضافة كبيرة الى الدخل القومى العربى ولما تؤديه اليه من تحويل الاقتصاد العربى من وضعه الحالى الى اقتصاد متقدم متوازن .

٤ ــ تدعيم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القائم على تنفيذ اتفاقية الوحدة وحث الحكومات العربية على العناية بقراراته واعطائها الاهمية اللازمة ورفع مستوى التمثيل فيه الى المستوى الوزارى ومحاربة العقلية البيروقراطية فى مجالات التعاون الاقتصادى العربى .

٥ ــ يدعو المؤتمر كل من جمهورية العراق والجمهوريةالعربية السورية والجمهورية العربية المتحدة بالاستفادة من أحكام المادة الخامسة عشرة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واقامة وحدة أوسع مدى وتخطى مرحلة تحرير التبادل التجارى الى مرحلة التنسيق الاقتصادى ويجد المؤتمر مبررا لدعوته فى ثلاث أسس هى :

(أ) ان الفلسفة الاجتماعية التى تؤمن بها كل من هذه الدول متقاربة وذات أسس متشابهة .

(ب) ان اتفاقيات التنسيق الاقتصادى الثنائية بينهما تقوم على أسس واحدة .

(ج) ان اتفاقها هذا سيكون ضمن أحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وبالاستناد الى أحكامها .

ويدعو المؤتمر الدول الثلاث للتعاون كمجموعة داخل اتفاقية الوحدة الاقتصادية مع بقية الدول العربية المنضمة للاتفاقية حتى يقدر لهذه الاخيرة أن تجد المجال أمامها ممكنا لتسير فى طريق الوحدة الاقتصادية بخطى أبعد .

٦ ــ حث الدول العربية التى لم تنضم بعد الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بالانضمام اليها .

٧ ــ تدعيم المجلس الاقتصادى العربى بشكل يمكنه من ممارسة صلاحياته بصورة أوسع وأكثر تنسيقا مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والعمل على رفع مستواه ليكون الجهاز الاعلى الذى يرسم السياسة العامة للاجهزة الاقتصادية المنبثقة عن الجامعة العربية .

٨ ــ دعم اقتصاديات البلاد العربية المستقلة حديثا والتى تعانى من عجز ميزانياتها وخبراتها الفنية والادارية وفى مقدمتها جمهورية اليمن الجنوبى الشعبية .

٩ ــ انشاء لجنة دائمة للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد الاقتصاديين العرب والامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وهيئات التخطيط فى الدول الاعضاء ، تكون مهمتها دراسة خطط الاقطار العربية والعمل على تنسيقها واعداد اطار عام لخطة عربية تسترشد به الاقطار العربية عند وضعها لخطط التنمية الخاصة بها . كما تقوم بتوحيد المصطلحات والمفاهيم التخطيطية وتوحيد اساليب اعداد الحسابات القومية ودراسة المشروعات الائتمانية والقضايا التمويلية . ويوصى المؤتمر بضرورة توفير المبالغ اللازمة لاظهار هذه اللجنة الى حيز العمل بأسرع وقت ممكن .

١٠ ــ ضرورة وضع المشروعات الاقتصادية والبترولية العربية المشتركة جميعها موضع التنفيذ لان ذلك من شأنه ان يربط بين مصالح الاقطار المساهمة فى هذه المنشآت من جهة ، وبين أغراض المشروعات فى توحيد المصالح الاقتصادية للاقطار العربية نفسها وتطويرها من جهة ثانية كما ان على الامانة العامة للجامعة أن تتدارس الطرق المختلفة التى من شأنها الخروج بهذه المشروعات من وضعها الساكن الحالى .

ثالثا ــ السياسة الاقتصادية :

ان السياسة الاقتصادية السليمة تكفل تعبئة الموارد الاقتصادية ووضعها فى خدمة التنمية والدفاع القومى ، ولهذا فان دراسات المؤتمر انتهت :

(أ) فى نطاق السياسة المالية :

ان الدور الطبيعى للتخطيط المالى فى هذه المرحلة يتمثل فى زيادة الفائض الاقتصادى المخصص لاغراض التنمية والدفاع القومى ويفرض على الامة العربية استجابة واعية لبرنامج قومى يستهدف زيادة الانتاج وتقليل المخصص للاستهلاك غير الضرورى وانطلاقا من ذلك يوصى المؤتمر بما يلى:

١ ــ مطالبة الحكومات العربية بزيادة اعتمادات الدفاع القومى فى كل بلد عربى الى الحد الذى يضمن تهيئة كاملة فى عدد الجيوش ومعدات تسليحها .

٢ ــ انشاء صندوق مشترك للدفاع القومى على مستوى الوطن العربى تسهم فيه كل دولة عربية بنسبة تتحدد فى ضوء ما يلى :

(أ) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى .

(ب) اعتمـــادات الميزانية .

(جـ) مساهمة البترول فى تكوين دخلها القومى .

(د) نفقات الدفاع فى الميزانية .

(هـ) وجود أو عدم وجود قواتها فى الجبهة .

٣ ــ فرض ضريبة دفاع عربى على جميع البلاد العربية بسعر موحـد على أن يكون محلها سلعا استهلاكية واسعة الانتشار ولا يؤدى ارتفـاع أثمانها الى أحداث تغيير حاسم فى مستوى الاسعار كالسجائر والملاهى وأى سلع وخدمات مماثلة .

٤ ــ اصدار طوابع بريد على المستوى العـربى يرصد ريعها لبرامج اعداد جيوش التحرير الشعبية العربية والعمل الفدائى اللذين يعدان من أقوى الوسائل وأفضل الاسلحة فى التهيئة لاستعادة الحق العربى .

٥ ــ اصدار سندات دفاع مشترك أسمية يصدرها صندوق الـدفاع المشترك وتضمنها البلاد العربية ضمانا يوفر الثقة لها ويغرى المولـين فى الاكتتاب فيها على أن تدفع فائدة معتدلة عن هذه السندات وتتحمل الدول العربية هذه الفائدة بنفس النسبة التى تسهم بها فى الصـندوق، وذلك بقصد توفير مصدر لتمويل المجهود الحربى وبقصد اشراك الحكومات والشعوب العربية فى تمويل الدفاع المشترك .

٦ ــ اعادة النظر فى تركيب نفقات الدفاع فى مختلف ميزانيات الدول العربية بما يضمن توجيهها نحو أفضل استخدام لها .

(ب) وفى نطاق السياسة النقدية :

فان المؤتمر يوصى بما يلى :

١ ــ استكمال تحرير العملات العربية من التبعية للمناطق النقـدية الاجنبيـــة .

٢ ــ البدء فى الاجراءات التى تفضى الى انشاء صندوق نقد دولى عربى، وفى مقدمتها انشاء اتحاد مدفوعات عربى يشمل جميع البلدان العربية .

٣ ــ ضرورة الحد من اخطار التضخم الذى يتخطى الحدود المعقولة للتوسع النقدى فى ظروف التنمية والدفاع القومى .

٤ ــ ضرورة اجتماع محافظى (حـكام) المصارف المركزية العـربية

اجتماعا دوريا يتم كل سنة قبيل اجتماع صندوق النقد الدولى لغرض تنسيق المواقف العربية فى الشؤون النقدية الدولية .

(ج) وبصدد السياسة الانتاجية الزراعية والصناعية :

فان المؤتمر اذ يأخذ فى تقديره ظروف الحرب مع العدو ، يرى ان الهدف الاول للسياسة الانتاجية الزراعية والصناعية فى ظل هذه الظروف ، يقوم على أساس رفع الكفاية الانتاجيـــة فى الزراعة والصناعة على السواء . ولهذا يوصى المؤتمر بما يلى :

فى نطـــاق الزراعة :

١ ــ تـــكثيف الزراعة وزيادة الاهتمام بالوسائل المـــؤدية الى زيادة الانتاج الزراعى .

٢ ــ زيادة الاهتمام فى الوسائل المكملة للاصلاح الزراعى والتنميـــة كالتمويل والتعاون والتسويق والارشاد والعلاقات الزراعية .

٣ ــ اعطاء أسبقية خاصة للزراعات التى تؤمن الاحتياجات الغذائية الاساســـــية .

٤ ــ اعطاء الاسبقية للزراعات التى تؤمن احتياجات الصناعة العربية

٥ ــ الاهتمام بالثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية وادخال تربية الحيوان ضمن الزراعة المنظمة وتطويرها .

٦ ــ انشاء شركة عربية تتولى تمويل المشروعات الزراعية فى الاقطار التى تتوفر فيها الاراضى والمياه والايدى العاملة وينقصها راس المـــال .

٧ ــ تكوين لجنة علمية لاكمال دراسة الوسائل التى تحقق الاهداف السابقة على وجه افضـــل .

فى نطـــاق الصـــناعة :

١ ــ تركيز الجهود على تنسيق العمل فى صناعة البتروكيماويات وصناعة الحديد والفولاذ نظـــرا لاهمية هاتين الصناعتين وضخامة راس المـــــال المطلوب لهمـــا .

٢ ــ تنسيق السياسات الصـــناعية على ان يشمل هـــذا التنســـيق المشروعات الجديدة والقديمة والمشروعات فى القطاع العام والخاص .

٣ــ تقوية لجنة التنسيق الصناعى وتنمية الثروة المعدنية بشكل يجعلها قادرة على :

(أ) اقتراح المشروعات الصناعية المشتركة والمساهمة فى اعمال التنسيق .

(ب) وضع الاتفاقيات التنفيذية لهذه المشروعات

(جـ) مراقبة تنفيذ هذه المشروعات .

٤ ــ زيادة الاهتمام بتصنيع المنتجات النباتية والحيوانية .

٥ ــ الاهتمام بالصناعات التى تؤمن مستلزمات الانتاج الزراعى .

٦ ــ أعطاء أولوية للصناعات الاستراتيجية وخاصة أدوات ووسائل الانتاج .

٧ ــ الاسراع فى تدعيم صناعة الآلات التى من شأنها تأمين مستلزمات العمل الفدائى .

٨ ــ اقامة الصناعات البديلة للاستيراد .

٩ ــ اقامة الصناعات التى من شأنها استثمار الخامات الصناعية المتوفرة فى الوطن العربى .

١٠ ــ اقامة صناعات التغذية لصناعة المركزات لجنود الجبهة .

(د) السياسة الاستهلاكية التموينية :

وفى مجال السياسة الاستهلاكية التموينية الواجبة الاتباع فى هذه المرحلة ، يؤكد المؤتمر على أن لتنظيم الاستهلاك أثرا بالغا فى قدرة السياسة الاستهلاكية على المساهمة بتعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية والدفاع القومى ، ويوصى المؤتمر بما يلى :

١ ــ تعميق الابحاث الخاصة بهذا الموضوع فى الاقطار العربية ، وخاصة على أساس تحديد الحدود الدنيا للاستهلاك الضرورية للمحافظة على الانتاجية والمعنويات والعدالة فى توزيع عبء التضحيات . ويقتضى هذا التعمق فى توفير الاحصائيات والمعلومات المتعلقة بمرونات الطلب السعرية والدخلية على المواد المختلفة وتحديد المواد القابلة للتصدير .. الخ.

٢ ــ أن السياسة الاستهلاكية لاى قطر عربى يجب أن ترتكز على دراسة التوفر النسبى للمواد التموينية والاستراتيجية فيما بين هذه الاقطار ليصار الى توزيع المخزون منها بين مختلف أسواق الاقطار العربية حسب مقدار الحاجة فى ظروف الحرب . ومن الطبيعى أن تحقيق هذا الهدف يقتضى كشرط أولى الاهتمام بتأمين وسائل النقل السريعة والفعالة بين مختلف الاقطار العربية .

رابعا ــ وفى نطاق السياسة البترولية العربية اصدر المؤتمر التوصيات التاليـــة :

١ ــ استعرض المؤتمر ما نجم عن السياسات البترولية غير الموحدة ، فى البلاد العربية ، من تأثير محسوس فى اضعاف القوة التفاوضية للبلاد المنتجة للبترول والبلاد التى يمر البترول عبر أراضيها . ولهذا يوصى المؤتمر باقامة منظمة عربية قائمة على أسس سليمة ، تضم كل الاقطار العربية المنتجـة للبترول والاقطار التى يمر البترول عبر أراضيها ، ويكون من بين أهدافها :

(أ) العمل على اعادة النظر فى الامتيازات البترولية السائدة فى البلاد العربية على نحو يضمن المشاركة الفعلية فى الادارة وراس المال فى مختلف مراحل الصناعة انتاجا وتكريرا ونقلا وتسويقا ، وتقليل مدد الامتياز والحد من الارباح غير الاعتيادية التى تحصل عليها الشركات .

(ب) تشجيع الاستغلال المباشر فى القيام بجميع مراحل الصناعة البترولية وجعلها الاساس الذى يتبع فى تنمية الصناعة البترولية العربية ، بحيث تتولى الشركات والمؤسسات الوطنية انتاج البترول الخام ونقله وتكريره وتسويقه ويكفل بالتالى اندماج الصناعة البترولية فى الاقتصاد القومى .

(جـ) تشجيع انشاء الصناعات البتروكيماوية والعمل على تنسيق الوحدات التى تقام فى البلاد العربية لتكون كلا متكاملا .

٢ ــ يوصى المؤتمر بأن تقوم الاقطار العربية المنتجة للبترول بالزام الشركات العاملة فيها فى المساهمة بتنويع صناعة البترول لجعلها صناعة وطنيـة متكاملة . كما يوصى المؤتمر بأن تقوم الاقطار العربية المنتجة للبترول بتوسيع صناعة التكرير المحلية بواسطة الشركات الوطنية والدخول فى اتفاقيـات تجارية مع الاقطار المستهلكة تكفل تصريف المنتجات البترولية فى أسواقها .

٣ ــ استعرض المؤتمر المشكلات الناجمة عن نقل البترول العربى من حقوله الى مراكز الاستهلاك خصوصا بعد تزايد الطلب العالمى وبلوغ طاقة النقل بالانابيب حدودها القصوى ، وافتقار الدول العربية الى اسطول نقل عربى مشترك . لهذا يوصى المؤتمر بما يلى :

(أ) ضرورة انشاء شبكة أنابيب عربية تربط بين حقول الانتاج فى منطقة الخليج العـربى وموانىء التصـدير فى البحر المتـوسط لمواجهة المشروع الاسرائيلى والتغلب على العجز المتزايد فى وسائل النقل القائمة .

(ب) التعجيل فى مد خط البترول المزمع اقامته فى الجمهورية العربيـة المتحدة من خليج السويس الى البحر الابيض المتوسط .

(جـ) تذليل الصعوبات التى تواجه اقامة مشروع شركة الناقلات العربية للبترول .

خامسا ــ وفى مجال العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم يوصى المؤتمر بما يلى :

١ ــ أن تعمل الاقطار العربية على تطوير هيكلها الانتاجى بحيث تقلل من اعتمادها على استيراد مستلزماتها الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية من الدول الاجنبية .

٢ ــ أن تعمل الاقطار العربية على تحرير اقتصادياتها وتجارتها الخارجية من التبعية الاقتصادية للاسواق الاحتكارية والاستعاضة عن الاستيراد من الدول الاجنبية بالاستيراد من الاقطار العربية .

٣ ــ أن تعمل الدول العربية مندفعة من مصلحتها الاقتصادية وبشكل جماعى بحيث تتمكن من تسويق منتجاتها الى جميع الكتل الدولية آخذة بمبدأ توجيه تجارتها الخارجية الى الكتل والدول التى تمنح الدول العربية شروطا افضل وبما يؤدى الى تخفيض عجز ميزان تجارة ومدفوعات بعض الدول العربية .

٤ ــ انشاء مصرف عربى مشترك تكون مهامه تمويل التجارة واجراء عمليات المقايضة بين الاقطار العربية كما يؤيد المؤتمر قيام اتحاد المدفوعات العربى فى نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ويحث على سرعة انشاء هذا الاتحاد .

٥ ــ يؤكد المؤتمر على وجوب امتناع الدول العربية عن استعمال العلاقات الاقتصادية كوسيلة ضغط سياسى بين بعضها البعض لان نتائج ذلك الاساءة الى الشعوب قبل الحكومات .

٦ ــ يؤكد المؤتمر ان تحول العلاقات الاقتصادية للاقطار العربية نحو الدول الصديقة يخدم اغراض التنمية والدفاع وهو يوصى بزيادة هذه العلاقات على حساب الدول الغربية التى تقف من القضايا العربية موقفا معاديا .

٧ ــ يبقى الاتجاه الاقتصادى للاقطار العربية نحو البلدان النامية الهدف الرئيسى الذى يساعد على التنمية الاقتصادية فى العالم العربى ، لذلك يوصى المؤتمر بزيادة التعاون بين العالم العربى وبقية بلدان العالم الثالث فى المواضيع التالية :

(أ) اتخاذ موقف موحد مع البلدان النامية لفرض الاجراءات الدولية التى تؤدى الى ضمان اسعار مجزية للمواد الاولية وللمنتجات الزراعية ومواجهة العجز الذى يطرأ على صادراتها بين حين وآخر .

(ب) تعميق الاهتمام والتشاور وتبادل المعلومات مع دول العالم الثالث حول تطوير السوق العالمية .

(جـ) محاولة الاتفاق مع بقية الدول النامية للحصول على معاملة تفضيلية فيما يتعلق بتبادل بعض المواد الاولية والمنتجات الزراعية .

(د) السعى الى الاتفـاق مع الدول الناميـة التى تحتاج الى البترول لتزويدها بالبترول العربى مباشرة .

(هـ) الاهتمام بتبادل المنتجات المصنعة مع الدول النامية وان يكون هـذا التبادل مرتكزا على التعاون فى التخطيط والتوظيف والسير نحو نوع من التكامل فى الانتـاج .

(و) السعى لتطوير طرق المواصلات بين الدول العربية والدول الناميـة بقصد التعاون فى جميع المجالات السابق الاشارة اليها .

٨ ــ يلاحظ المؤتمر ان وجـود فوائض مالية للاقطار العربيـة فى البلاد الصناعية المتقدمة يشكل ضررا وخسارة للامة العربية فى مجموعها من حيث تفويت الفائدة من هذه الفوائض لتنمية الاقطار العربية ومن حيث أن المنتفعين من هذه الفوائض هى الدول المؤيدة لاسرائيل كما أنه يشكل خسارة للاقطار ذات الفوائض نفسها من حيث أنه يعرضها للخسارة الناجمة عن انخفاض أسعار العمـلات .

وفى سبيل توجيه هذه الاستثمارات نحو الاقطار العربيـة يوصى المؤتمـر بما يأتى :

(أ) تحقيق مشروع الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) انشاء مؤسسات عربية أما ضمن هذا الصندوق أو خارجه فى سبيل ضمان استثمارات اى قطر من الاقطار العربية الاخرى .

(جـ) وضع القوانين التى تحدد حقوق وواجبات الاستثمارات العربيـة الخاصة فى مختلف الاقطار العربية والتى تعطى لاصحاب هذه الاستثمارات حقوقا ملائمة من حيث ادارة المشاريع والاقامة فى البلد الذى يستضيف تلك المشاريع وحقوق تحويل الارباح ورؤوس الاموال بالعملات التى تغذيها .

٩ ــ نظرا للتأثيرات المعوقة للاقتصاد الاسرائيلى على الاقتصاد العربى ، وانسجاما مع الهدف المقرر لسياسة المقاطعة العربيـة ، يوصى المؤتمـر الحكومات العربية واجهزتها ذات العلاقة بزيادة الاهتمام بالتسلل الاسرائيلى الى دول العالم الثالث ، وانتهاج وسائل وأساليب واعية لاحكام الحصـار الاقتصادى حول العدو الاسرائيلى ومؤسساته ذات الطابع العالمى . كمـا يوصى المؤتمر بضرورة التأكيد المستمر على ادوار واغراض الاحتكارات العالمية والاستعمار الجديد فى اسناد التسلل الاسرائيلى الى دول العالم الثـالث فى مختلف المناسبات وعلى شتى الاصعدة .

ويرجو المؤتمر ان تقوم ادارة المقاطعة العربية فى جامعة الدول العربيـة أو أى هيئة مختصة أخرى باصدار دليل دورى يلاحق ويحلل تداخل وتحركات رأس المال الصهيونى المقنع تحت أسماء مستعارة .

تقدير تكوين رأس المال الثابت فى العراق

خـــلال الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٢

الدكتور جواد هاشم

وزير التخطيط فى الجمهورية العراقية

ان أهمية توفر احصاءات عن تكوين رأس المـــال بوجه عام ولقطر نام ، كالعراق ، بوجه خاص ، تتوضح فى ظل حقيقة ملموسة وهى أن الخطط الاقتصـــادية المختلفة التى تضعها الدولة لا يمكن رسمها بصورة موضوعية صحيحة الا اذا توفرت أرقام تفصيلية عن تكوين رأس المـــال فى تلك الدولة ولفترة زمنية معقولة .

وعلى الرغم من أن العراق قد شهد خلال العشر سنوات المنصرمة توسعا ملموسا فى الاحصاءات القومية التى تناولت أوجها مختلفة من الاقتصـــاد الوطنى ، فانه لم تبذل محاولة جدية لاحصاء تكوين رأس المـــال الثابت فيه من قبل الدائرة المركزية للاحصاء أو أية جهة أخرى . وعليه فان دراســـتنا هذه ستحاول القيام بمثل هذا الاحصاء فى العراق للفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٢ واعطاء تفصيلات وافية فى تقسيماتنا للارقام . الا أننا سنتجنب الدخول فى تفاصيل المصادر والطرق الاحصائية التى استندنا عليها لان ما نحن بصدده هنا هو اعطاء الارقام المتعلقة بالاستثمارات ، مع تحليل وبسط لتطورها ، علما بأن توصيات الدائرة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة بشأن القيـــام بمحاولات كهذه قد اتبعت هنا .

أولا ــ تعـــــريف

يعرف تكوين رأس المـــال بأنه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الانية الموجهة الى انتـــاج السلع الرأسمالية بغية زيادة طاقة البـــلد الانتاجية ، كالمكائن والآلات ، وسائط النقل ، الانشاءات على اختلاف أنواعها عـــدا الانشاءات المستخدمة لاغراض عسكرية بحتة .

وتكوين رأس المـــال يكون اجماليـــا Gross Capital Formation اذا لم يتم طرح استهلاك الموجودات الثابتة منه ويكون صافيا Net اذا تم ذلك .

وتعرف الدائرة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة اجمالى تكوين راس المال الثابت بأنه القيمة النهائية للسلع الرأسمالية الثابتة زائدا قيمة ما يضعه المنتج من سلع رأسمالية لاستعمالها فى مصنعه .

وكلمة المنتج هنا تشتمل على :

١ ــ المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية ، الخاصة والعامة Public and Private Enterprises

٢ ــ الحكومة General Government

٣ ــ القطاع المنزلى Household فيما يتعلق بملكيته لعقار فقط .

اما السلع الاستهلاكية الدائمة Durable Consumer Goods كالثلاجات والطباخات ومكائن الخياطة والأثاث التى يستعملها القطاع المنزلى فلا تدخـل ضمن تكوين راس المـال الثابت .

ومماتجدر ملاحظته هنا هو ان السلع غير القابلة للنقل Non-Transportable كالأبنية مثلا ، تعتبر جزءا من راس مال البلد الموجودة فيه هـذه السلع Country of location بغض النظـر عن جنسية اصحابهـا . وعليه لو قامت الجمهورية العربية المتحدة ببناء سفارة لها داخل العراق فأن كلفة البناية تعتبر جزءا من تكوين راس المـال الثابت العراقى على الرغم من أن العربية المتحدة هى التى تحملت هذه الكلفة . أما اذا قام العراق ببناء سفارة له فى القاهرة فان قيمة البناء ستدخل فى تكوين راس المـال الثابت فى الجمهورية العربية المتحدة وليس العراق .

ويمكن صياغة التعريف الذى اوردته الدائرة الاحصائية التـابعة للأمم المتحدة لاجمالى تكوين راس المـال الثابت بأنه المصروف Expenditure على حيـازة السـلع الرأسـمالية الجـديدة زائدا الاضـافات والتجـديدات والتحسينات Alterations and Renovations التى تجرى على السـلع الرأسمالية القائمة فى القطر الذى يراد احتساب تكوين راس المـال الثابت فيه زائدا قيمة الاعمال الانشائية Work-in-Progress

وكلمة « مصروف » تشتمل على ما يصرف فعلا لحيازة السلعة مضافا اليه كافة المصـاريف المباشرة الأخرى المتعلقة بالحيازة . فمثـلا اذا استورد صاحب مصنع ماكينة معينة لانتاج سلعة ما فان قيمة الماكينة عند احتساب تكوين راس المـال الثابت تتمثل فى قيمة شراء المـاكينة (سيف) زائدا الرسم الكمركى عليها زائدا مصاريف نقل المـاكينة من الكمارك الى المعمل زائدا مصاريف نصب الماكينة وتهيئتها للانتاج ، بما فى ذلك أجور المهندسين الاستشاريين المشرفين على النصب . ومجموع هـذه القيم يمثل كلفتها النهـائية .

ومما يؤخذ على التعريف الذى أوردته الأمم المتحدة هو اقتصار قيمة الاعمال تحت الانشاء على دور السكن فقط . أننا نعتقد بأن هذا التعريف يكتنفه بعض الغموض وانه غير كامل . اذ لماذا ندخل قيمة دور السكن تحت الانشاء ولا ندخل مثلا قيمة الابنية الاخرى التى تكون تحت الانشاء خلال السنة . فمن الواضح أن بناء دار للسكن لا يستغرق اكثر من ستة أشهر ، بينما العمارات ومشاريع الرى والكهرباء قد تستغرق سنين عديدة حتى تبلغ مرحلة الكمال . وعليه فان قيمة دور السكن تحت الانشاء ليست مهمة بقدر أهمية المشاريع الكبيرة الاخرى وان على الدائرة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة اعادة النظر فى تعريفها لتكوين رأس المال الثابت ليكون شاملا على ما ذكرناه أيضا .

ثانيا : طرق احتساب تكوين رأس المال الثابت

يمكن احتساب تكوين رأس المال الثابت باحدى طريقتين رئيسيتين : طريقة الانتاج أو تدفق السلع ، وطريقة الانفاق . الا أن قلة البيانات الاحصائية الاولية تحول عادة دون امكانية احصاء رأس المال بطريقة واحده ، وعلى الباحث عندئذ محاولة تطبيق الطريقتين معا لاستخلاص النتائج النهائية .

١ ــ طريقة الانتاج (تدفق السلع)

The Production or Commodity-Flow Method

تتلخص طريقة الانتاج لاحتساب تكوين رأس المال فى المعادلة التالية :

١ ــ الانتاج المحلى من السلع الرأسمالية (مكائن ومعدات ، ابنية ، انشاءات أخرى .. الخ) .

٢ ــ (زائدا) استيرادات البلد من السلع الرأسمالية .

٣ ــ (ناقصا) السلع الرأسمالية التى تباع الى القطاع المنزلى (عدا دور السكن والابنية الاخرى) .

٤ ــ (ناقصا) الصادرات واعادة التصدير من السلع الرأسمالية .

٥ ــ (زائدا) قيمة الاعمال تحت الانشاء .

ولتطبيق هذه الطريقة يحتاج الباحث الى معلومات واحصائيات كثيرة أهمها ما يلى :

(أ) الاحصـــاءات الصناعية ، على أن يكون محتويا على انتاج السلع الراسمالية ، واحصاءات تغير المخزون Inventory Changes

(ب) احصاءات التجارة الخارجية التفصيلية .

(جـ) كلفة نقل المكائن والآلات الى محل نصبها مع مصاريف النصب .

(د) الارباح التى يتقاضاها المستورد للسلع الراسمالية .

(هـ) اية معلومات أخرى متعلقة بكلفة السلعة وذلك بغية تقييمها بكلفتها النهائية للمستعمل النهائى لتلك السلع .

ومما يجب ملاحظته بهذا الصدد أن الدول النامية ، والعـــراق احدها ، تستورد الجزء الاعظم مما تحتاجه من مكائن ومعدات انتاجية ولا تنتج هى الا قليلا من العـــدد اليدوية ، خاصة المســـتعملة فى الزراعة . كما وأنهـــا لا تصدر سلعا انتاجية أو تعيد تصدير ما استوردته . وعليه فان أهم مصدر لجمع المعلومات عن استثمارات البـــلد فى المكائن والمعدات وغير ذلك من السلع الانتاجية هو الارقام المنشورة عن التجارة الخارجية للبلد المعين ، والتى يمكن اعتبارها اهم وأدق احصاء تقوم به مثل هذه الدول .

٢ ــ طريقة الانفـــاق

The Expenditure Method

ان معظم تقديرات تكوين راس المـــال الثابت فى الوقت الحاضر تتم عن طريقة الانفاق التى يمكن تلخيصها فى « أنها المصروفات السنوية من قبـــل الحكومة والشركات والمؤسسات والهيئـــات الاخرى على حيـــازة السلع الراسمالية المستعملة فى الانتاج » .

أما مفهوم الانتاج هنا فيضم الانتاج الصناعى والزراعى والخدمات على اختلاف أنواعها . وأما الصادرات التى يمكن الاعتماد عليها فى الحصول على البيانات المطلوبة فهى حسابات الحكومة وحسابات الشركات ، واحصاءات التجارة الخارجية ، واحصاء اجازات البناء والترميم ، والاحصاء الانشائى ، وغير ذلك مما يمكن الاستفادة منه بهذا الصدد .

مزايا وعيوب الطريقتين :

أولا ــ أن تطبيق طريقـــة الانتاج (تدفق السلع) فى احتساب تكوين راس المـــال الثابت يسمح للاحصائى :

(أ) بتقسيم تكوين راس المـــال حسب نوع الاســـتثمار والصنـــاعات المنتجة للسلع الراسمالية .

(ب) بتعريف السلع الداخلة ضمن الاحصاء تعريفا يعتمد بالدرجة الاولى على الاحصائى نفسه ، بعكس الحال لو طبقنا الانفاق حيث أن التعريف فى الحالة الاخيرة يستند الى ما يعتبره المحاسبون مصروفا رأسماليا .

ثانيا ــ اما اذا طبقنا طريقة الانفاق ، فان هذا يعنى تسليمنا مبدئيا بما هو متعارف عليه فى أصول الحسابات عند التمييز بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الجارية . وعليه ، فان استخلاص المصروفات الرأسمالية من سجلات الحسابات تعطينا نتائجا :

(ا) تعكس قرار المحاسبين فيما هو موجود Asset وما هو مطلوب Liabilities

(ب) تضمن نوعا من الانسجام الداخلى Internal Consistency فى الحسابات القومية National Accounts شريطة أن تكون المفاهيم المحاسبية قد استعملت فى تعريف الارباح واحتياطى الاندثارات Capital Consumption Provisions

(ج) تتفادى الشروح المطولة لمفهوم المصروفات الرأسمالية الواجب ادراجها فى الاستثمارات الاحصائية اذا ما أريد جمع البيانات بواسطة العدادين المستثمرين .

ومن الناحية الاخرى ، فان الاعتماد على المفاهيم المحاسبية والعرف الحسابى فى تعريف المصروفات الرأسمالية ، التى تؤدى بنا الى احصاء رأس المال الثابت ، انما ينطوى على بعض العيوب التى نجملها فيما يلى :

(ا) ان المعلومات المستقاة من سجلات الحسابات قد تؤدى الى نوع من عدم التجانس فى تعريف المصروفات الرأسمالية بين المؤسسات وذلك تبعا لكبر او صغر حجم المؤسسة . فمثلا تعتبر الشركات الكبيرة انفاقها على العدد اليدوية مصروفا جاريا ، بينما تعتبره المؤسسات الصغيرة مصروفا رأسماليا .

(ب) ونتيجة للانتقاد الاول ، فان الاعتماد الكلى على سجلات المحاسبين قد ينتج احصاءا لرأس المال الثابت اقل من الاحصاء الفعلى .

تحليل النتائج :

ان الجداول الثمانية والعشرين الملحقة بهذا التحليل تبين لنا احصاء اجمالى تكوين رأس المال الثابت فى العراق بتقسيمات مختلفة . فالجدول رقم (١) يبين لنا مجموع اجمالى تكوين رأس المال ونسبته الى اجمالى الناتج المحلى والدخل القومى بكلفة عناصر الانتاج وبسعر السوق . أما الجداول من (٢) الى (٤) فتبين لنا مساهمة القطاعين العام والخاص فى تكوين رأس المال بالأسعار الجارية واسعار سنة ١٩٥٧ .

أما تقسيم رأس المـــال وتكوينه حسب نوع الاستثمار فتبينه الجداول من (٥) الى (١٣) ، أما الجدولان رقما ١٤ ، ١٥ فيبينان تكوين رأس المـــال حسب الاستعمال الصناعى للاستثمار بالأسعار الجارية والثابتة فى حين تبين الجداول من (١٧) الى (٢٠) تفصيلات الاستعمال الصناعى للاستثمار مقسمة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالأسعار الثابتة (أى أسعار ١٩٥٧) . أما الجدول (١٦) فيحتوى على النسب المئوية لمساهمة كل صناعة فى تكوين رأس المـــال بالأسعار الثابتة .

كما نجد أن الجداول من ٢١ الى ٢٤ تبين تفصيلات تقسيم تكوين رأس المـــال حسب نوع الاستثمار فى القطاعين العام والخاص ، أما التفصيلات المتعلقة بتقسيم رأس المـــال حسب نوع الاستثمار ونوع المشترى المستثمر فيبينه الجدولان رقما ٢٥ ، ٢٦ بالأسعار الجارية والثابتة على التوالى .

أما الجدولان الأخيران رقما (٢٧) و (٢٨) فيبينان نسبة استثمارات كل قطاع (زراعة ، تعدين ، صناعة .. الخ) الى القيمة الاضافية المضافة فى ذلك القطاع بالاسعار الجارية والثابتة .

ويكشف التحليل الاحصائى للجداول الحقائق التالية .

أولا : من دراسة الارقام الموضحة فى الجدول رقم (١) نستنتج أن نسبة اجمالى تكوين رأس المـــال الثابت الى اجمالى الدخل القومى خلال الفترة ٥٧ ــ ٦٢ كانت ، الى حد ما ، محافظة على ثباتها . فبشكل عام كانت نسبة تكوين رأس المـــال الى اجمالى النـــاتج المحلى بكلفة عناصر الانتاج تزيد بقليل عن ١/٥ (٢٠ ٪) بينما كانت نسبته الى اجمالى الناتج القومى بكلفة عناصر الانتاج حوالى ١/٤ (أى ٢٥ ٪) .

كما أن الجدول يبين أن اعلى وأدنى نسبة لتكوين رأس المـــال الى الدخل القومى كانت قد سجلت سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٦٢ على التوالى . ولو نظرنا الى العمـــود رقم (٥) من الجدول المذكور لتبين لنا أن اجمالى تكوين رأس المـــال ، خلال سنتى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، كان أقل من السنة السابقة (أى ١٩٥٧)والسنين اللاحقة ، وهذا يفسر جزئيا العلاقة العكسية بين الاوضاع السياسية القلقة وهبوط النشاط الاستثمارى .

ثانيا : من الجدول رقم (٣) نلاحظ أن تكوين رأس المـــال بالاسعار الثابتة ازداد من١٠٦ر٣ مليون دينارا سنة١٩٥٧ الى ١١٨ر٠ مليون دينارا سنة ١٩٦٢ (أى بنسبة ١١ ٪) ، الا أن نسبة الزيادة كانت أكثر سنة ١٩٦١ حيث بلغت ٣٤ ٪ عما كان عليه الاستثمار سنة ١٩٥٧ .

ثالثـــا : من الجدول رقم (٤) نلاحظ أن مساهمة القطاع العام فى تكوين رأس المال قد انخفضت من ٥٥ر٣ ٪ فى سنة ١٩٥٧ الى ٤٨ر٧ ٪ سنة ١٩٦٢، الا أنه لو نظرنا الى الارقام المطلقة لاستثمارات القطاع العام (عمود رقم ١

من الجدول رقم ٣) لرأينا أن حصة القطاع العام فى تكوين رأس المال بقيت ثابتة ، حيث بلغ المعدل السنوى لهذه الحصة حوالى ٥٦ مليون دينارا .

كذلك يرينا الجدول رقم (٣) أن مساهمة القطاع الخاص (عدا شركات النفط) فى تكوين رأس المال قد انخفضت بشكل ملحوظ خلال سنة ١٩٥٩ ، وقد كان معظم هـذا الانخفاض فى القطاعين الزراعى والصناعى ، وقطاع النقل والمواصلات (انظر جدول رقم ٢) . فاذا استثنينا سنتى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ فان استثمارات القطاع الخاص (عدا شركات النفط) سترتفع من ٤٧ مليون دينارا سنة ١٩٥٧ الى اكثر من ٥٥ مليون دينارا سنة ١٩٦٢ .

أما استثمارات شركات النفط خلال السنتين ١٩٥٧ و ١٩٥٨ وسنة ١٩٦٢ فلم تتعد ٥ ملايين من الدنانير فى كل من هـذه السنوات الثلاث ، أما خلال السنوات ١٩٥٩ ــ ١٩٦١ فقد ازدادت المصروفات الاستثمارية لهذه الشركات زيادة ملموسة ، حيث بلغت ١٤٫٨ مليون دينارا سنة ١٩٥٩ و ٢١٫٩ مليون دينارا سنة ١٩٦٠ و ٢١٫٧ مليون دينارا سنة ١٩٦١ . ومن ثم فاذا ادخلنا استثمارات شركات النفط ضمن استثمارات القطاع الخاص ، فاننا نلاحظ بأنه بينما انخفضت حصة القطاع الخاص (عدا شركات النفط) بمعدل ١٥ ٪ سنة ١٩٥٩ فان ادخال استثمارات شركات النفط سيؤدى الى زيادة فى معدل استثمارات القطاع الخاص (بضمنها شركات النفط) سنة ١٩٥٩ بمقدار ٨ ٪ عما كانت عليه هذه الاستثمارات سنة ١٩٥٧ .

رابعا : يستنتج من تصنيف تكوين رأس المـال حسب نوع الاستثمار ان ما يقرب من ٧٥٪ من الاستثمارات كانت فى الانشاءات على اختلاف انواعها (ابنية ، دور سكن ، الشوارع ، مشاريع الرى .. الخ) . بينما الـ ٢٥ ٪ الباقية كانت فى المعدات والمكائن ووسائط النقل (انظر جدول رقم ٧) أما اذا قسمنا الاستثمار فى الانشاءات الى ثلاثة اقسام : دور السكن ، الأبنية الاخرى (عدا دور السكن) ، وانشاءات أخرى ، فان معدل مساهمة كل قسم من هذه الاقسام الثلاثة فى مجموع تكوين رأس المـال يكون ٢٠ ٪ ، ١٤ ٪ ، ٤٠ ٪ على التوالى .

خامسا : اذا افترضنا أن قيمة مواد الانشاء الاولية المستوردة الداخلة فى استثمار العراق فى الانشاءات تعوض بقيمة العدد والآلات المصنوعة محليا والداخلة ضمن استثمارات العراق فى المكائن والآلات (المستوردة أغلبها) فانه يمكن القول بأنه خلال الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٢ فان حـوالى ٧٥ ٪ من تكوين رأس المال الثابت فى العراق كان فى السلع الراسمالية المصنوعة محليا و ٢٥ ٪ كان فى السلع الراسمالية المستوردة .

سادسا : أن الجداول ٨ و ٩ و ١٠ تبين لنا أن حوالى ٨٥٪ من استثمارات القطاع العام (الحكومى) بالأسعار الثابتة كانت على الانشاء وحوالى ١٢ ٪ و ٣٪ على المكائن والمعدات ووسائل النقل على التوالى كما يبين الجدول

رقم ١٠ أن ما يزيد عن ٦٢٪ من الانفاق الاستثمارى الحـكومى السنوى ، خلال الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٢ ، كان على انشاء الطرق والجسور ومشاريع الرى والمواصلات وما شابه ذلك . أما الابنية (عدا دور السكن) فلم تتجاوز مساهمتها فى الاستثمارات الحكومية الـ ٢٢ ٪ سنويا . أما الجداول أرقام ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، والتى تظهر لنا استثمارات القطاع الخاص فيمكن الاستنتاج منها بأن ما يقارب الـ ٤٨ ٪ من الاسـتثمارات السـنوية للقطاع الخاص (بالأسعار الثابتة) كانت على شكل ابنية خاصة دور السكن .

كما وأن الجدول رقم ١٢ يبين لنا أن الاستثمارات الخاصة على الابنيـة قد ازدادت من ٢٣ مليون دينارا سنة ١٩٥٧ الى اكثر من ٢٩ مليون دينارا سنة ١٩٦٢ ، بينما هبطت الاستثمارات الخاصة فى المكائن والمعدات من حوالى ١٧ مليون دينارا سنة ١٩٥٧ الى ٩ ملايين من الدنانير سـنة ١٩٥٩ ، ثم عادت وارتفعت الى ٢٠ مليون دينارا سنة ١٩٦٢ .

سابعا : لو نظرنا الى الجداول أرقام ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، والتى تبين لنـا تقسيمات اجمـالى الاسـتثمارات الثـابتة حسب الاستعمال الصناعى Industrial Use بالاسعار الثابتـة ، لرأينا أن قطاع النقل والمواصلات وملكية دور السكن قد سجلا أعلى مساهمة فى مجموع الاستثمار فى العراق خلال ١٩٥٧ ــ ١٩٦٢ ، حيث سجل القطاع الاول معدلا سنويا مقداره ٢٢ ٪ بينما سجل القطاع الثانى ما يقارب الـ ٢٠ ٪ . أما قطاعا الزراعة والصناعة فكان المعدل السنوى لمساهمة كل منهما حوالى ١٣ ٪ . الا اننا نلاحظ انه بينما كانت مساهمة القطاع الزراعى ، فى مجموع تكوين راس المـال ، فى تناقص مستمر ، من ٣ر١٧ ٪ سنة ١٩٥٧ الى ٤ر٩ ٪ سنة ١٩٦٢ ، كانت مساهمة القطاع الصناعى فيه متذبذبة بين ١٦ ٪ و ٨ ٪ خلال الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٢ ، ثم ازدادت الى ١٨ ٪ سنة ١٩٦٢ .

أما قطاع المقالع والتعـدين (معظمه يمثل اسـتثمارات شركات النفط الأجنبية العاملة فى العراق) فقد ازدادت مساهمته فى مجموع الاستثمار من حوالى ٥ ٪ سنة ١٩٥٧ الى ١٧ ٪ سنة ١٩٦٠ ، ثم عادت وهبطت الى ما يزيد عن الـ ٤ ٪ سنة ١٩٦٢ . ويعود سبب هذا الهبوط المفاجىء فى استثمارات هذا القطاع الى توقف شركات النفط عن مشاريعها الاستثمارية لزيادة الطاقة الانتاجية لتصدير النفط الخام نتيجة لصدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، والذى اصبح يشكل خطرا على مصالح شركات النفط ، لا فى العراق فحسب بل فى منطقة الشرق الاوسط كلها .

أما بقدر تعلق الامر بتقسيم استثمارات القطاع العام حسب الاستعمال الصناعى ، فان الجـدولين رقمى ١٧ ، ١٨ يظهران ان أعلى مسـاهمة فى مجموع الاستثمارات الحكومية هى التى سـجلها قطاع النقل والمواصلات والتخزين ، حيث تراوحت نسبته المئوية لهذه المساهة بين ٣٠ ــ ٣٧ ٪ سنويا (أى ما يقارب ١٨ الى ٢١ مليون دينارا سنويا) ويأتى بالمرتبة الثانية

القطاع الزراعى حيث بلغت مساهمته خلال الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٦١ حوالى ٢٢ ٪ سنويا الا ان نسبة المساهمة هذه قد هبطت بمقدار ٥٠٪ (اى الى ١١ ٪) خلال سنة ١٩٦٢ . الا ان هذا الهبوط لا يعنى ان الحكومة قد قللت من اهتمامها بالمشاريع الزراعية بل يعنى ، الى حد كبير ، ان معظم المشاريع الزراعية التى بدأ العمل بها قبل وبعد سنة ١٩٥٧ قد اكملت وان نتاج ثمارها لابد وان تظهر خلال فترة قصيرة .

ومما يجلب الانتباه فى الجدولين رقمى ١٧ ، ١٨ فهو مقدار الاستثمارات الحكومية فى القطاع الصناعى ، فبعد ان كانت حصة هذا القطاع من مجموع ما تنفقه الحكومة على المشاريع الانتاجية حوالى ١٩ ٪ سنة ١٩٥٧ (اى ما يقارب ١١ مليون دينارا) ، بدأت الحصة هذه بالتناقص حتى بلغت ٢ر٢٪ سنة ١٩٦٠ (أى مليون دينارا) . ومن الجدير بالملاحظة أن استثمارات الحكومة المطلقة والنسبية فى القطاع الصناعى بعد سنة ١٩٥٨ ، وحتى نهاية ١٩٦٢ ، كانت أقل مما كانت عليه سنة ١٩٥٧ . الا أن القطاع الاقتصادى الوحيد الذى ازدادت فيه الاستثمارات الحكومية كان قطاع الخدمات ، حيث ارتفعت حصة هذا القطاع من ٨٪ سنة ١٩٥٧ الى ١٧٪ سنة ١٩٦٢ . ولو قسمنا الاستثمارات الحكومية الى قطاعين رئيسيين : قطاع سلعى (ويشتمل على القطاعين الزراعى والصناعى) وقطاع مكمل (ويشتمل على قطاع الكهرباء والماء ، والنقل والمواصلات والتخزين ، وتجارة الجملة والمفرد ، والبنوك وشركات التأمين ، والادارة العامة ، والخدمات) فيمكننا الاستنتاج من الجدول رقم ١٨ أن ما يقارب ٣٣٪ من استثمارات القطاع العام تقع سنويا ضمن القطاع السلعى و٦٧٪ منه تقع سنويا ضمن القطاع المكمل .

ثامنا : كما ان الجدولين رقمى ١٩ و ٢٠ ، اللذين يوضحان تقسيمات استثمارات القطاع الخاص (بما فى ذلك شركات النفط الاجنبية العاملة ضمن الحدود الجغرافية للعراق) حسب الاستعمال الصناعى ، فانهما يظهران أن ما يقارب الـ ٤٠٪ سنويا من هذه الاستثمارات كان فى قطاع ملكية دور السكن ، حيث ازدادت المبالغ المصروفة على انشاء دور السكن من ١٩ مليون دينار سنة ١٩٥٧ الى أكثر من ٢٤ مليون دينار سنة ١٩٦٢ . ومن الجدير بالاشارة هنا الى أن دور السكن التى قامت الحكومة ببنائها ضمن مشاريع الخطة الاقتصادية (والتى كانت كلفتها حوالى ٦ ملايين من الدنانير سنويا) قد اعتبرت جزءا من استثمارات القطاع الخاص ، على اعتبار انها تستعمل من قبل الافراد لاغراضهم الخاصة من ناحية ، ومن ناحية أخرى فأن كلفة هذه الدور ستدفع من قبل الافراد للحكومة على شكل أقساط سنوية ، فالكلفة فى هذه الحالة تشابه الحالات التى يستلف بموجبها الافراد مبالغ معينة من البنك العقارى ، وبعض المؤسسات الحكومية الاخرى ، لانشاء دور سكنى لهم . كما انها تشابه الحالات التى قامت فيها بعض الدوائر والمؤسسات الحكومية (كالبنك العقارى مثلا) ببناء دور لموظفيها واستيفاء كلفتها بأقساط سنوية .

ان الجدولين المذكورين يبينان أن نسبة مساهمة القطـــاع الصـــناعى فى تكوين رأس المال فى القطاع الخاص قد ارتفعت من ١٢ ٪ سنة ١٩٥٧ الى ١٨ ٪ سنة ١٩٦٢ . الا أن النسبة هذه قد رافقها بعض التذبذب خلال الفترة ١٩٥٨ ــ ١٩٦١ حيث هبطت الى ٥٪ سنة ١٩٥٩ . ومما تجدر ملاحظته ايضا هو هبوط الاستثمارات الخاصة فى القطاع الزراعى ، وبخاصة خلال سنتى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ .

ولو قســـمنا استثمارات القطاع الخاص الى قطاعين : قطاع ســـلعى (ويشتمل على القطاع الزراعى ، التعدين والمقالع الصناعية التحويلية ، والانشاء) وقطاع مكمل (ويشمل بقية القطاعات المذكورة فى الجدول رقم ٢٠) فأن ما يقارب الـــ ٤٢٪ من استثمارات القطاع الخاص سنويا ستكون ضمن القطاع الاول و ٥٨٪ ضمن القطاع الثانى . الا انه لو استثنينا قطاع التعدين والمقالع من القطاع السلعى على اعتبار انه يمثل شركات النفط الاجنبيـــة فستنخفض استثمارات القطاع الخاص فى القطاع السلعى الى ٢١٪ خلال الفترة ٥٧ ــ ١٩٦٢ .

تاســـعا : بما ان القيمة المضافة فى كل قطاع اقتصادى قياس للفعالية الانتاجية فأن نسبة الاستثمار الى القيمة المضافة تساعدنا فى معرفة النشاط الاستثمارى ضمن الفعالية الانتاجية لكل قطاع بصورة منفردة .

فاذا تجاوزت هـــذه النســـبة العدد الصحيح (١) (اى كانت أكثر من ١٠٠ ٪) فى أحد القطاعات فهذا يعنى أن مصادر تمويل الاستثمارات السنوية لذلك القطاع كانت أما من مصادر خارجية أو من الارباح المتراكمة من سنين سابقة . فلو نظرنا الى الجدولين رقمى ٢٧ و ٢٨ ، لرأينا أن النسبة المئوية لتكوين رأس المال الى القيمة المضافة فى قطاعى الكهرباء والماء وملكية دور الســـكن قد تجاوزت الـــ ١٠٠٪ حيث بلغت فى القطاع الاول ما يقـــارب ٤٣٠٪ سنة ١٩٥٨ وفى القطاع الثانى الـــ ١٧٥٪ سنة ١٩٦١ .

أما فيما يتعلق بقطاع التعدين Mining and Quarrying فان نسبته تعتبر منخفضة نوعا ما ، ومرد ذلك الى قلة الاستثمارات الثابتة فى شركات النفط بالنسبة للقيمة المضافة التى يحققها هـــذا القطاع .

الجدول رقم (١)
اجمالى الناتج المحلى ، اجمالى الدخل القومى ، اجمالى تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة ١٩٥٧ — ١٩٦٢
(بالأسعار الجارية)

(آلاف الدنانير)

السنة	اجمالى الناتج المحلى بكلفة عناصر الانتاج	اجمالى الدخل القومى بكلفة عناصر الانتاج	اجمالى الناتج المحلى بسعر السوق	اجمالى الدخل القومى بسعر السوق	اجمالى تكوين رأس المال الثابت	٥ : ١ ٪	٥ : ٢ ٪	٥ : ٣ ٪	٥ : ٤ ٪
	— ١ —	— ٢ —	— ٣ —	— ٤ —	— ٥ —	— ٦ —	— ٧ —	— ٨ —	— ٩ —
١٩٥٧	٤٣٠٠٦٠ر.	٣٨٣٦٦٠ر.	٤٦١٥٣٦ر.	٤١٥١٣٦ر.	١٠٦٢٩٠ار	٢٤ر٧	٢٧ر٧	٢٣ر٠	٢٥ر٦
١٩٥٨	٤٨٤٧٠٠ر.	٤٠٦٢٥٠ر.	٥١٢٢٥٨ر.	٤٣٣٨٠٨ر.	٩٧٨٧٢ر٧	٢٠ر٢	٢٤ار١	١٩ار١	٢٢ر٦
١٩٥٩	٥٠٩٦٢٠ر.	٤٢٣٨٩٠ر.	٥٣٣٥٩٥ر.	٤٤٧٨٦٥ر.	١٠٣٥٩٤ار	٢٠ر٣	٢٤ر٤	١٩ر٤	٢٣ار١
١٩٦٠	٥٦٥٣٦٠ر.	٤٧٠٠٣٠ر.	٥٩٦٣٣٧ر.	٥٠١٠٠٧ر.	١٢٠٢٣٩ر٩	٢١ر٣	٢٥ر٦	٢٠ر٢	٢٤ر٠
١٩٦١	٦١٥٠٦٠ر.	٥٢٠٨٦٠ر.	٦٥٢٣١٩ر.	٥٥٨١١٩ر.	١٣٧٢١٦ر٨	٢٢ر٣	٢٦ر٣	٢١ر٠	٢٤ر٦
١٩٦٢	٦٥٨٤٢٠ر.	٥٦٤٥٥٠ر.	٦٩٣٧٥٠ر.	٥٩٩٨٨٠ر.	١١٩٢٣٣ر٥	١٨ار١	٢١ار١	١٧ر٢	١٩ر٩

ملاحظـــات :

١ — أرقام اجمالى الناتج القومى واجالى الدخل القومى بأسعار كلفـة عناصر الانتاج عائدة الى تقديرات الدكتور خيرى الدين حسيب .
٢ — قدرت أرقام اجمالى الناتج القومى واجمالى الدخل القومى بسعر السوق بعد ادخال صافى الضرائب غير المباشرة الى الحقول ١ ، ٢ .

الجدول رقم (٢)

اجمالى تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات
موزعا بين القطاعين العام والخاص ١٩٥٧ — ١٩٦٢
(بالأسعار الجارية)

(آلاف الدنانير)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص			المجموع الكلى (١ + ٤)	
		القطاع الخاص (عدا شركات النفط)	شركات النفط	مجموع القطاع الخاص (٢ + ٣)		١٩٥٧ = ١٠٠
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	
١٩٥٧	٥٨٨٢٤ر٠	٤٢٨٠١ر٠	٤٦٦٥ر١	٤٧٤٦٦ر١	١٠٦٢٩٠ر١	١٠٠ر٠
١٩٥٨	٥٥٢٣٥ر٨	٣٧٠٧١ر٣	٥٥٦٥ر٦	٤٢٦٣٦ر٩	٩٧٨٧٢ر٧	٩٢ر١
١٩٥٩	٥٢٣٧٨ر١	٣٦٣٦٧ر٩	١٤٨٤٨ر١	٥١٢١٦ر٠	١٠٣٥٩٤ر١	٩٧ر٥
١٩٦٠	٥١٨٧٠ر٦	٤٥٥٥٥ر٣	٢٢٨١٤ر٠	٦٨٣٦٩ر٣	١٢٠٢٣٩ر٩	١١٣ر١
١٩٦١	٥٩٦٣٤ر١	٥٥١٠٥ر٠	٢٢٤٧٧ر٧	٧٧٥٨٢ر٧	١٣٧٢١٦ر٨	١٢٩ر١
١٩٦٢	٥٨١٠٢ر٣	٥٦٤٢٠ر٧	٤٧١٠ر٥	٦١١٣١ر٢	١١٩٢٣٣ر٥	١١٢ر٢

الجدول رقم (٣)
اجمالى تكوين رأس المال الثابت
موزعا بين القطاعين العام والخاص (١٩٥٧ — ١٩٦٢)
(بالأسعار المثبتة لسنة ١٩٥٧)

(آلاف الدنانير)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص				المجموع العام (١ + ٤)	
		القطاع الخاص ما عدا شركات النفط		شركات النفط		المجموع (٢ + ٣)	
	(١) ١٩٥٧ = ١٠٠	(٢) ١٩٥٧ = ١٠٠		(٣) ١٩٥٧ = ١٠٠		(٤) ١٩٥٧ = ١٠٠	(٥) ١٩٥٧ = ١٠٠
١٩٥٧	٥٨٨٢٤ر٠	٤٢٨٠١ر٠	١٠٠	٤٦٦٥ر١	١٠٠	٤٧٤٦٦ر١	١٠٠	١٠٦٢٩ر١	١٠٠ر٠
١٩٥٨	٦٠٣٩٣ر٦	٣٩١٨٤ر٤	٩٢	٥٩٠٧ر٣	١٢٧	٤٥٠٩١ر٧	٩٥	١٠٥٤٨٥ر٣	٩٩ر٢
١٩٥٩	٥٢٣٠٩ر٥	٣٦٣٨١ر٥	٨٥	١٤٨٢٦ر١	٣١٨	٥١٢٠٧ر٦	١٠٨	١٠٣٥١٧ر١	٩٧ر٤
١٩٦٠	٤٩٧٧٨ر٨	٤٣٤٤٩ر٤	١٠٢	٢١٩٠١ر٨	٤٧٠	٦٥٣٥١ر٢	١٣٨	١١٥١٣٠ر٠	١٠٨ر٣
١٩٦١	٥٧٦٤٤ر٢	٥٢٨٦٨ر٢	١٢٤	٢١٦٨٩ر٨	٤٦٥	٧٤٥٥٨ر٠	١٥٧	١٣٢٢٠٢ر٢	١٢٤ر٤
١٩٦٢	٥٧٦٣١ر٥	٥٥٢٨٠ر٢	١٢٩	٤٦٧٧ر٢	١٠٠	٥٩٩٥٧ر٤	١٢٦	١١٧٥٨٨ر٩	١١٠ر٦

الجدول رقم (٤)

النسب المئوية لمساهمة القطاعين العام والخاص فى اجمالى تكوين رأس المال الثابت فى العراق (١٩٥٧ — ١٩٦٢)

السنة	بالاسعار الجارية			بالاسعار الثابتة (أسعار سنة ١٩٥٧)		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
١٩٥٧	٥٥ر٣	٤٤ر٧	١٠٠ر	٥٥ر٣	٤٤ر٧	١٠٠ر
١٩٥٨	٥٦ر٤	٤٣ر٦	١٠٠ر	٥٧ر٣	٤٢ر٧	١٠٠ر
١٩٥٩	٥٠ر٦	٤٩ر٤	١٠٠ر	٥٠ر٥	٤٩ر٥	١٠٠ر
١٩٦٠	٤٣ر١	٥٦ر٩	١٠٠ر	٤٣ر٢	٥٦ر٨	١٠٠ر
١٩٦١	٤٣ر٥	٥٦ر٥	١٠٠ر	٤٣ر٦	٥٦ر٤	١٠٠ر
١٩٦٢	٤٨ر٧	٥١ر٣	١٠٠ر	٤٩ر٠	٥١ر٠	١٠٠ر

الجدول رقم (٥)

اجمالى تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الاستثمار

١٩٥٧ — ١٩٦٢

(بالأسعار الجارية)

(آلاف الدنانير)

نوع الموجودات	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنيـــة :						
ا — دور السكن	١٨٩٩٢ر٧	١٦٩٩٠ر٢	٢٢٣٠٢ر٥	٢٣٠٧٥ر٢	٢٥٨٠٦ر٤	٢٤١٩٣ر٣
ب — الابنية الاخرى	١٥٩٧١ر١	١٣٤٨٨ر٢	١٥٢٩٧ر٢	١٣٧٤١ر٤	٢٠٢٣١ر٦	١٩٦٣٧ر١
المجموع ١ :	٣٤٩٦٣ر٨	٣٠٤٧٨ر٤	٣٧٥٩٩ر٧	٣٦٨١٦ر٦	٤٦٠٣٨ر٠	٤٣٨٣٠ر٤
٢ — الانشاءات الاخرى :	٣٨٥٦٤ر٢	٣٩٨٩٣ر٠	٤٢٢٨٨ر١	٥٣٤٣٥ر٩	٥٥٦٢٦ر٦	٣٩٧٤٦ر٣
٣ — المكائن والآلات :						
ا — المكائن والمعدات	٢٣٣٣٧ر٢	١٧٨٣٨ر١	١٥٠٠٦ر٠	١٦٥٧٠ر٧	٢٠٣٩٢ر٦	٢٢٥٠٣ر٨
ب — الاثاث	٢٣٦٧ر٦	٢٥١١ر٥	٢٩١٣ر٤	٣٧٥٠ر٥	٣٥٦٧ر٠	٣٥٠٩ر٥
المجموع ٣ :	٢٥٧٠٤ر٨	٢٠٣٤٩ر٦	١٧٩١٩ر٤	٢٠٣٢١ر٢	٢٣٩٥٩ر٦	٢٦٠١٣ر٣
٤ — وسائط النقل :	٧٠٥٧ر٣	٧١٥١ر٧	٥٧٨٦ر٩	٩٦٦٦ر٢	١١٥٩٢ر٦	٩٦٤٣ر٥
اجمالى تكوين رأس المال الثابت بالاسعار الجارية	١٠٦٢٩٠ر١	٩٧٨٧٢ر٧	١٠٣٥٩٤ر١	١٢٠٢٣٩ر٩	١٣٧٢١٦ر٨	١١٩٢٣٣ر٥

الجدول رقم (٦)

اجمالى تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الاستثمار

١٩٥٧ — ١٩٦٢

(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٥٧)

(آلاف الدنانير)

نوع الاستثمار	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنية :						
ا — دور السكن :	١٨٩٩٢ر٧	١٨٩٧١ر٦	٢٢٦٦٣ر٥	٢٢١٤٩ر٣	٢٤٩٣٧ر٣	٢٤٠٩٧ر٣
ب — الابنية الاخرى	١٥٩٧١ر١	١٥٠٥٨ر٩	١٥٥٤٤ر٤	١٣١٩١ر٨	١٩٥٥٠ر٩	١٩٥٥٩ر٣
المجموع ١ :	٣٤٩٦٣ر٨	٣٤٠٣٠ر٥	٣٨٢٠٧ر٩	٣٥٣٤١ر١	٤٤٤٨٨ر٢	٤٣٦٥٦ر٦
٢ — الانشاءات الاخرى :	٣٨٥٦٤ر٢	٤٤٥٧٣ر٢	٤٢٩٧٥ر٦	٥١٢٨٢ر٠	٥٣٧٤٥ر٨	٣٩٥٨٨ر٦
٣ — المكائن والآلات :						
ا — المكائن والمعدات	٢٣٣٣٧ر٢	١٧٣٨٩ر٣	١٤٠٤٩ر١	١٦١٧٠ر١	١٩٧٤٧ر١	٢٢٠٣٥ر٧
ب — الأثاث	٢٣٦٧ر٦	٢٥٨٩ر١	٣١٧٧ر٠	٤٠٣٢ر٥	٤١١٤ر٢	٤١٦٣ر١
المجموع ٣ :	٢٥٧٠٤ر٨	١٩٩٧٨ر٤	١٧٢٢٦ر١	٢٠٢٠٢ر٦	٢٣٨٦١ر٣	٢٦١٩٨ر٨
٤ — وسائط النقل :	٧٠٥٧ر٣	٦٩٠٣ر٢	٥١٠٧ر٥	٨٣٠٤ر٣	١٠١٠٦ر٩	٨١٤٤ر٩
اجمالى تكوين رأس المال الثابت بالاسعار الثابتة	١٠٦٢٩٠ر١	١٠٥٤٨٥ر٣	١٠٣٥١٧ر١	١١٥١٣٠ر٠	١٣٢٢٠٢ر٢	١١٧٥٨٨ر٩

الجدول رقم (٧)

النسب المئوية لمساهمة كل نوع من الاستثمار
في اجمالي تكوين رأس المال الثابت
١٩٥٧ — ١٩٦٢
(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٥٧)

نوع الاستثمار	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنيـــة						
(أ) دور السكن	١٧ر٩	١٨ر٠	٢٢ر٠	١٩ر٢	١٨ر٩	٢٠ر٥
(ب) الابنية الاخرى	١٥ر٠	١٤ر٣	١٥ر٠	١١ر٥	١٤ر٨	١٦ر٦
المجموع ١ :	٣٢ر٩	٣٢ر٣	٣٧ر٠	٣٠ر٧	٣٣ر٧	٣٧ر١
٢ — الانشاءات الاخرى	٣٦ر٣	٤٢ر٢	٤١ر٥	٤٤ر٥	٤٠ر٧	٣٣ر٧
٣ — المكائن والآلات						
(أ) المكائن والمعدات	٢٢ر٠	١٦ر٥	١٣ر٦	١٤ر٠	١٤ر٩	١٨ر٨
(ب) الاثـــاث	٢ر٢	٢ر٥	٣ر٠	٣ر٥	٤ر١	٣ر٥
المجموع ٣ :	٢٤ر٢	١٩ر٠	١٦ر٦	١٧ر٥	١٨ر٠	٢٢ر٣
٤ — وسائط النقل	٦ر٦	٦ر٥	٤ر٩	٧ر٣	٧ر٦	٦ر٩
المجموع :	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٨)
اجمالى تكوين راس المال الثابت
فى القطاع العام حسب نوع الاستثمار
١٩٥٧ — ١٩٦٢
(بالأسعار الجارية)

(آلاف الدنانير)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنية (عدا دور السكن)	١١٩٠٣ر٦	٩٦٩١ر٢	١٠٢٤٧ر٤	١١١٨٢ر٩	١٤٨١٨ر٨	١٤٥٣٣ر٦
٢ — الانشاءات الاخرى :	٣٦٦٥٢ر١	٣٦٢٠٦ر٨	٣١٠٣١ر٨	٣٤١١١ر١	٣٦٨٧٠ر٥	٣٥٠٩٠ر٤
٣ — المكائن والآلات :						
ا — المكائن والمعدات	٨٥٣٤ر٥	٧٢٨٤ر٦	٨٠١٩ر٤	٣٦٦٦ر٨	٥٥٣٧ر٨	٥٩٦٣ر٥
ب — الآثاث	٥٩٤ر٠	٥٤٨ر٥	٧٧٢ر٤	١٠٩٤ر٣	٨٨٢ر٤	٧١٧ر٦
المجمـــوع ٣ :	٩١٢٨ر٥	٧٨٣٣ر١	٨٧٩١ر٨	٤٧٦١ر١	٦٤٢٠ر٢	٦٦٨١ر١
٤ — وسائط النقل :	١١٣٩ر٨	١٥٠٤ر٧	٢٣٠٧ر١	١٨١٥ر٥	١٥٢٤ر٦	١٧٩٧ر٢
اجمـــالى تكوين راس المـــال الثابت للقطاع العام بالاسعار الجارية	٥٨٨٢٤ر٠	٥٥٢٣٥ر٨	٥٢٣٧٨ر١	٥١٨٧٠ر٦	٥٩٦٣٤ر١	٥٨١٠٢ر٣

الجدول رقم (٩)

اجمالى تكوين رأس المال الثابت
فى القطاع العام حسب نوع الاستثمار
١٩٥٧ — ١٩٦٢
(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٥٧)

(آلاف الدنانير)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنية (عدا دور السكن) :	١١٩٠٣ر٦	١٠٨٢٨ر٣	١٠٤١٤ر٠	١٠٧٣٢ر٢	١٤٣١٧ر٦	١٤٤٧٥ر٧
٢ — الانشاءات الاخرى :	٣٦٦٥٢ر١	٤٠٤٥٤ر٥	٣١٥٣٦ر٣	٣٢٧٣٦ر٢	٣٥٦٢٣ر٩	٣٤٩٥١ر٣
٣ — المكائن والآلات :						
ا — المكائن والمعدات	٨٥٣٤ر٥	٧٠٩٣ر١	٧٤٨٠ر٧	٣٥٧٣ر٩	٥٣٥٥ر٨	٥٨٣٥ر٢
ب — الآثاث	٥٩٤ر٠	٥٦٥ر٤	٨٤٢ر٣	١١٧٦ر٧	١٠١٧ر٧	٨٥١ر٤
المجمـــوع ٣ :	٩١٢٨ر٥	٧٦٥٨ر٥	٨٣٢٣ر٠	٤٧٥٠ر٦	٦٣٧٣ر٥	٦٦٨٦ر٦
٤ — وسائط النقـــل :	١١٣٩ر٨	١٤٥٢ر٣	٢٠٣٦ر٢	١٥٥٩ر٨	١٣٢٩ر٢	١٥١٧ر٩
٥ — اجمالى تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام بالاسعار الثابتـــة	٥٨٨٢٤ر٠	٦٠٣٩٣ر٦	٥٢٣٠٩ر٥	٤٩٧٧٨ر٨	٥٧٦٤٤ر٢	٥٧٦٣١ر٥

الجدول رقم (١٠)

النسب المئوية لمساهمة كل نوع من الاستثمار
فى اجمالى تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام
١٩٥٧ — ١٩٦٢
(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٥٧)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنية (عدا دور السكن)	٢٠ر٢	١٨ر٠	٢٠ر٠	٢١ر٦	٢٤ر٨	٢٥ر١
٢ — الانشاءات الاخرى :	٦٢ر٣	٦٧ر٠	٦٠ر٢	٦٥ر٧	٦١ر٨	٦٠ر٦
٣ — المكائن والآلات :						
ا — المكائن والمعدات	١٤ر٥	١١ر٧	١٤ر٣	٧ر٢	٩ر٣	١٠ر١
ب — الاثاث	١ر٠	٩ر٠	١ر٦	٢ر٤	١ر٨	١ر٥
المجمـــوع ٣ :	١٥ر٥	١٢ر٦	١٥ر٩	٩ر٦	١١ر١	١١ر٦
٤ — وسائط النقـــل :	٢ر٠	٢ر٤	٣ر٩	٣ر١	٢ر٣	٢ر٧
٥ — المجمـــوع :	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

الجدول رقم (١١)

اجمالى تكوين راس المال الثابت فى القطاع الخاص

حسب نوع الاستثمار ١٩٥٧ — ١٩٦٢

(بالأســـعار الجارية)

(آلاف الدنانير)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنيـــة						
(أ) دور المسكن	١٨٩٩٢ر٧	١٦٩٩٠ر٢	٢٢٣٠٢ر٥	٢٣٠٧٥ر٢	٢٥٨٠٦ر٤	٢٤١٩٣ر٣
(ب) الابنية الاخرى	٤٠٦٧ر٥	٣٧٩٧ر٠	٥٠٤٩ر٨	٢٥٥٨ر٥	٥٤١٢ر٨	٥١٠٣ر٥
المجموع ١	٢٣٠٦٠ر٢	٢٠٧٨٧ر٢	٢٧٣٥٢ر٣	٢٥٦٣٣ر٧	٣١٢١٩ر٢	٢٩٢٩٦ر٨
٢ — الانشاءات الاخرى	١٩١٢ر١	٣٦٨٦ر٢	١١٢٥٦ر٣	١٩٣٢٤ر٨	١٨٧٥٦ر١	٤٦٥٥ر٩
٣ — المكائن والآلات						
(أ) المكائن والمعدات	١٤٨٠٢ر٧	١٠٥٥٣ر٥	٦٩٨٦ر٦	١٢٩٠٣ر٩	١٤٨٥٤ر٨	١٦٥٤٠ر٣
(ب) الاثاث	١٧٧٣ر٦	١٩٦٣ر٠	٢١٤١ر٠	٢٦٥٦ر٢	٢٦٨٤ر٦	٢٧٩١ر٩
المجموع ٣	١٦٥٧٦ر٣	١٢٥١٦ر٥	٩١٢٧ر٦	١٥٥٦٠ر١	١٧٥٣٩ر٤	١٩٣٣٢ر٢
٤ — وسائط النقـــل	٥٩١٧ر٥	٥٦٤٧ر٠	٣٤٧٩ر٨	٧٨٥٠ر٧	١٠٠٦٨ر٠	٧٨٤٦ر٣
٥ — اجمالى تكوين راس المال الثابت للقطـــاع الخاص بالاسعار الجارية	٤٧٤٦٦ر١	٤٢٦٣٦ر٩	٥١٢١٦ر٠	٦٨٣٦٩ر٣	٧٧٥٨٢ر٧	٦١١٣١ر٢

الجدول رقم (١٢)

اجمالى تكوين رأس المال الثابت فى القطاع الخاص

حسب نوع الاستثمار بالأسعار الثابتة (أسعار سنة ١٩٥٧)

١٩٥٧ — ١٩٦٢

(آلاف الدنانير)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنيـــة						
(أ) دور السكن	١٨٩٩٢ر٧	١٨٩٧١ر٦	٢٢٦٦٣ر٥	٢٢١٤٩ر٣	٢٤٩٣٧ر٣	٢٤٠٩٧ر٣
(ب) الابنية الاخرى	٤٠٦٧ر٥	٤٢٣٠ر٦	٥١٣٠ر٤	٢٤٥٩ر٦	٥٢٣٣ر٣	٥٠٨٣ر٦
المجموع ١	٢٣٠٦٠ر٢	٢٣٢٠٢ر٢	٢٧٧٩٣ر٩	٢٤٦٠٨ر٩	٣٠١٧٠ر٦	٢٩١٨٠ر٩
٢ — الانشاءات الاخرى	١٩١٢ر١	٤١١٨ر٧	١١٤٣٩ر٣	١٨٥٤٥ر٨	١٨١٢١ر٩	٤٦٣٧ر٣
٣ — المكائن والآلات						
(أ) المكائن والمعدات	١٤٨٠٢ر٧	١٠٢٩٦ر٢	٦٥٦٨ر٤	١٢٥٩٦ر٢	١٤٣٩١ر٣	١٦٢٠٠ر٥
(ب) الاثاث	١٧٧٣ر٦	٢٠٢٣ر٧	٢٣٣٤ر٧	٢٨٥٥ر٨	٣٠٩٦ر٥	٣٣١١ر٧
المجموع ٣	١٦٥٧٦ر٣	١٢٣١٩ر٩	٨٩٠٣ر١	١٥٤٥٢ر٠	١٧٤٨٧ر٨	١٩٥١٢ر٢
٤ — وسائط النقـــل	٥٩١٧ر٥	٥٤٥٠ر٩	٣٠٧١ر٣	٦٧٤٤ر٥	٨٧٧٧ر٧	٦٦٢٧ر٠
٥ — اجمالى تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بالاسعار الثابتة	٤٧٤٦٦ر١	٤٥٠٩١ر٧	٥١٢٠٧ر٦	٦٥٣٥١ر٢	٧٤٥٥٨ر٠	٥٩٩٥٧ر٤

الجدول رقم (١٣)

النسب المئوية لمساهمة كل نوع من الاستثمار فى اجمالى تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص ١٩٥٧ — ١٩٦٢

بالأسعار الثابتة (لسنة ١٩٥٧)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنيـــة						
(أ) دور السكن	٤٠ر٠	٤٢ر١	٤٤ر٣	٣٤ر٠	٣٣ر٤	٤٠ر٢
(ب) الابنية الاخرى	٨ر٦	٩ر٤	١٠ر٠	٣ر٧	٧ر٠	٨ر٥
المجموع ١	٤٨ر٦	٥١ر٥	٥٤ر٣	٣٧ر٧	٤٠ر٤	٤٨ر٧
٢ — الانشاءات الاخرى	٤ر٠	١ر٩	٢٢ر٣	٢٨ر٤	٢٤ر٣	٧ر٧
٣ — المكائن والآلات						
(أ) المكائن والمعدات	٢ر٣١	٨ر٢٢	١٢ر٨	١٩ر٣	١٩ر٣	٢٧ر٠
(ب) الاثاث	٣ر٧	٥ر٤	٤ر٦	٤ر٣	٤ر٢	٥ر٥
المجموع ٣	٣٤ر٩	٢٧ر٣	١٧ر٤	٢٣ر٦	٢٣ر٥	٣٢ر٥
٤ — وسائط النقـــل	١٢ر٥	١٢ر١	٦ر٠	١٠ر٣	١١ر٨	١١ر١
٥ — المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

الجدول رقم (١٤)

اجمالى تكوين رأس المال الثابت
حسب الاستعمال الصناعى ١٩٥٧ ــ ١٩٦٢
(بالأســـعار الجارية)

(آلاف الدنانير)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ ــ الزراعة	١٨٤٠٣ر٩	١٥٦٢٩ر٠	١٢٤٥٧ر٣	١٢٦٤٣ر٣	١٤٩٢٣ر٧	١١١٨٣ر٨
٢ ــ المناجم والمقالع	٤٩٥٠ر٩	٥٨٧٠ر٤	١٥٠٨٠ر٠	٢٣٠٩٣ر٢	٢٢٨٣٦ر٥	٤٩٦٣ر٥
٣ ــ الصناعة التحويلية	١٦٧٤٦ر٨	١٣٥٥٦ر٦	١١٣١١ر٤	٩٠٣٩ر٩	١٢٨١٤ر٢	٢٠٨٨ر٤
٤ ــ الصناعة الانشائية	٢٩٠٨ر٥	٢٠٦٦ر٢	١٨٣٩ر٨	١٣٠٠ر٨	١٨٧٨ر٧	١٦٦٢ر٥
٥ ــ الكهرباء والمـاء	٦٤٣١ر٠	٨٩١٢ر٤	٥٠١٩ر١	٧٧٧٤ر٧	٥٠٣٠ر٦	٤٨٦٧ر٢
٦ ــ النقل والمواصلات والخزن	٢٣٥٦٧ر١	٢١٨٦٤ر٤	٢٠٦٨٣ر٢	٢٥٤٩٣ر٠	٣٢٠٩٨ر٢	٢٨٩٤٧ر٨
٧ ــ تجارة الجملة والمفرد	٣٢١٦ر٧	٢١٠٢ر٧	٢١٦٨ر٢	٢١٤١ر٦	٢٩٩٤ر٠	٢٩٢١ر٧
٨ ــ البنوك والتأمين	٧٩٢ر٣	٩٧٨ر٨	٨٣٦ر٧	٥١٩ر١	٨٧٨ر٣	١٢٧٥ر٧
٩ ــ ملكية دور السكن	١٨٩٩٢ر٧	١٦٩٩٠ر٢	٢٢٣٠٢ر٥	٢٣٠٧٥ر٢	٢٥٨٠٦ر٤	٢٤١٩٣ر٣
١٠ ــ الادارة العامة	٣٠٨٦ر٣	٢٤٥٠ر٦	٢٧٢٥ر٢	٣٢٢٤ر٤	٤٠٩٢ر١	٥٠٦٢ر٩
١١ ــ الخدمات	٧١٩٣ر٩	٧٤٥١ر٤	٩١٧٠ر٧	١١٩٣٤ر٧	١٣٨٦٤ر١	١٣٢٦٦ر٧
تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية	١٠٦٢٩ر١	٩٧٨٧٢ر٧	١٠٣٥٩٤ر١	١٢٠٢٣٩ر٩	١٣٧٢١٦ر٨	١١٩٢٣٣ر٥

الجدول رقم (١٥)

اجمالى تكوين راس المال الثابت

حسب الاستعمال الصناعى ١٩٥٧ — ١٩٦٢

بالأسعار الثابتة (لسنة ١٩٥٧)

(آلاف الدنانير)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الزراعة	١٨٤٠٣ر٩	١٧١١٥ر٦	١٢٥٦٦ر١	١٢١٨٥ر٦	١٤٤٥١ر٠	١١٠٦٨ر٩
٢ — المناجم والمقالع	٤٩٥٠ر٩	٦٢١٢ر٨	١٥٠٥٠ر٤	٢٢١٧٢ر٣	٢٢٠٣٦ر٩	٤٩٢٥ر٢
٣ — الصناعة التحويلية	١٦٧٤٦ر٨	١٣٩٨١ر٠	١١٠٦٣ر٧	٨٧٣٨ر٦	١٢٣٨٥ر٤	٢٠٥٦٦ر٠
٤ — الصناعة الانشائية	٢٩٠٨ر٥	٢٠٥٢ر٧	١٧٤١ر١	١٢٠٢ر٧	١٧٩٦ر٩	١٥٩٨ر٩
٥ — الكهرباء والماء	٦٤٣١ر٠	٩٦٢٨ر٢	٤٩٠٧ر٠	٧٤٨٣ر٦	٤٨٧٤ر٥	٤٨١٩ر٧
٦ — النقل والمواصلات والخزن	٢٣٥٦٧ر١	٢٣٤٧٧ر٠	٢٠٤٤٦ر٨	٢٣٨٣٥ر٨	٣٠٢٥٧ر٣	٢٧٧٦٨ر٢
٧ — تجارة الجملة والمفرد	٣٢١٦ر٧	٢٢٥٦ر٨	٢٢٢٣ر٧	٢١٠٦ر٤	٣٠٠١ر٣	٢٩٩٣ر٧
٨ — البنوك والتامين	٧٩٢ر٣	١٠٧٨ر٦	٨٤٧ر٩	٥٠٨ر٤	٨٦٢ر٠	١٢٨٢ر٠
٩ — ملكية دور السكن	١٨٩٩٢ر٧	١٨٩٧١ر٦	٢٢٦٦٣ر٥	٢٢١٤٩ر٣	٢٤٩٣٧ر٣	٢٤٠٩٧ر٣
١٠ — الادارة العامة	٣٠٨٦ر٣	٢٦٩٤ر٠	٢٧٣١ر٧	٣٠٩٢ر٩	٣٩٥١ر٩	٥٠٤٠ر٦
١١ — الخدمات	٧١٩٣ر٩	٨٠١٧ر٠	٩٢٧٥ر٢	١١٦٥٤ر٤	١٣٦٤٧ر٧	١٣٤٢٨ر٤
تكوين رأس المال الثابت بالاسعار الثابتة	١٠٦٢٩٠ر١	١٠٥٤٨٥ر٣	١٠٣٥١٧ر١	١١٥١٣٠ر٠	١٣٢٢٠٢ر٢	١١٧٥٨٨ر٩

الجدول رقم (١٦)
النسب المئوية لمساهمة كل صناعة (قطاع)
فى اجمالى تكوين رأس المال الثابت
١٩٥٧ — ١٩٦٢
بالأسعار الثابتة (لسنة ١٩٥٧)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الزراعة	١٧ر٣	١٦ر٢	١٢ر١	١٠ر٦	١٠ر٩	٩ر٤
٢ — المناجم والمقالع	٤ر٦	٦ر٠	١٤ر٥	١٩ر٢	١٦ر٧	٤ر٢
٣ — الصناعة التحويلية	١٥ر٨	١٣ر٢	١٠ر٧	٧ر٦	٩ر٣	١٧ر٥
٤ — الصناعة الانشائية	٢ر٧	٢ر٠	١ر٧	١ر٠	١ر٤	١ر٤
٥ — الكهرباء والمـاء	٦ر٠	١ر٩	٤ر٧	٦ر٥	٣ر٧	١ر٤
٦ — النقل والمواصلات والخزن	٢٢ر٢	٢٢ر٣	١٩ر٨	٢٠ر٨	٢٢ر٩	٢٣ر٦
٧ — تجارة الجملة والمفرد	٣ر٠	٢ر١	٢ر١	١ر٨	٢ر٣	٢ر٥
٨ — البنوك والتامين	٠ر٧	—ر١	٠ر٨	٠ر٤	٠ر٦	١ر١
٩ — ملكية دور السكن	١٨ر٠	١٨ر٠	٢٢ر٠	١٩ر٢	١٨ر٩	٢٠ر٥
١٠ — الادارة العامة	٢ر٩	٢ر٥	٢ر٦	٢ر٧	٣ر٠	٤ر٣
١١ — الخدمات	٦ر٨	٧ر٦	٩ر٠	١٠ر٢	١٠ر٣	١١ر٤
المجموع :	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

الجدول رقم (١٧)
اجمالى تكوين راس المال الثابت فى القطاع العـــام
حسب الاستعمال الصناعى
١٩٥٧ — ١٩٦٢
(بالأسعار المثبتة لسنة ١٩٥٧)

(آلاف الدنانير)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الـــزراعة	١٤١٧٣٫٨	١٤٥٨٦٫٧	١١٠٥٨٫٤	١٠٠٨١٫١	١٠٥٧٨٫٠	٦٠٩٠٫٣
٢ — الصناعة التحويلية	١٠٨٩٥٫١	٨١٨٤٫٠	٨٤٤٩٫٤	١٠٧٦٫٤	٥٦٦٨٫٧	١٠٠٧٠٫٣
٣ — الكهرباء والمـاء	٦٤٣١٫٠	٩٦٢٨٫٢	٤٩٠٧٫٠	٧٤٨٣٫٦	٤٨٧٤٫٥	٤٨١٩٫٧
٤ — النقل والمواصلات والخزن	١٧٨٠٤٫٠	١٨٦٦٦٫١	١٧٢٤٩٫٩	١٨٢٨٥٫٦	٢١٨٥٧٫٦	٢١٠٩٢٫٠
٥ — تجارة الجملة والمفرد	٩٨٩٫٤	٢٠١٫٧	١٦٣٫٥	٢٣٧٫٠	٨٤٫٥	٨٥٫٨
٦ — البنوك والتأمين	٥٩٧٫٦	٨٣٢٫٢	٧٢٠٫٧	٤١٢٫٥	٦٦٨٫٢	٩١٧٫٩
٧ — الادارة العـامة	٣٠٨٦٫٣	٢٦٩٤٫٠	٢٧٣١٫٧	٣٠٩٢٫٩	٣٩٥١٫٩	٥٠٤٠٫٦
٨ — الخـــدمات	٤٨٤٦٫٨	٥٦٠٠٫٧	٧٠٢٨٫٩	٩١٠٩٫٧	٩٩٦٠٫٨	٩٥١٤٫٩
اجمالى تكوين راس المال الثابت للقطاع العام بالاسعار الثابتة	٥٨٨٢٤٫٠	٦٠٣٩٣٫٦	٥٢٣٠٩٫٥	٤٩٧٧٨٫٨	٥٧٦٤٤٫٢	٥٧٦٣١٫٥

الجدول رقم (١٨)

النسب المئوية لمساهمة كل صناعة (قطاع) فى اجمالى تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام ١٩٥٧ — ١٩٦٢

بالأسعار الثابتة (لسنة ١٩٥٧)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الزراعة	٢٤ر١	٢٤ر٢	٢١ر١	٢٠ر٣	١٨ر٤	١٠ر٦
٢ — الصناعة التحويلية	١٨ر٥	١٣ر٦	١٦ر٢	٢ر٢	٩ر٧	١٧ر٥
٣ — الكهرباء والماء	١٠ر٩	١٥ر٩	٩ر٤	١٥ر٠	٨ر٥	٨ر٤
٤ — النقل والمواصلات والخزن	٣٠ر٣	٣٠ر٩	٣٣ر٠	٣٦ر٧	٣٨ر٠	٣٦ر٦
٥ — تجارة الجملة والمفرد	١ر٧	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٥	٠ر١	٠ر١
٦ — البنوك والتأمين	٠ر١	١ر٤	١ر٤	٠ر٨	١ر٢	١ر٦
٧ — الادارة العامة	٥ر٣	٤ر٤	٥ر٢	٦ر٢	٦ر٨	٨ر٧
٨ — الخدمات	٨ر٢	٩ر٣	١٣ر٤	١٨ر٣	١٧ر٣	١٦ر٥
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

الجدول رقم (١٩)
اجمالى تكوين رأس المال الثابت فى القطاع الخاص
حسب الاستعمال الصناعى
١٩٥٧ — ١٩٦٢
(بالأسعار المثبتة لسنة ١٩٥٧)

(آلاف الدنانير)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الـــزراعة	١ر٤٢٣٠	٩ر٢٥٢٨	٧ر١٥٠٧	٥ر٢١٠٤	٠ر٣٨٧٣	٦ر٤٩٧٨
٢ — المناجم والمقالع	٩ر٤٩٥٠	٨ر٦٢١٢	٤ر١٥٠٥	٣ر٢٢١٧٢	٩ر٢٢٠٣٦	٢ر٤٩٢٥
٣ — الصناعة التحويلية	٧ر٥٨٥١	٠ر٥٧٩٧	٣ر٢٦١٤	٢ر٧٦٦٢	٧ر٦٧١٦	٧ر١٠٤٩٥
٤ — الصناعة الانشائية	٥ر٢٩٠٨	٧ر٢٠٥٢	١ر١٧٤١	٧ر١٢٠٢	٩ر١٧٩٦	٩ر١٥٩٨
٥ — النقل والمواصلات والخزن	١ر٥٧٦٣	٩ر٤٨١٠	٩ر٣١٩٦	٢ر٥٥٥٠	٧ر٨٣٩٩	٢ر٦٦٧٦
٦ — تجارة الجملة والمفرد	٣ر٢٢٢٧	١ر٢٠٥٥	٢ر٢٠٦٠	٤ر١٨٦٩	٨ر٢٩١٦	٩ر٢٩٠٧
٧ — البنوك والتامين	٧ر١٩٤	٤ر٢٤٦	٢ر١٢٧	٩ر٩٥	٨ر١٩٣	١ر٣٦٤
٨ — ملكية دور السكن	٧ر١٨٩٩٢	٦ر١٨٩٧١	٥ر٢٢٦٦٣	٣ر٢٢١٤٩	٣ر٢٤٩٣٧	٣ر٢٤٠٩٧
٩ — الخـــــدمات	١ر٢٣٤٧	٣ر٢٤١٦	٣ر٢٢٤٦	٧ر٢٥٤٤	٩ر٣٦٨٦	٥ر٣٩١٣
اجمالى تكوين رأس المـال الثابت للقطاع الخاص بالاسعار الثابتة	١ر٤٧٤٦٦	٧ر٤٥٠٩١	٦ر٥١٢٠٧	٢ر٦٥٣٥١	٠ر٧٤٥٥٨	٤ر٥٩٩٥٧

الجدول رقم (٢٠)

النسب المئوية لمساهمة كل صناعة (قطاع) فى اجمالى تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص

١٩٥٧ — ١٩٦٢

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الزراعة	٩ر٠	٥ر٦	٣ر٠	٣ر٢	٥ر٢	٨ر٣
٢ — المناجم والمقالع	١٠ر٤	١٣ر٨	٢٩ر٤	٣٤ر٠	٢٩ر٦	٨ر٢
٣ — الصناعة التحويلية	١٢ر٣	١٢ر٩	٥ر١	١١ر٧	٩ر٠	١٧ر٥
٤ — الصناعة الانشائية	٦ر١	٤ر٥	٣ر٤	١ر٨	٢ر٤	٢ر٧
٥ — النقل والمواصلات والخزن	١٢ر١	١٠ر٧	٦ر٢	٨ر٥	١١ر٣	١١ر٢
٦ — تجارة الجملة والمفرد	٤ر٧	٤ر٥	٤ر٠	٢ر٩	٣ر٩	٤ر٨
٧ — البنوك والتامين	٤ر٠	٥ر٠	٢ر٠	١ر٠	٠ر٣	٠ر٦
٨ — ملكية دور السكن	٤٠ر٠	٤٢ر١	٤٤ر٣	٣٤ر٠	٣٣ر٤	٤٠ر٢
٩ — الخدمات	٥ر٠	٥ر٤	٤ر٤	٣ر٨	٤ر٩	٦ر٥
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٢١)

اجمالى تكوين راس المال الثابت فى القطاع العـــام

حسب نوع الاستثمار والاستعمال الصناعى

(بالأســـعار الجارية)

١٩٥٧ — ١٩٦٢

(آلاف الدنانير)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنيـــة :						
(أ) المـــزراعة	—	—	١٣ر٢	٢٠٢ر٤	٦٩٧ر٦	٣٨٠ر٠
(ب) الصناعة التحويلية	١ر٣٨٨	٢١١٩ر٨	١٣٩٢ر٩	٥٧٣ر٥	١٤٠٥ر٩	٢٤٦٤ر٠
(ج) الكهرباء والمـــاء	٨ر١٤١	٣٣٣ر٦	٥٣٥ر٣	٦٦١ر٧	٤٤٦ر٢	٥٧٠ر٤
(د) النقل والمواصلات والخزن	١ر٢٨٩	٣٢٠ر٢	١٠٣٦ر٣	٢٣٣٦ر١	٢٧٠٤ر٠	١٤٣٩ر٧
(هـ) تجارة الجملة والمفرد	٤ر٧٧٨	٧٦ر٠	١٠٠ر٠	١٦٢ر٠	٣١ر٠	٣٠ر٠
(و) البنوك والتأمين	١ر٥٥٣	٧٢٠ر٧	٦٧٤ر٥	٣٢٥ر٤	٦٢٣ر٠	٨٤٩ر٠
(ز) الادارة العـــامة	١ر٢٤٤٩	٢٠٣٦ر٥	٢٠١٣ر٩	٢٥٤٦ر٢	٣٤٤٩ر٠	٤٤٦٤ر٦
(ح) الخـــدمات	٣٨٠٦ر٠	٤٠٨٤ر٤	٤٤٨١ر٣	٤٣٧٥ر٦	١ر٥٤٦٢	٤٣٢٥ر٩
المجمـــوع ١	١١٩٠٣ر٦	٩٦٩١ر٢	١٠٢٤٧ر٤	١١١٨٢ر٩	١٤٨١٨ر٨	١٤٥٢٣ر٦
٢ — الانشاءات الاخرى :						
(أ) المـــزراعة	٨ر١٤١٧٢	١٣٠٥٥ر١	١٠٦٢٦ر٨	١٠٢٤٦ر٨	١٠١٨٥ر٨	٥٧٣٤ر٨
(ب) الصناعة التحويلية	٧ر٩٨٣	١٩١٧ر٣	٣١٢٣ر٢	١٥٨ر٢	١٦٨٧ر٤	٤٢٧٣ر٨
(ج) الكهرباء والمـــاء	٩ر٤٧١٤	٦٢٦٠ر١	٢١١٤ر٣	٥٠٩٥ر٣	٣٠٧٩ر٨	٢٥٠٨ر٦

تابع الجدول رقم (٢١)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
(د) النقل والمواصلات والخزن	١٦١ر٠٥	١٤٥١٨ر٧	١٣٧٨٥ر٠	١٥٢٤٩ر٨	١٨٦٧٨ر١	١٨٢٧٢ر٠
(هـ) تجارة الجملة والمفرد	٢١ر٠	١٠٠ر٠	٥٧ر٠	٨٠ر٠	٥٠ر٠	٥٣ر٥
(و) البنوك والتأمين	—	—	—	—	—	—
(ز) الادارة العامة	١٥٦ر٥	٨٦ر٣	١٢٢ر٥	١٤٥ر٤	١٥٧ر٧	١٧٥ر٤
(ح) الخدمات	٣٠٩ر٢	٢٦٩ر٣	١٢٠٣ر٠	٣١٣٥ر٦	٣٠٣١ر٧	٤٠٧٢ر٣
المجموع ٢	**٣٦٦٥٢ر١**	**٣٦٢٠٦ر٨**	**٣١٠٣١ر٨**	**٣٤١١١ر١**	**٣٦٨٧٠ر٥**	**٣٥٠٩٠ر٤**
٣ ــ المكائن والآلات :						
(أ) مكائن ومعدات						
١ ــ الزراعة	١ر٠	—	٢٦٣ر١	٣٢ر٤	٦١ر٧	—
٢ ــ الصناعة التحويلية	٥٦٤٠ر٧	٣٥٤٧ر٧	٣٩١٩ر٠	٣١٩ر٥	٢٦٢٧ر٦	٣١١٥ر١
٣ ــ الكهرباء والماء	١٥٢٢ر٨	٢١٨٢ر٧	٢١٨٦ر٧	١٨٣٣ر١	١٢٥٩ر٣	١٧٠١ر٧
٤ ــ النقل والمواصلات والخزن	٨٧٠ر٧	١١٤٠ر٧	٨٠١ر٦	٣٠٤ر٤	٤٣٩ر٦	٤٢٧ر٩
٥ ــ تجارة الجملة والمفرد	—	—	—	—	—	—
٦ ــ البنوك والتأمين	٢٨ر١	١٧ر١	٢٢ر٢	١٦ر٩	٢٢ر٦	٤٣ر٩
٧ ــ الادارة العامة	١٢٩ر٨	٨٤ر٣	١٧٦ر٧	١٤٦ر٥	١٠٠ر٩	١١٠ر٥
٨ ــ الخدمات	٣٤١ر٤	٣١٢ر١	٦٥٠ر١	١٠١٤ر٠	١٠٢٦ر١	٥٦٤ر٤
المجموع ٣ أ	**٨٥٣٤ر٥**	**٧٢٨٤ر٦**	**٨٠١٩ر٤**	**٣٦٦٦ر٨**	**٥٥٣٧ر٨**	**٥٩٦٣ر٥**
(ب) آثاث :						
١ ــ الزراعة	—	—	—	—	—	—
٢ ــ الصناعة التحويلية	١٤٩ر٠	٣٤ر٦	٤٦ر٣	١٦ر٧	٣٤ر٥	٥٣ر٢
٣ ــ الكهرباء والماء	٢٣ر٧	٦٧ر٣	٦٣ر٦	٦١ر٨	١٢٧ر٧	٤٣ر٦
٤ ــ النقل والمواصلات والخزن	١٣ر٤	١٩ر٧	١٨ر٥	٧٠ر٦	٤٠ر٦	٢٥ر٧

تابع الجدول رقم (٢١)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
٥ — تجارة الجملة والمفرد	٠ر١	١ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٥	١ر٥
٦ — البنوك والتأمين	١٤ر٧	٨ر٨	١٢ر٤	٧٥ر٨	٣٧ر٣	٢١ر٣
٧ — الادارة العامة	١٢٢ر٧	٧٦ر٠	١٥٤ر٣	١٦٢ر٥	١٢١ر٧	١٣٨ر١
٨ — الخدمات	٢٦٩ر٥	٣٤١ر١	٤٧٥ر٣	٧٠٤ر٩	٥١٨ر١	٤٣٤ر٢
المجموع ٣ ب	٥٩٤ر٠	٥٤٨ر٥	٧٧٢ر٤	١٠٩٤ر٣	٨٨٢ر٤	٧١٧ر٦
المجموع ٣	٩١٢٨ر٥	٧٨٣٣ر١	٨٧٩١ر٨	٤٧٦١ر١	٦٤٢٠ر٢	٦٦٨١ر١
٤ — وسائط النقل :						
(أ) الزراعة	—	—	—	٢٥ر٠	٣ر٣	—
(ب) الصناعة التحويلية	٢٣٥ر٦	١٨٩ر٩	١٧٤ر٠	٥٢ر٢	١١٣ر٧	٢٩٣ر٦
(ج) الكهرباء والماء	٢٧ر٨	٦٨ر٧	١١٩ر٢	١٢٢ر٨	١١٧ر٦	٤٢ر٩
(د) النقل والمواصلات والخزن	٥٢٥ر٨	٩٨٩ر٧	١٦٠٨ر٥	١٢٠٥ر٨	٨٣٣ر٥	١١٩٤ر٤
(هـ) تجارة الجملة والمفرد	—	٤ر٢	٢ر٠	٣ر٠	٣ر٨	١ر٠
(و) البنوك والتامين	١ر٧	١ر٣	١ر٢	٢ر٥	١ر٦	٤ر٧
(ز) الادارة العامة	٢٢٨ر٢	١٦٧ر٥	٢٥٧ر٨	٢٢٣ر٨	٢٦٢ر٨	١٧٤ر٣
(ح) الخدمات	١٢٠ر٧	٨٣ر٤	١٤٤ر٤	١٨٠ر٤	١٨٨ر٣	٨٦ر٣
المجموع ٤	١١٣٩ر٨	١٥٠٤ر٧	٢٣٠٧ر١	١٨١٥ر٥	١٥٢٤ر٦	١٧٩٧ر٢
٥ — اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاع العام بالاسعار الجارية	٥٨٨٢٤ر٠	٥٥٢٣٥ر٨	٥٢٣٧٨ر١	٥١٨٧٠ر٦	٥٩٦٣٤ر١	٥٨١٠٢ر٣
النسبة المئوية لـ ٥/١ (٪)	٢ر٠	١٧ر٥	١٩ر٦	٢١ر٥	٢٤ر٨	٢٥ر٠
النسبة المئوية لـ ٥/٢ (٪)	٦٢ر٣	٦٥ر٦	٥٩ر٢	٦٥ر٨	٦١ر٨	٦٠ر٤
النسبة المئوية لـ ٥/٣ (٪)	١٥ر٥	١٤ر٣	١٦ر٨	٩ر٢	١٠ر٨	١١ر٥
النسبة المئوية لـ ٥/٤ (٪)	٢ر٠	٢ر٧	٤ر٤	٣ر٥	٢ر٦	٣ر١
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

الجدول رقم (٢٢)
اجمالى تكوين راس المال الثابت فى القطاع العـــام
حسب نوع الاستثمار والاستعمال الصناعى
١٩٥٧ — ١٩٦٢
بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٥٧

(آلاف الدنانير)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنيـــة :						
(أ) الـــزراعة	—	—	١٣ر٤	١٩٤ر٢	٦٧٤ر٠	٣٧٨ر٥
(ب) الصناعة التحويلية	٣٨٨٦ر١	٢٣٦٨ر٥	١٤١٥ر٦	٥٥٠ر٤	١٣٥٨ر٣	٢٤٥٤ر٢
(ج) الـكهرباء والمـاء	١٤١ر٨	٣٧٢ر٧	٥٤٤ر٠	٦٣٥ر٠	٤٣١ر١	٤٦٨ر١
(د) النقل والمواصلات والخزن	٢٨٩ر١	٣٥٧ر٨	١٠٥٣ر١	٢٢٤٢ر٠	٢٦١٢ر٥	١٤٣٤ر٠
(هـ) تجارة الجملة والمفرد	٧٧٨ر٤	٨٥ر٠	١٠١ر٦	١٥٥ر٥	٣٠ر٠	٢٩ر٩
(و) البنوك والتامين	٥٥٣ر١	٨٠٥ر٢	٦٨٥ر٥	٣١٢ر٣	٦٠١ر٩	٨٤٥ر٦
(ز) الادارة العـامة	٢٤٤٩ر١	٢٢٧٥ر٤	٢٠٤٦ر٦	٢٤٤٣ر٦	٣٣٣٢ر٤	٤٤٤٦ر٨
(ح) الخـــدمات	٣٨٠٦ر٠	٤٥٦٣ر٧	٤٥٥٤ر٢	٤١٩٩ر٢	٥٢٧٧ر٤	٤٣١٨ر٦
المجمـوع ١	١١٩٠٣ر٦	١٠٨٢٨ر٣	١٠٤١٤ر٠	١٠٧٣٢ر٢	١٤٣١٧ر٦	١٤٤٧٥ر٧
٢ — الانشاءات الاخرى :						
(أ) الـــزراعة	١٤١٧٢ر٨	١٤٥٨٦ر٧	١٠٧٩٩ر٦	٩٨٣٣ر٨	٩٨٤١ر٤	٥٧١١ر٨
(ب) الصناعة التحويلية	٩٨٣ر٧	٢١٤٢ر٢	٣١٧٣ر٩	١٥١ر٨	١٦٣٠ر٤	٤٢٥٦ر٨
(ج) الـكهرباء والمـاء	٤٧١٤ر٩	٦٩٩٤ر٥	٢١٤٨ر٧	٤٨٩٠ر٠	٢٩٧٥ر٧	٢٤٩٨ر٦
(د) النقل والمواصلات والخزن	١٦١٠٥ر٠	١٦٢٢٢ر٠	١٤٠٠٩ر١	١٤٦٣٥ر١	١٨٠٤٦ر٥	١٨٢٠٠ر٠
(هـ) تجارة الجملة والمفرد	٢١٠ر٠	١١١ر٧	٥٧ر٩	٧٦ر٨	٤٨ر٣	٥٣ر٣
(و) البنوك والتامين	—	—	—	—	—	—

تابع الجدول رقم (٢٢)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
(ز) الادارة العامة	٥ر١٥٦	٤ر٩٦	٥ر١٢٤	٥ر١٣٩	٤ر١٥٢	٧ر١٧٤
(ح) الخدمات	٢ر٣٠٩	٠ر٣٠١	٦ر١٢٢٢	٢ر٣٠٠٩	٢ر٢٩٢٩	١ر٤٠٥٦
المجموع ٢	١ر٣٦٦٥٢	٥ر٤٠٤٥٤	٣ر٣١٥٣٦	٢ر٣٢٧٣٦	٩ر٣٥٦٢٣	٣ر٣٤٩٥١
٣ ــ المكائن والآلات :						
(أ) مكائن ومعدات :						
١ ــ الزراعة	٠ر١	—	٤ر٢٤٥	٦ر٣١	٧ر٥٩	—
٢ ــ الصناعة التحويلية	٧ر٥٦٤٠	٤ر٣٤٥٤	٨ر٣٦٥٥	٤ر٣١١	٢ر٢٥٤١	٠ر٣٠٤٨
٣ ــ الكهرباء والماء	٨ر١٥٢٢	٣ر٢١٢٥	٨ر٢٠٣٩	٦ر١٧٨٦	٩ر١٢١٧	١ر١٦٦٥
٤ ــ النقل والمواصلات والخزن	٧ر٨٧٠	٧ر١١١٠	٨ر٧٤٧	٧ر٢٩٦	١ر٤٢٥	٧ر٤١٨
٥ ــ تجارة الجملة والمفرد	—	—	—	—	—	—
٦ ــ البنوك والتأمين	١ر٢٨	٧ر١٦	٧ر٢٠	٥ر١٦	٩ر٢١	٠ر٤٣
٧ ــ الادارة العامة	٨ر١٢٩	١ر٨٢	٨ر١٦٤	٨ر١٤٢	٦ر٩٧	١ر١٠٨
٨ ــ الخدمات	٤ر٣٤١	٩ر٣٠٣	٤ر٦٠٦	٣ر٩٨٨	٤ر٩٩٢	٣ر٥٥٢
المجموع ٣ أ	٥ر٨٥٣٤	١ر٧٠٩٣	٧ر٧٤٨٠	٩ر٣٥٧٣	٨ر٥٣٥٥	٢ر٥٨٣٥
(ب) آثاث :						
١ ــ الزراعة	—	—	—	—	—	—
٢ ــ الصناعة التحويلية	٠ر١٤٩	٦ر٣٥	٥ر٥٠	٠ر١٨	٧ر٣٩	٣ر٦٣
٣ ــ الكهرباء والماء	٧ر٢٣	٤ر٦٩	٣ر٦٩	٥ر٦٦	٣ر١٤٧	٧ر٥١
٤ ــ النقل والمواصلات والخزن	٤ر١٣	٣ر٢٠	٢ر٢٠	٩ر٧٥	٨ر٤٦	٥ر٣٠
٥ ــ تجارة الجملة والمفرد	٠ر١	١ر٠	٢ر٢	١ر٢	٩ر٢	٨ر١
٦ ــ البنوك والتأمين	٧ر١٤	١ر٩	٥ر١٣	٥ر٨١	٠ر٤٣	٣ر٢٥
٧ ــ الادارة العامة	٧ر١٢٢	٤ر٧٨	٣ر١٦٨	٧ر٧٤	٤ر١٤٠	٨ر١٦٣
٨ ــ الخدمات	٥ر٢٦٩	٦ر٣٥١	٣ر٥١٨	٠ر٥٨	٦ر٥٩٧	٠ر٥١٥
المجموع ٣ ب	٠ر٥٩٤	٤ر٥٦٥	٣ر٨٤٢	٧ر٦	٧ر١٠١٧	٤ر٨٥١
المجموع ٣	٥ر٩١٢٨	٥ر٧٦٥٨	٠ر٨٣٢٣	٦ر٤٧٥٠	٥ر٦٣٧٣	٦ر٦٦٨٦

تابع الجدول رقم (٢٢)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
٤ ــ وسائط النقل :						
(أ) الزراعة	—	—	—	٢١ر٥	٢ر٩	—
(ب) الصناعة التحويلية	٢٣٥ر٦	١٨٣ر٣	١٥٣ر١	٤٤ر٨	٩٩ر١	٢٤٨ر٠
(جـ) الكهرباء والماء	٢٧ر٨	٦٦ر٣	١٠٥ر٢	١٠٥ر٥	١٠٢ر٥	٣٦ر٢
(د) النقل والمواصلات والخزن	٥٢٥ر٨	٩٥٥ر٣	١٤١٩ر٧	١٠٣٥ر٩	٧٢٦ر٧	١٠٠٨ر٨
(هـ) تجارة الجملة والمفرد	—	٤ر٠	١ر٨	٢ر٦	٣ر٣	٠ر٨
(و) البنوك والتأمين	١ر٧	١ر٢	١ر٥	٢ر٢	١ر٤	٤ر٠
(ز) الادارة العامة	٢٢٨ر٢	١٦١ر٧	٢٢٧ر٥	١٩٢ر٣	٢٢٩ر١	١٤٧ر٢
(ح) الخدمات	١٢٠ر٧	٨٠ر٥	١٢٧ر٤	١٥٥ر٠	١٦٤ر٢	٧٢ر٩
المجموع ٤	١١٣٩ر٨	١٤٥٢ر٣	٢٠٣٦ر٢	١٥٥٩ر٨	١٣٢٩ر٢	١٥١٧ر٩
٥ ــ اجمالى تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام بالاسعار الثابتة	٥٨٨٢٤ر٠	٦٠٣٩٣ر٦	٥٢٣٠٩ر٥	٤٩٧٧٨ر٨	٥٧٦٤٤ر٢	٥٧٦٣١ر٥

الجدول رقم (٢٣)
اجمالى تكوين راس المال الثابت فى القطاع الخاص
حسب نوع الاستثمار والاستعمال الصناعى
(بالاسعار الجارية)
١٩٥٧ — ١٩٦٢

(آلاف الدنانير)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنيـــة :						
(أ) دور السكن	١٨٩٩٢ر٧	١٦٩٩٠ر٢	٢٢٣٠٢ر٥	٢٣٠٧٥ر٢	٢٥٨٠٦ر٤	٢٤١٩٣ر٣
(ب) الابنية الاخرى						
١ — الـــزراعة	٩٩ر٨	١٠١ر٢	١٠٢ر٧	١٠٤ر١	١٠٥ر٦	١٠٧ر٢
٢ — المناجم والمقالع	١٩٤ر٠	٣٣٧ر٧	٤٤٢ر٧	٣١٠ر٨	٣٠٠ر٤	٢١٨ر٩
٣ — الصناعة التحويلية	٧٨٤ر٠	٧١٠ر٠	١١١٢ر٣	٥٣٦ر٠	١٢٤٢ر٢	١٢٠٩ر٥
٤ — الصناعة الانشائية	٣٠٦ر٠	٢٨٩ر٥	٣٦٦ر٥	١١٧ر٢	٢٥٩ر٠	١٨٣ر٣
٥ — النقل والمواصلات والخزن	٦٧٠ر٠	٥٨٨ر٣	٨٣٤ر٠	٣٩١ر٠	٩٧٠ر٥	٨٦٧ر٤
٦ — تجارة الجملة والمفرد	١٣٢٠ر٠	١٠٦٤ر٥	١٢٨٩ر٠	٦٤٧ر٦	١٥٥٢ر٨	١٤٤١ر٦
٧ — البنوك والتامين	٩١ر٣	١٣٦ر٣	٨١ر٠	٧٢ر٤	١١٥ر٣	٢٢٠ر٤
٨ — الخـــدمات	٦٠٢ر٤	٥٦٩ر٥	٨٢١ر٦	٣٧٩ر٤	٨٦٧ر٠	٨٥٥ر٢
المجمـوع ١ ب	٤٠٦٧ر٥	٣٧٩٧ر٠	٥٠٤٩ر٨	٢٥٥٨ر٥	٥٤١٢ر٨	٥١٠٣ر٥
المجمـوع ١	٢٣٠٦٠ر٢	٢٠٧٨٧ر٢	٢٧٣٥٢ر٣	٢٥٦٣٣ر٧	٣١٢١٩ر٢	٢٩٢٩٦ر٨
٢ — الانشاءات الاخرى :						
(أ) الـــزراعة	—	—	—	—	—	—
(ب) المناجم والمقالع	١٥٢٥ر١	٣٠٧٤ر٦	١١١٧٣ر٦	١٨٧٤٢ر٧	١٨٣٨٢ر١	٣٩١٤ر٤
(ج) الصناعة التحويلية	٣٨٧ر٠	٦١١ر٦	٨٢ر٧	٥٨٢ر١	٣٧٤ر٠	٧٤١ر٥

(يتبـع)

تابع الجدول رقم (٢٣)

(د) الصناعة الانشائية	—	—	—	—	—	—
(هـ) النقل والمواصلات والخزن	—	—	—	—	—	—
(و) تجارة الجملة والمفرد	—	—	—	—	—	—
(ز) البنوك والتامين	—	—	—	—	—	—
(ح) الخـــدمات	—	—	—	—	—	—
المجمـوع ٢	١٩١٢ر١	٣٦٨٦ر٢	١١٢٥٦ر٣	١٩٣٢٤ر٨	١٨٧٥٦ر١	٤٦٥٥ر٩
٣ ــ المكائن والآلات :						
(أ) مكائن ومعـدات						
١ ــ الـــزراعة	٤١٣.ر٣	٢٤٧٢ر٧	١٤٥١ر٥	٢٠٣٢ر٦	٣٨٦٩ر٧	٤٩٦١ر٨
٢ــ المـناجم والمقالع	٢٥.٧ر٤	١٨٢١ر٩	٢٧٣٠ر١	٣٤٣٨ر٣	٣٦٣٣ر١	٦٩٢ر٤
٣ ــ الصناعة التحويلية	٤٣٤٤ر١	٤٠٢٩ر٩	١٠٧٢ر١	٥٧٤٣ر٦	٤٢٣٥ر٧	٧٧٢٢ر٣
٤ ــ الصناعة الانشائية	٢١٦٥ر٧	٨٤٤ر٥	٩٢٣ر٧	٤٦٠ر٦	١١٣٨ر٥	١٠٦٢ر٣
٥ ــ النقل والمواصلات والخزن	٣٨٧ر٩	١٦١ر٤	١٠٥ر١	٤٨ر٦	١٣٥ر٣	١٣٨ر٥
٦ ــ تجارة الجملة والمفرد	١٩ر٦	٢٣ر٨	١٧ر١	١٩ر٠	١٢ر٤	١٥ر٢
٧ ــ البنوك والتامين	٥١ر٢	٥٣ر٧	٢٧ر٩	٧ر١	٣١ر٨	٨٢ر٧
٨ ــ الخـــدمات	١١٩٦ر٥	١١٤٥ر٦	٦٥٩ر١	١١٥٤ر١	١٧٩٨ر٣	١٨٦٥ر١
المجمـوع ٣ أ	١٤٨.٢ر٧	١٠٥٥٣ر٥	٦٩٨٦ر٦	١٢٩.٣ر٩	١٤٨٥٤ر٨	١٦٥٤.ر٣
(ب) آثـاث :						
١ ــ الـــزراعة	—	—	—	—	—	—
٢ ــ المناجم والمقالع	١٣٣ر٣	١٨٤ر٣	٢٤٥ر٠	٨٨ر٥	٦٥ر٦	٤٢ر٧
٣ ــ الصناعة التحويلية	١٩٦ر٠	٢١٨ر٠	٢٧٢ر١	٣٨٠ر٥	٣٧٥ر٠	٤٠٦ر٦
٤ ــ الصناعة الانشائية	٨٩ر٦	١٠٥ر٦	١٠٥ر٢	٩٣ر٠	٩٢ر٦	٧٢ر٦
٥ ــ النقل والمواصلات والخزن	١٩٦ر٠	٢١٤ر٥	٢٤٠ر٠	٣٤٥ر٠	٢٤٧ر٤	٣٤٣ر٦

تابع الجدول رقم (٢٣)

٦ — تجارة الجملة والمفرد	٠ر٥٨٠	٣ر٥٨٢	٠ر٥٥٥	٠ر٨٣٤	٧ر٨٥٦
٧ — البنوك والتامين	٥ر٤٩	٣ر٣٥	٥ر١٦	٠ر٣٩	٧ر٥٣
٨ — الخـــدمات	٢ر٥٢٩	٠ر٦٢٣	٢ر٧٠٧	٠ر٩٣١	٠ر١٠١٦
المجمـوع ٣ ب	٦ر١٧٧٣	٠ر١٩٦٣	٠ر٢١٤١	٦ر٢٦٨٤	٩ر٢٧٩١
المجمـوع ٣	٣ر١٦٥٧٦	٥ر١٢٥١٦	٦ر٩١٢٧	٤ر١٧٥٣٩	٢ر١٩٣٣٢
٤ — وسائط النقـل :					
(أ) الـــزراعة	—	—	—	—	—
(ب) المناجم والمقالع	١ر٥٩١	٩ر٤٥١	٦ر٤٨٨	٣ر٤٥٥	١ر٩٥
(ج) الصناعة التحويلية	٦ر١٤٠	٨ر١٧٧	٨ر١١٦	٢ر٧١٨	٨ر٦٠٨
(د) الصناعة الانشائية	٢ر٣٤٧	٦ر٨٢٦	٤ر٤٤٤	٦ر٣٨٨	٣ر٣٤٤
(هـ) النقل والمواصلات والخزن	٢ر٤٥٠٩	٢ر٣٩١١	٢ر٢٢٥٤	٢ر٧٩٤٩	٦ر٦٢٣٨
(و) تجارة الجملة والمفرد	٥ر٣٠٧	٩ر٢٥٠	١ر١٤٦	٥ر٥٠٧	٢ر٥٢٢
(ز) البنوك والتامين	٧ر٢	٦ر٥	٠ر١	٧ر٧	—
(ح) الخـــدمات	٢ر١٩	٠ر٢٢	٧ر٢٨	٥ر٤١	٣ر٣٧
المجمـوع ٤	٥ر٥٩١٧	٠ر٥٦٤٧	٨ر٣٤٧٩	٠ر١٠٠٦٨	٣ر٧٨٤٦
٥ — اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بالاسعار الجارية	١ر٤٧٤٦٦	٩ر٤٢٦٣٦	٠ر٥١٢١٦	٧ر٧٥٨٢	٢ر٦١١٣١
النسبة المئوية ٥/١ (٪)	٦ر٤٨	٨ر٤٨	٤ر٥٣	٢ر٤٠	٠ر٤٨
النسبة المئوية ٥/٢ (٪)	٤ر٠	٦ر٨	٠ر٢٢	٢ر٢٤	٦ر٧
النسبة المئوية ٥/٣ (٪)	٠ر٣٥	٤ر٢٩	٨ر١٧	٦ر٢٢	٦ر٣١
النسبة المئوية ٥/٤ (٪)	٤ر١٢	٢ر١٣	٨ر٦	٠ر١٣	٨ر١٢
المجمـوع	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

الجدول رقم (٢٤)
اجمالى تكوين راس المال الثابت فى القطاع الخاص
حسب نوع الاستثمار والاستعمال الصناعى
١٩٥٧ — ١٩٦٢
بالأسعار الثابتة (لسنة ١٩٥٧)

(آلاف الدنانير)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنيـــة :						
(أ) دور السكن :	١٨٩٩٢ر٧	١٨٩٧١ر٦	٢٢٦٦٣ر٥	٢٢١٤٩ر٣	٢٤٩٣٧ر٣	٢٤٠٩٧ر٣
(ب) الابنية الاخرى :						
١ — الـــزراعة	٩٩ر٨	١٠١ر٢	١٠٢ر٧	١٠٤ر١	١٠٥ر٦	١٠٧ر٢
٢ — المناجم والمقالع	١٩٤ر٠	٣٧٧ر٣	٤٤٩ر٩	٢٩٨ر٣	٢٩٠ر٢	٢١٨ر٠
٣ — الصناعة التحويلية	٧٨٤ر٠	٧٩٣ر٣	١١٣٠ر٤	٥١٤ر٤	١٢٠٠ر٢	١٢٠٤ر٧
٤ — الصناعة الانشائية	٣٠٦ر٠	٣٢٣ر٥	٣٧٢ر٥	١١٢ر٥	٢٥٠ر٢	١٨٢ر٦
٥ — النقل والمواصلات والخزن	٦٧٠ر٠	٦٥٧ر٣	٨٤٧ر٦	٣٧٥ر٢	٩٣٧ر٧	٨٦٤ر٠
٦ — تجارة الجملة والمفرد	١٣٢٠ر٠	١١٨٩ر٤	١٣١٠ر٠	٦٢١ر٥	١٥٠٠ر٣	١٤٣٥ر٨
٧ — البنوك والتامين	٩١ر٣	١٥٢ر٣	٨٢ر٣	٦٩ر٥	١١١ر٤	٢١٩ر٥
٨— الخدمـات	٦٠٢ر٤	٦٣٦ر٣	٨٣٥ر٠	٣٦٤ر١	٨٣٧ر٧	٨٥١ر٨
المجمـوع ١ ب	٤٠٦٧ر٥	٤٢٣٠ر٦	٥١٣٠ر٤	٢٤٥٩ر٦	٥٢٣٣ر٣	٥٠٨٣ر٦
المجمـوع ١	٢٣٠٦٠ر٢	٢٣٢٠٢ر٢	٢٧٧٩٣ر٩	٢٤٦٠٨ر٩	٣٠١٧٠ر٦	٢٩١٨٠ر٩
٢ — الانشاءات الاخرى :						
(أ) الـــزراعة	—	—	—	—	—	—
(ب) المناجم والمقـالع	١٥٢٥ر١	٣٤٣٥ر٣	١١٣٥٥ر٣	١٧٩٨٧ر٢	١٧٧٦٠ر٥	٣٨٩٨ر٨
(ج) الصناعة التحويلية	٣٨٧ر٠	٦٨٣ر٤	٨٤ر٠	٥٥٨ر٦	٣٦١ر٤	٧٣٨ر٥
(د) الصناعة الانشائية	—	—	—	—	—	—

تابع الجدول رقم (٢٤)

(هـ) النقل والمواصلات والخزن	—	—	—	—	—	—
(و) تجارة الجملة والمفرد	—	—	—	—	—	—
(ز) البنوك والتأمين	—	—	—	—	—	—
(ح) الخـــدمات	—	—	—	—	—	—
المجمـــوع ٢	١٩١٢ر١	٤١١٨ر٧	١١٤٣٩ر٣	١٨٥٤٥ر٨	١٨١٢١ر٩	٤٦٣٧ر٣
٣ — المكائن والآلات						
(أ) مكائن ومعـــدات						
١ — الـــزراعة	٤١٣٠ر٣	٢٤٢٧ر٧	١٤٠٥ر٠	٢٠٠٠ر٤	٣٧٦٧ر٤	٤٨٧١ر٤
٢ — المناجم والمقالع	٢٥٠٧ر٤	١٧٧٤ر٠	٢٥٤٦ر٨	٣٣٥١ر١	٣٥١٣ر٦	٦٧٧ر٤
٣ — الصناعة التحويلية	٤٣٤٤ر١	٣٩٢٤ر٠	١٠٠٠ر١	٥٥٩٨ر٠	٤٠٩٦ر٤	٧٥٥٦ر٠
٤ — الصناعة الانشائية	٢١٦٥ر٧	٨٢٢ر٣	٨٦١ر٧	٤٤٩ر٠	١١٠١ر١	١٠٣٩ر٤
٥ — النقل والمواصلات والخزن	٣٨٧ر٩	١٥٧ر٢	٩٨ر٠	٤٧ر٤	١٣٠ر٩	١٣٥ر٥
٦ — تجارة الجملة والمفرد	١٩ر٦	٢٣ر٢	١٦ر٠	١٨ر٥	١٢ر٠	١٤ر٩
٧ — البنوك والتأمين	٥١ر٢	٥٢ر٣	٣٦ر٠	٦ر٩	٣٠ر٧	٨٠ر٩
٨ — الخـــدمات	١١٩٦ر٥	١١١٥ر٥	٦١٤ر٨	١١٢٤ر٩	١٧٣٩ر٢	١٨٢٥ر٠
المجمـــوع ٣ ٢	١٤٨٠٢ر٧	١٠٢٩٦ر٢	٦٥٦٨ر٤	١٢٥٩٦ر٢	١٤٣٩١ر٣	١٦٢٠٠ر٥
(ب) انشـــاث :						
١ — الـــزراعة	—	—	—	—	—	—
٢ — المناجم والمقالع	١٣٣ر٣	١٩٠ر٠	٢٦٧ر٢	٩٥ر١	٧٥ر٧	٥٠ر٦
٣ — الصناعة التحويلية	١٩٦ر٠	٢٢٤ر٧	٢٩٦ر٧	٤٠٩ر١	٤٣٢ر٥	٤٨٢ر٣
٤ — الصناعة الانشائية	٨٩ر٦	١٠٨ر٩	١١٤ر٧	١٠٠ر٠	١٠٦ر٨	٨٦ر١
٥ — النقل والمواصلات والخزن	١٩٦ر٠	٢٢١ر١	٢٦١ر٧	٣٤٩ر٥	٤٠٠ر٧	٤٠٧ر٦
٦ — تجارة الجملة والمفرد	٥٨٠ر٠	٦٠٠ر٣	٦٠٥ر٢	٨٦٨ر٦	٩٦٢ر٠	١٠١٦ر٢

تابع الجدول رقم (٢٤)

٧ ــ البنوك والتأمين	٥ر٤٩	٤ر٣٦	٠ر١٨	١٥ر٨	٤٥ر٠	٦٣ر٧
٨ ــ الخدمات	٥٢ر٢	٦٤٢ر٣	٧٧١ر٢	١٠١٧ر٧	١٠٧٣ر٨	١٢٠٥ر٢
المجموع ٣ ب	١٧٧٣ر٦	٢٠٢٢ر٧	٢٣٣٤ر٧	٢٨٥٥ر٨	٣٠٩٦ر٥	٣٣١١ر٧
المجموع ٣	١٦٥٧٦ر٣	١٢٣١٩ر٦	٨٩٠٣ر١	١٥٤٥٢ر٠	١٧٤٨٧ر٨	١٩٥١٢ر٢
٤ ــ وسائط النقل :						
(أ) الزراعة	—	—	—	—	—	—
(ب) المناجم والمقالع	٥٩١ر١	٤٣٦ر٢	٤٣١ر٢	٤٤٠ر٦	٣٩٦ر٩	٨٠ر٤
(جـ) الصناعة التحويلية	١٤٠ر٦	١٧١ر٦	١٠٣ر١	٥٨٢ر١	٦٢٦ر٢	٥١٤ر٢
(د) الصناعة الانشائية	٣٤٧ر٢	٧٩٨ر٠	٣٩٢ر٢	٥٤١ر٢	٣٣٨ر٨	٢٩٠ر٨
(هـ) النقل والمواصلات والمخزن	٤٥٠٩ر٢	٣٧٧٥ر٣	١٩٨٩ر٦	٤٧٧٨ر١	٦٩٣٠ر٤	٥٢٦٩ر١
(و) تجارة الجملة والمفرد	٣٠٧ر٧	٢٤٢ر٢	١٢٩ر٠	٣٦٠ر٨	٤٤٢ر٥	٤٤١ر٠
(ز) البنوك والتأمين	٢ر٧	٤ر٥	٩ر٠	٣ر٧	٦ر٧	—
(ح) الخدمات	١٩ر٠	٢٢ر٢	٢٥ر٣	٣٨ر٠	٣٦ر٢	٣١ر٥
المجموع ٤	٥٩١٧ر٥	٥٤٥٠ر٨	٣٠٧١ر٣	٦٧٤٤ر٥	٨٧٧٧ر٧	٦٦٢٧ر٠
٥ ــ اجمالى تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بالاسعار الثابتة	٧٤٦٦ر١	٤٥٠٩١ر٧	٥١٢٠٧ر٦	٦٥٣٥١ر٢	٧٤٥٥٨ر٠	٥٩٩٥٧ر٤

الجدول رقم (٢٥)
اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب نوع الاستثمار
ونوع المشتري ١٩٥٧ — ١٩٦٢
(بالاسعار الجارية)

(آلاف الدنانير)

نوع المشتري / نوع الاستثمار	السنة	المشاريع الخاصة والمؤسسات الخيرية	المشاريع العامة	الحكومة	المجموع
١ — الابنية :	١٩٥٧	٢٣٠٦٠ر٢	٥٦٤٨ر٥	٦٢٥٥ر١	٣٤٩٦٣ر٨
	١٩٥٨	٢٠٧٨٧ر٢	٣٥٧٠ر٣	٦١٢٠ر٩	٣٠٤٧٨ر٤
	١٩٥٩	٢٧٣٥٢ر٣	٣٧٣٩ر٠	٦٥٠٨ر٤	٣٧٥٩٩ر٧
	١٩٦٠	٢٥٦٣٣ر٧	٤٠٥٨ر٧	٧١٢٤ر٢	٣٦٨١٦ر٦
	١٩٦١	٣١٢١٩ر٢	٥٢١٠ر١	٩٦٠٨ر٧	٤٦٠٣٨ر٠
	١٩٦٢	٢٩٢٩٦ر٨	٥٣٥٣ر١	٩١٨٠ر٥	٤٣٨٣٠ر٤
٢ — الانشاءات الاخرى :	١٩٥٧	١٩١٢ر١	٧٨٨٣ر٣	٢٨٧٦٨ر٨	٣٨٥٦٤ر٢
	١٩٥٨	٣٦٨٦ر٢	١٢٨٩١ر٢	٢٣٣١٥ر٦	٣٩٨٩٣ر٠
	١٩٥٩	١١٢٥٦ر٣	٩٧٣١ر٢	٢١٣٠٠ر٦	٤٢٢٨٨ر١
	١٩٦٠	١٩٣٢٤ر٨	١٠٣٤١ر١	٢٣٧٧٠ر٠	٥٣٤٣٥ر٩
	١٩٦١	١٨٧٥٦ر١	١١٨٢٩ر٩	٢٥٠٤٠ر٦	٥٥٦٢٦ر٦
	١٩٦٢	٤٦٥٥ر٩	١٦٦١٤ر٤	١٨٤٧٦ر٠	٣٩٧٤٦ر٣

تابع الجدول رقم (٢٥)

نوع المشترى / نوع الاستثمار	السنة	المشاريع الخاصة والمؤسسات الخيرية	المشاريع العامة	الحكومة	المجموع
٣ ــ المكائن والالات :	١٩٥٧	١٦٥٧٦ر٣	٨٢٦٤ر١	٨٦٤ر٤	٢٥٧٠٤ر٨
	١٩٥٨	١٢٥١٦ر٥	٧٠١٩ر٦	٨١٣ر٥	٢٠٣٤٩ر٦
	١٩٥٩	٩١٢٧ر٦	٧٠٧٢ر٣	١٧١٩ر٥	١٧٩١٩ر٤
	١٩٦٠	١٥٥٦٠ر١	٢٧٠٠ر٨	٢٠٦٠ر٣	٢٠٣٢١ر٢
	١٩٦١	١٧٥٣٩ر٤	٤٥٩١ر٧	١٨٢٨ر٥	٢٣٩٥٩ر٦
	١٩٦٢	١٩٣٣٢ر٢	٥٤٣٣ر٩	١٢٤٧ر٢	٢٦٠١٣ر٣
٤ ــ وسائط النقل :	١٩٥٧	٥٩١٧ر٥	٧٩٠ر٩	٣٤٨ر٩	٧٠٥٧ر٣
	١٩٥٨	٥٦٤٧ر٠	١٢٥٣ر٨	٢٥٠ر٩	٧١٥١ر٧
	١٩٥٩	٣٤٧٩ر٠	١٩٠٤ر٧	٤٠٣ر٢	٥٧٨٦ر٩
	١٩٦٠	٧٨٥٠ر٧	١٢٨٦ر٣	٤٢٩ر٢	٩٦٦٦ر٢
	١٩٦١	١٠٠٦٨ر٠	١٠٧٠ر٢	٤٥٤ر٤	١١٥٩٢ر٦
	١٩٦٢	٧٨٤٦ر٣	١٥٣٦ر٦	٢٦٠ر٦	٩٦٤٣ر٥
٥ ــ المجموع :	١٩٥٧	٤٧٤٦٦ر١	٢٢٥٨٦ر٨	٣٦٢٣٧ر٢	١٠٦٢٩ر١
	١٩٥٨	٤٢٦٣٦ر٩	٢٤٧٣٤ر٩	٣٠٥٠٠ر٩	٩٧٨٧٢ر٧
	١٩٥٩	٥١٢١٦ر٠	٢٢٤٤٧ر٤	٢٩٩٣٠ر٧	١٠٣٥٩٤ر١
	١٩٦٠	٦٨٣٦٩ر٣	١٨٤٨٦ر٩	٣٣٣٨٣ر٧	١٢٠٢٣٩ر٩
	١٩٦١	٧٧٥٨٢ر٧	٢٢٧٠١ر٩	٣٦٩٣٢ر٢	١٣٧٢١٦ر٨
	١٩٦٢	٦١١٤١ر٢	٢٨٩٣٨ر٠	٢٩١٦٤ر٣	١١٩٢٣٣ر٥

الجدول رقم (٢٦)

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب نوع الاستثمار ونوع المشترى ١٩٥٧ — ١٩٦٢ بالاسعار الثابتة (لسنة ١٩٥٧)

(آلاف الدنانير)

نوع المشترى / نوع الاستثمار	السنة	المشاريع الخاصة والمؤسسات الخيرية	المشاريع العامة	الحكومة	المجموع
١ — الابنية	١٩٥٧	٢٣٠٦٠ر٢	٥٦٤٨ر٥	٦٢٥٥ر١	٣٤٩٦٣ر٨
	١٩٥٨	٢٣٢٠٢ر٢	٣٩٨٩ر٢	٦٨٣٩ر١	٣٤٠٣٠ر٥
	١٩٥٩	٢٧٧٩٣ر٩	٣٧٩٩ر٨	٦٦١٤ر٢	٣٨٢٠٧ر٩
	١٩٦٠	٢٤٦٠٨ر٩	٣٨٩٥ر٢	٦٨٣٧ر٠	٣٥٣٤١ر١
	١٩٦١	٣٠١٧٠ر٦	٥٠٣٣ر٨	٩٢٨٣ر٨	٤٤٤٨٨ر٢
	١٩٦٢	٢٩١٨٠ر٩	٥٣٣١ر٨	٩١٤٣ر٩	٤٣٦٥٦ر٦
٢ — الانشاءات الاخرى	١٩٥٧	١٩١٢ر١	٧٨٨٣ر٣	٢٨٧٦٨ر٨	٣٨٥٦٤ر٢
	١٩٥٨	٤١١٨ر٧	١٤٤٠٣ر٤	٢٦٠٥١ر١	٤٤٥٧٣ر٢
	١٩٥٩	١١٤٣٩ر٣	٩٨٨٩ر٣	٢١٦٤٧ر٠	٤٢٩٧٥ر٦
	١٩٦٠	١٨٥٤٥ر٨	٩٩٢٤ر٣	٢٢٨١١ر٩	٥١٢٨٢ر٠
	١٩٦١	١٨١٢١ر٩	١١٤٣٠ر٠	٢٤١٩٣ر٩	٥٣٧٤٥ر٨
	١٩٦٢	٤٦٣٧ر٣	١٦٥٤٩ر٠	١٨٤٠٢ر٣	٣٩٥٨٨ر٦

تابع الجدول رقم (٢٦)

نوع المشترى / نوع الاستثمار	السنة	المشاريع الخاصة والمؤسسات الخيرية	المشاريع العامة	الحكومة	المجموع
٣ ــ المكائن والالات :	١٩٥٧	١٦٥٧٦ر٣	٨٢٦٤ر١	٨٦٤ر٤	٢٥٧٠٤ر٨
	١٩٥٨	١٢٣١٩ر٩	٦٨٤٢ر٥	٨١٦ر٠	١٩٩٧٨ر٤
	١٩٥٩	٨٩٠٣ر١	٦٦١٩ر٨	١٧٠٣ر٢	١٧٢٢٦ر١
	١٩٦٠	١٥٤٥٢ر٠	٢٦٥٥ر٢	٢٠٩٥ر٤	٢٠٢٠٢ر٦
	١٩٦١	١٧٤٨٧ر٨	٤٤٨٥ر٨	١٨٨٧ر٧	٢٣٨٦١ر٣
	١٩٦٢	١٩٥١٢ر٢	٥٣٤٧ر٤	١٣٣٩ر٢	٢٦١٩٨ر٨
٤ ــ وسائط النقل :	١٩٥٧	٥٩١٧ر٥	٧٩٠ر٩	٣٤٨ر٩	٧٠٥٧ر٣
	١٩٥٨	٥٤٥٠ر٩	١٢١٠ر١	٢٤٢ر٢	٦٩٠٣ر٢
	١٩٥٩	٣٠٧١ر٣	١٦٨١ر٣	٣٥٤ر٩	٥١٠٧ر٥
	١٩٦٠	٦٧٤٤ر٥	١١٩١ر٠	٣٦٨ر٨	٨٣٠٤ر٣
	١٩٦١	٨٧٧٧ر٧	٩٣٣ر٠	٣٩٦ر٢	١٠١٠٦ر٩
	١٩٦٢	٦٦٢٧ر٠	١٢٩٧ر٨	٢٢٠ر١	٨١٤٤ر٩
٥ ــ المجموع :	١٩٥٧	٤٧٤٦٦ر١	٢٢٥٨٦ر٨	٣٦٢٣٧ر٢	١٠٦٢٩٠ر١
	١٩٥٨	٤٥٠٩١ر٧	٢٦٤٤٥ر٢	٣٣٩٤٨ر٤	١٠٥٤٨٥ر٣
	١٩٥٩	٥١٢٠٧ر٦	٢١٩٩٠ر٢	٣٠٣١٩ر٣	١٠٣٥١٧ر١
	١٩٦٠	٦٥٣٥١ر٢	١٧٦٦٥ر٧	٣٢١١٣ر١	١١٥١٣٠ر٠
	١٩٦١	٧٤٥٥٨ر٠	٢١٨٨٢ر٦	٣٥٧٦١ر٦	١٣٢٢٠٢ر٢
	١٩٦٢	٥٩٩٥٧ر٤	٢٨٥٢٦ر٠	٢٩١٠٥ر٥	١١٧٥٨٨ر٩

الجدول رقم (٢٧)
النسب المئوية للاستثمار / القيمة المضافة ١٩٥٧ — ١٩٦٢
(بالأسعار الجارية)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الزراعة	١٦ر٥	١٦ر٨	١٥ر٢	١٢ر٩	١٢ر٨	٨ر٠
٢ — المناجم والمقالع	٤ر٣	٣ر٣	٧ر٩	١١ر٠	١٠ر٨	٢ر٣
٣ — الصناعة التحويلية	٤٧ر٥	٣٦ر٨	٢٥ر٢	١٦ر٦	٢١ر٥	٣٢ر١
٤ — الصناعة الانشائية	١٠ر٥	٦ر٩	٦ر٤	٥ر٦	٧ر٩	٨ر٥
٥ — الكهرباء والماء	٢٤٠ر٠	٣٢٠ر٦	١٦٩ر٠	٢١٤ر٨	١٠١ر٤	٨٨ر٠
٦ — النقل والمواصلات والخزن	٧٨ر٨	٧١ر٤	٦٠ر٣	٦٤ر٢	٦٩ر٨	٦١ر٦
٧ — تجارة الجملة والمفرد	١٠ر٨	٧ر٦	٨ر٣	٦ر٦	٨ر٢	٧ر٦
٨ — البنوك والتأمين	١٢ر٠	١٣ر٢	١٠ر٢	٦ر٠	٧ر٩	١١ر٢
٩ — ملكية دور السكن	١٤٨ر٤	١٣٥ر٨	١٩٢ر٦	١٩٤ر١	٢١٢ر٧	١٩٤ر٣
١٠ — الادارة العامة	٩ر٦	٦ر٥	٦ر٠	٧ر٠	٨ر٠	٨ر٥
١١ — الخدمات	٢٦ر٧	٢٥ر١	٢٧ر٥	٣١ر٣	٣٣ر٥	٢٨ر٥

الجدول رقم (٢٨)
النسب المئوية للاستثمار / القيمة المضافة ١٩٥٧ — ١٩٦٢
بالأسعار الثابتة (لسنة ١٩٥٧)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الزراعة	١٦ر٥	٢٠ر٠	١٩ر٦	١٦ر٦	١٥ر٥	١٠ر١
٢ — المناجم والمقالع	٤ر٣	٣ر٣	٦ر٩	٨ر٩	٨ر٥	١ر٩
٣ — الصناعة التحويلية	٤٧ر٥	٣٦ر٨	٢٤ر٤	١٥ر٨	٢٠ر٦	٣١ر٥
٤ — الصناعة الانشائية	١٠ر٥	٧ر٥	٧ر١	٦ر١	٨ر٨	٩ر٦
٥ — الكهرباء والماء	٢٤٠ر٠	٣٣٧ر٨	١٥٨ر٨	٢٠٢ر٨	١٠ر١	٨٣ر٥
٦ — النقل والمواصلات والخزن	٧٨ر٨	٧٨ر٢	٦٣ر٠	٦٢ر٩	٦٩ر٦	٦١ر٢
٧ — تجارة الجملة والمفرد	١٠ر٨	٨ر٣	٨ر٨	٦ر٩	٨ر٢	٧ر٧
٨ — البنوك والتأمين	١٢ر٠	١٤ر٥	١١ر٧	٦ر٦	١١ر٠	١٥ر٦
٩ — ملكية دور السكن	١٤٨ر٤	١٤٤ر٧	١٦٨ر٠	١٥٩ر٨	١٧٥ر٠	١٦٤ر٨
١٠ — الادارة العامة	٩ر٦	٧ر٢	٦ر٢	٧ر٢	٧ر٧	٨ر٤
١١ — الخدمات	٢٦ر٧	٢٧ر٧	٢٨ر٥	٣١ر٥	٣٠ر٨	٢٩ر٢

دقة النتائج من الناحية الاحصائية :

قد يتساءل البعض هل فى الامكان احتساب مقدار الخطأ احصائيا فى التقديرات التى عرضناها فى الجداول السابقة لمعرفة مقدار بعدها او قربها عن الواقع . والاجابة بالنفى ذلك لان احتساب الخطأ احصائيا لا يمكن أن يتم الا اذا كانت المعلومات الاولية التى بنيت عليها تلك التقديرات قد اختيرت عشوائيا لعينة مصممة بطريقة احصائية علمية .

اما فى الدراسات المتعلقة بالدخل القومى ، او الحسابات القومية ، او تكوين راس المال ، فان اغلب النتائج لا تستخلص من عينات احصائية بل من مصادر كثيرة ، بعضها جزئى وغير كامل .

وحتى لو استطعنا احتساب الخطأ المعيارى فى هذه التقديرات ، فانه سوف لا يمثل حجم الخطأ الكلى ، فالاخطاء غير الاحصائية فى المصادر الاولية ، وفى طريقة الاحتساب نفسها ، قد تكون ذات أثر أكبر على النتائج النهائية ، وهى اخطاء لا يمكن قياسها احصائيا .

الا أن عدم وجود مقياس رياضى معين لتقدير دقة النتائج لا يعنى استحالة تقييمها بطرق غير مباشرة . اذ ان شرح طرق التوصل الى النتائج ، وطبيعة **مصادر البيانات الاولية ، قد يساعد على تكوين فكرة عن طبيعة النتائج** النهائية ومقدار صحتها .

وفى تقديرنا لتكوين راس المال الثابت فى العراق تم تقييم النتائج النهائية المعروضة فى الجداول السابقة بطريقتين : الطريقة الاولى هى التقييم الكمى (Quantitative Evaluation) وذلك باعطاء التقديرات الخاصة بكل نوع من انواع الاستثمار نسبة معينة من الخطأ مبنية على معرفتنا بالمصادر الاولية للارقام . ومن ثم جمع هذه النسب مع بعضها للحصول على الخطأ الصافى فى مجموع تكوين راس المال الثابت فى العراق . اما الطريقة الثانية للتقييم فهى تنطوى على اعطاء مجموع الاستثمار فى كل قطاع من القطاعات الاحد عشر ، التى قسمنا الاقتصاد العراقى اليها ، احدى صفتين : « دقيق » و « أكثر دقة » .

ويمكن تلخيص هاتين الطريقتين على النحو التالى :

(أ) التقييم الكمى :

١ ــ بموجب هذه الطريقة قسمنا دقة تقديرنا لتكوين راس المال الثابت فى العراق (١) الى ثلاث فئات هى :

(أ) تقديرات دقيقة	Firm Estimates
(ب) تقديرات جيدة	Good Estimates
(جـ) تقديرات معتدلة	Fair Estimates

(١) لاحظ أن التقديرات التى نشير اليها خلال عملية التقييم الكلى للخطأ ، هى التقديرات الواردة فى الجداول ٥ و٦ و٨ و٩ و١١ و١٢ .

٢ ــ ومن ثم وضعنا حدودا كمية لكل فئة من الفئات الثلاث السابقة على الاسس التالية :

(أ) اذا كان هناك احتمال مقداره ٩٥٪ فى ان الخطأ فى تقدير أى نوع من انواع الاستثمار هو ٥٪ أو أقل ، فان هذا التقـدير يقع فى الفئـة (أ) .

(ب) اذا كان هناك احتمال مقداره ٩٥٪ فى أن الخطأ فى تقدير أى نوع من أنواع الاستثمار هو أكثر من ٥٪ وحتى ١٠٪ ، فأن هـذا التقدير يقع فى الفئـة (ب) .

(جـ) اذا كان هناك احتمال مقداره ٩٥٪ فى ان الخطأ فى تقدير أى نوع من انواع الاستثمار هو أكثر من ١٠٪ وحتى ٢٠٪ ، فأن هـذا التقدير يقع فى الفئـة (جـ) .

٣ ــ وبما ان استثمارات القطاع العام (الحكومى) قد احتسبت من مصادر مستقلة عن مصادر استثمارات القطاع الخاص ، فان تقييم النتائج تقييما كميـا سيكون اكثر دقة ، اذا أخذنا اسـتثمارات كل من القطاعين المذكورين على حدة . والجدول رقم (٢٩) يبين العنـاصر المكونة لمجموع استثمارات القطاعين العام والخاص والفئات التى يقع فيها كل عنصر من هـذه العـناصر .

الجدول رقم (٢٩)

نوع الاستثمار	القطاع العام	القطاع الخاص
١ ــ الابنيـة	أ	ب
٢ ــ الانشاءات الاخرى	أ	أ
٣ ــ المكائن والالات	أ	ب
٤ ــ الاثاث	ب	جـ
٥ ــ وسـائط النقـل	ب	ب

٤ ــ أما الخطـوات التى اتبعناها لاحتسـاب مقـدار الخطأ الكمى فكانت كالاتى :

أ ــ بما أنه قد تم احتساب كل عنصر من العناصر المكونة لمجموع تكوين راس المال الثابت بشكل مستقل عن العناصر الاخرى ، وبما ان احتساب استثمارات القطاع العام قد جرى مستقلا عن احتساب استثمارات القطاع الخاص ، فقد افترضنا عدم وجود أى « ارتباط » بين الاخطاء الناجمـة فى تقدير الاستثمار فى هذه العناصر من ناحية ، وبين الاخطاء الناجمة فى تقدير

استثمارات القطاعين العام والخاص فى كل عنصر من العناصر الخمسة المذكورة فى الجدول ٢٩ . وبعبارة اخرى فأن هذا الافتراض يعنى ان الخطأ فى تقدير استثمار القطاع العام (أو الخاص) فى الابنية مثلا لا علاقة له باستثمارات القطاع العام (أو الخاص) فى المكائن والمعدات أو وسائط النقل .. الخ كما أن الخطأ فى تقدير استثمار القطاع العام ، فى أى نوع من أنواع الاستثمار ، لا علاقة له بالخطأ الناجم عن تقدير استثمار القطاع الخاص فى نفس النوع .

ب ــ لاحتساب الخطأ الصافى لمجموع استثمارات القطاع العام تم جمع الاخطاء المحتسبة لكل عنصر من العناصر المكونة للمجموع المشار اليه بواسطة معادلة الجذر التربيعى (أى استخراج الجذر التربيعى لمجموع مربعات الاخطاء) . (Square root of the sum of squares)
ويكون ناتج هذه المعادلة مساويا لمقدار الخطأ المطلق (Absolute margin of Error) فى المجموع ، فاذا نسبناه الى مجموع استثمار القطاع العام ، حصلنا على النسبة المئوية لهذا الخطأ .

أما بالنسبة للخطأ المطلق والنسبى فى استثمارات القطاع الخاص فقد اتبعنا نفس الخطوات التى طبقناها على القطاع العام .

ج ــ لاحتساب مقدار الخطأ فى كل نوع من أنواع الاستثمار ، اى لمعرفة الخطأ فى مجموع استثمارات القطاعين العام والخاص ، فى كل عنصر من العناصر الخمسة ، المذكورة فى الجدول (٢٩) ، فقد اتبعنا نفس الاسس المذكورة فى الفقرة (٢) آنفة الذكر . فمثلا مقدار الخطأ المطلق فى مجموع الاستثمار فى الابنية يساوى :

$$E_1 = \sqrt{X_1^2 \; a_1^2 + y_1^2 \; a_2^2}$$

حيث ان :

X_1 = استثمارات القطاع العام فى « الابنية »

y_1 = استثمارات القطاع الخاص فى « الابنية »

a_1 = النسبة المئوية للخطأ فى X_1

a_2 = النسبة المئوية للخطأ فى y_1

أما الخطأ النسبى فى الاستثمارات فى الابنية فيساوى = $\frac{E_1}{T_1} \times 100$

حيث ان T_1 = مجموع الاستثمارات فى الابنية .

د ــ لقد احتسب الخطأ المطلق فى المجموع الكلى لتكوين رأس المال الثابت فى العراق بطريقة الجذر التربيعى التى اشرنا اليها فى الفقرة (٢) المشار اليها ، وذلك بجمع مربعات الاخطاء فى كل نوع من انواع الاستثمار . ومن ثم أخذ الجذر التربيعى لهذا المجموع . وبعدئذ نسبنا الناتج الى مجموع تكوين رأس المال للحصول على الخطأ النسبى . وعلى ذلك فلو افترضنا ان:

الخطأ المطلق فى اجمالى تكوين رأس المال فى الابنية = E_1

الخطأ المطلق فى اجمالى تكوين رأس المال فى الانشاءات الاخرى = E_2

الخطأ المطلق فى اجمالى تكوين رأس المال فى المكائن والمعدات = E_3

الخطأ المطلق فى اجمالى تكوين رأس المال فى الاثاث = E_4

الخطأ المطلق فى اجمالى تكوين رأس المال فى وسائط النقل = E_5

فان الخطأ المطلق فى مجموع تكوين رأس المال الثابت فى العراق يستدل عليه كالاتى :

$$E_t = \sqrt{\sum_{i=1}^{5} E_i^2}$$

وأما الخطأ النسبى فيساوى $\frac{E_t}{T} \times 100$

حيث T = مجموع تكوين رأس المال الثابت فى العراق .

وتكشف الجداول أرقام ٣٠ و ٣١ و ٣٢ عن مقدار الخطأ النسبى المحتسب بموجب الطريقة الكمية لاحتساب دقة النتائج .

الجدول رقم (٣٠)

الخطا النسبى فى مجموع استثمارات كل من القطاعين العام والخاص

السنة	بالاسعار الجارية			بالاسعار الثابتة		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
١٩٥٧	± ٣ر٤	± ٦ر٠	± ٣ر٢	± ٣ر٤	± ٦ر٠	± ٣ر٢
١٩٥٨	± ٣ر٥	± ٥ر٧	± ٣ر٢	± ٣ر٥	± ٥ر٨	± ٣ر٢
١٩٥٩	± ٣ر٢	± ٥ر٧	± ٣ر٣	± ٣ر٣	± ٥ر٨	± ٣ر٣
١٩٦٠	± ٣ر٥	± ٤ر٦	± ٣ر٠	± ٣ر٥	± ٤ر٧	± ٣ر١
١٩٦١	± ٣ر٤	± ٤ر٨	± ٣ر١	± ٣ر٤	± ٤ر٩	± ٣ر٢
١٩٦٢	± ٣ر٣	± ٥ر٧	± ٣ر٣	± ٣ر٣	± ٥ر٨	± ٣ر٤

الجدول رقم (٣١)

الخطأ النسبى (±) فى كل نوع من انواع الاستثمار

(بالأسعار الجارية)

نوع الاستثمار	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ ــ الابنيــة	٦ر٨	٧ر٠	٧ر٤	٧ر١	٧ر٠	٦ر٩
٢ ــ الانشاءات الاخرى	٤ر٨	٤ر٦	٣ر٩	٣ر٧	٣ر٧	٤ر٥
٣ ــ المكائن والمعدات	٦ر٦	٦ر٣	٥ر٤	٧ر٩	٧ر٤	٧ر٥
٤ ــ الاثاث	١٥ر٢	١٥ر٧	١٥ر٥	١٥ر٧	١٥ر٣	١٦ر٠
٥ ــ وسائط النقــل	٨ر٥	٨ر٢	٧ر٢	٨ر٣	٨ر٨	٨ر٤
٦ ــ المجمــوع	٣ر٢	٣ر٢	٣ر٣	٣ر٠	٣ر١	٣ر٣

الجدول رقم (٣٢)

الخطأ النسبي (±) في كل نوع من انواع الاستثمار

(بالأسعار الثابتة)

نوع الاستثمار	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
١ — الابنيـــة	٦ر٨	٧ر٠	٧ر٤	٧ر١	٧ر٠	٦ر٩
٢ — الانشاءات الاخرى	٤ر٨	٤ر٦	٤ر٠	٣ر٧	٣ر٧	٤ر٥
٣ — المكائن والمعدات	٦ر٦	٦ر٣	٥ر٤	٧ر٩	٧ر٤	٧ر٥
٤ — الاثاث	١٥ر٢	١٥ر٨	١٥ر٠	١٤ر٤	١٥ر٣	١٦ر٠
٥ — وسائط النقل	٨ر٥	٨ر٢	٧ر٢	٨ر٣	٨ر٨	٨ر٤
٦ — المجمـــوع	٣ر٢	٣ر٢	٣ر٣	٣ر١	٣ر٢	٣ر٤

(ب) التقييم النوعى :

لقد قلنا سابقا بأن التقييم النوعى للنتـــائج يكون باعطاء احدى صـــفتين « دقيق » و « أكثر دقة » للنتائج النهائية لمجموع تكوين راس المال الثابت مقسما حسب الاستعمال الصناعى للاستثمار . وقد استندنا فى هذا التقييم الى الطريقة التى اتبعت أصـــلا فى احتساب تكوين رأس المال . فاذا كان الاستثمار فى أحد القطاعات قد احتسب كلا أو جزءا بطريقة الانفاق ، فان الصفة التى أعطيت للنتائج هى « أكثر دقة » أما اذا كان الاستثمار ـــ كلا أو جزءا ـــ قد احتسب بطريقة الانتاج أو تدفق السلع فان الصفة المعطاة للناتج النهائى هى « دقيق » .

ومن المهم أن نلاحظ هنا بأن التقييم النوعى لا يؤثر اطـــلاقا على التقييم الكمى الذى أجريناه على العناصر المكونة لتكوين رأس المال الثابت . والجدول رقم (٣٣) يبين التقييم النوعى للاستثمارات فى كل قطاع .

جدول رقم ٣٣

التقييم النوعى للاستثمارات فى كل قطاع

دقيـــق	أكثر دقـــة
١ ـــ استثمارات القطاع الخاص فى الزراعة ٢ ـــ استثمارات القطاع الخاص فى التعدين (عـــدا شركات النفط) . ٣ ـــ استثمارات القطاع الخاص فى الصناعة ٤ ـــ استثمارات القطاع الخاص فى قطاع الانشاء ٥ ـــ استثمارات القطاع الخاص فى قطاع تجارة الجملة والمفرد ٦ ـــ استثمارات القطاع الخاص فى قطاع النقل والمواصلات ٧ ـــ استثمارات القطاع الخاص فى قطاع الخدمات	١ ـــ استثمارات القطاع العام فى جميع القطاعات الاقتصادية ٢ ـــ استثمارات القطاع الخاص فى قطاع التعدين (عـــدا شركات النفط) ٣ ـــ استثمارات القطاع الخاص فى قطاع التأمين والبنوك ٤ ـــ استثمارات القطاع الخاص فى ملكية دور السكن ٥ ـــ استثمارات القطاع العام فى ملكية دور السكن

التحليل الاقتصادى للطاقة الاستيرادية والقوى التنافسية
فى اهم الاسواق العالمية للبرتقال المصرى واليوسفى

الدكتور زكى محمود شبانة
عميد كلية الزراعة ــ جامعة الازهر

تتجه السياسة التخطيطية الزراعية للجمهورية العربية المتحدة فى السنوات الاخيرة نحو توجيه العناية بدراسة النواحى الاقتصادية لاهم الزروع التصديرية المصرية التى ينتظر أن يكون لها مستقبل كبير فى التوسع الزراعى . وتشير المؤشرات الاقتصادية والاحصائية الزراعية ان البرتقال واليوسفى (المصرى) يحتلان مكانة اقتصادية عالية فى التوسع الفاكهى الصحراوى فى الجمهورية رغم أن انتاجهما الحالى لا يزال محدودا اذ أن المساحة المخصصة لانتاجهما لا تزيدعن٩٤ ألففدان(١)تنتج سنويا حوالى ٤٠٠ الف طن معظمها من البرتقال ابو سرة والشموتى والخليلى والبلدى من الاصناف ذات المكانة التصديرية المقبولة فى الاسواق العالمية .

ولما كان من أهم مقومات التوسع فى هذين الانتاجين هو امكان تصريفهما تصريفا خارجيا يحقق أسعارا مجزية للزراع ودخلا عاليا من النقد الاجنبى ، وهذا لا يمكن تحقيقه الا بزيادة الطلب الفعال على البرتقال المصرى واليوسفى وتقوية مركزهما التنافسى فى أسواقهما بين مختلف الاصناف بدراسة هذه الاسواق العالمية من النواحى الآتية :

(أ) السعة السوقية لكل من هذه الاسواق اعتمادا على حجم الاستهلاك من الاصناف المختلفة ومدى تكافؤ المعروض منها مع حاجة الطلب وقدرة هذه الاسواق على استيعاب كميات أخرى خلاف المعروض ومدى التوسع المنتظر فى الطلب كنتيجة متوقعة لزيادة مقادير الاستهلاك اعتمادا على الزيادة السكانية أو على تقدم الوعى الغذائى .

(ب) دراسة الظروف المحيطة بكل سوق من الاسواق من ناحية الارتباط بقيود معينة نتيجة الدخول فى تكتلات اقتصادية مثل التسهيلات الجمركية والقيود المفروضة على واردات الدول الخارجة عن هذه التكتلات أو من

---

(١) المساحة الفاكهية المصرية تبلغ حوالى ١٧٨ ألف فدان منها ١٠٤ ألف خصصت لانتاج الموالح . ومن هذه المساحة خصص حوالى ٩٤ ألف فدان لانتاج البرتقال واليوسفى .

ناحية دراسة عوامل المنافسة التى تتضمن مستوى الاصناف المعروضة او انخفاض الاسعار نتيجة لقرب الاسواق المنافسة من الاسواق المستوردة أو لارتفاع الكفاية الانتاجية أو للتقدم فى صناعة التصـــدير مع دراســـة امكانيات الدول المنتجة المنافسة لسد حاجة الاسواق المستوردة ، وكذلك امكانيات مقاومة عوامل المنافسة والتغلب عليها ممـــا يمكن الجمهوريـــة العربية المتحدة من مشاركة الدول المنافســـــة فى هـــذه الاســـواق ، وكذلك فى دراســـــة صـــور التعـــامل فى هـــذه الاســـواق . سواء كان التعامل بالنقـــد أو باتبـــاع نظام الامانة باعتباره النظام السائد فى هـــــذه الاسواق . اذ أنه يعتبر من العوامل المشجعة للمستوردين حيث يضمن لهم ربح مستقر على صورة عمولة يتقاضونها رغم مافيه من عيوب بالنسبة للمصدرين ومدى امكان معالجة عيوب هذا النظام .

(د) دراسة أنسب الاوقات الملائمة لتصدير الانتاج البرتقالى واليوسفى المصرى بالنسبة لكل صنف وذلك من أجل استغلال نقص المعـــروض من الدول المنتجة الاخرى فى هذه الاوقـــات أو زيادة الطلب فى الاســـــواق المستوردة .

ولاتمام هذه الدراسة يمكن تجميعها فى دراسة عدة عناصر رئيسية هى دراسة الطاقة الانتاجية العالمية للبرتقال واليوسفى والطاقة التصديرية لهما ثم تحليل الطاقة الاستيرادية مع توضيح القوى التنافسية التى تتدخل فى تقسيم هذه الطاقة بين الدول المصدرة ، حتى يمكن بذلك وضع حـــدود ممثلة فى اتجاهات أقرب ما تكون الى الدقة حتى يمكن العمل فى نطاقها فى وضع خطة للتوسع فى تصدير البرتقال المصرى واليوسفى فى حدود هـــــذه الاتجاهات التى تحدد امكانيات الاستجابة لمتطلبات هذا التصدير فى صـــورة توسع أفقى للبرتقال فى الجمهورية العربية المتحدة .

تحليل الطاقة الانتاجية العالمية للبرتقال واليوسفى

يتركز انتاج الموالح فى العالم فى المناطق المعتدلة الدافئة التى تشبه ظروفها الطبيعية والجوية ظروف البحر الابيض المتوسط . ويقدر الانتاج الموالحى العالمى فى موسم ١٩٦٦/٦٥ بحوالى ٢٦ مليون طن منها ٢١ مليون طن من البرتقال واليوسفى فى حين كان المتوسط السنوى لهذا الانتاج بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٨ ــ ١٩٥٣) يقدر بحوالى ١٥ر٦ مليون طـــن من البرتقال واليوسفى ويجرى انتـــاج معظم البرتقال واليوسفى العـــالمى فى

١٨ دولة معظمها فىالنصف الشمالى من الكرة الارضية الذى يقدر انتاجها بما يزيد عن ثلثى الانتاج العالمى .

فوفقا لارقام ٦٥ ــ ١٩٦٦ يتضح ان الولايات المتحدة الامريكية تساهم بحوالى ٢٥٪ من الانتاج العالمى ، وان كل من اليابان واسبانيا تساهم بحوالى ٨ر٥٪ ، اما كل من ايطاليا والمكسيك وفلسطين المحتلة فيتراوح انتاج كل منها ما بين ٤٪ ــ ٥٪ أما المغرب فقد انتجت حوالى ٢٪ وبذلك فان هذه الدول السبع تساهم بحوالى ٥٨٪ من الانتاج العالمى فى حين ان الجمهورية العربية المتحدةتساهم بحوالى ٢٪ من هذا الانتاج .

والجدول رقم (١) يوضح الطاقة الانتاجية لاهم الدول المنتجة للبرتقال واليوسفى فى الفترة من ٦٢ ــ ١٩٦٦ .

وبدراسة هذه الطاقة يتبين ان الانتاج العالمى قد اتجه اتجاها صعوديا مستمرا يمكن أن يعزى لعدة أسباب أهمها ارتفاع الطاقة الانتاجية للولايات المتحدة الامريكية ودول البحر الابيض المتوسط فى موسم ٦٥ ــ ١٩٦٦ بعد ما أصابها منإتلاف نتيجة للصقيع المدمر الذى حدث فى موسم ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣ . اذ ان البرتقال واليوسفى فى الولايات المتحدة الامريكية قد وصل فى موسم ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ الى حوالى ٥ر٥ مليون طن بزيادة قدرها ٥ر١٤٪ عن الموسم الاسبق وبزيادة قدرها ٤٠٪ عن الموسم قبل الاسبق . أما فى منطقة البحر الابيض المتوسط فان انتاج البرتقال واليوسفى فى موسم ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ قد زاد بمقدار ٤٠٠ الف طن أى بنسبة ٧٪ عن الموسم السابق ؛ ولكن بزيادة تقدر بحوالى ٧٥ر١ مليون طن أى بنسبة ٤٠ ٪ عن متوسط السنوات الخمس الماضية ، وترجع هذه الزيادة الى زيادة الانتاج فى اسبانيا وفلسطين والمغرب وتركيا . وتشير البيانات الخاصة بانتاج البرتقال الصيفى فى النصف الجنوبى من الكرة الارضية فى موسم ١٩٦٦ ان الانتاج كان فى نفس مستوى الانتاج الذى كان عليه فى موسم ١٩٦٥ وذلك بالرغم من ظروف الجدب الذى حدث فى جنوب افريقيا والذى عوضه زيادة انتاج الاشجار الصغيرة التى تحولت الى دور الاثمار .

ومن هذا التحليل يتضح مدى الارتفاع الصعودى فى الطاقة الانتاجية العالمية للبرتقال واليوسفى فى السنوات الاخيرة الذى يعزى الى ازدياد الرقعة المزروعة بهذه الزروع فى أهم الدول المنتجة ، وانه ينتظر ان تستمر الزيادة فى هذه الطاقة فى السنوات المقبلة .

جدول (١) انتاج البرتقال والليوسفى لسنوات ٦٢ ــ ١٩٦٦ فى اهم الدول المنتجة فى الموسمين الشتوى والصيفى بالالف طن

الدول	٦٢ــ١٩٦٣	٦٣ــ١٩٦٤	٦٤ــ١٩٦٥	٦٥ــ١٩٦٦
الموسم الشتوى				
اليونان	٢٣٠	٢٢٣	٣٢١	٣١٨
ايطاليا	٨٢٩	١٠٦٦	١١٩٦	١١٦٦
اسبانيا	١٣٠٩	١٨٥١	١٥١٥	١٨١٧
الجزائر	٣٨٦	٣٤٨	٣٩٤	٣٢٠
المغرب	٤٧١	٦١٠	٥٥٨	٦١٦
تونس	٥٢	٧٣	٧٩	٧٧
قبرص	٤٥	٦٢	٦٢	٦٠
فلسطين المحتلة	٦٠٤	٦٦٨	٧٠٠	٨٠٠
لبنان	١٤١	١٦٠	١٠٠	١٦٠
الولايات المتحدة الامريكية	٣٦٤٣	٣٠٠٠	٤٣٧٧	٥٠١٣
المكسيك	١١٠١	٠٠٠	٨٦٠	٨٨٠
اليابان	١٠٨٩	١١٦٥	١٥٠٧	١٦٧٠
ج . ع . م .	٣٤١	٣٨٩	٣٨٧	٣٨٥
تركيا	٢٣٥	٣٤٢	٢٨٥	٣٦٩
الدول الاخرى	١٤٤٢	١٤٢٤	١٥٠٦	١٢٠٩
اجمالى الموسم الشتوى	١١٩١٨	١٢٤١٤	١٣٩٠٢	١٤٨٦٠
الموسم الصيفى				
الولايات المتحدة (كاليفورنيا)	٥٥٢	٥٦٨	٥٥٤	٥٤٤
البرازيل	٢٢٨٠	٢٢٢٣	٢٢٠٠	—
جنوب افريقيا	٣٧٧	٤٢٥	٤٢٩	٤٥٠
الارجنتين	٦٩٢	٧١٥	٥٠٨	—
استراليا	١٩٤	٢٠٩	١٨٣	—
الدول الاخرى	١٠١٩	١٠٣٢	١٠١٠	—
اجمالى الموسم الصيفى	٥١١٤	٥١٧٢	٤٨٨٤	٥٩٤٠
اجمالى الانتاج العالمى	١٧١٣٢	١٧٥٨٦	١٨٧٨٦	٢٠٨٠٠

المصدر : احصاءات منظمة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة ــ ١٩٦٧ .

تطور الطاقة التصديرية البرتقالية واليوسفية العـــالمية

تحتل الصادرات الموالحية خاصة البرتقال واليوسفى مكانة هامـــة بين الصادرات الفاكهية العالمية ، فوفقا لاحصاءات موسم ٦٢ ــ ١٩٦٣ فان الصـــادرات الموالحية قد بلغت حوالى ٢ر٥ مليون طن اى بنسبة ٣٠٪ من الصادرات الفاكهية العالمية . وقدرت صادرات البرتقال واليوسفى العالمية فى نفس الموسم بحوالى ٢ر٨ مليون طن أى بنسبة ٢٤٪ من الصـــادرات الفاكهية الطازجة اى بنسبة ٨٠٪ من الصادرات الموالحية العالميـــة اى بنسبة ١٥٪ من الانتاج العالمى من البرتقال واليوسفى فى نفس العـــام والبالغ حوالى ١٨ مليون طن . وقد زادت الصـــادرات الموالحية فى موسم ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ حتى بلغت حوالى ٤ر٣ مليون طن منها حوالى ٣ر٥ مليون طن من البرتقال واليوسفى اى بنسبة ١٧٪ من انتاج البرتقال واليوسفى العالمى ــ جدول (٢) واهم الدول المصدرة للبرتقال تقع فى منطقة البحر الابيض المتوسط وهى اسبانيا والمغرب وفلسطين المحتلة وايطاليا والجزائر وهذه الخمسة دول تصدر معظم الصـــادرات العالميـــة من البرتقـــال واليوسفى . فقد قدرت صادرات البرتقال واليوسفى من منطقـــة البحـــر الابيض المتوسط بحوالى ٢ر٥ مليون طن فى موسم ٦٥ ــ ١٩٦٦ أى بنسبة ٧٥٪ من الصادرات العالمية التى بلغت حوالى ٣ر٣ مليون طن . وتحتل أسبانيا المرتبة الاولى فيما يتعلق بالصادرات البرتقالية واليوسفية العالمية، فقد قدر المتوسط السنوى لجملة الصادرات البرتقالية واليوسفية الاسبانية بحوالى ٧٣٠ الف طن أى بنسبة ٣٢٪ من الصادرات العالمية فى الفترة من ٥٣ ــ ١٩٥٧ ، ولكن فى موسم ٦٥ ــ ١٩٦٦ صدرت أسبانيا حوالى ١ر٣ مليون طن من البرتقال واليوسفى أى بنسبة ٣١٪ من الصادرات العالمية أى بنسبة ٥٠٪ من صادرات حوض البحر الابيض المتوسط . أما المغرب وفلسطين المحتلة فقد صدرت كل منهما حوالى ٤٥٠ الف طن اى بنســـبة ١٤٪ من الصادرات العالمية أى بنسبة ١٨٪ من صادرات منطقة البحر الابيض المتوسط . وصدرت كل من الجزائر وايطاليا حوالى ٢٢٥ الف طن أى بنسبة ٧٪ من الصادرات العالمية . وبنسبة ٩٪ من صادرات البحر الابيض المتوسط أما باقى دول البحر الابيض المتوسط فقد صدرت حوالى ٦٥٠ الف طن فقط .

جدول (٢) مقدار الصادرات من البرتقال واليوسفى من أهم الدول المصدرة لسنوات ٦٢ ــ ٦٥ بالالف طن

الدول	٦٢ / ١٩٦٣	٦٣ / ١٩٦٤	٦٤ / ١٩٦٥
اليونـــان	٥٨ر٤	٣٠ ر٤	٧٧ ر٤
ايطـــاليا	٢٠٢ر٦	١٨٢ ر١	٢٢٤ ر٣
أســـبانيا	٦٤١ر٩	ــــر١٢٨٣	١٠٦٢ ر٧
الجـــزائر	٢٨١ر٨	٢١٣ ر٥	٢١٦ ر٦
المغـــرب	٣٥٢ر٤	٤٦٣ ر٥	٤١٧ ر٢
تونس	٢٨ر٨	٣١ ر٥	٤١ ر٢
قـــبرص	٣٢ر٢	٤٠ ار	٦٠ ر٤
فلسطين المحتلة	٤٣٢ر٥	٣٥٦ ر	٤٤٢ــــر
لبنـــان	٨٩ر٨	٩٣ــــر	٩٥ــــر
ج٠ع٠م٠	٤ر٦	١١ ر٦	...
دول البحر الابيض المتوسط	٢١٢٥	٢٧٠٤ ر٧	٢٦٣٦ ر٨
الولايات المتحدة الامريكية	١٦٥ر٩	١٩٤ ر٧	٢١٦ر٨
البرازيل	١٤٤ر٦	٩٧ــــر	١٦٥ــــر
جنوب افريقيـــا	٢٣٥ر٥	٢٨١ ر١	٢٧٠ــــر
دول اخـــرى	١٢٨ر٤	١٦٣ ر٧	٢١٢ر٤
العـــالم كله	٢٧٩٩ر٤	٣٤٤١ ر٢	٣٥٠١ــــر

المصدر : احصاءات منظمة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة ١٩٦٧ .

جدول (٣) التقدير التراكمى للصادرات البرتقالية واليوسفية من منطقة حوض البحر الابيض المتوسط لسنوات ٦٣ ــ ١٩٦٦ والنسبة المئوية

الدول والموسم التصديرى	١٩٦٣ ــ ١٩٦٤		١٩٦٤ ــ ١٩٦٥		١٩٦٥ ــ ١٩٦٦	
	الكمية بالالف طن	٪	الكمية بالالف طن	٪	الكمية بالالف طن	٪
أسبانيا						
منتصف ديسمبر	٢٨٢	٢٢	٣٢٧	٣١	٣١٧	٢٤
منتصف فبراير	٦٧١	٥٢	٧٣٣	٦٩	٧٦٠	٥٨
منتصف مايو	١١١٦	٨٧	١٠٥١	٩٩	١٢٠٨	٩٣
كل الموسم	١٢٨٣	١٠٠	١٠٦٣	١٠٠	١٣٠٠	١٠٠
شمال أفريقيا						
منتصف ديسمبر	١٤٢	٢٠	١٤٣	٢١	٨٤	١٢
منتصف فبراير	٣٧٦	٥٣	٣٦٠	٥٣	٣٨٠	٥٥
منتصف مايو	٦٣٥	٩٠	٦١٣	٩١	٦١٠	٨٩
كل الموسم	٧٠٩	١٠٠	٦٧٥	١٠٠	٦٨٧	١٠٠
فلسطين المحتلة						
منتصف ديسمبر	١٢	٣	٦	١	١٥	٣
منتصف فبراير	١٨٨	٥٢	١٧٦	٤٠	١٧٧	٣٨
منتصف مايو	٣٦٤	١٠٠	٤٤٣	١٠٠	١٦٤	٩٩
كل الموسم	٣٦٤	١٠٠	٤٤٣	١٠٠	٤٦٥	١٠٠

المصدر : احصاءات منظمة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة ١٩٦٧

وبالرغم من زيادة صادرات البرتقال واليوسفى من الدول المصـــدرة فى موسم ٦٥ ــ ١٩٦٦ فقـــد ارتفعت اسعار هذه المنتجـــات فى الاســـواق الاوربية ، وكانت هذه الزيادة متفقة مع الارتفاع الذى حدث فى الضرائب الاستيرادية التى فرضتها دول غرب أوربا ، ولم يكن ذلك الا نتيجة للتوسع الذى حدث فى الطاقة السوقية لاسواق هذه الدول التى زادت امكانياتهـــا وطاقتها على امتصاص ذلك الانتاج الكبير من البرتقال فى هذا المـــوسم ، مما ادى الى حصول الدول المصدرة على اسعار أعلى عن أسعار الموسمين السابقين وذلك بالرغم من ارتفاع التعريفة الجمركية على البرتقال واليوسفى فى المانيا الغربية وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج منـــذ أول ينايـــر ١٩٦٦ . ويرجع بعض الاقتصاديين ارتفاع الاسعار فى موسم ٦٥ ــ ١٩٦٦ الى عدة عوامل اقتصادية اهمها عدم استقرار السياسة التصديرية لدول اوربـــا الغربية مما ادى الى بطىء البدء فى الشحن اذ كانت العروض المقـــدمة من الدول المستوردة مؤقتة وضعيفة ، فضلا عن تأخير نضج البرتقال واليوسفى فى أهم الدول المنتجة مما ادى الى تأخر عمليات القطف نتيجـــة لســـقوط الامطار فى اسبانيا وفى شمال افريقيا . وذلك فضلا عن ان عدم التـــأكد من التنظيمات السعرية التى ستتبعها دول غرب أوربا قد ادى الى اضطراب المعاملات التجارية فى الدول المصدرة ، وذلك بالاضافة الى عـــدم شراء المصدرين للانتاج قبل الحصاد (على الشجر) خوفا من حـــدوث خســـائر لهم نتيجة للظروف الجوية الباردة التى حدثت فى فبـــراير ١٩٦٥ فى بعض الدول المصدرة ، لهذا فان شحن البرتقال واليوسفى لاسواق أوربا الغربية قد تأخر حتى منتصف ديسمبر مما ادى الى ازدياد الشحن من البرتقال بعد منتصف ديسمبر حتى منتصف فبراير لتعويض النقص فى أول الموسم، خاصة وان تحسن الظروف الجوية فى أهم الدول المصدرة وهى اســـبانيا والمغرب وفلسطين المحتلة جعلت عمليات القطف والشحن تسير فى طريقها الطبيعى وذلك بالاضافة الى ما اتخذته هذه الدول المصدرة من سياسات تصديرية جابهت بها السياسات الاستيرادية التى اتخذتها دول غرب أوربا.

جدول (٤) حصص الشحن من صادرات البرتقال واليوسفى الاسبانية الاسبوعية ــ ١٩٦٦

الاسبوع	الكمية بالالف طن	الاسبوع	الكمية بالالف طن
٦/ ١٢ــ١٢/١٢	٥٠	١/٢٤ــ١/٣٠	٤٠
١٣/١٢ــ١٩/١٢	٥٠	١/٣١ــ٦/ ٢	٤٩ــ٥٠
٢٠/١٢ــ٢٦/١٢	٢٥	٧/ ٢ ــ٢/١٣	٥٠
٢٧/١٢ــ٢/ ١	٢٥	١٤/ ٢ ــ٢/٢٠	٤٠
٣/ ١ ــ٩/ ١	٢٥	٢١/ ٢ــ٢/٢٧	٣٢
١٠/ ١ ــ١٦/ ١	٢٥	٢٨/ ٢ــ٦/ ٣	٣٢
١٧/ ١ ــ٢٣/ ١	٣٠ــ٣٥	٧/ ٣ ــ١٣/ ٣	٣٥

المصدر : احصاءات منظمة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة ١٩٦٧ م

الاسس الاقتصادية للسياسات التى اتخذتها

اهم الدول المصدرة للبرتقال

اتخذت معظم الدول المصدرة للبرتقال واليوسفى فى السنوات الاخيرة سياسة انتاجية وتسويقية خاصة جابهت بها السياسة الاستيرادية لدول أوربا الغربية الخاصة بأسعار البرتقال واليوسفى لحماية صادراتها من المخاطر والتكاليف التى فرضتها عليها تلك السياسات الاستيرادية ، فاتخذت الجزائر سياسة الاشراف المركزى الكامل على تصدير الموالح وشحنها . أما اسبانيا التى تقوم بتصدير حوالى ٧٠٪ من صادرات الموالح لدول غرب أوربا فقد اتخذت عدة أساليب وتنظيمات اقتصادية خاصة مجاوبة للتنظيمات التى اتخذتها دول غرب أوربا ، وذلك باصدار قرار رئاسى فى ٤ ديسمبر ١٩٦٥ خاص بتكوين لجنة وزارية لتنظيم تصدير المنتجات البستانية تحت اشراف وزارة التجارة الاسبانية لتقوم بوضع التنظيمات والتعليمات الخاصة بتسويق وتصدير المنتجات البستانية خاصة الموالح . وقد وضعت هذه اللجنة تنظيمات خاصة بتنظيم وتحديد العرض من هذه المنتجات فى بعض الفترات ، بل ومنع تصدير بعض الاصناف والدرجات الرتب والاحجام فى بعض الاوقات ، وكذلك وضعت المواصفات الخاصة بأنواع العبوات وطرق التعبئة ، والتنظيمات الخاصة بطرق وأساليب التجارة ، وتضم هذه اللجنة ممثلين لوزارات التجارة والزراعة والصناعة وهيئة تخطيط التنمية الاقتصادية وصندوق الفواكه القومى . وقد أعطيت وزارة التجارة سلطة تنفيذ التعليمات والتنظيمات التى تضعها هذه اللجنة باعتبار أن لدى الوزارة اجهزة تنفيذية يمكنها ان تقوم على تنفيذ القرارات التى تتخذها اللجنة الخاصة بالمنتجين والمصدرين والمشرفين الفنيين . وقد تكون جهاز تنظيمى خاص للاشراف على تصدير الموالح فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٥ الذى أصدر تعليمات خاصة بتجميع الوحدات المشتغلة بالتصدير فى عدد قليل من المنظمات التصديرية مشترطا ضرورة تسجيل المصدرين وشركات التصدير الذين يستوفون الشروط الواجب توافرها فيهم .

وكان أهم القرارات التى اتخذها هذا الجهاز هو وضع حصص تصديرية اسبوعية لصادرات البرتقال لاسواق غرب أوربا والمملكة المتحدة حيث تجرى المبيعات على أساس الوديعة ــ (جدول ٤) . وقد وزعت هذه الحصص على المصدرين وشركات التصدير المسجلين حسب متوسط شحناتهم فى الموسمين السابقين . وقد وضعت الحصص على أساس أن تنفذ حتى منتصف شهر مارس . وبعد ذلك الوقت يكون الباقى للتصدير على أساس من ٢٥ الف طن الى ٤٠ الف طن أسبوعيا ، باعتبار أن الاسواق الاستيرادية تكون قادرة على استيعاب هذه الكميات بدون انخفاض مفاجىء فى أسعار البرتقال واليوسفى خاصة بالنسبة للشحن الى دول غرب أوربا .

وقد وضعت الحصص المحددة للصادرات البرتقالية الاسبانية للفترة من أوائل ديسمبر حتى نهاية يناير مع الاحتفاظ بدرجة من المرونة لشـــهر فبراير على أساس الصادرات التى يمكن أن تنخفض فى العشرة أيام الاخيرة من فبراير ، وذلك مجاوبة لعلاج التدهور السعرى الذى يمكن أن يحدث فى هذه الفترة . وقد أشار البعض الى أن المعروض من البرتقال أبو سرة من شمال أفريقيا فى شهر يناير قد يكون قليلا ممـــا جعل هذا النظـــام يعطى فرصة لتسويق البرتقال الاسبانى مما ادى الى ارتفاع كبير فى اسعاره فى عام ١٩٦٦ . لهذا فان أسعار البرتقال الاسبانى التى أمكن الحصـــول عليها فى الفترة من ديسمبر ١٩٦٦ حتى أبريل ١٩٦٧ بالرغم من القيود التى فرضتها دول غرب أوربا تشير الى نجاح هذا التنظيم . وبالرغم من ذلك فان البعض يشير الى أن تحديد الصادرات يعتبر حلا طويل المـــدى وأن النجاح الذى أحرزته سياسة التصدير الاسبانية للموالح يعتبر نجاح غير مؤكد .

أما حكومة المغرب فقد طبقت فى سياســـتها التصديرية منذ أول يوليـــه ١٩٦٥ تأميم تجارة الموالح والفواكه والخضر . اذ أصبحت صادرات الموالح المغربية فى يد مكتب التجارة والتصدير (١) (O.C.E.) ويقوم هـــذا المكتب بشحن الموالح الى بعض المستوردين المختارين على أساس الوديعة ، ولكن ترك تصدير بعض أصناف البرتقال المتأخرة الى بعض المنظمات التصديرية الفردية . وقد تمكنت الحكومة المغربية بهذه الاساليب من تنظيم الاشراف على تصدير الموالح ، فضلا عن انقاص عدد المنظمات التى تتعامل فى تصدير الموالح المغربية مما ادى الى ايجاد استقرار سعرى للصادرات الموالحيـــة المغربية . وقد أدت هذه التنظيمات التى وضعتها حكومـــات دول شـــمال افريقيا الى فتح أسواق جديدة أمام انتاجها الموالحى الذى ضعف تصريفه فى السوق الفرنسى منذ ١٩٦٥ — ١٩٦٦ .

أما فلسطين المحتلة فقد كونت مجلس تســـويق المـــوالح للاشراف على تصدير الموالح اشرافا حكوميا كاملا . وقد قدر هذا المجلس صادرات الموالح من هذه المنطقة المحتلة لموسم ٦٥ — ١٩٦٦ بحوالى ٤٦٢ الف طن منهـــا ٢٧٠ الف طن من البرتقال الشاموتى و ٩٠ الف طن من البرتقال المتـــأخر و ٢١ ألف طن من أصـــناف البرتقـــــال الاخـــرى . وقـــد رفض بعض المستوردين للموالح استلام انتاج بعض السلالات المنتخبـــة من البرتقـــال فى فلسطين المحتلة نتيجة لان نسبة الحموضة فيها كانت مرتفعة جدا .

ومعظم صادرات هذه الدول يوجه الى اسواق أوربا الغربية رغم زيادة الصادرات البرتقالية الى أسواق شرق أوربا والاتحاد الســـوفييتى وبعض دول الشرق الاقصى نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة فى هذه الدول .

---

(١) Office de Commercialisation et d'Exportation.

التحليـــل الاقتصـــادى للطاقة الاســـترادية
فى أهم الاسواق العالمية للبرتقـــال واليوسفى

بدراسة وتحليل الطاقة الاستيرادية العالمية للبرتقـــال واليوسفى يتضح أن المتوسط السنوى للطاقة الاستيرادية الموالحية العالمية وفقا لارقـــام موسمى ٦٣ ــ ١٩٦٤ ، ٦٤ ــ ١٩٦٥ تقدر بحوالى ٤ر٣ مليون طـــن ، منها حوالى ٣ر٥ مليون طن من البرتقالواليوسفى بينما يقدر المتوسط السنوى لجملة الواردات الموالحية العالمية فى الفترة من ١٩٥٣ ــ ١٩٥٨ بحوالى ٢ر٩ مليون طن منها حوالى ٢ر٥ مليون طن من البرتقال واليوسفى ، فى حين كان المتوسط السنوى للواردات الموالحية العالمية قبل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٤ ــ ١٩٣٨) يقدر بحوالى ٢ مليون طن منها ١ر٦ مليون طن من البرتقال واليوسفى .

وتحتل منطقة أوربا الغربية المرتبة الاولى فيما يتعلق بالمتوسط السنوى للواردات البرتقالية واليوسفية العالمية وفقا لمتوسط أرقام موسمى ٦٣ ــ ١٩٦٥ اذ بلغ حوالى ٢ر٨ مليون طن أى بنسبة ٨٠٪ من الواردات العالمية. واهم الدول المستوردة فى هذه المنطقة هى المانيا الغربية وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا . وتحتل كل من المانيا الغربية وفرنسا المركز الاول بين الدول المستوردة حيث تمثل وارداتهما معا من البرتقـــال واليوسفى حوالى ٥٠٪ من اجمالى الواردات العالمية منهما . ويلى المانيا الغربية وفرنسا من هذه الناحية كل من انجلترا وهولندا وكندا حيث تمثل وارداتهما أكثر من ٢٥٪ من الواردات البرتقالية واليوسفية العالمية ، اى أن اجمالى واردات هذه الدول الخمسة من البرتقال واليوسفى يمثل حوالى ٧٥٪ من الواردات العالمية . جدول (٥)

وقد أصبحت المانيا الغربية فى الموسمين ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤ ، ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ الاولى فى الطاقة الاستيرادية البرتقاليـــة واليوسفية اذ استوردت فى كل من هذين الموسمين حوالى ٨٠٠ الف طن بعد أن كانت طاقتهـــا فى المواسم السابقة قد وصلت الى حوالى ٦٠٠ الف طن . أما فرنسا فان طاقتها الاستيرادية البرتقالية واليوسفية السنوية أصبحت حوالى ٧٦٠ الف طن فى السنوات الاخيرة . وبذلك فهى تقع فى المرتبة الثانية بين الدولالمستوردة فى حين كانت تحتل المرتبة الاولى من ناحية الطاقة الاستيرادية فى الفترة من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٣ حين كانت طاقتها الاستيرادية السنوية حوالى ٦٠٠ الف طن من البرتقال واليوسفى . ويلى فرنسا المملكة المتحدة بطاقة أستيرادية سنوية من البرتقال واليوسفى تبلغ حـــوالى ٤٠٠ الف طـــن فى المواسم الاخيرة بعـــد ان كانت ٣٥٠ الف طن فقط فى المواسم الســـابقة (١٩٥٨ ــ ١٩٦٣) . أما الدولة الخامسة فهى هولندا التى تبلغ طاقتها الاستيرادية السنوية من البرتقال واليوسفى حوالى ٢٠٠ الف طن . ويلى هولندا كل من بلجيكا والسويد بطاقة استيرادية سنوية تبلغ حوالى ١٠٠ الف طن لكل منهما .

وقد وصلت للطاقة الاستيرادية السنوية للاتحاد السوفييتى فى الموسم ٦٥ — ١٩٦٦ الى حوالى أكثر من ١٤٠ الف طن من البرتقال واليوسفى .

وبدراسة وتحليل الطاقة الاستيرادية لاهم الدول المستوردة للبرتقـــال واليوسفى يتضح زيادة متوسط الاستهلاك الفردى الســـنوى فى موســـم ٦٤ — ١٩٦٥ ، ٦٥ — ١٩٦٦ خاصة فى دول غرب أوربا . وقد ساعد على ذلك الاســـعار المستقرة لهـــذا الانتـــاج والمجهودات التى تبذلهـــا الدول المصدرة فى تحسين وسائل العرض والتسويق بمختلف مراحله التسويقية. وذلك فضلا عن أن الفواكه المنتجة داخليا فى هذه الدول الاوربية المستوردة كانت منخفضة الانتاج نتيجة لرداءة الجو فى الربيع والصيف فى موسم ١٩٦٥ مما أدى الى بقاء أسعار الموالح خاصة البرتقال واليوسفى فى مستواها الطبيعى المستقر الذى كانت عليه فى الموسم السابق رغم زيادة الاستهلاك فيهـــا .

ويمكن ايضا تقسيم الطاقة الاستيرادية لهذه الدول من البرتقالواليوسفى حسب فترة الاستيراد الى ثلاثة فترات رئيســـية هى منتصف ديســـمبر ومنتصف فبراير ومنتصف مايو . وبدراسة الطاقات الاستيرادية يتضح أن أهم فترة تزداد فيها الطاقة الاستيرادية هى فترة منتصف مايو وتبلغ الطاقة الاستيرادية لمعظم الدول المستوردة فى هذه الفترة حوالى ٦٠٪ من مجموع طاقتها الاستيرادية السنوية ويليها فترة منتصف فبراير وتبلـــغ الطاقـــة الاستيرادية لمعظم الدول فى هذه الفترة حوالى ٣٠٪ من طاقتها الاستيرادية السنوية . أما فترة منتصف ديسمبر فلا تزيد الطاقة الاستيرادية فى هذه الدول عن ١٠٪ من الطاقة الاستيرادية السنوية للبرتقال واليوسفى — جدول (٦) .

جدول (٥) الطاقة الاستيرادية لاهم الدول المستوردة للموالح والبرتقال واليوسفى للفترة من ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣ بالالف طن

الدول	الموالح			البرتقال واليوسفى		
	١٩٦٢ــ٦٣	١٩٦٣ــ٦٤	١٩٦٤ــ٦٥	١٩٦٢ــ٦٣	١٩٦٣ــ٦٤	١٩٦٤ــ٦٥
بلجيكا ولكسمبرج	١٢٤ر٢	١٦٢ر٥	١٦٢ر٢	١١٤ر٣	١٥٩ر٥	١٣٧ر٣
فرنسا	٧٢٦	٩٠١ر٥	٨٦٢ر٨	٦٢٨ر٣	٧٨٣ر٣	٧٤١ر٦
المانيا الغربية	٧٦٤ر٦	٩٨٠ر١	١٠٠٠ر٣	٩٢١ر٢	٨٠٧ر٨	٨١٢ر٣
هولندا	٢١١ر٨	٢٣٦ر٤	٢٤١ر٣	١٩٣ر٨	٢١٧ر٢	٢١٩ر٣
المملكة المتحدة	٤٧ر٥	٥٢٦ر٧	٥١٠ر١	٣٨١ر٣	٤١٨ر٢	٤٠٣ر٢
دول الوحدة الاقتصادية الاوربية	١٨٣٧ر٤	٢٢٨١ر٣	٢٢٦٧ر٤	١٥٥٨	١٩٤٨ر١	١٩١٠ر٨
الدانمارك	٤٧ر٣	٥٣ر٣	٥٥ر٥	٣٨ر٥	٤٣ر٥	٤٥ر١
فنلندا	٣٨ر٩	ــ٣٧	٤٣ر٨	٣٤ر٥	٣٢ر٦	٣٩ر٤
النرويج	٥٣ر١	٥٩ر٦	٥٩ر٦	٤٩ر٥	٥٦ر٣	٥٥ر٣
السويد	ــ١٠١	١١٧ر٢	١١٩ر٦	٩٢ر٧	١٠٧ر٨	١٠٩ر٣
الدول الاسكندنافية	٢٤٠ر٣	٢٦٧ر١	٢٧٨ر٥	٢١٤ر٧	٢٤٠ر٢	٢٤٩ر١
النمسا	٨٣ر٨	٩٩ر٢	١٠٨ر٦	٦٢ر١	٧٣ر٦	٨٢ر٩
ايرلندا	٢٠ر٩	٢١ر٩	٢٢ر٨	١٨ر٧	١٨ر٥	٢٠ر٣
سويسرا	٩٥ر١	١١٨ر٧	١٢٠ر٥	٧٧ر٣	٩٢ر٦	٩٥ر٤
يوغوسلافيا	٤٠ر٦	٦٢ر٦	٦١ر٢	٢١ر٩	٣٧ر٩	ــر٣٠
دول أخرى	٥ر٣	ــر٦	٦ر٤	ــر٥	٥ر٩	ــر٦
دول أوربا الغربية	٢٧٩٥ر٩	٣٣٨٢ر٦	٣٣٧٥ر٢	ــر٢٣٣٤	٢٨٣٥ر٧	٢٧٩٧ر٧
دول أوربا الشرقية	٢٧١ر٣	٣٦٧ر٢	٠٠٠٠	١٥٩ر١	٢١٩ر١	٠٠٠٠
كندا	٢١٤ر٤	٢٣٨ر٨	٢٣٩ر٥	١٤٧ر٥	١٧٠ر٤	١٦٢ر١
هونج كونج	٤٥ر٦	٥٦ر٤	٦٧	٤١ر٣	٥١ر٤	٥٩ر٣
ماليزيا	٢٥ر٥	ــر٣٢	٢٩ر١	٢٤ر٤	٣٠ر٨	ــر٢٨
سوريا	٥٥ر٥	٨٥ر٧	٦٨ر٧	٤٧ر١	٧٠ر٢	٥٥ر٨
نيوزيلندا	١٣ر٦	١٥ر٢	١٨ر٧	١٣ر٢	١٤ر٥	ــر١٨
دول اخرى	ــر١١٣	١٣١ر٧	٠٠٠٠	٩٧ر٦	١٠٨ر٩	٠٠٠٠
العالم كله	٣٥٣٤	٤٣٠٩ر٩	٤٣٠٠	٢٨٠٤	٣٥٠٠ر٣	٣٥٠٠

المصدر : من بيانات واحصاءات منظمة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم ــ ١٩٦٧

جدول (٦) ــ الطاقة الاستيرادية لاهم الدول المستوردة للبرتقال واليوسفى من اسبانيا وشمال افريقيا وفلسطين المحتلة مقسمة على فتراتها الثلاثة

للموسمين ٦٤ ــ ١٩٦٥ و ٦٥ ــ ١٩٦٦

بالالف طن

الدول	موسم ٦٤ ــ ٦٥			موسم ٦٥ ــ ٦٦			الزيادة أو النقص
	منتصف ديسمبر	منتصف فبراير	منتصف مايو	منتصف ديسمبر	منتصف فبراير	منتصف مايو	موسم ٦٥ــ٦٦ عن موسم ٦٤ــ٦٥
دول غرب أوربا	٣٣٢ر٧	٨٩٥ر١	١٤٤٧ر٨	٢٧٠ر٨	٨٩٩ر٤	١٤٩١ر٥	+ ٤٣ر٧
المانيا الغربية	١٦٤ر٧	٤٠١ر٩	٥٧٥ر٣	١٣١ر٦	٣٨٥ر٤	٩٠٢ر٩	+ ٢٧ر٦
فرنسا	١١١ر٩	٣٥١ر٤	٦٢٨ر٣	٩٢ر٤	٣٧٤ر٠	٦٤٢ر٨	+ ١٤ر٥
بلجيكا ولكسمبرج	٢١ر٨	٥٥ر٦	٩٥ر٨	١٩ر٧	٥٤ر٨	٩٩ر٧	+ ٣ر٩
هولندا	٣٤ر٣	٨٦ر٢	١٤٨ر٤	٢٧ر١	٨٥ر٢	١٤٦ر١	— ٢ر٣
المملكة المتحدة	٥٠ر٧	١٦٤ر٨	٢٥١ر٤	٤٩ر٩	١٥٦ر٥	٢٦٠ر٩	+ ٩ر٥
اسكندنافيا	٤٢ر١	ــ ر١١٨	١٨٧ر٣	٤٢ر٢	١٢٩ر٧	ــ ر٢١١	+ ٢٣ر٧
النمسا	ــ ر٢	٦ر٢	١٦ر١	٢ر٩	٦ر٦	٢١ر٣	+ ٥ر٢
سويسرا	١٣ر٢	٢٤ر٩	٤٤ر٤	١٥ر٦	٢٨ر٧	٥٨ر١	+ ١٣ر٧
دول شرق أوربا والاتحاد السوفييتى	٢٠ر٨	ــ ر٣١	١٠٢ر٦	٢٤ر٤	٢٨ر٩	١٧٧ر٤	+ ٧٤ر٨
المانيا الشرقية	٨ر٨	٨ر٨	١٧ر٢	١٤ر٢	١٩ر٨	٤٢ر٣	+ ٢٥ر١
تشيكوسلوفاكيا	٣ر٦	٦ر٣	١٠ر٥	٢ر٩	٨ر٨	١٧ر٢	+ ٦ر٧
المجر	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٧	٥ر—	١ر٢	١ر٣	— ١ر٤
بولندا	٣ر٤	٣ر٤	٦ر٩	٦ر٨	٨ر٢	١٤ر٩	+ ٨ر
بلغاريا	٤ر—	٤ر—	١ر٢	—	—	—	— ١ر٢
رومانيا	—	٢ر٥	٤ر١	—	٥ر—	٣ر١	— ١ر
الاتحاد السوفييتى	٢ر٤	٧ر٤	٦٠ر٦	—	٤٠ر٤	٩٨ر٦	+ ٣٨ر٦
دول أخرى	١٤ر٤	٩٨ر٩	٥٦ر٩	٩ر٧	١٦ر٨	٥٨ر٨	+ ١ر٩
اجمالى الدول	٤٧٥ر٩	١٢٦٨ر٩	٢١٠٦ر٥	٤١٥ر٥	١٣١٦ر٦	ــ ر٢٢٧٩	+ ١٧ر٢

المصدر : من بيانات واحصاءات منظمة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة ــ ١٩٦٧

التحليل الاقتصادى للقوى التنافسية فى أهم الاسواق العالمية للبرتقال واليوسفى

تمهيد : تعتبر أسواق أوربا الغربية أكبر الاسواق الاستيرادية للبرتقال واليوسفى فى العالم . وأهم هذه الاسواق هى المانيا الغربية وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا والسويد وسويسرا والنمسا .

وتعتمد هذه الدول أساسا فى استهلاكها الفاكهى على انتاجها القومى وعلى استيرادها من الدول الاوربية المتاخمة والمجاورة وكذلك من الدول المرتبطة بها سياسيا واقتصاديا واهم الدول الاوربية المصدرة للبرتقال واليوسفى هى : أسبانيا وايطاليا واليونان . أما أهم الدول الافريقية المصدرة فهى المغرب والجزائر والجمهورية العربية المتحدة وتونس واتحاد جنوب افريقيا . أما الدول الآسيوية التى تصدر لهذه الدول الاوربية فهى فلسطين المحتلة وتركيا ولبنان . وذلك فضلا عن بعض الدول الامريكية . وتقدر الطاقة الاستيرادية السنوية للموالح لدول غرب أوربا حسب احصاءات عامى ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ بحوالى ٣ر٤ مليون طن من الموالح فى المتوسط سنويا منها حوالى ٢ر٨ مليون طن من البرتقال واليوسفى (جدول ٦) ويصدر من هذا القدر من البرتقال واليوسفى ١ر٣ مليون طن من الدول الاوربية أما الدول المرتبطة بدول غرب أوربا اقتصاديا مثل المغرب وتونس وفلسطين المحتلة واتحاد جنوب افريقيا فتصدر حوالى ١ر١ مليون طن سنويا . أما الباقى وقدره حوالى ٤٠٠ الف طن فتشترك فيه كل من الجزائر والجمهورية العربية المتحدة والدول الامريكية والبرازيل والمكسيك . وتحت هذه الظروف يمكن اعتبار ان الطاقة التصديرية التى يمكن ان تدخل بها الجمهورية العربية المتحدة الى دول غرب اوربا من البرتقال واليوسفى تحت الظروف الحالية هو حوالى ٣٠ الف طن وهى أكثر من ضعف ما وصل اليه التصدير المصرى فى السنوات الاخيرة وهذا القدر يمكن توفيره من المساحة المزروعة حاليا ، ومن التوسع الزراعى الافقى المنتظر فى الخطة الثانية فى السنوات الاولى ولكن سيكون ذلك تحت ظروف تجارة الموالح الدولية التى تعتبر تجارة تنافسية شديدة خاصة بعد ان زادت صادراتها الى هذا القدر الذى جعل كثير من الدول الاوربية الغربية تضع العديد من الحواجز التجارية أمام استيراد الفاكهة مما يوجب على الجمهورية العربية المتحدة من أن تتخذ كافة الوسائل والاساليب الخاصة بتنظيم العمليات الانتاجية والمراحل التسويقية التى تحقق كفاية انتاجية وتسويقية فردية وقومية عالية التى يمكنها ان تجابه مختلف القوى التنافسية التى توجد فى الاسواق وفيما يلى استعراض لبعض هذه القوى الاقتصادية التنافسية المتفاعلة خاصة من الناحية السعرية والتفضيلية وفى بعض الاسواق الرئيسية لدول أوربا الغربية المستوردة للبرتقال واليوسفى وهى بريطانيا والمانيا الغربية وهولندا .

المنافسة السعرية : تتعين اسعار الموالح خاصة البرتقال واليوسفى فى اسواق الدول الاوربية الغربية تحت ظروف تنافسية شديدة حتى أن اسعار

الموالح التى تباع بها فى هذه الاسواق أرخص من أسعار الفواكه التى تنتجها هذه الدول وتباع فى وقت وجود الموالح فى هذه الاسواق . وفى دراسة أجريت لاسعار الموالح فى أسعار الاستيراد بدول أوربا الغربية فى الفترة من ٥٦ — ١٩٦٠ — (جدول ٧) — يتضح أن متوسط السعر فى موسم ٥٦ — ١٩٥٧ كان ٤١ شلن و ٣ بنس لكل صندوق وزن ٣٠ كجم صافى فى السوق الاستيرادى فى حين كان ثمنه فى السوق التصديرى أى فى البلد المصدر يقدر بحوالى ٢٩ شلن و٤ بنس ، وقد أخذ السعر فى التقلب بالارتفاع والانخفاض حسب كمية المصدر ومنه يتضح انه كلما زادت كمية المصدر فان الاسعار تأخذ فى الانخفاض انخفاضا يتفق مع الزيادة فى الاستهلاك ومدى التغير فى ذوق المستهلكين ودخولهم وغير ذلك من العوامل التى تؤثر فى الاستهلاك . وقد قدرت احتياجات أوربا الغربية فى هذه الفترة من الموالح بما يتراوح بين ١٠٠ — ١٧٠ مليون صندوق أى من حوالى ٣ مليون طن الى حوالى ٣ر٩ مليون طن . ونسبة البرتقال واليوسفى من هذه الكمية يتراوح بين ٨٥٪ — ٩٠٪ منه . وقد قدرت الزيادة فى متوسط الاستهلاك الفردى السنوى من البرتقال واليوسفى فى هذه الدول الاوربية بمقدار ١ كجم سنويا . وذلك مما يؤدى الى استيعاب زيادة تقدر بحوالى ١٠ مليون صندوق من البرتقال واليوسفى سنويا . وفى دراسة أخرى لاسعار الموالح النسبية فى أهم أسواق أوربا الغربية للفترة من ١٩٥٧ — ١٩٦٠ (جدول ٨) يتضح أن أسعار أسواق بلجيكا أعلا من اسعار الاسواق الاخرى وتليها أسواق المانيا الغربية فأسواق انجلترا واسواق هولندا . والمنافسة السعرية بين الدول المصدرة فى هذه الاسواق تجعل هذه الاسعار معرضة لكثير من التقلبات السعرية السنوية والموسمية واليومية مما يحتاج الى دراسة أكثر عمقا من ناحية العوامل الاقتصادية التى تعين هذه الاسعار خاصة من ناحية الطلب والعرض والدخول الشخصية والقومية وغير ذلك من العوامل التى تعين هذه الاسعار .

وبتطبيق هذه الاسعار على أسعار الموالح المصرية يتضح أنها أسعار غير مجزية (١) تحت ظروف الانتاج الزراعى الحالية نتيجة لضعف كفاية الاساليب المتبعة فى انتاج الموالح وارتفاع تكاليف العمليات التسويقية الخاصة بتجهيز واعداد هذه المنتجات للتصدير للاسواق الاوربية ، ولكن يمكن أن تكون هذه الاسواق مجزية لو تحسنت الكفاية الانتاجية والتسويقية لهذا النوع من الانتاج الذى يحتاج الى عناية من المنتجين والمسوقين ليصل الى المستهلك الاوربى فى الصورة التى يرغبها ، وبالسعر الذى يجزى المزارع المصرى فى هذا الميدان التنافسى الكبير الذى تجابه فيه الجمهورية العربية المتحدة أكثر الدول العريقة فى انتاج وتسويق البرتقال واليوسفى لاسيما أن معظم هذه الدول أصبحت لها أفضلية تجارية بالنسبة للموقع وللاتفاقات التجارية والسياسية بينها وبين معظم الدول المستوردة فى أوربا الغربية .

(١) بالرغم من وصول متوسط أسعار البرتقال الاستيرادية الاوربية الى حوالى ٥٥ شلن للصندوق وزن ٣٩ كجم صافى فى موسمى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ .

جدول (٧) مقدار وقيمة صادرات الموالح لدول اوربا الغربية وأسعارها فى اسواق الاستيراد للفترة من ٥٦ ــ ١٩٦٠

البيانات	٥٦ــ١٩٥٧	١٩٥٧ــ٥٨	٥٨ــ١٩٥٩	٥٩ــ١٩٦٠
مقدار الواردات بالالف طن	٣١٤٣	٣١٤٠	٣٦٥٠	٣٩٩٧٠
العائد الكلى بالالف جنيه انجليزى	١٦٥٠٠	١٦٩٦٥	١٦٨٧٥	١٦٦١٠
متوسط سعر الصندوق (١) فى السوق الاستيرادى .	بنس شلن ٣ ٤١	بنس شلن ٦ ٤٣	بنس شلن ٦ ٣٥	بنس شلن ٩ ٣٢
متوسط سعر الصندوق فى السوق التصديرى . .	٤ ٢٩	٥ ٢٦	٨ ٢٥	٧ ٢٣

(١) وزن الصندوق ٣٩ كيلوجرام صافى .

جدول (٨) أسعار الموالح النسبية فى أهم أسواق الموالح فى أوربا الغربية باعتبار السوق الاساسى وهو سوق المملكة المتحدة للفترة من ١٩٥٧ ــ ١٩٦٠

الاسواق	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	المتوسط ١٩٥٧ ــ ١٩٦٠
المملكة المتحدة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المانيا الغربية	١١٢	٨٨	٩٩	١٠٦	١٠١
هولندا	١٠٦	٩٥	٩٥	٩٩	٩٨
بلجيكا	١٠٤	٩٢	١٦٦	١١٠	١٠٧

المصدر : جمعت واحتسبت من احصاء أسواق أوربا الغربية للموالح .

المنافسة التفضيلية التجارية : رغم احتياج معظم دول أوربا الغربيـــة الى استيراد الموالح الطازجة فقد وضـــعت كثير من الحواجز التجاريـــة الدولية فى وجه استيراد معظم هـــذه الفواكه حتى لا تضير مزارعو هـــذه الدول ولا مزارعو الدول المرتبطة بها . اذ أن معظم هذه الدول الاوربية تعتمد فى جزء كبير من استهلاكها من الفاكهة على انتاجها الداخلى فألمانيـــا الغربية ، التى تعتبر أكبر مستوردة للموالح فى العالم ، تنتج حوالى ٨٥٪ مما تستهلكه من الفاكهة ، لهذا فان معظم الدول الاوربيـــة المســـتوردة للفاكهة قد عقدت اتفاقيات تجارية مع معظم الدول المصدرة على أســـاس حصص معينة تستوردها من كل سلعة معينة . فضلا عن ان معظم هذه الدول اتبع نظام التراخيص الاستيرادية بالنسبة لمعظم الزروع الفاكهية . وزيادة على ذلك فقد فرضت معظم دول أوربـــا الغربية رسوما جمركية موسمية متباينة على معظم أنواع الفاكهة المستوردة وذلك حماية لانتاجها الفاكهى الداخلى . بل أن كل دول اوربا الغربية قد أدخلت فى تجارتهاالدولية للفاكهة نظام الافضلية التجارية ، فبعضها تخفض الرسوم الجمركية على الفاكهة المستوردة من الدول المتصلة بها سياسيا أو المرتبطة بها باتفاقات تجارية . فمثلا دول السوق الاوربية المشتركة (هولنـــدا ـــ بلجيـــكا ـــ لكســـمبرج ـــ ايطاليا ـــ المانيا الغربية ـــ فرنسا ـــ ســـويسرا) تخفض لبعضها البعض الرسوم الجمركية بالنسبة لمنتجات الدول الاخرى ، وذلك فضلا عن أن بعض الدول قد حددت فترات تمنع فيها الاستيراد وحتى بعض الدول تعطى أفضلية الاستيراد من دولة أو دولتين فى بعض الفترات التى يصرح فيهـــا بالاستيراد ، فسويسرا تستورد معظم وارداتها من الفاكهة من ايطاليـــا وفرنسا ولذلك جعلت استيرادها من هاتين الدولتين حرا الا فى الاوقـــات التى تظهر فيها الفاكهة السويسرية . أما الاستيراد من الدول الاخـــرى فيخضع لنظام الحصص والتراخيص والاتفاقات التجارية وبجانب ذلك فقد وجهت منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى مجهودها نحو تحـــرير التجارة بين الدول الاعضاء فيها مما ساعد التوســـع فى التجارة الدولية للـــزروع الفاكهية بين الدول الاوربية .

وأمام هذه السياسة التفضيلية التجارية للدول المستوردة للبرتقال فان الحكومات المصدرة للموالح تتجه نحو تخفيض العمليات التسويقية خاصـــة النقل والتعبئة وتحسين الخدمات التسويقية والسوقية لان معظم البرتقال المستورد يخضع لرقابة شديدة من ناحية الضعف والعبوات والخلو مـــن الامراض ـــ لهذا فالتجارة الدولية للبرتقال تجارة تنافسية شديدة ولـــكن تختلف الظروف من سوق الى آخر .

السوق البريطانى للبرتقال واليوسفى : بالرغم من التوســـــع الانتاجى للفاكهة فى المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية فانها لازالت تحتل مكان من الصدارة فى الاسواق المستوردة للموالح خاصة البرتقال . فمتوســـط الاستيراد البريطانى السنوى للموالح فى الفترة من عام ١٩٣٤ حتى عـــام ١٩٣٨ كان ٦٦٦ الف طن ثم نقص هذا المتوسط الى ٤٥٤ الف طن فى الفترة

من ٤٨ ــ ١٩٥٢ ثم وصل هذا المتوسط الى ٤٨٠ الف طن فى الفترة من ٥٣ ــ ١٩٥٥ ثم ارتفع هذا المتوسط الى ٥٠٠ الف طن فى الفترة من ٦٢ ــ ١٩٦٥ منها ٤٠٠ الف طن برتقال ويوسفى أى بنسبة تبلغ حوالى ١٥٪ من الطاقة الاستيرادية العالمية للبرتقال واليوسفى . تستورد المملكة المتحدة البرتقال واليوسفى فى موسمين الموسم الشتوى من ديسمبر حتى مايو ، والموسم الصيفى من يونية الى نوفمبر وتستورد فى الموسم الاول ٢/٣ الواردات السنوية ومعظمها من دول البحر الابيض المتوسط خاصة اسبانيا وفلسطين المحتلة . أما الواردات فى الموسم الصيفى فمعظمها من جنوب أفريقيا والقليل من الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل .

وبالرغم من أن تصدير البرتقال واليوسفى فى هذا السوق مفتوح أمام جميع الدول المصدرة فانه توجد بعض الامتيازات لبعض الدول مثل فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا اذ أن منتجات هاتين الدولتين تباع فى مزاد بورصة سباتيلفيلدز بلندن للفواكه تحت اشراف مجلس ادارة البورصة أما البرتقال الاسبانى فيستورد احيانا بعد دفع عربون قد يصل الى ٩٠٪ من سعر البيع ثم يقوم المستورد ببيع البرتقال فى البورصة على أن يعيد باقى الثمن للمصدر بعد خصم العمولة واذا لم يسدد البرتقال ما دفعه المستورد فان المستورد يتحمل الخسارة . أما البرتقال المصدر من الدول الاخرى فيرسل للمستوردين بالبورصة على ان يباع بالمزاد على أساس الامانة وقد يحضر بعض الوكلاء عن المصدرين أو قد تترك المنتجات لتصرف المستوردين أنفسهم وهذا ما يحدث مع البرتقال المصرى .

السوق الالمانى الغربى للبرتقال واليوسفى : تستورد المانيا الغربية من البرتقال واليوسفى حوالى ٢٦٪ من الطاقة الاستيرادية العالمية أى حوالى ٨٥ الف طن من اسبانيا وايطاليا والمغرب وفلسطين المحتلة وقطاع غزة والجمهورية العربية المتحدة ، وتصدر هذه الدول البرتقال أبو سرة والشاموتى واليافاوى والفالنشيا واليوسفى الكلمانتين ، ويصدر البرتقال فى صناديق تزن ٣٠ ــ ٣١ كيلو جرام صافى ولو ان بعض الدول قد تصدره فى صناديق كرتون صغيرة تزن بين ١٨ ــ ١٩ كجم صافى . ويباع بالصندوق ويختلف السعر باختلاف الموسم . ويبدأ استيراد البرتقال الاسبانى من منتصف نوفمبر ولذلك يفضل تصدير البرتقال المصرى ابتداء من منتصف أكتوبر ولكن يجب أن يكون ناضجا .

ويباع البرتقال الذى تستورده ألمانيا فى أسواق الفاكهة الرئيسية بهامبورج وميونيخ وغيرها من المدن على أساس الامانة وذلك بعمولة قدرها ٨٪ من سعر البيع ولو أنه قد تنخفض عن ذلك اذا كانت الصفقات كبيرة وبالاتفاق مع المستورد ثم يخصم من السعر حوالى ٦ مارك لكل ١٠٠ كيلوجرام وذلك قيمة تكاليف النقل والتفريغ وخلافه . ثم يخصم ايضا من السعر التعريفة الجمركية وهى موسمية تقدر بالاتفاق مع الحكومة والمستوردين وتكون حوالى ١٠ ٪ من السعر ولكنها تقل بالنسبة للست دول الاعضاء فى السوق الاوربية المشتركة ، ثم تخصم من السعر ايضا حوالى ٤٪ للبلدية وثمن

الصندوق فى عام ١٩٦٦ كان يتراوح بين ٢٣ ــ ٢٩ مارك وذلك للصندوق المعيارى فى السوق الالمانى الذى يقدر وزنه بين ٣٠ ــ ٣١ كيلوجـرام ويختلف السعر باختلاف الصـنف والوزن ، والحالة التى يكون عليهـا البرتقال حين وصوله الى السوق .

والواقع ان المنافسة فى هذه السوق شديدة بين الدول المصدرة للبرتقال وقد يقل أسعار برتقال بعض الدول عن بعض الانواع من الدول الاخـرى بنسبة تتراوح بين ٥ ٪ ــ ٨ ٪ نتيجة لما يحدث فى الثمار من تلف بالنسبة لطول مسافة النقل أو لوجود بعض العيوب التجارية مثـل عدم النضـج الكامل أو زيادة النضج ، أو لعدم العناية بالتعبئة أو لعدم الشحن فى بواخر مناسبة لشحن هذه الفاكهة أو لصغر الكميات التى تشحن نسبيا .

واحسن وقت لتصـدير البرتقال الى المانيا الغـربية الى ان يصل الى هامبورج فى الفترة من ٢٥ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر . لذلك يحسـن اتخاذ الخطوات التى يمكن بها اتمام شحن البرتقال المصرى الى هـذا السـوق لا سيما وان البرتقال المصرى خاصة الابو سرة له من الصفات ما يجعل له قوة تنافسية نوعية بالنسبة للمستهلك فى هذه الدولة .

السوق الهولندى للبرتقال واليوسفى : تستورد هولنـدا من البرتقال واليوسفى بحوالى ٢٢٠ الف طن اى بحوالى ٧ ٪ من الطاقة الاستيرادية العالمية من اسبانيا وايطاليا والمغرب وفلسطين المحتلـة والجمهوريـة العربية المتحدة ويفضـل هذا السوق العبوات الصغيرة من البرتقـال واليوسفى ١٥ كجم صافى بالنسبة لليوسفى ، ٣٣ كجم صافى بالنسبة للبرتقال وذلك لسهولة تداولها ويجرى بيع البرتقال واليوسفى المستورد على أساس الامانة فى ثلاثة مزادات للفاكهة المسـتوردة اثنتين فى روتردام وواحـد فى امستردام . والمستورد يعرض بضاعة المصدر فى السوق الاستيرادى على ان يحتفظ لنفسه بعمولة قدرها ٥ ٪ ولكن يلاحظ ان هذه الاسواق يملكها المستوردون أنفسهم ويفرض على البرتقال واليوسفى تعريفة جمركية تبلغ حوالى ١٣ ٪ وتقل هذه النسبة بالنسبة للدول المشتركة فى السوق الاوربية المشتركة .

وبذلك يتضح مدى القوى التنافسية التى ترتبط بالعـوائق الجمـركية وبالمستوردين الذين يتحكمون فى المصدرين أى فى الدول المصدرة .

الخـــــاتمة

يحتل البرتقال واليوسفى مكانـة كبيرة فى التجارة الدولية للمنتجـات الزراعية وبالرغم من التوسع الانتاجى العالمى الكبير فى البرتقال واليوسفى فى الدول المنتجة فان الاستيراد آخذ فى الازدياد نتيجة للارتفاع المسـتمر فى مستويات المعيشة فى مختلف الدول المستوردة مما ادى الى الاتجـاه المستمر فى زيادة انتاج البرتقال واليوسفى . ورغم هذا التوسع الاستيرادى

فان الدول المنتجة للبرتقال واليوسفى تواجه كثير من المشاكل الانتاجية والتسويقية اذ أن الاتجاه الانتاجى آخذ فى التزايد أيضا ، ويقدر البعض أن متوسط الزيادة الانتاجية العالمية السنوية للبرتقال واليوسفى فى السنوات الاخيرة يقدر بحوالى ١٠٪ . لهذا فان كثير من الدول المنتجة قد اتجهت فى سياستها الانتاجية والتسويقية اتجاها تخطيطيا موجها حتى أصبحت معظم الحكومات فى هذه الدول تشرف على انتاج وتسويق البرتقال اشرافا يختلف فى الدرجة حسب ما تراه منها بما يتفق ومصلحتها العامة .

لهذا يحسن أن تبنى الجمهورية العربية المتحدة سياستها التصديرية للبرتقال واليوسفى فى توسعها الزراعى على أساس من الدراسة والبحث اذ ان البرتقال المصرى يجابه كثير من العوائق التجارية الدولية والمشاكل التسويقية من ناحية ارتفاع تكاليف العبوات والنقل الى الاسواق المستوردة وأساليب البيع التى تتبع فى هذه الاسواق بالنسبة للموالح المصرية . وتنظيما لهذه السياسة الخاصة بهذه الزروع التصديرية الهامة لا بد من وضع تخطيط متكامل للانتاج من أجل التصدير بحيث يتضمن الجوانب الآتية : ـ

١ ـ تحديد الاصناف الصالحة للتصدير واعداد الشتلات اللازمة بحيث تكون خالية من الامراض والآفات .

٢ ـ تحديد المساحات اللازمة للانتاج من كل صنف واختيار انسب المناطق لهذا الانتاج مع اتباع أحدث الاساليب العلمية فى هذا الانتاج وتخصيص جزء من هذه المساحة للتصدير فقط .

٣ ـ العمل على انشاء المنشآت اللازمة لعمليات التصدير مثل وحدات الفرز والتدريج وتحديد أماكنها بحيث تكون قريبة من مراكز الانتاج مع الاهتمام بوجود الثلاجات اللازمة لعمليات التخزين المؤقتة السابقة للشحن .

٤ ـ تخصيص عربات مجهزة تجهيزا خاصا لاتمام عمليات النقل من مناطق الفرز والتدريج الى موانىء الشحن .

٥ ـ العناية بعمليات تجهيز الانتاج للتصدير من ناحية قطف الثمار والفرز والتدريج والشحن والنقل الخارجى بتوفير السفن اللازمة والمجهزة تجهيزا خاصا لشحن هذا الانتاج وتعيين مرافق لكل شحنة لمراقبة التطورات التى يمكن أن يتعرض لها الانتاج خلال فترة النقل حتى موانىء التسليم .

وفضلا عن ذلك فيمكن محاولة الاتصال بالدول المنتجة والمصدرة لعقد اتفاقية دولية للموالح تشترك فيها الجمهورية العربية المتحدة من ناحية عقد اتفاقية تنظيم انتاج البرتقال بين الدول المنتجة التى توجد معظمها فى

حوض البحر الابيض المتوسط ، ومع الدول المستوردة خاصة دول السوق الاوربية المشتركة مما لا يجعل تفضيلا لواردات دولة على أخرى كما هـو حادث بفلسطين المحتلة ، فضلا عن محاولة العمل على تخفيض الرسـوم الجمركية فى هذه الدول على البرتقـال واليوسـفى مما قد يحقق تـوازن واستقرار سعرى لهذه المنتجات الزراعية الرئيسية التى يمكن أن تكون احدى السلع التصديرية للجمهورية العربية المتحدة التى قد تحقق زيـادة فى حصيلتها من النقد الاجنبى ومما يمكنها من منافسة الدولـة المزعومـة (اسرائيل) فى اهم صادراتها .

وازاء ما تقدم فيحسن انشاء جهاز دائم بوزارة الزراعة يهدف الى العمل على تحسين الاساليب التسويقية لهذه المنتجات التصديرية من ناحية تخفيض التكاليف التسويقية ورفع كفايتها وتحديد انسب أوقات للتصدير من ناحية الحصول على افضل الاسعار وذلك بتوفير المعلومات والبيانات الخاصـة بالتصدير والاستيراد بالدول المختلفة ومن ناحية دراسة الطلب والعـرض والاسعار واتجاهاتها المختلفة مع دراسة الصعوبات التجارية المصطنعة فى الدول المصدرة والمستوردة خاصة فى حوض البحر الابيض المتوسط وتدعيم ذلك الجهاز بالاخصائيين فى الاقتصاد الـزراعى وفى تكنولوجيا تصـدير البرتقال واليوسفى .

المراجـــع

مراجع لغـــة عربيـــة

١ ـــ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ـــ **احصـــاءات عامة ودراســـات تحليلية تصدر شهريا** ـــ السنة الرابعة ـــ ١٩٦٦ .

٢ ـــ جمعية منظمة مكاتب تســويق وتصــدير الحاصلات الزراعية ـــ تقرير المنظمة رقم ١٣٤/١٩٦٤ عن الانتاج العالمى وحركة تجـارة الفاكهة وخاصة الموالح خلال موسم ٦٢ ـــ ١٩٦٣ ـــ القاهـــرة ١٩٦٤ .

٣ ـــ جمعية منظمة مكاتب تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية ـــ تقرير المنظمة رقم ٦٥/٢٥٢ عن انتاج الموالح العالمية ـــ القاهرة ١٩٦٥ .

٤ ـــ الدكتور / زكى محمود شبانه والمهندس الزراعى / هلال عبد الله هلال ـــ تقرير عن مؤتمر تسويق الخضر والفاكهة المنعقد فى مرسيليا ٧ نوفمبر ـــ ١٧ ديسمبر ١٩٥٩ ـــ القاهرة ١٩٦٠ .

٥ ـــ الدكتور / محمد مهدى العزونى ـــ الموالح ـــ انتـاج الفـــاكهة الحمضية وتجهيز وتعبئة ثمارها ـــ الطبعة الثانية ١٩٦٢ ـــ مطبعة العلوم ـــ القاهرة ١٩٦٢ .

٦ ــ الدكتور / محمود عبد القادر الشيتى ــ الموالح فى مصر ــ مصلحة البساتين وزارة الزراعة القاهرة ١٩٦٠ .

٧ ــ الدكتور / زكى محمود شبانة ــ التسويق الزراعى ــ دار المعارف ــ القاهرة ١٩٦٦ .

٨ ــ الدكتور / زكى محمود شبانة ــ الاقتصاد التعاونى الزراعى ــ دار المعارف ــ القاهرة ١٩٦٦ .

9 — F.A.O., YearBook of Food and Agricultural Statistics (Production) 1960, 1966., F.A.O.P.A.O. Rome, 1960-1966.

10 — F.A.O., Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics, 1960., F.A.O., Rome, 1960 - 1966.

11 — Shabana Zaki, M., «Prices and Price Determination of Fruits and Vegetables». Marketing Centre of Fresh Fruits and Vegetables in the Near Eastern Region, Jan. 11 — Feb. 21, 1960, F.A.O., Cairo, 1960.

12 — Lovie, E. L., «*The Economics of Citrus Growing*», Holland, 1962.

TABLE 11

The development of the average credit per feddan of different crops as compared with the development of average cost of per feddan during the period 1939 - 1961.

Years	Cotton			Wheat			Rice			Sugar-cane			Green bean		
	Average credit per feddan in pound	Average cost per feddan in pound	%	Average credit per feddan in pound	Average cost per feddan in pound	%	Average credit per feddan in pound	Average cost per feddan in pound	%	Average credit per feddan in pound	Average cost per feddan in pound	%	Average credit per feddan in pound	Average cost per feddan in pound	%
1939	3.41	5.85	58	2.29	3.68	62	2.19	4.28	51	9.19	11.17	82	1.19	2.44	48
1952	12.66	24.57	51	5.50	13.60	40	10.42	19.31	53	31.37	45.24	69	6.92	9.61	72
1956	15.39	21.66	71	10.70	13.95	76	11.92	18.27	65	44.45	37.68	117	6.62	8.21	80
1958	14.83	23.64	62	11.29	14.63	77	12.32	19.46	63	44.41	39.92	111	7.82	9.11	79
1959	13.85	23.80	58	11.01	14.93	73	12.08	19.79	61	40.57	40.12	101	7.29	9.10	78
1960	13.66	24.47	55	10.92	15.12	72	11.26	19.63	57	37.19	39.79	93	7.30	9.26	78
1961	14.48	28.35	51	10.60	15.—	70	11.28	21.02	53	40.30	38.49	104	7.06	9.55	73

The average cost per feddan for all the crops does not include the rent.

Source : Afr. M. «Agricultural and Cooperative Credit Project», — in Arabic —, INP, memo. 516, Cairo, December 1964.

tive credit system has not included many vegetable and fruit crops and livestock.

Concerning the efficiency of credits it is known that credit under socialism is provided with the aim of increasing production. But it must be stressed here that the process of providing farmers with credits alone is not sufficient to reflect in an increase in production. This is due to that the credits which are available for the farmers does not mean at all that they will allocate it to productive purposes since many farmers may allocate these credits to personal consumption. To ensure that the credits will be allocated to the purposes they are provided for, i.e. to productive purposes, and in turn to insure that the credits will reflect in an increase in production, the credits must be well supervised and controlled.

In Egyptian agriculture the cooperatives have done large efforts, especially during the last years and through the collectivisation of agricultural exploitation project, in supervising and controlling the agricultural credits. But in spite of this, the supervision and control of the cooperatives on agricultural credits are still insufficient. One of the most important factors which help in allocating the credits to the productive purposes is to provide farmers with these credits at the suitable time and this has been the aim of the Village Banks. As we mentioned before the aim of this system has been to make the credit facilities available at the village level, available for the farmer as soon as he demands.

TABLE 10

Distribution of the credits between the various agricultural purposes in pounds

Loans	1956	1961	1962	1963
Seasonal loans	14,662,793	32,574,309	46,333,452	50,687,672
Loans against pledged crops	1,597,395	1,190,875	1,223,562	906,286
Loans for crop marketing	—	492,479	1,112,541	1,316,477
Loans for purchase of farm machinery	138,217	750,902	648,225	731,640
Loans for purchase of working cattle	44,215	237,715	26,126	24,737
Loans for promoting animal wealth	8,852	445,176	577,657	1,061,757
Loans for land reclamation	27,785	70,968	67,941	74,366
Loans for various agricultural purposes	—	13,820	30.447	89.186
Loans to cooperative-societies for various purposes	1,250,991	3,671,220	10,942,049	9,740,879
Total	17,730,248	39,447,464	60,962,000	64,633,000

Sources : Ibid. p. 62, Agricultural and Cooperative Credit, published by the Agricultural and Cooperative Credit Bank, Cairo, 1962, and Bulletin of Agricultural Economics, /in Arabic/, Ministry of Agriculture, Cairo, Dec. 1965, pp. 56-57.

Table 11 shows the average credit per feddan of different crops as compared with the average cost per feddan during the period 1939 - 1961. From this table it is clear that whereas the credit has covered the cost of cultivation for sugarcane it has not covered the costs for cotton, rice wheat, green bean. It must be stressed here that the agricultural coopera-

(a) encouraging farmers to acquire machines for ploughing, irrigation and harvesting. Cooperative societies are encouraged to purchase machinery for the common use of their members.

(b) The Bank offers to farmers loans against pledged crops, a further facility is that the Bank grants loans before harvesting for the purpose of preparing the crops for marketing.

(c) Loans for promoting animal wealth.

(d) Loans for land reclamation.

(e) Loans for various agricultural purposes.

TABLE 9

The development of loans credited to farmers by the Agricultural and Cooperative Credit Bank during 1952 - 1963 and the share of cooperatives in it

Years	Total loans in 1000 pounds	Share of cooperative in 1000 pounds	Percentage of loans to cooperatives
1952	15,960	2,400	21.3
1953	16,355	3,812	23.3
1954	17,448	4,549	26.1
1955	19,474	5,937	30.5
1956	17,730	6,738	38.0
1957	20,205	8,473	41.9
1958	24,457	12,280	50.2
1959	29,413	20,598	70.0
1960	36,678	30,895	84.2
1961	39,447	37,830	95.9
1962	60,962	60,962	100.0
1963	64,633	64,633	100.0
1964/65	65,252	65,252	100.0
1965/66	79,865	79,865	100.0

Source : UAR Agriculture, op. cit., p. 62.

the system of the village Bank was applied, the Bank arranged a series of projects for progressive, well balanced development within the framework of a 5-year plan. The plan drawn for the 16 Village Banks included projects up to the value of 216,945 pounds. But the Bank found that the financial burden of introducing such a project was so heavy than an alternative but equally effective system had to be sought. A solution was found according to which the Bank's organs would be rearranged to be as close as possible to the field of their activities. The idea was to open offices each operating within an area not exceeding 4000 feddans and attend to not more than 4 cooperatives. The office would act as a credit unit offering all credit facilities.

In any case this system has not been implemented and the trend is now to introduce the Village Bank system.

In 1961, a progressive step was taken when it was decided to abolish the interest levied on the loans granted by the Bank.

In 1964, in line with the General Organization of public Agencies and in furtherance of the local administration, the Bank was converted into a General Organization for Agricultural Cooperative Credit, which became responsible for the formulation of the general policy for agricultural credit and for supervising its implementation. In the meantime, the former branches of the Bank became independent Provincial Agricultural Credit Banks operating under the jurisdiction of the Organization.

Table 9 shows the development of loans credited to farmers by the Agricultural and Cooperative Credit Bank during 1952 - 1963 and the share of cooperatives in it. It shows that the Bank's services has considerably increased and that the credits have become fully cooperative since the year 1962, i.e., since the introducing of the agricultural cooperative credit system.

Distribution of the credits between the various purposes is shown in table 10. It clearly shows that the credit facilities have been made available to farmers for many purposes. Not only the purpose of providing them with seeds ,fertilizers, insecticides but also for the following purposes :

mer is allowed to avail himself of the Bank's facilities except through his cooperative society.

The new plan was implemented experimentally as from the summer season of 1957, in three districts (133 cooperatives) namely Shebin-El-Kom, Mit-Ghamr and Minia. The result was so encouraging that a timed programme was planned for its introduction throughout the country within five years. The programme included the following stages :

1st stage for 1957	covering	3	districts	133 cooperatives
2nd stage for 1958	covering	14	districts	584 cooperatives
3rd stage for 1959	covering	33	districts	1352 cooperatives
4th stage for 1960	covering	36	districts	1053 cooperatives
5th stage for 1961	covering	29	districts	916 cooperatives
Total		115	districts	4038 cooperatives

The credit plan was implemented in accordance with the programme drawn for its country-wide introduction. In 1961 the system was expanded to cover every society of the 4038 cooperatives in the 115 districts of the country. Credit has become fully cooperative and no individual farmer is allowed to avail himself of the Bank's facilities except through his cooperative society.

In the year 1960 the Bank undertook a further experiment under which 16 cooperative societies, of the first and second stage of the credit system were chosen and provided with supervisors highly qualified and trained on the proper cooperative services. These selected societies named *"Village Banks"* started to function, equipped with all requirements, financing facilities, guidance and sufficient authority to enable them to take care of the needs of their members. The purpose of this was to make the credit facilities available for the first time at the village level, available for the farmer as soon as he demands. And this is why the cooperative society according to this system is to be named «Village Bank». The purpose was also to stress the entity and responsibility of each society so that it might gain experience in managing its affairs. In collaboration with the committees of the societies, where

well as against pledged crops were permitted to cooperatives and small landowners only. Loans in kind, seeds, fertilizers and other materials, were permitted to all farmers, big and small, owners or tenants beside the cooperatives. Cooperative societies were granted a reduction of 2 per cent on the interest rates applicable to individuals — 5 per cent against 7 per cent — and 5 per cent on the value of agricultural requisites supplied by the Bank.

The fact that cash loans were permitted to the numbers of cooperatives allowed big owners and tenants to obtain these loans if they joined the cooperatives as numbers. The Cooperation Act, in force at that time, did not differentiate between the small tiller and the big farmer. This explains why the big landowners hastened to join the cooperatives in order to avail themselves of the benefit, bestowed by law on cooperatives, denied to individual big landowners. Small landowners on the other hand, did not need to be members of cooperatives since they could obtain cash loans without such a measure. They cared little about cooperation and cooperative societies. In the year 1949 an important step was taken by converting the Bank into an Agricultural and Cooperative Credit Bank by amending the Bank's Charter to permit the participation of cooperative societies in the capital and the management. At first the Bank was financing agriculture and farmers, cooperatives only, but according to this conversion the Bank began to finance all cooperatives whether farmers', producers', or consumer societies. The Bank's services increased and also the increase in the services rendered by the Bank to cooperative societies was proportional to the general increase in the volume of loans. In spite of this development the granting of loans was tied to the provision of a land or property guarantee. This provision made the small farmers almost entirely dependent on the big landowners for the provision of such a guarantee.

After the implementation of the Land Reform scheme, it was decided that loans to small farmers should be granted by the Bank upon the provision of crop rather than property guarantee. In 1957 it was decided to operate a new method, namely *the agricultural cooperative credit system* according to which credit must become cooperative in form and no individual far-

vice to production. Further more it caters for the needs of the rural community as a whole rather than that of a particular group of beneficiaries.

Agricultural credit in the U.A.R. is relatively old as it dates back to 1930 when the Agricultural Credit Bank was established. Before that date the country did not have a credit system in the real sense. The source of finance open to agriculture was credit from traders on the one hand and money lenders on the other. Both groups tried to get as much benefit as they could by imposing on borrowers who were mainly landowners, heavy terms and exorbitant rates of interest. It must be stressed here that before that date some institutions were established to provide loans. But most of them provided long-term loans against mortgages of real estates. Only landowners particularly those with big holdings, were able to contract such loans which were not necessarily made for agricultural purposes. In fact this type of credit was rarely used for promoting agricultural production. Farmers who did not own land, were not able to obtain loans from such institutions. At all times loans were offered against high rates of interest.

In the year 1930 the Agricultural Credit Bank was established. The Status of the Bank provides for the provision of three types of loans.

(1) Short-term loans redeemable over a period not exceeding 14 months designed mainly to finance sowing and harvesting operations.

(2) Medium-term loans redeemable in 10 years to finance the purchase of machinery and cattle as well as small-scale land reclamation works.

(3) Long-term loans for the reclamation and the development of loans that can benefit from public irrigation and drainage works.

Further more the Bank was entitled to finance enterprises which prove to be of benefit to agriculture.

Cash loans for the expenses of cultivation and harvesting as

Second : The free market trade

The free market trade where the farmers sell a part of their produce directly to the consumers or the private individuals at local market places plays a secondary role. But this varies from one commodity to another. Whereas only small quantities of wheat, rice and maize are sold in the market place trade, meat, fruit and vegetables are still to a large extent handled by the private trade.

It must be stressed here that the prices on the free market for the main agricultural produtcs are established and controlled by the government. The government control of prices, which started during the war was continued after the war for the most important foodstuffs: wheat, maize, rice and more recently for practically all other foodstuffs, and strict control measures are now practised by the police. To ensure that price control is effective the government has taken measures to influence the supply of food stuffs rather than the demand for them.

Agricultural credit

Credit is one of the important factors contributing towards the development of the means of agricultural production and the increase of output. It is, moreover, the main force which pushes forward progress in the rural communities. The nature of agricultural production requires the availability of credit facilities of a special nature so that it can cope with its seasonal requirements, the emergencies it may encounter and the normal risks it is subject to. The method of granting credit as well as its management vary according to the social and political conditions of every community. Under capitalism, agricultural credit is shaped along capitalistic lines, stressing the importance of ample guarantees, the rate of interest and the possibility of repaying credits. The purpose for which credit is required comes second. According credit is often granted to big farmers only, excluding medium and small farmers who normally find great difficulty in obtaining loans. Under socialism, agricultural credit policy is shaped so as to be of ser-

TABLE 7

Obligatory deliveries of different crops according to the provisions of the year 1967.

Specification	Obligatory deliveries per feddan in absolute numbers*	Average yields per feddan in the last three years	Obligatory deliviries in % of average yields per feddan
Wheat in ardab	2	7.5	26.7
Rice in daribas	1.5	2.5	60
Onions in tons	4	7	57

*) This is an average. It differs from one district to another according to the quality of the soil /fertility/.

Sources : Bulletin of Agricultural Cooperatives, Sept. 1965 and Bulletin of Agricultural Economics, op. cit. and Issue of al-Achbar, 28 March 1967.

TABLE 8

Prices for obligatory deliveries as compared with prices for non-obligatory purchases according to the provisions of the year 1967

Specification	Average prices for obligatory purchases in pounds*	Average prices for non-obligatory purchases in pounds
Wheat per ardab	4	5
Rice per dariba	20	40
Onions per ton	11	16

*) differentials in price based on quality of products and on the date of delivery are offered to the farmers for both obligatory and non-obligatory purchases.

Source : Bulletin for Agricultural Cooperation, Sept. 1965 and Issue of al-Achbar, op. cit. and Issue of al-Achbar 23 Feb. 1969.

respect to area restrictions. But it must be stressed here that the possibility of expanding a system of contracts depends primarily on whether the farmers are willing to sell a large part of their products or not *i.e.* to consume it.

Obligatory deliveries

A system of obligatory deliveries whereby the farmers deliver up the state a part of their production of certain products at prices fixed by the state has been introduced in Egypt since the last two or three years. It has been applied to a part of the output of wheat, rice and onions. This system has been introduced mainly to achieve two important goals.

(a) To ensure the increasing urban population with sufficient quantities of agricultural products, particularly wheat, at stable prices.

(b) To increase the exports of rice and onion crops which are the main agricultural export crops beside cotton and groundnuts.

The quantities of different crops to be delivered to the state and their prices are fixed every year by the state. According to the provisions of the year 1967 those quantities are shown in table 7 and their prices are shown in table 8. It seems from table 8 that the prices for obligatory deliveries are lower than those for non-obligatory deliveries. That the prices of obligatory deliveries are lower than those for non-obligatory deliveries is a secondary problem especially when the free market prices are rather high and quite enough. The difference or the margin can be considered as an agricultural taxation. It is possible to pay higher prices for the farmers and at the same time to increase the taxes levied on them. But the main problem is that the proportions of the different crops particularly of rice and onions to be obligatorily delivered to the State — as it seems from table 7 — are rather high. This, of course, limits the possibilities of the farmers to freely choose the pattern of using their products which seems to be more advantageous, for example selling grain or using it for breading and selling meat. And this is what is bad in obligatory deliveries.

TABLE 6

The quantities of different products cooperatively marketed and their prices during the season 1964-65

Specification	Quantities	Total prices received by farmers in pounds	Average price in pounds
Rice in daribas	900342	18.206.840	20
Onion in tons	252000	3.024.000	12
Groundnuts in ardab	150000	1.050.000	7
Maize in ardab	127000	550.567	3.5
Tomatoes in tons	4000	40.000	10
Potatoes in tons	65000	1.170.000	18
Horse bean in ardab	977000	7.816.000	8
Lentils in ardab	5940	59.400	10
Green bean in tons	1000	20.000	20
Sesame in tons	565	56.500	100
Wheat in ardab	2690202	10.760.808	4

Source : Ibid., p. 10.

The contract system has not been introduced in purchasing wheat, maize, livestock meat, milk and eggs.

Some of the key problems encountered in the contract system is the existence of numerous organizations concerned with contracts for farm produce which results in the creation of serious organizational difficulties and an increase in trade expenses.

The contract system of agricultural purchasing, in spite of its well- known favourable results and its steadily expansion in agriculture of most both socialist and capitalist countries, is slowly expanding in Egyptian agriculture. Serious attempts must be made to enable this scheme of agricultural purchasing to expand considerably. A system of voluntary contracts could be more successful, as a form and an instrument of planning the agricultural production than the administrative orders with

Some of these obstacles are :

a) The existence of numerous institutions concerned with marketing farm produce.

b) The creation of serious organizational difficulties in the further extension of the cooperative marketing system.

Most of the agricultural cooperatives carrying out marketing farm produce are not marketing cooperatives — *i.e.* they are not specialized in only marketing —, but they are multipurpose cooperatives. This complicates and renders difficult the process of cooperative marketing with higher efficiency. Concerning the efficiency of the cooperative marketing we must not forget that it depends primarily on the skill of the cooperative management and organization.

Serious attempts must be done to solve these problems in order to increase the efficiency of the cooperative marketing system which has become one of the main forms and instruments influencing the agricultural production.

Contracts

The contract system of agricultural purchasing has been newly introduced in certain products. It covers sugarcane, rice, onions, groundnuts, tomatoes, sesame, green bean and other crops. This means that the contracts cover industrial crops and those crops to be exported. These contracts are concluded — before production decisions are taken — between the peasants and state trading organizations, cooperatives, nationalized industrial enterprises. They stipulate the sale of predetermined quantities of certain products of defined standard at certain prices. These contracts are voluntary and their popularity is to be ascribed mainly to the guarantee of the prices stipulated in them and to other sales conditions — supplying farmers with seeds, fertilizers, pesticides, credit facilities and other services. — Prices in these contracts are fixed every year by the state. These prices are nearer to the free market prices. Differentials in price base on quality of the products and on, in certain crops, the data of delivery are offered to the farmers.

their crop through the intermediary of middlemen by about 2.688 Egyptian pounds.[1)]

The Cooperative Marketing of Other Crops.

The agricultural cooperatives have also come to play a bigger part in marketing the other main crops : rice, onions, ground nuts, wheat, maize, horse bean, potatoes, lentils, green bean, tomatoes, sesame and other crops. Table **6** shows the quantities of the different products cooperatively marketed and their prices during the season 1964/65. It had been found that the prices obtained by the farmers for selling their products through the cooperatives are higher than those prices obtained by them for selling their products through the intermediary of middlemen by the following figures[2)] :

per one dariba[3)] of rice the margin between the two prices is about 1.328 pounds,

per one ton of groundnuts the margin between the two prices is about 4.176 pounds,

per one ton of onion the margin between the two prices is about 1.454 pounds,

per one ton of sesame the margin between the two prices is about 5.356 pounds.

The cooperative societies have not played a considerable part in marketing fruits. Also they have not played even a small part in marketing livestock, meat, poultry, milk and eggs.

Obstacles and Barriers of the Agricultural Cooperative Marketing.

There are a number of obstacles encountered in system of agricultural cooperative marketing in Egypt.

1) Bulletin of Agricultural Cooperation, — in arabic, — The General Agricultural Cooperative Organization, Monthly, Feb. 1965, p. 10.

2) Ibid., p. 10.

3) One dariba = 934 kg5.

troduced in four governorates and some other governorates voluntarily introduced it. In the year 1964 it was compulsorily introduced in nine governorates and some other governorates voluntarily introduced it . Since the year 1965, and owing to the favourable results which were obtained ,the marketing of cotton cooperatively has covered all governorates producing cotton. Table 5 shows the quantities — which considerably increased — marketed cooperatively and their prices during the period 1962 - 1965. It had been found that the price per Kantar[1] obtained by the farmers for selling their crop through cooperatives is higher than that price obtained by them for selling

TABLE 5

The quantities of cotton marketed cooperatively and their prices during the period 1961/62 — 1964/65

Years	Quantities in Kantar	Total prices received by the members in pounds	Average price in pounds
1961/62	699648	10284825	14.7
1962/63	3049146	45737190	15
1963/64	3633340	57486294	15.7
1964/65	8459514	135323367	15.7

Source : Cooperative Marketing, An Article published by The General Agricultural Cooperatives Organization — in arabic —, Cairo 1966, pp. 8 - 23.

1) Kantar = 157 Kilogr.

the nationalization of the cotton trade the fixing of prices has been almost in the hands of the authorities. The Alexandria futures stock-exchange was closed in 1961. The open spot market — Minet El Bassal — was closed in 1962. All sales of raw cotton for export or local consumption are now effected through the ECC — Egyptian Cotton Commission — which buys cotton at fixed prices and fixes selling prices both for export and for local consumption. In principle the ECC thus takes over the whole crop. The price received by the farmers is lower than the fixed price by the margins of the mills and the intermediaries handling the cotton. To make these margins as small as possible the cooperative societies have taken into their hands the marketing of the crop. In the year 1962 the cooperative marketing of cotton was voluntary introduced in some governorates. In the year 1963 it was compulsorily in-

TABLE 4

The quantities of member's cotton marketed by the cooperatives belonging to the Ministry of Agrarian Reform during the period 1952 - 1960

Years	Quantities in Kantar	Total prices received by the members in pounds	Average price in pounds
1952/53	27700	804000	29
1953/54	84826	1400000	16.5
1954/55	162700	2352000	14.5
1955/56	237000	4835000	16.2
1956/57	311137	5615000	17.9
1957/58	369208	5310000	14.4
1958/59	403000	6643000	16.5
1959/60	454849	7690000	16.9

Source : Bulletin of the General Cooperative and Agricultural Credit Organization, — in arabic —, Quarterly, The Third Number 1964, p. 48.

Cooperative marketing.

As we mentioned before, the agricultural cooperative societies before the year 1952 did not play even a small part in marketing member's crops. In fact some of those cooperatives tried to apply the cooperative marketing to some agricultural products. But that attempt was doomed to failure. The majority of the agricultural marketed surplus was brought to the market through the intermediary of speculators ,middlemen and moneylenders who deprived the farmers of the due share of both the price and the weights or measures of their products.

Since the year 1952 the cooperatives belonging to the Ministry of Agrarian Reform have come to play a big part in marketing member's cotton crop. Since the last five years all the agricultural cooperatives, i.e. not only the cooperatives which belong to the Ministry of Agrarian Reform but also the cooperatives which belong to the Ministry of Agriculture have come to play a bigger part in agricultural marketing. Not only cotton but also the other main crops, rice, onions, groundnuts, wheat, maize, horse bean, potatoes, lentils, greenbean, tomatoes, sesame etc. The agricultural cooperatives are not free to decide themselves at what price to buy agricultural products. The prices of base products are fixed every year by the government. Differentials in price based on quality of the products and, concerning certain products, the date of delivery are offered to the farmers.

The Cotton Cooperative Marketing.

As we mentioned before the cooperatives belonging to the Ministry of Agrarian Reform have come to play a big part in marketing member's cotton crop since 1952. Table 4 shows the quantities of member's cotton marketed by those cooperatives and their prices during the period 1952-1960. It shows that those quantities have considerably increased.

Since the year 1961, and in connection with the other nationalizations which took places in July 1961 ,the Egyptian foreign trade and the cotton trade have been nationalized. After

food prices can give rise to serious inflationary pressure.

3 — To eliminate the violent fluctuations of agricultural prices ensuring farmers with a certain degree of real income stability and helping in the adjustment of agricultural production to the demand structure.

4 — To eliminate the middlemen, traders, money-lenders and speculators who grab a large part of the sale proceeds of the agricultural produce and who deprive the farmers of the due share of the price of their produce.

5 — In socialist countries where industry, foreign trade and a large part — if not all — of the wholesale trade are nationalized, the organization of marketing the agricultural products by the state is a sort of link between agriculture and nationalized industry.

6 — To couple the agricultural purchase policy with investment policy and rapid technical progress.

Generally speaking the organization of marketing the agricultural products by the state can be used as an important form and instrument in influencing agricultural development which cannot be neglected in the developing countries.

The agricultural marketing in Egypt is at present carried out as follows :

First: State Purchasing of agricultural products.

State purchasing of agricultural products is carried out in three main forms :

a) Cooperative marketing.

b) Contracts.

c) Compulsory deliveries.

TABLE 3

The Development of gross value added 1959/60 - 1964/65 planned and actual at fixed 1959/60 prices in million pounds.

Sector	1959/60	planned 1964/65	actual 1964/65
Agriculture	405	512	477
Industry and Electricity	271	540	407
Construction	52	51	93
Transport and Communication	97	117	157
Commerce and Finance	127	163	152
Others	333	412	476
Total	**1285**	**1795**	**1762**

Source : B. Hansen and G.A. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), Amsterdam 1965, p. 297.

The agricultural marketing.

The regulation and organization of marketing the main agricultural products by the state has become part and parcel of the agricultural economy in the U.A.R. as well as in most of — if not in all — the developing countries. The principal aims of this regulation are :

1 — To provide the domestic industries with regular and sufficient supplies of both food needed for the increasing urban population engaged in them and raw materials for their factories.

2 — To prevent the sharp rise in food prices and its well-known adverse effects on economic development since rising

b) Horizontal expansion projects — extensive projects — which generally aim at increasing the cultivated area by means of reclamation.

By the end of the plan the agricultural income increased in real terms to 477 million pounds i.e. by 18 per cent with an average annual rate of growth 3.6 per cent against planned 5.2 per cent. It must be stressed here that the national income by the end of the plan increased, in real terms, to 1762 million pounds i.e. by 37.1 per cent with an average annual rate of growth 7.4 per cent against planned 8 per cent. In connection with this we must remember that the actual investments were about 89 per cent only of the planned ones. The development of gross value added 1959/60 — 1964/65, planned and actual at fixed 1959/60 prices is shown in table 3.

TABLE 2

Distribution of gross investments in the First Five-Year Plan, planned and actual, in million pounds.

Sector	planned	actual
Agriculture	225.3	118.4
Irrigation and drainage	119.4	138.0
High Dam	47.3	98.6
Industry, Electricity and Construction	578.7	529.7
Transport, Communication and Suez Canal	271.8	294.2
Commerce and Finance	5.–	19.5
Others	349.4	314.6
Total	**1696.9**	**1513**

Source : «U.A.R. Agriculture», published by Foreign Relations Department Ministry of Agriculture, Cairo, Egypt, March 1965. p. 86.

The agricultural cooperative structure in the U.A.R. is headed by the General Cooperative Organization. The base of the Cooperative structure is the local cooperatives (village level) — thereafter at the district level come the combined ones. At the provincial level there then come the provincial cooperatives. Finally comes the general cooperative society. Cooperatives operating at various levels in different fields of activity are entitled to set up general unions to be responsible for promoting the cooperative movement and coordinating the work of various cooperative organizations working in the Union's sphere of activity.

Agriculture in the First Five-Year Plan.

The Egyptian First Five-Year Plan 1960-1965 which aimed to increase the national income — in real terms — by 40 per cent i.e. with an average annual rate of growth 8 per cent — the plan aimed to increase the national income, in real terms from 1285.1 million pounds in 1959/60 to 1795 million pounds in 1964/65 — aimed to increase the agricultural income — in real terms — by 26 per cent i.e. with an average annual rate of growth 5.2 per cent — the plan aimed to increase the agricultural income, in real terms, from 405 million pounds in 1959/60 to 512 million pounds in the year 1964/65, Agriculture including irrigation and drainage absorbed some 17 per cent of the total investments of the plan, 256.4 million pounds of 1513 million pounds. It must be stressed here that agriculture, irrigation and drainage were supposed to absorb some 20 per cent of the planned investment of the plan — 344.7 million pounds of 1696.9 million pounds — Distribution of gross investments in the First Five-Year Plan, planned and actual is shown in table 2. Agricultural investments were distributed among two types of projects :

a) Vertical expansion projects — intensive projects — which generally aim at increasing the yield and productivity of the cultivated area such as consolidation of small agricultural holdings, soil improvement, farm mechanization, expanding the scope of agricultural services, improving irrigation and drainage facilities.

TABLE 1

The development of agricultural cooperative societies in Egypt during the period 1952-1963.

Years	Cooperatives belong. to the Ministry of Agriculture	Cooperatives belong. to the Ministry of Agrarian Reform	Total
1952	1727	—	1727
1953	1754	—	1754
1954	1825	72	1897
1955	1885	187	2072
1956	1940	217	2157
1957	2325	254	2579
1958	2327	303	2630
1959	2378	342	2720
1960	3721	360	4081
1961	4038	368	4406
1962	4083	476	4559
1963	4343	554	4897

Source : Bulletin of Agricultural Economies, — in Arabic — Ministry of Agriculture, Cairo. Dec. 1965, p. 18.

In the National Charter it has been stressed that agricultural cooperation is much more than mere simple credit, to which it was confined till recently. It starts by the process of pooling agricultural exploitation which proved to be very successful. It goes parallel with the financial process which protects the farmer and liberates him from usurers and middlemen who take the largest part of the fruit of his labour. Cooperation also enables the farmer to use the most modern machines and scientific means to raise production. It helps the farmer in marketing which enabels him to obtain the highest returns for his continuous labour and toil. The agricultural cooperatives have also come to provide social and educational services.

execution according to plan, to study the economic results over a period of time and to provide a statistical basis for evaluating the project. Comparable data are collected on ownerships, tenancy system, land use, irrigation, drainage... etc. to serve as a base for study and the measurement of change in the structure of the land tenure system and in output. Follow up data through sampling techniques coupled with objective methods are being collected. It is clear that the economic results of such a project cannot be evaluated except after a relatively long period of time, long enough to serve as reasonable basis for study.

The agricultural cooperation.

It is clear now that the agricultural cooperatives are not only credit societies as they were before the year 1952. As we mentioned before, the agricultural cooperatives before 1952 had traditionally been credit societies. They did not play even a small part in the organization of agricultural production, agricultural mechanization and agricultural marketing. It can be said that those cooperatives were merely acting as post offices between the Cooperative and Agricultural Credit Bank and their members. Those cooperatives were serving primarily the large landowners, who joined them and secured control over them. Moreover, those cooperatives were small in number and not well supervised — in the year 1952 there were only 1727 agricultural cooperatives whereas in Egypt there are 4043 villages — By now and since the execution of the Land Reform the agricultural cooperatives entered a new era. They became multi-purpose cooperatives — there are specialized ones which deal with specific types of activity — well supervised and considerably increased. They increased within the years 1952-1963 from 1727 to 4897 cooperative societies covering all the villages. This is shown in table 1. Most of these cooperatives have been provided with machines and the other needed means of production.

d) Agricultural cooperative marketing operations.

The consolidation project has covered the whole country by the end of 1965. The most difficult barrier encountered in the consolidation project outside the Agrarian Reform areas is that all the consolidated holdings of some holders may lie, according to this system, in only one plot i.e., to be cultivated under one crop. These farmers may exchange part of their holdings or produce with those whose holdings lie wholly in a plot but under another crop. If any disputes arise in this respect they are settled by the village committee. However, in view of difficulties involved in affecting such exchange, the trend is towards allocating the holdings of each holder to more than one consolidated plot in order to give him a chance to produce more than one crop. No real problem has so far been reported, as about 98 per cent of the landholders have their crop-parcels included in more than one plot.

Many important results of the execution of the project can be summarized in the following :

a) Reducing waste in the adjacent different crops due to the differences in agricultural operations and reducing physical waste in land.

b) Organizing pest control on a large-scale basis.

c) Organizing irrigation and drainage.

d) Providing services more easily to the farmer through the cooperatives.

e) Possibility of improving mechanical operations on the farm through the cooperatives and carrying out conservation measures.

f) Improvement of statistical data collected on agriculture and improvement of the quality of data on which agricultural policy depends.

A plan was drawn to follow up the project to ensure its

are needed. They are practically impossible without a drastic reorganization of farms. The use of land should be organized in such a way to permit the carrying out of these operations. They will only come through the cultivation of crops in larger plots which are economically feasible for production. It is well known that the costs of production and the total revenues are connected with and related to the size of the firm.

Following the successful experiment in the Land Reform areas a project was started in 1960/1961 for the *consolidation* of small holding without affecting private ownership. As the country follows a two or three year rotation, consolidation is being effected on the basis of grouping neighbouring parcels owned by various holders into two or three plots each put to one single crop according to the rotation to be followed. The size set for the consolidated plots ranges between 20-200 feddans. Consolidation is carried out in three phases :

The first starts with familiarizing holders with the advantages and scope of consolidation as well as solliciting their views concerning its implementation. Thereafter comes the mapping of the crop parcels according to the rotation in force and to that which may be followed in the subsequent years.

The third phase then takes place by grouping the small crop parcels into consolidated plots each put to one single crop according to the rotation.

As from the last phase various agricultural requisites are to be provided by the cooperatives through the Agricultural Services Centres belonging to the Ministry of Agriculture for this purpose. Each Centre services four villages or an area of approximately 6,000 feddans. The services provided by the cooperatives include :

a) Seeds, fertilizers, feed, pesticides and cash credits.

b) Mechanical operations on the farm, providing sprayers and dusters for controlling pests.

c) Improvement of irrigation and drainage in the village.

scale production and small-scale ownership on the individual areas and really this is one of the most interesting features of the Egyptian Land Reform. This ingenious combination of collective farming and individual ownership has brought about an increase in production. The average yield of cotton per feddan in the three surveyed land reform estates during 1952-1956 was 12 per cent higher than the same average during 1948-1952. The corresponding increase in the control estates was only 2.6. The average yield of wheat per feddan increased by 21.4 per cent in the Land Reform estates and by only 5 per cent in the control estates. The average yield of corn in the Land Reform estates increased by 10.5 per cent and by 2.3 per cent on the control estates.

Attempts have been done to introduce the above system — the system of cooperative farming coupled with individual ownership — in the areas outside the Land Reform areas. The successful application of this system has constituted the basis for the adoption of the collectivization of agricultural exploitation project with respect to individually owned lands outside the Agrarian Reform areas. One of the problems which has for sometimes hampered the application of modern techniques and mass production practices in Egyptian agriculture has been the existence of small agricultural holdings, each divided into a number of smaller parcels of land. The large estates are not usually owner-operated and the system of tenancy in some cases leads to excessive fragmentation. The result is about 1.7 million holdings. The average size is somewhat less than 4 feddans. The number of parcels of land making up a holding varies from 1-10 parcels. This small-size holding is divided among different crops. Since three year crop rotation is followed in many cases — i.e. one third of the land is put to cotton, one third to cereals and one third to clover and fodder crops — The final result is a dispersed system of cropping. Crops are cultivated in every small plots. Much waste is involved and production is inefficient. The land-use system should be reorganized as a necessity of increasing agricultural production. Large-scale pest control operations, improved agricultural methods, mechanization of agricultural operations, irrigation and drainage system and other soil conservation measures etc.

organization are not sufficient, in organizing and managing their farms.

b) To enable the new holders to pursue a progressive form of tillage in order to avoid the bad effects which may result from land fragmentation.

c) To provide the new holders with the means of production badly needed for them. A farmer acquiring new land under the Reforms is bound to incur new debts for financing his investments. His dependence upon usurers and speculators will increase unless a supply of credit on easy terms is ensured and multi-purpose cooperatives are created.

d) To create the cooperative spirit between the farmers.

Out of the 4897 cooperatives in the country there are 554 cooperatives in the Land Reform areas.

The most far reaching change introduced by these cooperatives has been cooperative production under which each number's holding is divided into two or three equal plots — this depends upon the kind of the crop rotation, whether it is a biennial or a triennial — situated within the area alloted to a certain crop intering in the planned crop-rotation system. The individual farmer has been thus compelled to follow the general rotation and has the advantage of having his plot of land ploughed at the same time as all the other plots in the same part by the tractor belonging to the cooperative. The cooperative under the leadership of an agronomist, and under the supervision of the Ministry of Land Reform decides on crop rotation, irrigation, use of fertilizers, insecticides, etc. which are delivered from the cooperative. Sowing, harvesting and work in between, are done by the individual farmers themselves who are responsible for their own plot of land. Production in excess of the farmer's personnal needs is sold to the cooperative and the proceeds credited to the farmer, while the cost of the various services provided by the cooperative are debited to his account. This has made it possible to combine some elements of large-

rities believed, as it has been stressed in the Charter that the right solutions to the problem of agriculture do not lie in transferring land into public ownership but they necessitate individual ownership of land and the expansion of the ownership of land by providing the right to own it to the largest number of wage earners, together with supporting this ownership by means of agricultural cooperation along all the stages of the process of agricultural production.

In order to safeguard the interests of the tenant-cultivators the Land Reform Law stipulated that the land should only be left to persons farming it themselves and that they could not be expelled from the land they lease except in the cases of failing to cultivate it properly. It fixed the rent of agricultural land at a maximum of seven times the amount of the land tax leived upon it. In the case of rent based on crop-sharing, it stipulated that the owner's share should not exceed one half after the deduction of all expenses. Moreover, it was stipulated that a copy of the lease should be filed with the village cooperative to ensure the tenant's interest. The regulation of the landlord-tenant relationship represents an important aspect of the scheme as it benefited about four million tenants whereas the number of those who have benefited from land distribution is 1,334,310.

The Agrarian Reform has set a minimum level for the wages of agricultural workers. It gave the workers also the right to form unions to defend their common interest. Through the Agrarian Reform a new kind of agricultural cooperatives has developed. The Egyptian agricultural cooperative societies before the year 1952 had traditionally been credit societies. They did not play even a small part in the organization of agricultural production, agricultural mechanization and agricultural marketing. The Agrarian Reform stipulated that every beneficiary must join one of the multi-purpose agricultural ccoperatives supervised by supervisors appointed by the Ministry of Agrarian Reform. This was :

a) To help the new holders, for whom experience and knowledge concerning agricultural management and

to avoid all the above dangers. The Agrarian Reform is not merely the redistribution of land. Those opinions forgot or in real fact wanted to lead the people to forget that the big landowners allocate the bulk of their revenues for luxury consumption not for investment. They also forgot that the large farms are not usually owner - operated and the system of tenancy leads to excessive fragmentation. Finally, they forgot that the Agrarian Reform has social and political aims beside the economic ones.

At the beginning of the scheme the maximum limit of land ownership was fixed at 200 feddans with an additional 100 feddans for the owner's children. Then in order to broaden the basis of landownership, the maximum limit became 100 feddans for the whole family as from July 1961. Here I want to ask why must the big landowner own more than the beneficiary ? Land requisitioning was effected against a compensation equalling ten times the rented value which in turn was estimated as seven times the basic land tax. Compensation was made in the form of government bonds bearing an interest of 3 per cent redeemable over thirty years but was reduced in 1958 to 1.5 per cent redeemable in forty years. As from March 1964 the payment of compensation was discontinued. Of course it was not a revolutionary action to pay any compensation for land requisitioning. Land distribution started on the 23 July 1953 and land distributed up to 1964 totals 773,137 feddans. The number of the beneficiaries is 266,862 who work with their families in all 1,334,310 individuals. Each beneficiary of Land Reform receives a piece of land ranging between two and five feddans according to the quality of the land and the size of the beneficiary's family. The price of the land, which equals the amount of indemnity paid by the government for the requisitioning, was to be paid in instalments carrying an interest of 3 per cent over a period of forty years, but since the year 1964 the price has been reduced to one quarter and the interest has been abolished. Here I want to ask why should requisitioned land, since we are going to build a socialist society, be owned by the beneficiaries ? Is it not better to be rented to them or to be cultivated in a collective way or to be state farms ? This has been answered by the authorities. The autho-

into force on October of the same year with the following aims:

(a) The redistribution of land held in excess of maximum limit.

(b) To increase the flow of savings to industry and commerce.

(c) The development of agriculture.

(d) The regulation of the relationship between landowners and tenants.

(e) The safeguarding of the rights of agricultural workers.

Beside the economic aims the law aimed to achieve and realize social and political goals for the liberation of the loaf, as the charter says, is a necessary security for the liberation of the ballot.

There were many opinions at that time, namely, that the solution of the agricultural problem can be achieved through alternative laws such as a system of increasing taxes and saying that the implementation of the Agrarian Reform will lead to the following difficulties and dangers:

(a) Fragmentation of large farms can lead to a decrease in the level of farming and a decline in productivity.

(b) There is a danger of a drop in the amount of agricultural produce available for the market.

(c) Liquidation of large landed estates leads to pulverisation of the economic surplus which is a source of capital formation.

(d) Considerable resources are necessary for the development of the newly formed farmers.

These reactionary opinions were doomed to failure. It is quite possible to apply Agrarian Reform and at the same time

become available after the completion of the first stage of the High Dam in 1964 as well as underground water resources. I must mention here that it was planned according to the First Five-Year Plan to reclaim 723,000 feddans of which 520,000 lie in the new valley and 203,000 in the desert areas. The Second Five-Year Plan 1965-70 envisages by using the water available from the High Dam the reclamation of 1,200,000 feddans in addition to the conversion of 700,000 feddans from basin to perennial irrigation which will enable the later area to produce three crops instead of one.

However, as the average rate of cropping per feddan is 1.68 crops per year, this gives the country an equivalent of 10,001,030 feddans of cropped area. It is important to distinguish between the two terms, the cultivated area is the number of feddans actually planted whereas the cropped area, also expressed in feddans, is the cultivated area multiplied by the number of crops sown annually under perennial irrigation when several crops can be planted in rotation on the same land in the same area.

The Agrarian Reform

Before the revolution of 1952 the country's agrarian structure was characterized by a great deal of inequality and injustice. More than 2.8 million or 94 per cent of the total landowners, 3 million, possessed only about 2,781,000 feddans or about 35 per cent of the cultivated area, 5.9 million feddans, while the other 6 per cent owned all the rest. The big landowners, though small in number, received one third of the total income derived from the country's agriculture. At the same time the people with money to invest used it to bid for more and more land. This was accompanied by a spectacular increase in rentals (the index number of rents increased to 472 per cent in 1952 as compared by 1939) and land gained an unduly inflated value which was not matched by a parallel increase in land productivity to balance the enormous capital that was invested in land. In the meantine, the flow of savings to the land handicapped investment in industry and commerce. The Land Reform was promulgated on September 9, 1952 and put

active labour force derive their livelihood from agriculture. About 70 per cent of the country's total exports are of agricultural origin, cotton, rice, onions, groundunts... etc.

The cultivated area

The area of cultivated land in Egypt by now is about 6 million feddans, a feddan is slightly more than one acre, being 1.038 acres. This means that the cultivated area is only about 2.5 per cent of the total area of the country which is about one million square kilometres or nearly 238 million feddans. The cultivated area remained almost static from the beginning of this century till the early fifties as it has risen only from 5,047,000 to 5,761,000 feddans by the later date, a net increase of 14 per cent during fifty years with an average annual rate of increase of 0,3 per cent. This was clearly not in step with the rapid increase in population, the rate of increase in population being about 2 per cent.

To meet this situation a two pronged program had to be implemented with a view to developing land fertility and productivity on the one hand and at the same time expanding the cultivable area. The second part of the land development and settlement programme arose from the expansion of the area under cultivation and started in 1953. The area that can be cultivated wholly depends upon the level of the land in relation to the nearest water supply. On the basis that the economic lift for water is at present limited to 20 metres, the total cultivable area is estimated at 10 million feddans. Up to the beginning of the First Five-Year Plan in 1960 an area of 300,000 feddans had been brought under cultivation. The reclamation of these lands was dependent upon the savings it had been possible to effect in the available water supplies by controlling irrigation. Use has also been made of drainage water which had been proved to be suitable for irrigation as well as of underground water. Under the First Five-Year Plan 1960-1965 about 330,850 feddans have been so far reclaimed in the new valley in addition to 104,522 feddans in the desert areas. This was dependent on savings from the already available water supplies, together with the water which has

STRUCTURAL CHANGES AND SOCIALIST TRANSFORMATION IN AGRICULTURE OF THE U.A.R. EGYPT

by

NASSAR SAAD

Faculty of Production Economy — Warsaw

The role of agriculture in the U.A.R.

No one can deny that industrialization is a key to economic progress in the developing countries. But this must not make us forget the importance of agriculture in these developing countries where still 60-80 per cent of the population derive their living from agriculture and where it continues to be the major sector contributing 40-60 per cent of the national income. It is known that the development of industry in such an economy largely depends upon the supplies not only of raw materials from agriculture but also of food to meet the demand of the increasing population employed in the industrialization process. A major part of capital accumulation must come from agriculture in the first stage of industrialization. A prosperous agriculture by widening the market for industrial goods also helps in the growth of industry.

In Egypt in spite of the notable expansion in industrial production and its concomitent impact on the economy, agriculture continued to play a principal role in the country's economic life. Still 28 per cent of the national income is derived from this activity. The share of agricultural income in the total national income has decreased since it was 31 per cent in the year 1951/52. This is due not to a decrease in the agricultural income but to the development of the other sectors. About 60 per cent of the population /18 million/ and 53 per cent of the

The other and no less important aspect in developing countries is related to the hypertropically developed sector of the economy which is actually a part of the reproduction process of the highly developed capitalist countries. The increase or decrease in population scarcely affects this sector. But a change in the function of this sector will decisively work towards the process of population stabilization. We are here dealing with a process of long duration and a long term struggle against imperialism.

It is not only a matter of nationalization of this hypertropically developed sector which can take place depending on the decisive measures adopted at the beginning or at the end or at any stage of this process. It is much more a question of the organic inclusion of this sector in the local reproduction process of the developing country. A measure whose realization both in time and space has to be differentiated from other growth measures, has to be oriented to a certain extent and has to be seen in the entire process of growth. Apart from this important aspect in the realization of these measures which will not be treated here in detail, there is in the phase of carrying out of the transformation of the agrarian surplus into economic surplus and the extent, forms and methods adopted.

Both these measures will be for a long time to come the content of economic growth in developing countries. Their successful and consistent implementation is in causal connection with the class struggle and power relations of the classes. Population growth cannot cause the realization of these measures, but in the consistent realization of these measures, there are the successful redistribution of population, of lessening population pressure and the establishment of the material basis for slowing down the tempo in population growth.

loping countries, based on grafting capitalism onto pre-capitalist economic systems does not only imply a deformed population growth, but forms factors really impeding the change into a dynamic system. By interlacing the stagnant system with the capitalist world system, the backward conditions in the agriculture of the developing countries have been preserved. Already for a long time there have existed conditions, in which it has not been possible to produce an abundance in agricultural output, or (as has often occured) the abundance produced in agriculture could not be transformed into an economic abundance. So long as this transformation is being hindered, so long will a rational distribution of population and rational employment be made impossible. In both cases mentioned, integration of the means (resources) forms a common aim, the real basis of dynamism, and is in contradiction to the present agrarian situation in developing countries. This shows that rapid structural reforms in agriculture, which eliminate this situation and prevent integration of the means, is one of the main conditions for building up an agrarian economic surplus. The transformation of agrarian surplus into economic surplus is related to the establishment and expansion of employment possibilities outside agriculture. It leads to a reduction in surplus agrarian manpower, minimises the burden on agriculture and hinders or prevents negative effects of population growth. Further, it is in this transformation to be found the kernel of establishing new living conditions, with new values and decisive effects on the tempo of population growth.

The process of transformation of agrarian surplus into economic surplus is a process that in no way is in causal relation to population growth. It is a social process with the class question as the kernel. The forms and methods of transformation can vary greatly according to the power relations of the classes and can serve this or that class. The effects of transformation depend on the forms and methods of this transformation. The less is the transformation in the interests of the broad masses, the greater are the interests of the exploiting class as for example, the capitalists. As a consequence, the smaller are the effects in the transformation of agrarian surplus into economic surplus and in a rational distribution among the people. This is only one side of the medal.

lation growth does not operate independently. The accelerating or retarding role of population growth in the process of economic growth depends on the character of the economic system. The same population figure can play a stimulating role in one economic system, but a retarding one in the other. This mechanism is based on the fact that every mode of production is related to a definite population figure, a definite number in manpower and a definite population structure as well. The present population movement as well as the rate of population increase is neither compatible with the relatively stagnant economic system existing in the developing countries, nor with the process of change into a dynamic economic system. For this reason population growth is impeding this process of change. A slowing down of the rate of increase in population implies an acceleration of change. This is one side of the problem, the other is that the present population movement in the developing countries is a result of the economic system existing in these countries. An alteration and slowing down of the growth rate may be obtained by rapidly changing this system into a dynamic one. These two sides, dependent on each other, form the so-called vicious circle of population.

Comparing the relations between population growth to a vicious circle is correct, because it reveals the proper dialectic relations, but does not show any way out. Certainly the change in or slowing down of the rate of increase in population implies a change and dynamization of the economic system. In addition to this the present population movement in the developing countries is impeding the process of economic growth. But it would be wrong to regard these relations as principle relations within the whole process of changing the economic systems in the developing countries. The deformed character of population growth and its relations with the economic systems is not the principle retarding factor within the process of economic growth in the developing countries and thus in the first place the factor impeding the stabilization of population growth, but the character of the economic system itself. This mainly complicates the stabilization of population and thus transforms the process of population growth into an impeding factor. The deformation of the economic system in the deve-

tion.»[17] Thus the population problem will assume first-rank importance within the process of economic growth and measures as birth control and family planning will rank first in this process.

Without doubt some reduction and slowing down in the rate of population growth has taken place in the developing countries thus operating as an accelerating factor in the process of economic growth. However, it would be wrong to attribute the general problem of growth exclusively to the solution of the population problem and to attach primary importance to the measures taken to slow down the rate of population growth. At present, this view has already gone beyond the framework of pure theory and has become the principle of the operative policy pursued in some countries, a policy showing poor results and high expenses[18]. These two extreme approaches to solve the population problem and to assess the role which population plays in the process of economic growth (though obviously contradictory) are based on a common theory regarding population growth as a decisive factor in transforming and developing social order. This theory has been already propounded by Emil Dürkheim and others in the last century. It exaggerates the importance that population plays in the process of economic growth. The marxist way of solving the population problem denies the dominating role of population growth in the process of economic development, stating that population growth and the laws of population movement are based on the existing mode of production with all its complexities. It does not deny the importance and role of population growth for the process of economic growth.

There exist dialectic relations between population movement and the economic system, but the economic system is the dominating factor. Population growth can, both speed up and retard the process of economic growth. This effect of popu-

(17) Victor L. Urquidi, Population growth and economic development in Latin America, World Population conf., 1965, a. a. O., p. 37.

(18) Vid. Detailed and concrete handling of this subject, see study carried out by Bern Wolf, Das Problem der Familienplannung in den indischen Entwicklungsplänen.

to Hirschman population growth in a backward system may be regarded as a stimulant and even as the decisive factor contributing to economic growth. He is not the only representative of this theory regarding population growth as a driving force in economic growth. To consider population growth as an absolute stimulant and even as a determining factor operating on the process of growth does not appear to be justified. If this were really the case a country with a larger population would reach a higher stage of economic growth. This, however, does not occur. From the pure historical point of view population growth does not go beyond the economic possibilities, i.e., in the ancient society this led to infanticide, murders and to armed conflicts between tribes. That means, certain measures were applied to maintain the living standard, but measures not contributing to economic growth. As far as the developing countries are concerned, they do not confirm the theses of Mr. Hirschman. As a matter of fact population growth in backward and dualistic economic systems is now playing an impeding role in the developing countries, partly due to demographic investment in the process of transforming the system into a dynamic, efficient system. This has led some growth theorists to the other extreme when assessing the role of population growth within the process of economic growth. They regard the role as being absolutely negative and reduce the problem of growth process to the population problem. This unjustified deduction leads necessarily to the fact that the so-called demographic measure to lower the rate of population growth comes to be regarded as a central problem within the process of economic growth in the developing countries. A great many scientists, especially in countries with a relatively strong population pressure have come to this conclusion. Victor L. Urquidi mentions in his interesting study «Population growth and the economic development in Latin America» a number of factors and problems affecting growth in that continent. But his conclusion express clearly the position of population within his conception of economic growth :

«There can be no doubt, however, that unless population trends can be significantly altered, they will assume first-rank importance and necessitate a more intense search for solu-

	North and Wertern Europe	North America
Asia	9.2	11.2
Africa	9.2	11.1
South America	7.3	9.3
Central America	7.2	9.1

According to the view of Hauser it will not be possible for any people to maintain this rate of growth over a long period.

The place of population growth within the process of economic growth.

The high demographic investment in the developing countries leads growth theorists as well as planning experts to pay due consideration to the factor population broadly in their studies and operations. This is justified because the problem of rapid population increase in the countries is still in need of proper assessment and investigations. Whereas there is no doubt about the fact that population movement is important for the process of economic growth, there exist different views about the assessment of this importance. The question is whether population growth plays a positive or a negative role in the process of economic development in the developing countries, in spite of the difficulties mentioned, which are caused by demographic investment ? There are two clear and obviously contradicting answers which are raised by growth and population theorists. Albert O. Hirschman answers this question affirmatively. He takes his two well-known theses as points of departure that the pressure exerted by the population on living standard means resistance against the lowering of living standard, i.e. people strive to maintain the present level. The activities of man to resist a lowering of the living standard lends him the ability to influence his surroundings. Thus they will be able to take advantage of the possibilities of economic growth[16]. According

(16) Albert O. Hirschman, The Strategy of Economic Development, Yale University press, New Haven and London 1964, p. 177.

duct (GNP) by 3.6 per cent. If the developing countries showing a rate of population increase of 2.5 per cent require the same increase in income per head, the GNP would have to rise by 5 per cent annually[14].

What is the significance of an increase of the GNP by 5 per cent regarding the movement of the rural population ?

According to U.N. estimates, the displacement of 1 per cent of the population employed in agriculture into non-agricultural branches or industry would result in an increase of the industrial output by about 10 per cent, thus obtaining a rise in national income by 1.5 per cent. It may be easily calculated that an increase in the national income by 5 per cent would involve a movement of the population employed in agriculture by 3.3. per cent, thus producing an increase in the industrial output by 33 per cent which is equal to an increase of the national income by 5 per cent.

An increase in the national income by 5 per cent implies only some improvement for the developing countries which is, properly speaking, a desirable goal. But if the developing countries set themselves a further task, with their already rapid increase in population, namely to reach a living standard corresponding to the 1962 level in the European and North American countries in some 30 years, i.e. in 2000, they will have to raise their GNP by the following annual rates according to calculations by Philip A. Hauser[15] :

(14) Vid. Hans Ruthenberg, Landwirtschaft und anfängliche Käpitalbildung, DLF Verlag GmbH Frankfurt/M.

(15) Philip A. Hauser, Interrelationships of manpower policy and population policy. World population conf. 1965, UNO 1967, vol. IV, p. 288

The sum necessary to provide jobs today for the non-agricultural population is estimated to be about 4.000 dollars. Taking into account the revised figures, the employment of the increasing manpower in the developing countries will require about 33.000 million dollars annually. This sum cannot be compared to the situation existing at present in the developing countries. If we keep to the relatively moderate sum of 15.000 million dollars it will be obvious that the developing countries would have to double their present investment to prevent a rise in unemployment.

The present study is restricted to demographic investment only i.e. the additional manpower resulting from population growth to be employed, but disregarding the movement of rural population from the overpopulated agriculture. It is just intended to give an idea of the expenditure required to maintain the present level in the developing countries.

If we considered, however, the actual growth in connection with the movement of rural population and the solution of all the problems concerning growth and assumed a rate of increase equal to that of e.g. Japan in the period 1880 — 1920, the picture will be quite different, solely because of demographic investment.

Within the period mentioned, population increase in Japan was 1.1 per cent annually. At the turn of the century the national income per head increased in Japan by 2.5 per cent annually, requiring an annual increase of the gross national pro-

= required to keep the level». However, we should mention that the UNO has indicated the capital coefficient with a higher amount than we have in our example, but the rate for population growth has been calculated low. Thus about the same result could be obtained, only with different numbers. Apart from that fact our calculation is based on only two parameters, whereas the U.N. estimates results from some more parameters.

Whereas in the European countries it was possible to absorb a part of the rural population by a job increase in the non-agricultural branches by 1 per cent, it is not possible to employ even a fraction of the growing population by such a moderate increase in the developing countries. To give an idea of the proportion between increase in population and the provision of new jobs let us assume that $\frac{A}{B}$ is equal $\frac{5}{100}$ (according to Igun and Mayobre) and further let us assume that the proportion is constant within the next years. If the urban population accounts for about 25 per cent of the overall and the rate of increase in population is about 2,5 per cent, it will be necessary to increase the number of jobs in the non-agricultural branches by 5 per cent, if the employment of increasing manpower is to be ensured. This means that according to A. Assouline[11] in Morocco alone 100.000 new jobs annually were necessary. This increase in jobs can by no means contribute to lessening unemployment now prevailing in the agriculture of developing countries. It may just maintain the level of unemployment.

The investment sum necessary to provide additional jobs has been variously estimated. In 1951, the investment sum necessary to employ one person in a non - agricultural branch was given by the U.N. as 2500 dollars[12]. On this basis it was maintained that 15.200 million dollars would be necessary for additional employment alone[13]. This relatively small sum can be attributed to the fact that the U.N. estimated the rate of population growth in the developing countries to be 1.25 per cent. If we assume a more realistic rate of increase, i.e., 2 per cent, the sum required for employment will rise to 24.000 million dollars.

(11) A. Assouline : Evolution naturelle de la population et développement économique au Maroc, World population conf., Belgrade 1965, paper A 10/I/F/193.

(12) Vid. UNO Measures for Economic development, a. a. O.

(13) This sum corresponds to the amount mentioned by us as «investment=

special features. This is known as «demographic investment»[10] The essence of the demographic investment is the provision of jobs for the increasing population. As already mentioned, in the agricuture of developing countries there is a surplus in manpower and any further increase cannot be absorbed. It is the non-agricultural branches that should absorb this increase The number of necessary jobs which has to be provided in non-agricultural sectors to employ the increasing manpower is in a direct proportion to the rate of increase in population and in an inverse proportion to the percentage of non-agricultural population multiplied by the number of working people as compared to the overall population.

Therefore :

$$L = \frac{1}{B_i} \frac{A}{B} \quad P$$

L = percentage of additional jobs in non-agricultural branches.

B = number of urban population (percentage of overall)

p = rate of population increase

$\frac{A}{B}$ = ration: working population to overall

If we assume that $\frac{A}{B} \frac{i}{B_i}$ is equal and constant in the initial stage of growth in all developing countries the necessary jobs is a function of the rate of population increase.

$$L = f\ (AP)$$

Thus it depends on the rate of population growth whether, apart from the increasing population, also a part of the surplus rural population can be absorbed with additional jobs.

(10) Leon Tabah calculated the sum of demographic investment, mentioned in his study (footnote 8) according to the following formula :

$$I_n = \frac{1}{-} \frac{R_0}{P_0} \quad P_n \quad e \quad " \quad (_n +)$$

whereas $-\frac{1}{-}$ = capital coefficient

$\frac{R_0}{P_0}$ = income per head, in the first year

P " = number of population after n years

e = rate of population growth

n = rate of increase in income per head

$$C_r = (G + p) = 1$$

C_r = capital coefficient
G_r = rate of growth
P = rate of population increase
I = investment rate.

The sum which is to be invested in accordance with the scheme to keep the income per head at a constant level totals to about 15 million dollars (provided C = 4, p = 2,75 per cent and thus I = 9 per cent), i.e., about 1500 million dollars. Assuming that the capital coefficient is variable and the increase in population is 1 per cent annually, U.N. experts believe that an investment of 2 — 5 per cent of the national income is necessary [8].

In connection with this special character of growth in the developing countries, i.e., an « investment in order to maintain the level» and the sum of special investment, some studies on this exist with varying results[9], in any case confirming the

(8) UNO Measures for Economic Development of underdeveloped countries, New York 1951.

(9) The following studies :

a) UNO, Measures for Economic Development of underdeveloped countries, New York 1951.

b) L. Tabah : Le problème population — Investissements — Niveau de vie dans les pays sous-développés 1956.

c) M. F. Millikan and W.W. Rostow, A proposal : key to an effective foreign policy, 1956.

d) GATT, International Trade, 1959.

e) Paul G. Hoffman, One hundred countries, one and one quarter people, 1960.

f) P.N. Rosenstein-Rodan, Industrial Aid for underdeveloped countries, 1961.

$$B \circ K = (B - B_s) K_1$$

B = consuming population

B_s = surplus population compared to the parameter food

K_1 = actual food demand, per head

K = actual food consumption, per head

Thus :

$$B_s = \frac{B (K_1 - K)}{K_1}$$

The more $\frac{K}{K_1}$ drops under 1, the bigger will be the number of starving people. Since the capacity of food production is relatively constant in the developing countries, the increase in population leads to a steady decrease of $\frac{K}{K_1}$ and thus to an increase in surplus population compared to the parameter food. Providing food for the increasing population is a serious problem weighing on the developing countries at present. According to some data, developing countries import food at a value of about 500 million dollars annually, i.e., this enormous sum has to be spent to satisfy the food consumption of the population.

As we know, the main result of the process of economic growth is the growth of national income or the national income per head. The increase in national income is, of course, a function of the national combination of the factors growth and national investment. The rapid increase in population complicates the rational utilization of the accumulation resources in the initial stage of growth and from the mere theoretical point of view there may prevail a situation, in which additional and even increasing investment will be necessary to maintain the given level of national income per head. If the necessary investment is confined to only 3 parameters : rate of increase in national income, capital coefficient and rate of increase in population, leaving out the effects of other parameters, the equation of Harrod with certain modifications would provide a certain basis, in spite of its inadequacy:

of the population in the industrialized countries (under the age of 15 and past 65) amounts to only 39 per cent of the overall population.

None of the countries, not even England and Japan, were importers of foodstuff in the initial stages of their economic-growth[6] In the developing countries an increasing pressure of the population on food can be observed. This can be explained by the real proportion between population and food production in a stagnant system :

Based on the formula by Mackenroth.[7]

$$A \circ P = B \circ K$$

Or in plain language :

Working population (A) multiplied by the average productivity (P) is equal to the consuming population (B), multiplied by the average consumption (K).

It is possible to state the following :

Since in a relatively stagnant system A ° P is nearly a constant value, K has to decrease, if B rises. Let us assume that the current agricultural production cannot sufficiently feed the number of consumers (B). Thus they are consuming a quantity of food (K) which is below their need (K). In this condition one part of B, B has to die of starvation, if the other part of B is to have enough to eat. The part of B being surplus with regard to the parameter food this can be calculated in the following way :

(6) Vid. A. K. Cairncross, Factors in economic development, George Allen & Unwin Ltd. London, 1962, p. 64.

(7) G. Mackenroth, Bevölkerungslehre, Theorie, Soziologie and Statistik der Bevölkerung, Springer Verlag Berlin, Göttingen, Heidelberg 195 p. 416.

to maintain at least the present level. This special aspect of the growth process in the developing countries caused by the complex of the population problem may be explained in two different ways :

They are not simply the result of population increase in a stagnant system, but the result of demographic structural changes within a stagnant system. The special features of the growth process may also be seen from the following point of view. It is well known that the demand on manpower in every mode of production is determined by the technology applied. In a stagnant system or sector, manpower needs are constant Due to rapid population increase new and additional manpower steadily flow into the labour process from the basis of the age pyramid. Since manpower demand remains constant, the additional manpower exerts pressure on employment opportunities. There are no exact data on the additional manpower available. The existing data vary from 8 to 15 million people annually. Apart from these figures the process of economic growth is greatly influenced by the simple fact that under conditions of stagnation, the additional manpower appears as pure consumers, from the theoretical view-point, i.e., theoretically its withdrawal from the production process will not change the quantity of production. This increase in manpower is, however, only one aspect of the demographic structural transformation. Whilst the inflow of redundant manpower into the labour process gives rise to additional consumers (and no producers) in the middle of the life pyramid, the number of consumers in the basis of the pyramid increases as well. The rapid decrease in the death-rate results mainly in an increase in children, i.e., a part of the population still unable to work. Mr. Adenola A. Igun estimates the dependents and pure consumers in Africa's present population as totalling 49 to 53 per cent of the overall population,[4] the figure for Latin American being 46 per cent.[5] This percentage

(4) Vid. Adenola A. Igun, Demographic approach to the problem of social and economic development in Africa, in : world population Conference 1965, UNO, New York, 1967, p. 68.

(5) Vid. José Antonia Mayobre, Economic Development and population growth in Latin America, a. a. o. p. 73.

scarcely gives impetus to an essential structural modification of the economy in the developing countries. The national capitalist sector could not develop to a factor to effect economic structural modification because of the pressure of colonial economic policy. As usual, the main branch of the economy remains the backward agriculture with certain functional modifications to meet the requirements of a rural market resulting in a « grafting » of one another set of horrors on.

The superstructural institutions of this traditional system continue to exist and operate. Thus the related birth-rate movement remains unchanged.

Population explosion and deformed population growth is a result of the successively operating diverse population laws now becoming the regular population movement in developing countries.[3]

Population growth continues, but mainly in systems of a predominantly stagnant character. This process is most distinct in the agriculture of countries which are less involved in the development process. Population growth in a stagnant sector leads to surplus population according to a law-governing process, exerting an ever growing pressure on constant values as land, jobs, food, etc. In these countries, surplus population can be observed, though in a different way.

Features of the growth process in developing countries.

The transformation of the economic system in the developing countries from a relatively stagnant into a dynamic system bears a character of its own because of population movement. This character differs in connection with the process of growth in countries, where population explosion influence economic growth. Rapid population growth in developing countries gives the process of economic growth a number of special features, i.e., developing countries have to place enormous investments

(3) Vid P. Khalatbari, Over-population in developing countries. Akademie Verlag, Berlin 1968, p. 74 ff.

tively stagnant systems which coexist with capitalism and are subordinated to it, are influenced by the laws operating under capitalist conditions and are thus strongly modified by them.

In the first case, in stagnant systems in the classical sense, there operate population laws corresponding to this mode of production. In the second case, however, the stagnant system coexists with capitalism and is subordinated to it in a way that the proper population laws working under backward modes of production are influenced and modified by the predomination of capitalism. In the developing countries there is no sole pre-capitalist mode of production, but a dualistic economy : the coexistence of capitalist and pre-capitalist relations are sometimes closely connected. There are very complicated and manifold interrelations between the stagnant system and sectors formed according to the requirements of capitalism on the one side and the national capitalist relations developed in a deformed way on the other, as well as the general interrelations with the capitalist system on a world level. These manifold interrelations and thus the gradual integration of the developing countries in the capitalist economic world system are related to the process of polarization within the capitalist world system, relegating a special position for developing countries as « villages of the world » within the system.

This means that population movement in developing countries is the integrated result of the rather different population laws in all these very varied relations. The integration of the developing countries in the capitalist world system, the formation of a dynamic sector orientated towards the requirements of the metropolitan countries as well as the « paternal » development of national capitalist relations have contributed to a regular decrease in the death-rate. In this way the originally stagnant economic system and accordingly the balance in laws are disturbed. But in conformity with their function, these factors were not able to eliminate the traditional systems and set up a proper foundation for modifying the social standard values and the status of women and children in society. The sectors orientated towards the requirements of the metropolitan countries form a part of its production process. Its development

impossible at first sight to maintain a healthy proportion between these two factors. The developing countries are lacking in economic factors which in the developed countries led to a population growth as well as to modifications of the population structure. Population growth advances economic development. Though dependent on exogenous conditions, the increase in population is independent of the economic conditions existing in the developing countries. Quite a few scientists regard population movement in the developing countries as an independent variable. In the introduction to his book « The Economics of Agrarian Change under population Pressure » E. Boserup maintains that the autonomous character of population movement is an undisputable fact, caused by exogenic conditions in population movement in these countries.[1]

According to the marxist view, population movement can be gleaned from the character of the economic system. Each social order has its own principles or laws of population growth.[2]

What is the situation like in the developing countries with backward and stagnant economic systems ?

There, ought to operate the population law of a stagnant social system, i.e., a high death-rate and a high birth-rate and thus a moderate increase in population which actually was the case in these regions about 50 years ago, even up to the end of the second world war. The reason for the rapid population growth in the developing countries stems from the fact that a difference should be made between agrarian systems. Whereas before the formation and development of the capitalist mode of production, the relatively stagnant system appears as closed social systems, having their own laws of development, the rela-

(1) Vid. E. Boserup, The Economics of Agrarian Change under population Pressure. George Allen & Unwin Ltd. London 1965, p. 11.

(2) Vid. K. Marx Grundrisse zur Kritik der politischen Okonomie, Dietz Verlag Berlin, 1953, p. 489 and also Das Kapital, 1. vol. in : Marx Engels Werke vol. 23, Dietz Verlag Berlin, 1962, p. 660.

developed countries (Eastern Asia, South Asia, Africa, Latin America) may be demonstrated in a diagram in the following way :

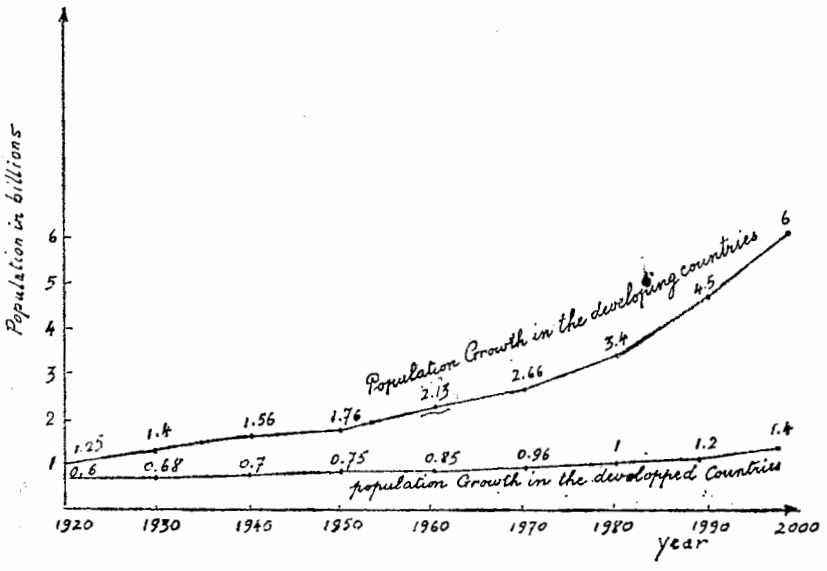

One can see that following the U.N. estimates, a proper population growth in the developing countries is still to be expected. Providing the growing population with food, jobs, housings, schools, etc. will be the task arising from the process of economic growth. The dilemma, however, is that the rapid increase in population predominently occurs in agrarian systems. The slow pace of the development of productive force, especially in the agriculture of such economies gives it a relatively stagnant character, thus resulting in a disparity between economic system and population growth. The cause of this dilemma, however, is not simply the increase in population, but the increase in population in a relatively stagnant system, unable to absorb the growing population.

The problem of surplus population.

Due to the large disparity between population growth and the economic system in the developing countries ,it seems to be

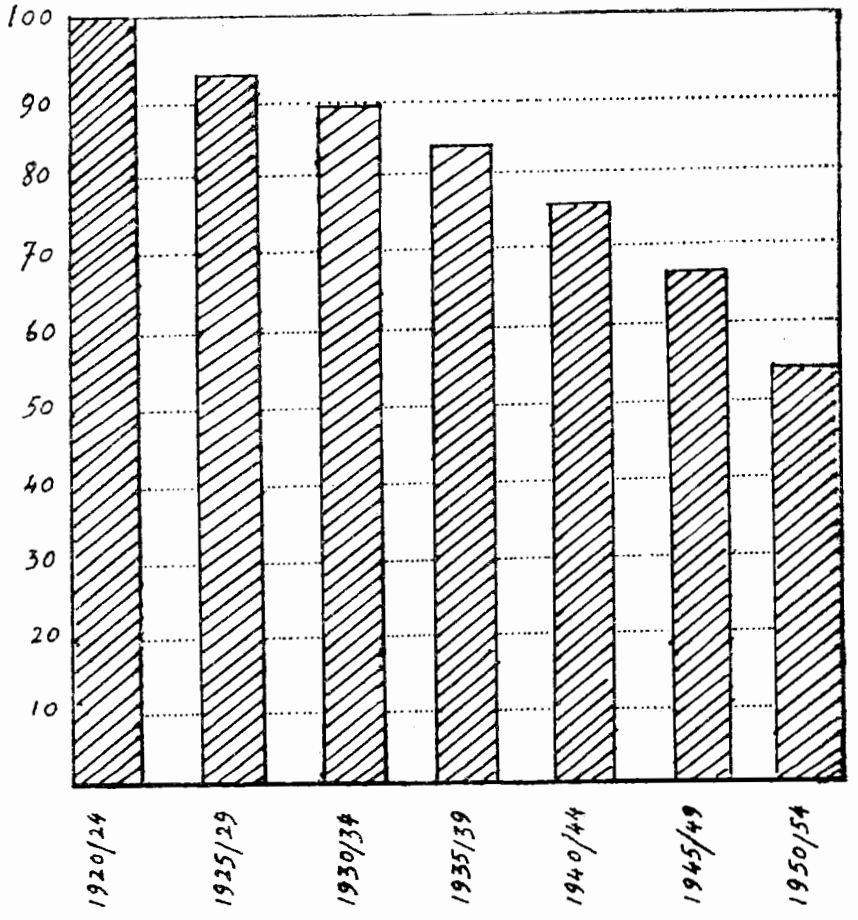

Reduction of death rate in 18 developing countries during 1920 — 1954

Due to a further decrease in the death rate after 1950 the natural increase in population reaches now 2.5 per cent annually. According to an U.N. estimate the rate of population growth in the developing countries is going to rise successively to 2.8, 3.2 and 3.4 per cent per year. Thus the population in the less developed countries will be tripled within the next 30 years, increasing from 2,136 million in 1960 to 6,017 million in 2000. These data on population movement from 1920 till today and presumably till 2000 in the highly developed countries (Europe, Soviet Union, North America, Oceania) as well as in the less

Following the table a rapid growth can be observed in less developed countries from the regional point of view. In the period from 1920 to 1930 the annual rate of increase totalled 1.2 per cent in developed countries, but 1.1 per cent in the developing countries within the same period. In the following decade the rate of increase rose faster in the developing countries, coming to an annual rate of 2.1 per cent in the period 1950 — 1960, i.e. nearly double the rate of the period from 1920 to 1930. Compared to this, the rate of increase in the highly developed countries is lower accounting only for 1.4 per cent in the same period. Apart from this general conclusion concerning the rapid population growth in the developing countries two different phases may be observed within the period 1920 — 1950, i.e., firstly a period characterized by a gradual rate of population growth in the developing countries and secondly the period from 1950 — 1967, the post-war-period, showing a rapid increase in population, especially in the developing countries.

Currently this rate of increase totals 2.5 per cent annually on an average, i.e., twice the rate of the highly developed countries. Apparently, this rapid rate of population growth is due to the advance of modern medicine in these countries lowering rapidly the death rate while keeping the birth rate at a constant level. From 1920 — 1950, i.e., a period showing a relatively moderate rate of population growth in the developing countries, the death rate decreased. The following chart illustrates this decrease for 18 developing countries (Barbados, Costarica, Ceylon, Cyprus, El Salvador, Fiji-Islands, Jamaica, Malaysia, Mauritus, Mexico, Panama, Philippines, Puerto Rico, Surinom, Taiwan, Thailand, Trinidad, Tabago, U.A.R.) :

POPULATION PROBLEM AND THE PROCESS OF TRANSITION TO A DYNAMIC ECONOMY IN DEVELOPING COUNTRIES

Dr. habil. P. Khalatbari
University of Economic Science Berlin

Within the last decades world population has increased greatly. In the period 1920 to 1960 alone, it increased by 60 per cent, which accounts for more than a 100 million people, thus totalling 300 million as a whole. Between 1950 — 60 alone, the increase in world population corresponds to the overall number of Europe's population.

During the last 40 years, population growth has not been even in all countries or regions. The rate of increase has varied in various periods.

Population increase within the period 1920 — 1960 in 8 regions of the world is shown in the following table :

Region	1920	1930	1940	1950	1960
		population in millions			
World total	1,862	2,070	2,295	2,517	2,990
further developed countries	606	678	730	751	854
Europe	327	355	380	392	425
Soviet Union	155	179	195	180	214
North America	116	134	144	166	199
Oceania	8.5	10	11.1	12.7	15.7
less developed regions	1,256	1,392	1,565	1,766	2,136
Eastern Asia a)	553	591	634	684	793
South Asia	470	529	610	697	858
Africa	143	164	191	222	273
Latin America	90	108	130	163	212
Northern Regions b)	1,151	1,259	1,353	1,422	1,631
,Southern Regions c)	711	811	942	1,095	1,359

a) excluding the high estimates of China's population.
b) Europe, Soviet Union, North America and Eastern Asia.
c) South Asia, Africa, Latin America and Oceania.
(Provisional Report on world population prospects, as assessed in 1963, UNO, New York, 1964, p. 38).

c) Le gouvernement a réussi à faire face aux difficultés rencontrées pendant l'anné 1967/68.

Cela ne veut pas dire que toutes les difficultés aient disparu complètement. Mais il est certain que la situation s'est améliorée et continue à s'améliorer d'un jour à l'autre.

A cet égard il est très important de noter que les investissements inclus dans le Plan de l'année 1968/69 ont atteint le chiffre de 389 millions de L.E. c'est-à-dire plus que les investissements du plan de l'année 1967/68 (232,5 millions de L.E.), d'environ, 156,5 millions de L.E. et un peu moins de ceux de l'année 1966/67 (396,7 millions de L.E.) d'environ 7,7 millions de L.E.

d) Enfin, les aides de toutes sortes, obtenues des pays amis, ont facilité la solution de plusieurs problèmes importants, surtout sur le plan des relations économiques internationales. D'ailleurs, nous croyons que ces aides auront un rôle important à jouer pendant les jours à venir.

ii) Les prix n'ont pas bougé pendant cette période, comme le montre le tableau suivant :

Indice des prix de détails
(1959/60 = 100)

Mois	Coût de la vie	Produits alimentaires et savon	Produits alimentaires seulement
Juin 1967	128,9	149,2	151,0
Nov. 1967	128,7	148,3	149,6

Source: Organisme central de mobilisation et de statistique.

Ceci s'explique par le fait que le gouvernement contrôle les prix, ainsi qu'une partie importante de la production nationale, les importations, les exportations, et enfin la distribution, avant même l'agression israélienne.

iii) Enfin, le gouvernement a réussi à constituer des stocks suffisamment importants des produits alimentaires les plus importants, dont une part importante est importée de l'extérieur, comme le blé et la farine.

IV — CONCLUSION

En se basant sur le bref exposé ci-dessus, il nous paraît légitime d'arriver aux conclusions suivantes :

a) La R. A. U. a réussi à établir une base économique suffisamment solide, pendant les années antérieures à la dernière agression israélienne.

b) Le gouvernement a réagi sagement et rapidement, après l'aggression, en prenant les mesures nécessaires, afin que le processus de developpement économique continue sans interruption. Mais il n'en reste pas moins vrai, que l'objectif fixé dans ce domaine est plus modeste que celui de la période précédente.

— Le recours au FMI a permis d'obtenir deux prêts, dont la somme est de 63 (40 + 23) millions de dollars.

— En plus de l'engagement des trois pays arabes, déjà mentionnés, plusieurs aides économiques (en nature, facilités de crédit, prêts) nous ont été fournies par des pays amis.

On peut donc conclure, dans ce domaine, que la situation a été suffisamment bonne et loin d'être désastreuse.

D'ailleurs, nous croyons d'après ce qui précède, qu'elle va s'améliorer progressivement dans le proche avenir.

c) En ce qui concerne la consommation et les prix, plusieurs observations s'imposent :

i) D'après les chiffres préliminaires disponibles, la consommation finale de certains produits de consommation dont les importations représentent un pourcentage élevé, tendent à diminuer. Les chiffres ci-dessous nous donnent une idée générale sur l'amplitude de cette diminution, pendant l'année 1967/68, par rapport à l'année 1966/67.

Margarine	— 10.5%
Huile	— 14.5%
Thé	— 25.8%
Café	— 8.5%
Sucre	— 14.4%
Biere	— 34.6%
Cigarettes	— 6.8%
Kérosène	— 16.7%

Cette diminution de la consommation finale montre l'efficacité des mesures prises par le gouvernement dans ce domaine. Elles comprennent l'imposition d'un nouvel impôt (impôt de la défense nationale) l'extension de l'application du système de rationnement, l'élévation des prix de certains produits pour les quantités distribuées hors-rations, la réduction des salaires et traitements les plus élevés, les mesures d'épargne forcée sur les salaires et traitements, etc...

En effet nous avons réussi à diminuer les importations visibles, comme le montrent les chiffres inclus dans le tableau suivant:

LES IMPORTATIONS PENDANT LES ANNEES 1966/67 et 1967/68

En millions de L.E.

Groupe de produits	1966/67	1967/68
Biens de consommation	125,0	121,1
Biens de consommation intermédiaires	165,1	145,1
Biens d'investissement	86,4	79,3
Total	376,5	345,5

Note : Chiffres Préliminaires.

Pour les exportations visibles, d'après les chiffres disponibles la situation est assez bonne, comme il ressort du tableau suivant :

En millions de L.E.

Groupe de produits	1966/67	1967/68
Produits agricoles	172,2	162,1
Produits miniers	7,8	5,7
Produits manufacturés	77,8	76,9
Total	257,8	244,7

Notes : Chiffres Préliminaires.

Ajoutons enfin quelques observations d'ordre général sur les autres postes de la Balance de paiements :

— Plusieurs mesures ont été prises afin de réduire, autant que possible, les dépenses à l'extérieur.

fonctionner, à cause de la fermeture du Canal de Suez: ceci nous a permis de bénéficier d'un coût de raffinage très modique par comparaison au coût pratiqué dans les autres zones du monde.

— L'existence d'un stock assez important de produits pétroliers dans le pays.

— L'utilisation de l'électricité du Haut-Barrage ,devenue disponible à la suite de l'accélération des travaux d'électrification et de transport de l'électricité.

iii) Enfin pour la production dans le *secteur des services,* les deux activités qui ont été sérieusement affectées sont : le Canal de Suez, et le tourisme.

Pour le Canal de Suez, il est évident que la perte de recettes en devises étrangères, a été totale. Mais en ce qui concerne le tourisme la perte n'est que partielle. En effet, dans ce domaine il faut distinguer deux sortes de touristes: ceux qui viennent des pays arabes, et les autres. Or, si le nombre des touristes des pays-non arabes a fortement diminué, le nombre de touristes des pays arabes reste encore assez important. D'ailleurs, il est important de signaler à ce propos, que les recettes du tourisme arabe représentent environ la moitié de la somme totale des recettes du tourisme du pays.

Mais, cette perte a été compensée, dans une large mesure, grâce à l'aide octroyée à la R.A.U. par trois pays arabes : l'Arabie Séoudite, le Kuwait, et la Libye. Ces trois pays se sont engagés, lors de la conférence de Khartoum, à payer à la R.A.U. 109,4 millions de L.E. annuellement jusqu'à la libération des territoires arabes occupés par Israél. Or, à titre de comparaison, les recettes du pays en devises étrangères du Canal de Suez en 1966/67, d'après les données de la Balance de Paiements, étaient de 95,2 millions de L.E.

b) En ce qui concerne les importations et les exportations visibles pendant l'année 1967/68, nous ne sommes pas loin des objectifs fixés dans le plan pour l'année 1967/68.

Or, en ce qui concerne *le manganèse* il est important de signaler que la production de la presqu'île du Sinai ne représente qu'une petite partie de la production nationale, et est essentiellement destinée à l'exportation. Dès lors, on peut dire qu'elle n'a pas affecté les autres activités économiques du pays, qui utilisent ce produit comme matière première. D'ailleurs, la perte subie sur le plan des recettes en devises étrangères n'est pas considérable, car la valeur totale des exportations de ce produit (autres sources de production incluses) était d'environ 1,5, 1,6 2,1 millions de L.E. pour les années 1964/65, 1965/66 et 1966/67, respectivement.

Mais, pour le *pétrole,* la situation était plus grave. En effet, la perte, sur le plan de la production, du pétrole brut, a été suivie par la destruction des raffineries installées aux alentours de la ville de Suez. De là, nous devions faire face à deux sortes de difficultés: production de pétrole brut, et raffinage du pétrole.

Pour la première difficulté, nous avons réussi, dans une certaine mesure, à augmenter la production des autres puits existants, surtout dans la zone de Suez, sur la Mer Rouge. Cela devient évident, si l'on prend en considération que la production de l'année 1966/67 était d'environ 6,3 millions de tonnes, tandis que celle de l'année 1967/68 a atteint environ 5,7 millions de tonnes, et cela bien que la production pétrolière de la presqu'île du Sinaï représente environ 4,5 millions de tonnes par an, c'est-à dire un peu plus que les trois quarts de la production totale du pays ,en temps normal. D'ailleurs, nous espérons que la situation s'améliorera d'une façon très nette, durant les quelques années à venir, car le taux d'exploitation des puits, déjà mentionnés, a plus que doublé pendant les trois derniers mois, grâce à la découverte de nouvelles ressources pétrolières dans le Désert Ouest.

Par rapport au *raffinage,* la situation est presque rétablie actuellement. Mais ,pendant la période la plus difficile, trois facteurs ont contribué à minimiser les difficultés. Ce sont :

— L'utilisation de certaines entreprises de raffinage dans la région de la Mer Rouge, qui avaient presque cessé de

Ces observations deviennent plus claires encore à la lumière des chiffres inclus dans le tableau suivant :

	1966/1967			1967/1968		
	Superficie en 1000 fed.	Production en 1000 tonnes	Rendement par feddan et en Kg.	Superficie en 1000 fed.	Production en 1000 tonnes	Rendement par feddan et en Kg.
Coton	1859	409	220	1262	383.5	236
Riz	884	1726	1952	1130	2337	2068
Blé	1275	1307	1025	1469	1555	1058
Maïs	2163	3295	1523	2075	3110	1499

Note : Chiffres Préliminaires.

ii) La Production Industrielle .

Notons tout de suite, que dans ce domaine, les données statistiques concernant la production pendant l'année 1967/68 ne sont pas encore disponibles d'une façon définitive.

Mais en se basant sur des observations d'ordre général, nous pouvons dire que les entreprises industrielles, installées dans la vallée du Nil, c'est à-dire loin du champ des opération militaires, ont continué à opérer, au moins, au même rythme que les années précédentes.

Par contre, les entreprises installées à la presqu'île du Sinai ne fonctionnent plus pour notre compte, et par conséquent, représentent une perte du point de vue de la production nationale. Deux activités principales ont été affectées par cette perte: la production du phosphate, et la production pétrolière.

3 — *Aggraver les problèmes économiques du pays*

Ce but vise, en fin de compte, en multipliant les goulots d'étranglement, à démanteler l'Economie Nationale. Ce résultat se manifeste par l'existence d'un déséquilibre grave entre les ressources, d'un côté, et certains emplois on besoins, de l'autre côté.

Essayons d'exposer ce qui est arrivé durant l'année 1967/68. Nous allons passer en revue les situations concernant la production, les importations, les exportations, et enfin la consommation finale et les prix. Mais notons, tout de suite, que les chiffres disponibles actuellement sont préliminaires, et ne couvrent pas toutes les données nécessaires pour une étude complète. De là, on peut réaliser que l'analyse suivante ne donne que des indications d'ordre général sur la situation économique pendant l'année 1967/68.

a) En ce qui concerne la production nationale, nous allons examiner successivement la production agricole, la production industrielle, et enfin la production dans le secteur des services.

i) La Production Agricole :

Dans ce domaine nous disposons de chiffres sur la production, la superficie cultivée et le rendement par feddan, des principales récoles effectuées. Ces données montrent que la situation sur le plan du rendement est, par rapport à l'année précédente, 1966/67, nettement meilleure pour les trois principales cultures: Coton, Riz, Blé, et à peu près stable pour le Maïs, produit alimentaire de grande consommation.

d) En ce qui concerne la consommation finale, nous ne disposons pas malheureusement, à l'heure actuelle, d'évaluation sûre concernant l'année 1966/67, celle-ci étant encore en cours de préparation; c'est pourquoi il nous est impossible de comparer l'objectif du plan dans ce domaine, à ce qui a été réalisé l'année précédente.

Mais malgré cela, nous pouvons dire que le gouvernement s'est intéressé depuis longtemps au problème de l'augmentation rapide de la consommation finale. Comme il a déjà été mentionné, il a pris des mesures diverses, à plusieurs reprises, dont les effets se sont fait sentir, à partir de l'année 1965/66. En effet, l'indice-volume de la consommation individuelle des biens matériels calculé par le Ministère de la Planification était de 103,0 et 106,6 en 1965/66 et 1966/67 respectivement (1964/65 = 100).

D'ailleurs, le gouvernement a pris d'autres mesures, immédiatement après l'agression israélienne. Il est donc légitime de croire que la consommation finale, individuelle surtout, n'augmentera qu'à un taux très faible.

De tout ce qui précède, nous pouvons conclure que le but visé par l'agression israélienne, concernant l'arrêt du processus de développement économique du pays, n'a été réalisé qu'en partie, pour les raisons suivantes:

1 — La R.A.U. a réussi durant les années précédentes à établir une base économique suffisamment solide.

2 — Le gouvernement a eu tout de suite conscience des difficultés que le pays aurait à surmonter et il a pris les mesures nécessaires pour faire face à la situation nouvelle, tout en continuant autant que possible dans la voie du développement économique, ne serait-ce qu'à un rythme plus modéré qu'auparavant.

A cet égard, il est à noter que l'objectif fixé pour les exportations des biens d'origine agricole n'est pas exagéré. Ceci s'explique par le mauvais état des récoltes en 1966/67 d'un côté, et d'un autre côté par le fait que cet objectif est inférieur aux chiffres réalisés en 1964/65 et 1965/66, qui ont été 185,1 et 179,6 millions de L.E. respectivement.

En ce qui concerne les prévisions pour les exportations de biens manufacturés, elles ne sont pas non plus excessives. On remarque, en effet, que ces exportations accusent une tendance continue vers la hausse, durant ces dernières années; qu'il nous suffise de signaler que ces exportations étaient d'environ 34,1 millions de L.E. en 1959/60, pour arriver à 77,8 millions de L.E. en 1966/67.

Enfin, pour les produits miniers, la perte de la presqu'ile du Sinai nous explique, dans une certaine mesure, la réduction de l'objectif fixé pour les exportations de ces produits, et surtout les exportations de manganèse. En effet, comme nous allons le voir ci-dessous, la production de pétrole du pays n'a subi qu'une diminution infime.

Ceci dit, le tableau suivant nous donne une idée d'ensemble sur l'évolution des exportations.

En millions de L.E.

Groupe de produits	1966/67 réalisées		1967/68 (Plan)		% de variation entre 1966/67 et 1967/68
	V.	%	V.	%	
Produits d'origine agricole	172,2	66,8	178,3	65,8	+ 3,5
Produits miniers	7,8	3,0	6,0	2,3	—23,1
Produits manufacturés	77,8	30,2	86,5	31,9	+11,1
Total	257,8	100,0	270,8	100,0	+ 5,0

Source: Ministère de la Planification Nationale.

c) Par rapport aux exportations et importations, les objectifs du plan ont été, d'une part, de maintenir les importations, à peu près au même niveau de l'année précédente, et d'autre part, d'augmenter autant que possible les exportations, mais sans exagération.

En ce qui concerne les importations, comme le montre le tableau suivant, les objectifs consistent à réduire les importations des biens de consommation, tout en augmentant les importations des biens de consommation intermédiaires et d'équipement.

En millions de L.E.

Groupe de produits	1966/67 V.	réalisées %	1967/68 V.	(Plan) %	% de variation entre 1966/67 et 1967/68
Biens de consommation	125,0	33,2	96,3	25,7	—23,0
Biens de consommation intermédiaires	165,1	43,8	178,5	47,6	+ 8,2
Biens d'investissement	86,4	23,0	100,0	26,7	+15,7
Total	376,5	100,0	374,8	100,0	—0,5

Source: Ministère de la Planification Nationale.

La réduction des importations des biens de consommation doit se réaliser par deux moyens :

a) La réduction du volume de la consommation finale en général (politique des prix, politique portant sur le revenu disponible, rationnement).

b) Augmenter la production nationale de biens alimentaires.

Pour les exportations, les objectifs visent à augmenter les exportations des biens d'origine agricole et manufacturés, d'une part, et d'autre part, la diminution des exportations des biens d'origine minière.

LA PRODUCTION NATIONALE en 1966/67 et 1967/68 (PLAN) (aux prix 1964/65)

En millions de L.E.

Secteur	66/67* Réalisée	67/68 Plan	% de variation entre 1966/67 et 1967/68
Agriculture	842.2	885.6	5.2
Industrie et électricité	1860.5	1914.1	2.9
Construction	205,2	122.0	—34.1
Total de la production des biens matériels	2907,9	2921,7	0.5
Total de la production des Services	1229.0	1301.7	5.9
Total général de la production	4136,9	4223.4	2.1

Source: Ministère de la Planification Nationale.

*** Chiffres préliminaires.**

LE REVENU INTERIEUR EN 1966/67 ET 1967/68 (PLAN) (aux prix 1964/65)

En millions de L.E.

Secteur	66/67* Réalisé	67/68 Plan	% de variation entre 1966/67 et 1967/68
Agriculture	570.0	615.7	8.0
Industrie	460.1	472.2	2.6
Electricité	25.2	35.6	41.3
Construction	88.7	63.7	—28.2
Total	1144.0	1187.2	3.8
Transport, communication, emmagasinage et entreposage	201.3	143.5	—22.7
Autres services	706.6	756.7	7.1
Total	907.9	900.2	—0.1
Total général	2051.9	2087.4	1.7

Source : Ministère de la Planification Nationale.

*** Chiffres préliminaires.**

Ces faibles taux d'augmentation reviennent essentiellement à la contraction des activités de construction, due à la réduction des investissements d'une part, et à la baisse des activités de transport et de communication etc., causée par la fermeture du Canal de Suez, d'autre part.

Par contre on espère réaliser des taux d'augmentation élevés dans les autres secteurs. A ce propos, il est important de noter que l'objectif fixé pour le secteur agricole n'est pas exagéré, car la production et la valeur ajoutée réalisées par ce secteur en 1966/67 sont inférieures à celles réalisées en 1965/66, où elles ont été de 852,5 et 589,1 millions de L.E., respectivement. On espère que ce retard sera plus que compensé en 1967/68.

Les deux tableaux suivants nous donnent les objectifs fixés dans le plan 1967/68, pour ces deux aggrégats.

LA REPARTITION DES INVESTISSEMENTS ENTRE LES DIFFERENTS SECTEURS EN 1966-67 ET 1967-68

Secteur	1966/67 Réalisés		1967/68 Plan		%
	Millions L.E.	%	Millions L.E.	%	de réduction
Agriculture	65,7	17,9	47,8	20,5	—27,2
Haut Barrage	16,5	4,5	10,4	4,5	—37,0
Industrie et électricité	171,6	46,9	116,8	50,2	—31,9
Trans. Communic. emmagasinage	46,1	12,7	36,4	15,6	—21,0
Services	65,9	18,0	21,3	9,2	—66,8
	365,8	100,0	232,7	100,0	—31,8

2 — *L'Arrêt du Processus de développement économique.*

L'existence d'un état de guerre, chaude ou froide, ouverte ou patentlelle, exige par la nature des choses, la diversion des ressources humaines, matérielles, finan cières, des secteurs productifs, vers d'autres non productifs, ou en d'autres termes, consommateurs, (forces armées et activités annexes).

Mais, étant donné que les ressources humaines du pays sont relativement abondantes, nous pouvons dire que les ressources disponibles pour les secteurs productifs, ne seront affectées que très faiblement.

En ce qui concerne les ressources matérielles et financières, il est vrai que l'absorption d'une partie relativement importante de ces ressources par les activités d'ordre militaire allait diminuer celles qui seront disponibles pour le développement économique. Essayons d'exposer comment nous avons réagi pour faire face à cette situation, en ce qui concerne les investissements, la production, le Revenu Intérieur, les exportations, les importations et la consommation finale, dans le plan annuel 1967/68:

a) pour les investissements, nous avons réduit leur volume de 364,1 millions de L.E. en 1966/67 à 248,1 millions de L.E. en 1967/68. Le pourcentage de réduction diffère d'un secteur à l'autre. Le secteur des services a subi la réduction la plus importante, suivi par le Haut-Barrage, l'industrie et l'électricité, l'agriculture ,et enfin le transport et les communications.

Ainsi, et comme le montre le tableau suivant, nous avons tenu compte dans la distribution des investissements de la nécessité de continuer le processus de développement économique, tout en donnant la priorité à l'accomplissement de certains projets importants ou en cours d'éxécution.

b) En ce qui concerne la production et le revenu intérieur, l'objectif du plan est de réaliser une augmentation, mais à des taux nettement plus faibles que les taux réalisés durant les années précédentes. En effet, ces taux sont estimés à 2,1% et 1,7% pour la production et le revenu intérieur respectivement.

précédentes et la réduction du taux d'augmentation de la consommation finale, tout cela facilitera dans une large mesure les tâches à accomplir dans cette voie.

III — LES EFFETS DE L'AGRESSION ISRAELIENNE ET PERSPECTIVES D'AVENIR

1 — Les Buts de l'Agression Israélienne.

Notons, tout d'abord, que l'agression israélienne, à notre avis, a été décidée depuis longtemps. Mais la fixation de sa date devait se faire au moment propice, afin de pouvoir réaliser les buts suivants :

a) Interrompre le processus de développement économique, avant que l'économie nationale n'ait atteint le point de décollage. En effet, plusieurs projets importants, déjà mentionnés, étaient sur le point de donner leurs premiers fruits, et la découverte de nouvelles ressources pétrolières venait d'être annoncée.

b) Aggraver les problèmes auxquels devait faire face l'Economie nationale, durant les dernières années, et plus spécialement, dans le domaine des échanges extérieurs, dans l'espoir qu'en privant l'Economie nationale de certaines ressources en devises étrangères, on arriverait à la désarticuler en faisant paraître des goulots d'étranglement dans plusieurs points stratégiques.

c) Détruire complètement les forces armées du pays, de telle façon qu'elles ne soient plus capable de se reconstituer.

d) Faire tomber le régime politique progressiste établi dans le pays.

Tout en mentionnant que l'agression n'a pas réussi à réaliser les buts cités en c et d, nous ferons remarquer qu'ils ne rentrent pas dans le cadre normal de notre étude actuelle. Nous allons donc nous contenter dans les pages suivantes de voir dans quelle mesure les buts cités en a et b ont pu être atteints.

d) L'existence d'un déficit important dans la Balance Commerciale. Ce déficit s'explique par les raisons suivantes:

— du côté des importations, nous avons déjà mentionné le rôle joué par l'augmentation rapide de la consommation. Ajoutons aussi que les efforts remarquables entrepris dans le domaine des investissements en capital fixe, ont joué dans le sens de l'augmentation des importations des biens d'investissements, surtout dans un pays où l'industrie lourde est encore naissante. Enfin, mentionnons la tendance vers la constitution de stocks importants de biens de consommation intermédiaires.

— du côté des exportations, on peut citer deux facteurs principaux: l'insuffisance du développement agricole et les difficultés rencontrées dans le domaine des exportations de biens manufacturés, dont la cause principale est que notre industrie n'a pas encore réalisé toutes les conditions nécessaires pour se tenir sur les marchés mondiaux, où la compétition est acharnée.

De tout ce qui précède, les responsables de la direction de l'Economie nationale ont tiré deux conclusions, quant aux règles à suivre dans le processus de développement à l'avenir, afin d'assurer un taux de développement élevé, et non menacé par le déséquilibre des échanges extérieurs. Les deux règles sont les suivantes :

1 — Développer rapidement la production du secteur agricole. L'achèvement du projet du Haut-Barrage rendra faisable un tel développement.

2 — Développer la production de biens intermédiaires et d'équipement. En effet c'est en tenant compte de l'interdépendance de la production que le processus du développement pourra se faire sans interruption dans l'avenir. La découverte de ressources pétrolières importantes, l'achèvement dans un avenir proche de l'électrification du Haut-Barrage, le développement rapide dans le domaine de l'éducation durant les années

(aux prix de marché), ce qui a infirmé les prévisions du planificateur concernant l'épargne domestique. Les facteurs qui ont joué un certain rôle dans ce domaine sont divers, mais, tous ont des rapports étroits avec la politique économique suivie pendant cette période. En effet, cette politique s'orientait vers une redistribution des revenus en faveur des classes déshéritées.

Comme ces classes se caractérisent par une haute propension à consommer et en particulier par une haute propension à consommer des biens alimentaires agricoles, l'augmentation de la consommation de ces derniers biens était une conséquence inévitable de cette politique. Or, comme nous l'avons déjà mentionné, la production agricole n'a pas augmenté à un taux relativement élevé. C'est pourquoi il a fallu recourir de plus en plus aux importations .

Ajoutons que l'augmentation de la consommation a agi sur les importations dans le sens de l'augmentation d'une façon indirecte aussi à travers les biens intermédiaires. En effet, la production des biens industriels de consommation représente une partie importante de la production industrielle en général. Or une partie importante des biens intermédiaires destinés à la fabrication des biens industriels de consommation, devait être importée de l'extérieur.

Enfin, à cause de l'insuffissance de l'épargne domestique pour financer les investissements réalisés, on a été obligé d'avoir recours à l'épargne étrangère.

Ceci dit, il est important de noter que le gouvernement a pris conscience, assez tôt d'ailleurs, de la nécessité de prendre des mesures, afin de diminuer le taux d'augmentation de la consommation finale. En effet, plusieurs mesures portant sur les prix et les revenus disponibles ont été prises, depuis le dernier quart de l'année 1965. Ces mesures ont commencé de donner leurs effets à partir de la deuxième moitié de l'année 1965/66, et pendant l'année 1966/67, pendant lesquelles le taux d'augmentation a commencé à baisser.

la bonification de nouvelles terres, l'électrification et l'installation de lignes électriques du Haut-Barrage. Or, jusqu'à 1966/67, malgré les investissements énormes réalisés dans ces projets, ils étaient juste sur le point de commencer à donner leurs résultats escomptés.

b) Malgré l'observation faite dans le paragraphe précédent, la production nationale et le Revenue Intérieur ont augmenté à un rythme assez élevé (5,9%) ce qui dépasse le double du taux d'augmentation de la population. Cela montre, dans une certaine mesure, l'efficience de la planification et l'efficacité dans la direction de l'Economie Nationale vers le développement économique.

Ajoutons que le taux d'augmentation de la Production et du Revenu Intérieur, durant l'ensemble de la période étudiée, a été influencé par le taux relativement bas des deux dernières années (1965/66-1966/67), où il était d'environ 0.8%, à cause de la situation politique tendue.

Enfin, il est important de noter que tous les secteurs sauf le secteur agricole, ont participé dans la réalisation de ce taux élevé (voir le tableau sous la rubrique 5). Or, en ce qui concerne le secteur agricole, on peut constater que la valeur de sa production a été en 1966/67 (842,2 millions de L.E.), légèrement inférieure à celle de 1965/66 (852,5 millions de L.E.), tandis que la valeur ajoutée engendrée dans ce secteur, pour les années 1964/65, 1965/66, 1966/67, a été de 570,1, 589,1 et 570,0 millions de L.E., respectivement. Donc on peut dire que la situation défavorable du secteur agricole en 1966/67, a joué un certain rôle dans la diminution du taux de croissance de l'économie nationale en général.

c) L'augmentation rapide de la consommation finale, à un rythme presque égal au taux de croissance du PIB

Ceci dit, il reste à noter que le déficit de la Balance Commerciale, durant les années successives de cette période, a été compensé dans une large mesure, par l'excédent réalisé dans la Balance des exportations et importations invisibles. Le tableau suivant montre les excédents réalisés dans cette Balance, durant les années 1959/60 et 1965/67.

En millions de L.E.

	1959/60	1965/66	1966/67
— Exportations invisibles	101,2	159,4	164,7
— Importations invisibles	60,7	103,8	105,2
Surplus réalisé	40,5	55,6	59,5

Source: Ministère de la Planification.

Toutefois, il est très important de souligner que les rubriques les plus importantes dans les exportations invisibles sont : les recettes du Canal de Suez, le Tourisme, et le transport maritime. D'autre part, les rubriques les plus importantes des importations invisibles sont : les dépenses gouvernementales à l'extérieur, et le transport maritime.

6. — *Evaluation d'ensemble des Réalisations entre* 1959/60 *et* 1966/67.

Celles-ci peuvent être résumées en quatre points, comme suit :

a) Les efforts remarquables entrepris dans le domaine des investissements en capital fixe. Toutefois, il est à remarquer qu'une partie assez importante de ces investissements a été orientée vers des projets, qui, par leur nature, ne donnent leurs fruits qu'après une période de gestation relativement longue. Les exemples typiques de ces projets sont : le Haut-Barrage,

EVOLUTION DE LA STRUCTURE DES IMPORTATIONS

Aux prix courants — en millions de L.E.

Groupe de produits	1959/60		1965/66		1966/67		Indice		
	En millions de L.E.	En % du total	En millions de L.E.	En % du total	En millions de L.E.	En % du total	1959/60	1965/66	1966/67
Biens de consommation	55,7	24,7	115,3	24,9	125,0	33,2	100	207,0	221
dont : produits alimentaires	(46,0)	(20,4)	(102,4)	(22,1)	(118,3)	(31,4)	100	222,6	257
Biens intermédiaires	114,4	50,6	224,4	48,4	165,1	43,9	100	196,2	144
Biens d'investissements	55,8	24,7	123,8	26,7	86,4	22,9	100	221,8	154
Total	225,9	100,0	463,5	100,0	376,5	100,0	100	205,2	166

Source : Ministère de la Planification.

Quant à la structure des *importations,* elle marque aussi un changement important. Ainsi que le montrent les données disponibles, le changement subi était, tout au long de la période entre 1959/1960 et 1965/1966, en faveur des biens d'investissement, et au détriment des biens intermédiaires et des biens de consommation.

Par contre, les importations ont subi, en 1966/67, à côté de la diminution de leurs valeurs, des changements importants d'ordre structurels. Plusieurs raisons expliquent cette évolution:

a) La situation politique tendue au cours du deuxième semestre de cette année.

b) La difficulté d'obtenir des moyens de financement de l'extérieur autant qu'auparavant.

c) La constitution de stocks importants de biens de consommation intermédiaires durant les années précédentes.

d) L'existence d'équipements importés non encore installés, à cause du retard dans l'achèvement des constructions nécessaires.

De là, on peut apercevoir que ces raisons sont dans une large mesure passagères.

Toutefois, les parts respectives des biens intermédiaires et des biens de consommation dans la totalité de nos importations restent prépondérantes, tout au long de cette période.

De plus, il est à noter que l'accroissement des importations des biens de consommation en valeur absolue, est dû principalement à l'accroissement des importations des biens agricoles, la part des importations des biens de consommation industriels ayant diminué.

Ainsi on peut constater que l'augmentation des importations a été la cause principale du déficit de la Balance Commerciale.

aux prix courant. en millions de L.E.

Année	Exportations	Importations	Balance
1959/1960	188,1	225,9	— 37,8
1965/1966	256,2	463,4	—207,2
1966/1967	257,8	376,5	—118,7

Source: Ministère de la Planification.

On notera aussi que l'évolution des deux composantes de la balance commerciale s'accompagne d'un changement de leurs composantes.

En ce qui concerne les *exportations*, les données disponibles mettent en relief qu'en 1966/67, leur structure a varié au détriment des produits agricoles et en faveur des produits industriels en général, et des produits manufacturés en particulier. En effet, l'importance des exportations agricoles a subi à la fin de la période étudiée une diminution, et leur proportion dans le montant global des exportations est passée de 78,6% au cours de l'année de base (59/60) à 66,8% en 1966/67. A l'opposé, les exportations des biens manufacturés ont passé de 18,0% en 1959/60 à 30,2% en 1966/67.

aux prix courants en millions de L.E.

	1959/1960		1966/67	
	V.	%	V.	%
— Produits agricoles	147,8	78,6	172,2	66,8
— Produits miniers	6,4	3,4	7,8	3,0
— Produits industriels	33,9	18,0	77,8	30,2
Total	188,1	100,0	257,8	100,0

Source: Ministère de la Planification.

ment rapide par rapport à la formation de l'épargne domestique qu'on a dû avoir recours à l'épargne étrangère.

Le tableau suivant nous donne une idée d'ensemble de l'évolution du PIB, de la consommation, de l'épargne domestique ainsi que les investissements entre 1959/60 et 1965/66, aux prix courants. Il est à noter que nous avons utilisé les données de l'année 1965/66, car celles de l'année 1966/67 ne sont pas disponibles actuellement.

En millions de L.E.

	1959/1960	1965/1966	% d'augment. entre 59/60 - 65/66	taux annuel d'augment.
PIB aux prix de marché	1375,6	2310,0	67,9	9,0
Consommation	1199,7	1994,1	66,2	8,9
Epargne Domestique	175,9	315,9	79,6	10,2
Investissement	171,4	452,5	164,0	17,6

Source: Ministère de la Planification.

Note: Nous avons utilisé l'aggrégat PIB, car il est plus adéquat pour notre analyse que le Revenu Intérieur. D'autre part, nous avons utilisé les données disponibles aux prix courants, car il nous manque, à l'heure actuelle, des données sur la consommation finale aux prix constants.

5 — *L'évolution des Aggrégats de la Balance Commerciale.*

Dans ce domaine, nous pouvons constater que les importations ont augmenté à un rythme très rapide, tandis que les exportations ont augmenté lentement. Le résultat d'une telle évolution a été l'apparition d'un déficit considérable dans la Balance Commerciale.

En millions de L.E.

	1959/1960		1966/67*	
	V. ajoutée	%	V. ajoutée	%
— Agriculture	405	31,5	506,1	26,4
Indice	100,0		125,0	
— Industrie, construction, électricité.	313,9	24,4	540,8	28,2
Indice	100,0		172,6	
— Transport, communication et emmagasinage.	92,2	7,2	182,9	9,5
Indice	100,0		198,5	
— Services	474,3	36,9	689,6	35,9
Indice	100,0		145,4	
Total	1285,4	100,0	1919,4	100,0
Indice	100,0			

Source: Ministère de la Planification.

* Chiffres approximatifs (même observation du tableau précédent).

4 — *L'évolution de la Consommation Finale et de l'Epargne.*

Dans ce domaine, il y a lieu de signaler que d'après les prévisions des plans successifs, l'accélération prévue de la croissance du Revenu Intérieur, devait se traduire par l'augmentation de l'épargne domestique à un rythme plus rapide que celui de la consommation finale.

Toutefois, d'après les données statistiques disponibles sur l'évolution de la consommation et de l'épargne, nous pouvons remarquer que la consommation finale a augmenté presque au même rythme que le PIB aux prix de marché. Le résultat d'une telle évolution signifie que les prévisions concernant la formation de l'épargne domestique n'étaient pas réalisés. D'ailleurs, on remarque que les investissements ont suivi un rythme telle-

Ce tableau appelle les observations suivantes:

— La production et la consommation intermédiaire se sont accrues à peu près au même rythme que celui du Revenu Intérieur.

— Le taux de croissance du Revenu Intérieur au cours de cette période, était de l'ordre de 5,9% (taux moyen composé). Ce taux dépasse à la fois le taux précédemment réalisé et le taux de croissance démographique, estimé à environ 2,8%.

3 — *L'évolution de la structure du PIB au coût des Facteurs:*

L'accroissement de la production et du PIB au coût des facteurs, s'est accompagné de profonds changements dans la structure de l'Economie. La caractéristique principale de l'évolution structurelle au cours de cette période est la diminution de l'importance relative des secteurs agricole et tertiaire au profit du secteur industriel.

Ainsi que le montrent les chiffres du tableau suivant, les parts des secteurs agricole et tertiaire dans le Revenu Intérieur ont diminué, tandis que celle du secteur industriel a augmenté, en 1966/67, par rapport à 1959/60.

= * Chiffres approximatifs calculés d'après les chiffres officiels aux prix courants et constants publiés pour les deux périodes 1959/60 - 1964/65 et 1964/65 - 1966/67.

La Répartition des Investissements entre les Différents Secteurs

Secteur	en millions de L.E.	%
— Agriculture	383,7	17,0
— Haut Barrage	134,1	5,9
— Industrie et électricité (dont électricité)	862,5 (243,3)	38,2
— Transport, communication emmagasinage et entreposage	393,4	17,5
— Services	482,9	21,4
Total	2256,6	100,0

Source: Ministère de la Planification.

2 — *La Progression de la Production et le Revenu Intérieur (valeur ajoutée).*

La tableau suivant montre l'estimation de la production, de la consommation intermédiaire, et du Revenu Intérieur, pour l'année de base 1959/60 et l'année 1966/67 aux prix 1959/60.

En millions de L.E.

	1959/60	1966/67*	% d'augmentation	taux moyen annuel d'augmentation
— Production intérieure	2547,9	3823,1	50,0	6,0
— Consommation intermédiaire	1262,7	1903,7	50,8	6,1
— Revenu Intérieur	1285,2	1919,4	49,3	5,9

Source: Ministère de la Planification. =

politiques et économiques du pays ont été de plus en plus convaincus, de la nécessité d'adopter le principe de la planification, afin de réaliser un taux élevé de développement économique. En effet dès 1957, ce principe a été officiellement reconnu, et en Juin 1960, le premier plan quinquennal de développement économique et social a été mis au point et prêt à être appliqué. Entretemps un programme d'industrialisation a été mis en éxécution de Juillet 1957 jusqu'en Juin 1960.

Le bref exposé ci-dessus nous donne une idée d'ensemble sur les efforts disons disparates mais assez considérables, entrepris dans le domaine du développement économique et social entre 1952 et 1960. Mais il faut reconnaître honnêtement que le seul mérite de ces premières tentatives appréciables n'a été que de préparer le terrain pour l'établissement d'une politique de développement économique et social cohérent, d'une plus grande envergure et qui vise à réaliser des changements importants, d'ordre structurel.

Ceci dit, il paraît nécessaire afin de pouvoir évaluer. d'une façon réaliste et sur des bases concrètes, les effets de l'agression israélienne sur l'économie de la R.A.U., d'exposer dans une première partie, l'évolution des principaux aggrégats économiques entre 1959/60 et 1966/67. Dans une deuxième partie nous essayerons de mesurer les effets de l'aggression israélienne contre la R.A.U., soit actuellement, soit en ce qui concerne les perspectives de développement futur.

II — EVOLUTION DES PRINCIPAUX AGGREGATS ENTRE 1959/60 — 1966/67

1 — *Les Investissements réalisés :*

Le montant total des investissements réalisés au cours de la période 1959/60 - 1966/67, est de l'ordre de 2256,3 millions de L.E. L'importance des diverses catégories d'investissements diffère diamétralement selon le secteur auquel l'effort d'investissement est affecté. Comme le montre le tableau suivant, c'est l'industrie (électricité incluse) qui a absorbé le montant d'investissement le plus élevé. Le secteur tertiaire occupe à cet égard, le deuxième rang. L'agriculture vient en fin de liste.

L'AGRESSION ISRAELIENNE (JUIN 1967) ET L'ECONOMIE EGYPTIENNE

Dr. Maurice MAKRAMALLA WASSEF

I — INTRODUCTION

1 — La Révolution de 1952 avait à faire face à une situation fort difficile que lui léguait l'ancien régime. En effet, la population s'accroissait à une allure très rapide, tandis que la production nationale n'augmentait qu'à un rythme moindre. Le niveau de vie de la population se détériorait d'une période à l'autre, lentement, mais d'une façon continuelle. Le chômage ouvert et occulte se développait sans cesse. Le Nouveau Régime devait se mettre à l'oeuvre de développement économique, aussi rapidement et énergiquement que possible, étant entendu qu'une politique visant à réduire le taux d'augmentation de la population exigeait une période relativement longue, pour donner des résultats appréciables.

Et, il est important de noter que malgré la lutte acharnée contre l'occupant anglais, le Nouveau Régime s'est vivement intéressé, dès le début, aux problèmes d'ordre économique. En effet, plusieurs mesures ont été prises dans ce domaine, dont les principales sont:

— La réforme agraire en 1952, qui limite le maximum de la propriété agricole et la rente agricole.

— La création en 1953 du Conseil National permanent pour le développement de la production et le Conseil National permanent pour le développement des Services.

2 — Après quelques années de tâtonnement, les dirigeants

TABLE 6 (cont'd)

b) Dual Solutions

Phase 1						*Phase 2*					
S.P.	x 0	0.10	0.25	0.40	0.50	S.P.	x 0.	0.10	0.25	0.40	0.50
U_1	0	0	0	0	0	U_1	5.169	5.169	5.169	4.369	1.376
U_2	7.310	6.755	5.641	4.083	1.289	U_2	7.310	6.755	5.641	4.083	1.286
						U_5	0.314	0.314	0.314	0.263	0.070
						U_6	0.351	0.351	0.351	0.309	0.154
$U\delta_5$	0	0	0	0	0	$U\delta_5$	0.313	0.313	0.313	0.265	0.083
U_1^{VE}	0.963	0.963	0.963	0.760	0	U_1^{VE}	2.344	2.344	2.344	1.849	0
U_2^{VE}	6.048	5.564	4.592	3.234	0.795	U_2^{VE}	3.723	3.380	2.691	1.728	0
						U_5^{E}	0.686	0.686	0.686	0.737	0.931

c) Demand Elasticities

Elas-ticity	x 0	0.10	0.25	0.40	0.50	Elas-ticity	x 0	0.10	0.25	0.40	0.50
e_{11}	—3.94	—4.21	—4.80	—5.92	—3.97	e_{11}	—3.59	—3.74	—4.18	—5.03	—3.66
e_{22}	—15.80	—14.25	—11.90	—9.56	—4.62	e_{22}	—8.13	—7.24	—5.89	—4.62	—3.21
						e_{66}	—2.05	—2.05	—2.05	—1.87	—1.35

TABLE 6

OPTIMAL SOLUTIONS CORRESPONDING TO DIFFERENT DEGREES OF INCREASED COMPETITION DUE TO THE INTRODUCTION OF NEW SUBSTITUTES FOR COTTON

a) Primal Solutions

	Phase 1						*Phase 2*				
x Variable	Initial Case	0.10	0.25	0.40	0.50	x Variable	Initial Case	0.10	0.25	0.40	0.50
X_1'	0.697	0.697	0.697	0.697	0	X_1'	2.221	2.221	2.221	2.221	1.482
						X_5	32.450	32.450	32.450	33.180	35.910
						X_6	41.280	41.280	41.280	42.210	45.690
E_1	2.210	1.892	1.416	0.952	0.875	E_1	2.210	1.892	1.416	0.952	0.875
E_2	1.426	1.426	1.426	1.426	1.426	E_2	2.465	2.465	2.465	2.432	1.869
						E_5	30.140	30.140	30.140	30.210	30.480
						E_6	9.548	9.548	9.548	10.140	12.360
						X_{15}	1.373	1.373	1.373	1.373	0.916
						X_{25}	0	0	0	0.033	0.646
N^a	7.281	7.281	7.281	7.281	6.652	N^a	7.281	7.281	7.281	7.281	6.652
N_5	1.552	1.552	1.552	1.593	1.748	N_5	1.552	1.552	1.552	1.593	1.748
N_6	2.184	2.184	2.184	2.235	2.427	N_6	2.184	2.184	2.184	2.235	2.427
P_1	34.11	34.59	35.55	36.81	33.71	P_1	30.68	30.78	30.98	31.27	31.12
P_2	23.23	23.27	23.36	23.41	20.16	P_2	20.67	20.43	19.95	19.29	17.83
						P_6	0.685	0.685	0.685	0.664	0.586

TABLE 5 (cont'd)

Variable*	Phase 1 Initial Solution	Phase 1 Average of 30 sets of solutions	Phase 1 Standard Deviation	Phase 1 Highest Value	Phase 1 Lowest Value	Variable*	Phase 2 Initial Solution	Phase 2 Average of 30 sets of solutions	Phase 2 Standard Deviation	Phase 2 Highest Value	Phase 2 Lowest Value
X_{15} (1)	0.650	0.682	0.054	1.455	0	X_{15} (2)	1.373	1.211	0.059	1.384	0.180
X_{25} (1)	0	0.090	0.060	1.426	0	X_{25} (2)	0	0.248	0.066	1.039	0
M_{35} (1)	0	0	0	0	0	M_{35} (2)	0	0	0	0	0
X_8 (1)	0	0	0	0	0	X_8(2)	0	0	0	0	0
N_{α} (1)	7.281	7.201	0.053	7.541	6.012	I^n_{α} (2)	0	0	0	0	0
N_5 (1)	1.552	1.645	0.045	2.434	1.256	I^n_5 (2)	0	0	0	0	0
N_6 (1)	2.184	2.297	0.055	3.277	1.817	I^n_6(2)	0	0	0	0	0
N_7 (1)	20.79	20.80	0.031	20.87	20.76	I^n_7(2)	0	0	0	0	0
N_8 (1)	36.55	36.56	0.003	36.61	36.54	I^n_8(2)	0	0	0	0	0
N_9 (1)	32.18	32.15	0.049	32.29	31.85	I^n_9(2)	0	0	0	0	0
P_1(1)	34.10	34.81	1.010	46.96	24.60	P_1(2)	30.68	31.09	0.930	40.45	21.56
P_2(1)	23.23	22.03	1.408	38.78	11.16	P_2(2)	20.67	19.32	0.971	31.38	9.78
						P_6(2)	0.685	0.646	0.031	1.036	0.411

* Note that for imports and exports, the barred variables refer to absolute magnitudes in 1969/70 and 1979/80 for t = 1, 2 respectively. The non-barred variables refer to incremental magnitudes over phase 2 of the plan. In this table and thereafter I^n_j (2), j = , 5, ..., 9 refers to the increment in investment rate in machinery and equipment in Sector j over the second phase of the plan, and I^n_j (2) = I^n_{9j} (2) + M^I_j (2) where I^n_{9j} refers to additional domestic machinery used for investment purposes in sector j over the 2nd phase of the plan and M^I_j is the additional non-competitive capital equipment used in j.

TABLE 5
SUMMARY EFFECT OF CHANGES IN DEMAND COEFFICIENTS ON THE OPTIMAL SOLUTION VECTOR

Phase 1						*Phase 2*					
Variable*	Initial Solution	Average of 30 sets of solutions	Standard Deviation	Highest Value	Lowest Value	Variable*	Initial Solution	Average of 30 sets of solutions	Standard Deviation	Highest Value	Lowest Value
$X'_1(1)$	0.697	0.591	0.043	0.710	0	$X'_1(2)$	2.221	2.045	0.076	2.239	0.450
$X''_1(1)$	0	0	0	0	0	$X''_1(2)$	0	0	0	0	0
$X'_2(1)$	0.528	0.517	0.012	0.553	0.172	$X'_2(2)$	1.681	1.765	0.041	2.542	1.535
$X''_2(1)$	0	0.064	0.043	0.952	0	$X''_2(2)$	0	0.346	0.145	2.667	0
$X'_4(1)$	22.110	22.110	0	22.110	22.110	$X'_4(2)$	78.70	77.87	0.039	78.70	70.48
$X''_4(1)$	9.091	8.485	0.423	9.091	0	$X''_4(2)$	25.45	22.15	1.390	25.45	0
						$X_5(2)$	32.45	33.76	1.156	48.04	27.21
						$X_6(2)$	41.28	43.36	0.983	61.14	34.60
						$X_7(2)$	161.2	161.3	0.051	161.8	161.0
						$X_8(2)$	278.4	278.5	0.060	278.9	278.3
						$X_9(2)$	341.1	340.7	0.172	342.3	337.6
$\bar{M}_3(1)$	0	0	0	0	0	$M_3(2)$	0	0	0	0	0
$\bar{M}_4(1)$	74.790	75.240	0.307	81.540	74.790	$M_4(2)$	22.71	25.78	1.312	47.73	22.71
$\bar{M}_8(1)$	68.48	68.48	0	68.48	68.48	$M_8(2)$	0	0	0	0	0
$\bar{M}_9(1)$	139.8	139.8	0.251	140.1	138.8	$M_9(2)$	298.2	298.3	0.450	299.4	297.8
						$M_{RM}(2)$	0	0	0	0	0
$\bar{E}_1(1)$	2.210	2.324	0.154	4.496	0.981	$E_1(2)$	0	0.053	0.041	1.193	0
$\bar{E}_2(1)$	1.426	1.328	0.083	2.015	0	$E_2(2)$	1.039	1.056	0.147	3.219	0
						$\bar{E}_5(2)$	30.14	30.30	0.077	31.69	29.61
						$\bar{E}_6(2)$	9.548	10.869	0.627	22.24	5.282
						$\bar{E}_7(2)$	29.03	29.04	0.018	29.09	29.01

TABLE 4

THE DUAL SOLUTION

Phase 1			*Phase 2*		
Shadow Price	*Unit*	*Magnitude of S.P.*	*Shadow Price*	*Unit*	*Magnitude of S.P.*
$U_1(1)$	L.E. per cantar	0	$U_1(2)$	L.E. per cantar	5.169
$U_2(1)$	»	7.310	$U_2(2)$	»	7.310
$U_3(1)$	L.E. per L.E.	0	$U_3(2)$	L.E. per L.E.	0.313
$U_4(1)$	»	1.000	$U_4(2)$	»	1.000
$U_8(1)$	»	1.000	$U_5(2)$	»	0.314
$U_9(1)$	»	1.000	$U_6(2)$	L.E. per kg.	0.351
			$U_7(2)$	L.E. per L.E.	0.151
			$U_8(2)$	»	0.425
			$U_9(2)$	»	1.000
$U_{\wp 5}(1)$	L.E. per L.E.	0	$U_{\wp 5}(2)$	L.E. per L.E.	0.313
$U_1^{VE}(1)$	L.E. per cantar	0.963	$U_1^{VE}(2)$	L.E. per cantar	2.344
$U_2^{VE}(1)$	»	6.048	$U_2^{VE}(2)$	»	3.723
$U_4^{VE}(1)$	L.E. per L.E.	1.027	$U_4^{VE}(2)$	L.E. per L.E.	0.692
$U_\alpha^I(1)$	»	0	$U_\alpha^I(2)$	»	0.0516
			$U_5^I(2)$	»	0.0799
			$U_6^I(2)$	»	0.0782
			$U_7^I(2)$	»	0.0778
			$U_8^I(2)$	»	0.0754
			$U_9^I(2)$	»	0.0725
			$U_5^E(2)$	L.E. per L.E.	0.686
			$U_7^E(2)$	»	0.849
			$U_{RM}(2)$	L.E. per L.E.	0.0835
$U_A(1)$	L.E. per feddan	46.69	$U_A(2)$	L.E. per feddan	39.30
$U_S(1)$	L.E. per L.E.	0	$U_S(2)$	L.E. per L.E.	0

Table 2 (cont'd)

		Phase 1	Phase 2
Sectoral Fixed Investments in Machinery and Means of Transport	Machinery	—	234.400
	Agriculture	7.281	7.281
	Cotton Yarn	1.552	1.552
	Cotton Fabrics	2.184	2.184
	Fuel and Power	20.790	20.790
	Chemicals	36.550	36.550
	Machinery	32.180	32.180
Sectoral Non-Competitive Machinery Imports	Agriculture	2.104	1.405
	Cotton Yarn	1.044	0.697
	Cotton Fabrics	1.470	0.981
	Fuel and Power	14.657	9.771
	Chemicals	24.891	16.594
	Machinery	18.890	12.582
Prices	Long Staple Cotton P_1	34.110	30.680
	Medium Staple Cotton P_2	23.230	20.670
	Cotton Fabrics P_6	—	0.685

Note that all magnitudes are expressed in constant 1959/60 in millions L.E. – except output, intermediate consumption and exports of long staple and medium staple cotton and of cotton fabrics which are expressed in million cantars and million kgs. Finally P_1 , P_2 are in L.E. per cantar and P_6 is expressed in L.E. per kg.

TABLE 3

Optimal Sectoral Growth Rates in Industrial Sectors

Sector	Cotton Spinning	Cotton Weaving	Fuel and Power	Chemicals	Machinery
Optimal Annual Growth Rates	3.0%	3.7%	8.7%	10.7%	8.5%

TABLE 2

INITIAL OPTIMAL SOLUTION

		Phase 1	Phase 2
Increase in Production	*Long Staple Cotton*		
	Due to productivity improvement X'_1	0.697	2.221
	Due to acreage expansion X'_1	0	0
	Medium Staple Cotton		
	Due to productivity improvement X'_2	0.528	1.681
	Due to acreage expansion X''_2	0	0
	Cereals		
	Due to productivity improvement X_4	22.110	78.700
	Due to acreage expansion X''_4	9.091	25.450
	Cotton yarn X_5	—	32.450
	Cotton Fabrics X_6	—	41.280
	Fuel and Power X_7	—	161.200
	Chemicals X_8	—	278.400
	Machinery X_9	—	341.100
Competitive Imports	Short Staple Cotton $\overline{M}_3$	0	0
	Cereals $\overline{M}_4$	74.790	97.500
	Chemicals M_8	68.480	68.480
	Machinery $\overline{M}_9$	139.800	438.000
	Raw Materials M_{RM}	—	0
Exports	Long Staple Cotton $\overline{E}_1$	2.210	2.210
	Medium Staple Cotton $\overline{E}_2$...	1.426	2.465
	Cotton Yarn E_5	—	30.140
	Cotton Fabrics $\overline{E}_6$	—	9.548
	Fuel and Power E_7	—	29.030
Change in Intermediate Consumption	Long Staple Cotton X_{15}	0.650	1.373
	Medium Staple Cotton X_{25}...	0	0
	Short Staple Cotton M_{35}	0	0
	Cotton Yarn	—	21.580
	Cotton Fabrics	—	—
	Fuel and Power	—	86.500
	Chemicals :		
	Fertilizers $X_{8\alpha}$	0	0
	Other	—	188.600

	$I_7^N(2)$	$I_8^N(2)$	$I_9^N(2)$		
1.				⩽	4.111
2.				⩽	1.100
3.				⩽	0.000
4.				⩽	—97.970
5.				⩽	—68.480
6.				⩽	—102.300
7.				⩽	0.697
8.				⩽	0.528
9.				⩽	22.110
10.				⩽	—10.730
11.				⩽	8.197
12.				⩽	0.200
13.				⩽	85.030
14.				⩽	0.000
15.				⩽	0.000
16.				⩽	0.000
17.				⩽	—100.100
18.				⩽	26.860
19.				⩽	—16.830
20.				⩽	—44.570
21.				⩽	—83.420
22.	0.530	0.546	0.609	⩽	—316.700
23.				⩽	1.935
24.				⩽	1.464
25.				⩽	61.400
26.				⩽	0.000
27.				⩽	26.890
28.				⩽	12.910
29.				⩽	0.032
30.				⩽	3.544
31.				⩽	1.124
32.	—4.418			⩽	19.720
33.		—4.058		⩽	2.203
34.			—3.863	⩽	3.076
35.				⩽	115.500
36.				⩽	0.560
37.	0.530	0.546	0.609	⩽	[illegible]

Table 1 (cont'd)

	$E_5(2)$	$E_6(2)$	$E_7(2)$	$X_{15}(2)$	$X_{35}(2)$	$M_{85}(2)$	$X_{8\alpha}(2)$	$I_{\alpha}N(2)$	$I_5N(2)$	$I_6N(2)$
1.										
2.										
3.										
4.										
5.										
6.										
7.										
8.										
9.										
10.										
11.										
12.										
13.										
14.				1.000						
15.					1.000					
16.						1.000				
17.										
18.	1.000									
19.		1.000								
20.			1.000							
21.							1.000			
22.								0.807	0.551	0.551
23.										
24.										
25.										
26.				—16.500	—15.420	—1.000				
27.	1.000									
28.			1.000							
29.							—7.864	—9.762		
30.									—4.847	
31.										—5.340
32.										
33.										
34.										
35.										
36.										

	$X_7(2)$	$X_8(2)$	$X_9(2)$	$M_3(2)$	$M_4(2)$	$M_8(2)$	$M_9(2)$	$M_{RM}(2)$	$E_1(2)$	$E_2(2)$
1.										
2.										
3.										
4.										
5.										
6.										
7.										
8.										
9.										
10.										
11.										
12.										
13.										
14.									1.000	
15.										1.000
16.				—0.618						
17.					—1.000					
18.										
19.										
20.	—0.875	0.158	0.065							
21.	0.054	—0.432	0.080			—1.000				
22.	0.016	0.025	—0.146				—1.000			
23.										
24.										
25.										
26.										
27.										
28.	—0.100									
29.										
30.										
31.										
32.	1.779									
33.		1.750								
34.			1.310							
35.	0.474	0.035	0.086					—1.000		
36.										
37.		0.023	0.197	—0.618	—1.000	—1.000	—1.000	—1.000	59.500	35.690

Table 1 (contd.)

	N_8 (1)	N_9 (1)	X'_1(2)	X''_1 (2)	X'_2 (2)	X''_2 (2)	X'_4 (2)	X''_4 (2)	X_5 (2)	X_6 (2)
1.										
2.										
3.										
4.										
5.										
6.	0.319	0.413								
7.										
8.										
9.										
10.										
11.										
12.										
13.	0.319	0.413								
14.			—0.618	—0.618						
15.					—0.618	—0.618				
16.										
17.							—0.743	—0.743		
18.									—0.756	0.515
19.										—0.639
20.									0.035	0.004
21.									0.013	0.011
22.	0.227	0.190							0.020	0.002
23.			1.000	—0.176						
24.					1.000	—0.176				
25.							1.000	—0.176		
26.									0.698	
27.									—0.100	
28.										
29.			16.500		15.420		1.000			
30.									0.708	
31.										0.704
32.										
33.	—13.270									
34.		—13.790								
35.										
36.				0.226		0.210		0.022		

	$E_1(1)$	$E_2(1)$	$X_{15}(1)$	$X_{25}(1)$	$M_{35}(1)$	$X_{8\alpha}(1)$	$N_\alpha(1)$	$N_5(1)$	$N_6(1)$	$N_7(1)$
1.	1.000		1.000							
2.		1.000		1.000						
3.					1.000					
4.										
5.						1.000				
6.							0.711	0.327	0.327	0.295
7.										
8.										
9.										
10.			—16.500	—15.420	—1.000					
11.						—7.864	—6.159			
12.										
13.	59.500	35.690					0.711	0.327	0.327	0.295
14.										
15.										
16.										
17.										
18.										
19.										
20.										
21.										
22.							0.096	0.224	0.224	0.235
23.										
24.										
25.										
26.										
27.										
28.										
29.							—19.400			
30.								—12.520		
31.									—12.790	—12.850
32.										
33.										
34.										
35.										
36.										
37.	59.500	35.690					0.807	0.551	0.551	0.530

The Constraints Matrix

	$X'_1(1)$	$X''_1(1)$	$X'_2(1)$	$X''_2(1)$	$X'_4(1)$	$X''_4(1)$	$\overline{M}_3(1)$	$\overline{M}_4(1)$	$\overline{M}_8(1)$	$\overline{M}_9(1)$
1.	—0.618	—0.618								
2.			—0.618	—0.618						
3.							—0.618			
4.					—0.743	—0.743		—1.000		
5.									—1.000	
6.										—1.000
7.	1.000									
8.			1.000							
9.					1.000					
10.										
11.	16.500		15.420		1.000					
12.		0.226		0.210		0.022				
13.	6.303	6.303	5.890	5.890	0.257	0.257	—0.618	—1.000	—1.000	—1.000
14.										
15.										
16.										
17.										
18.										
19.										
20.										
21.										
22.										
23.	—0.411	—0.411								
24.			—0.411	—0.411						
25.					—0.411	—0.411				
26.										
27.										
28.										
29.										
30.										
31.										
32.										
33.										
34.										
35.										
36.										
37.										

PHASE I			PHASE II		
Equation	Shadow Price	Subscript	Equation	Shadow Price	Subscript
(1) to (6)	U_j (1)	$j = 1,2,3,4,8,9$	(14) to (22)	U_j (2)	$j = 1, \ldots\ldots, 9$
(7) to (9)	U_i^{ve} (1)	$i = 1,2,4$	(23) to (25)	U_i^{ve} (2)	$i = 1, 2, 4$
(10)	$U_{\omega 5}$(1)	$\omega = 1+2+3$	(26)	$U_{\omega\ 5}$(2)	$\omega = 1 + 2 + 3$
(11)	U_α^i (1)	$\alpha = 1+2+4$	(27), (28)	U_i^e (2)	$i = 5, 7$
(12)	U_A (1)		(29)	U_α^I (2)	$\alpha = 1 + 2 + 4$
(13)	U_S (1)		(30) to (34)	U_j^I (2)	$j = 5, \ldots\ldots, 9$
			(35)	U_{rm} (2)	
			(36)	U_A (2)	
			(37)	U_s (2)	

M_{ij} (t) = change in imports of commodity i used in sector j.

$\bar{E}_i$ (t) = exports of commodity i in year t where t = 1, 2 for 1970 and 1980 respectively.

E_i (t) = change in exports of commodity i over phases 1 and 2 of the plan.

N_j (1) = rate of investment in 1970 originating in the machinery sector and used in sector j.

I_j^n (2) = increase in the rate of investment in machinery by j over the 10-year period 1969/70 to 1979/80.

Finally subscripts a , RM refer respectively to total endogenous agricultural sector and to raw materials.

The primal problem has 53 variables and 37 constraints, therefore it has 37 prices attached to it, namely : 15 commodity prices U_i (t) associated with the commodity balance constraints over the two periods of the plan; the prices of sectoral investment : U_a^I (t), (t = 1, 2), for agricultural vertical expansion and U_j^I (2), (j = 5,..., 9) for the other industrial sectors; the prices associated with the restrictions on productivity improvement in individual agricultural commodities U_i^{ve} (t); (i = 1, 2, 4; t = 1, 2); the price of intermediate consumption of raw cotton in the spinning industry U_{e5} (t), (t = 1, 2); the price of the export promotion constraints U_i^e (2), (i = 5, 7); finally the prices of raw materials U_{rm} (2), land U_A (t), (t = 1, 2) and domestic savings U_S (t), (t = 1, 2). Each price corresponds to one equation of the model as follows :

Therefore :

$$k\,X = k\,X_0 + \zeta d\,N_1 + \eta\,d\,N_2 \qquad (6')$$

where $d\,N_1 = N_1 - N_1^0$ and $d\,N_2 = N_2 - N_2^0$: N_1^0, N_2^0 being arbitrary values for $\mathcal{N}_1$, $\mathcal{N}_2$ corresponding to the arbitrary value X_0 for capacity increment. The parameters ζ , η are evaluated using arbitrary values for λ_1 , λ_2 corresponding *to* $\mathcal{N}_1^0$, $\mathcal{N}_2^0$.

Statistical Tables and Computational Results

As mentioned in the text, subscripts 1, 2, 3, 4, refer respectively to long staples, medium staples, short staples and cereals, 5 refers to cotton yarn, 6 to cotton fabrics, 7 to fuel and power, 8 to chemicals and 9 to engineering and metallurgical products.

In what follows, the barred variables refer to the absolute level of the endogenous magnitudes, the non-barred variables refer to incremental magnitudes. For simplicity, the time index t will be used for variables relating to both periods of the plan (it will be understood that t = 1, 2 for the periods 1966/67 to 1969/70 and 1970/71 to 1979/80 respectively — unless otherwise defined). The endogenous variables figuring in the optimal solution vector are :

$X_i'(t)$ = Change in output of agricultural commodity i (i = 1, 2, 4) due to productivity improvement over phase t of the plan (t = 1, 2).

$X_i''(t)$ = Change in output of agricultural commodity i (i = 1, 2, 4) due to acreage expansion over phase t of the plan (t = 1, 2).

$X_i(2)$ = Change in output of commodity i (i= 5, ..., 9) over the planning phase 1970/80.

$X_{ij}(t)$ = Change in output of commodity i used in sector j.

$\bar{M}_i(t)$ = imports of commodity i in year t where t = 1, 2 for 1970 and 1980 respectively.

$M_i(t)$ = change in imports of commodity i over phases 1 and 2 of the plan.

Substituting from (3a), (3b), (3c) in (3) :

$$k\,d\,x = \frac{(1+\lambda_2)^{\tau_2+1}-(1+\lambda_2)}{\lambda_2}\,dN_1+N_0\left[\frac{(1+\lambda_1)^{\tau_1}[\tau_1\lambda_1-1]+1}{\lambda_1^2}\right]d\lambda_1$$

$$+N_1\left[\frac{(1+\lambda_2)^{\tau_2}[\tau_2\lambda_2-1]+1}{\lambda_2^2}\right]d\lambda_2 \qquad (4)$$

From (1b) and (1c) we have :

$$d\ N_1 = \tau_1 N_0(1+\lambda_1)^{\tau_1-1}\ d\lambda_1 \qquad (4a)$$

$$d\ N_2 = (1+\lambda_2)\tau_2 dN_1+\tau_2 N_1(1+\lambda_2)^{\tau_2-1}\ d\lambda_2 \qquad (4b)$$

(4a) shows that any change in the rate of investment in the final year of the first plan phase depends only on changes in the rate of growth of investment λ_1 ; (4b) shows that in the final year of the second phase of the plan, variations in investment depend both on how high the starting point is at the beginning of this phase (or the end of the preceding phase) and on the change in the rate of growth λ_2 over the second phase.

From (4a) we get :

$$d\lambda_1 = \frac{d\ N_1}{N_0(1+\lambda_1)^{\tau_1-1}} \qquad (5a)$$

From (4b) :

$$d\lambda_2 = \frac{d\ N_2-(1+\lambda_2)^{\tau_2}dN_1}{\tau_2 N_1(1+\lambda_2)^{\tau_2-1}} \qquad (5b)$$

Substituting from (5a), (5b) in (4) and rearranging:

$$k\,dx = \left[\frac{(1+\lambda_2)^{\tau_2+1}-(1+\lambda_2)}{\lambda_2}+\frac{(1+\lambda_1)^{\tau_1}[\tau_1\lambda_1-1]+1}{\tau_1\lambda_1^2(1+\lambda_1)^{\tau_1-1}}\right.$$

$$\left.-\frac{(1+\lambda_2)^{\tau_2+1}[\tau_2\lambda_2-1]+(1+\lambda_2)}{\tau_2\lambda_2^2}\right]dN_1+\left[\frac{(1+\lambda_2)^{\tau_2}[\tau_2\lambda_2-1]+1}{\tau_2\lambda_2^2(1+\lambda_2)^{\tau_2-1}}\right]dN_2$$

$$=\zeta dN_1+\eta dN_2 \qquad (6)$$

τ_1 = length of the first phase in years.

τ_2 = length of the second phase in years.

Time is assumed to be a continuous variable.

We have :

$$K = k\,X = f \quad (N_1,\ N_2,\ \lambda_1,\ \lambda_2) \tag{1a}$$

where

$$N_1 = (1+\lambda_1)^{\tau_1} N_0 \tag{1b}$$

$$N_2 = (1+\lambda_2)^{\tau_2} N_1 \tag{1c}$$

λ_1, λ_2 are not specified growth rates, but are unknowns to be determined by the solution of the model.

$$k\,x = \left[\frac{(1+\lambda_1)^{\tau_1} - 1}{\lambda_1}\right](1+\lambda_1)\,\mathcal{N}_0 + \left[\frac{(1+\lambda_2)\,\tau^2 - 1}{\lambda_2}\right](1+\lambda_2)\,\mathcal{N}_1 \tag{1}$$

Expanding in Taylor's series, ignoring the terms higher than degree 1, we have :

$$k\,X = k\,X^0 + k\,d\,X \tag{2}$$

where X^0 = an arbitrary value of the increase in output capacity X,

$$d\,X = X - X^0$$

From (1)

$$kdX = k\left[\frac{\delta x}{\delta \mathcal{N}_1}\,d\,\mathcal{N}_1 + \frac{\delta x}{\delta \lambda_1}\,d\,\lambda_1 + \frac{\delta x}{\delta \lambda_2}\,d\,\lambda_2\right] \tag{3}$$

where from (1) :

$$k\frac{\delta x}{\delta \mathcal{N}_1} = \frac{(1+\lambda_2)^{\tau_2+1} - (1+\lambda_2)}{\lambda_2} \tag{3a}$$

$$k\frac{\delta x}{\delta \lambda_1} = \left[\frac{(1+\lambda_1)^{\tau_1}[\tau_1\lambda_1 - 1] + 1}{\lambda_1^2}\right]\mathcal{N}_0 \tag{3b}$$

$$k\frac{\delta x}{\delta \lambda_2} = \left[\frac{(1+\lambda_2)^{\tau_2}[\tau_2\lambda_2 - 1] + 1}{\lambda_2^2}\right]\mathcal{N}_1 \tag{3c}$$

traint imposed to avoid this solution was to assume that land productivity grows at a maximum rate of 3.5% a year; consequently, agricultural output due to vertical expansion could not exceed a certain fraction of output due to the cultivated area increase.

(8) In an iniial run where investment in the second phase was allowed to drop to zero, this point was more forcefully stressed by the optimal solution which showed a bigger increase in sectoral investment over the first phase, the investment in the terminal year was reduced to zero. This solution was thought to be unrealistic and accordingly we added the constraint that sectoral annual investment in the second phase cannot be lower than in the first phase.

(9) These coefficients are obtained by solving the demand equations formulated on p. 19 for the prices P_1 (t), P_2 (t), P_6 (t).

APPENDIX

Algebraic Derivation of the Capacity Increase Equations :

For simplicity, we shall ignore subscripts referring to goods or sectors, and import substituting or export promoting activities. The following symbols are used :

X = increase in output capacity in the second phase of the plan.

N_0 = The exogenously given rate of investment in the initial period or the last year prior to the beginning of the first phase.

N_1 = rate of investment at the end of the first phase.

N_2 = rate of investment at the end of the second phase.

K = addition to capital over the planning period.

k = incremental capital — output ratio.

λ_1 = rate of growth of investment over the first phase.

λ_2 = rate of growth of investment over the second phase.

FOOTNOTES

(1) We define the long-staple varieties as these with fibres longer than 1 $\frac{3}{32}$". These varieties are sometimes referred to as extra-long staples, they are mainly : Ménoufi, Giza 45, Giza 68, Karnak which is not being produced starting 1962 and has been replaced by the Menoufi variety.

(2) The medium-staple varieties are those with fibre length over 1 $\frac{1}{32}$". These are sometimes referred to as long staple varieties. They are : Giza 47, Dandara, Giza 67, Giza 30, Ashmouni, Giza 66. The variery Ashmouni is almost equivalent to the American Upland.

(3) Egypt does not produce short-staple cotton — i.e. cotton with fibre length less than 1 $\frac{1}{32}$" however, we introduce this commodity into the model to make allowance for the possibility of importing cheap short-staple cotton to be used for local industry and exporting more of the long and medium-staple varieties.

(4) Sandee, J., «**A Demonstration Planning model for India**» Asia Publishing House, London, and Statistical Publishing Society, Calcutta, 1960, p. 20 — Manne, A. «Key Sectors of the Mexican Economy 1960-1970» in **Studies in Process Analysis : Economy wide Production Capabilities,** Manne and Markowitz eds. pp. 383 - 5.

(5) For a detailed discussion of the sources of data and the statistical estimation of various coefficients and initial conditions see Kheir-El-Dine, H.A., **A Quadratic Programming Approach to the Problem of Optimal Pricing and Use of Cotton in Egypt,** Unpublished Ph.D. Thesis, Economics Department, Massachusetts Institute of Technology, 1967.

(6) The Fortran Program used for the solution was written by R.B. Wilson, it is based on a generalization to concave programming of Dantzig's simplex algorithm for linear programming. The computations were carried out with the use of the 360/model 65 computer available at the M.I.T. Computation Center.

(7) This type of restriction has been imposed on agricultural vertical expansion due to the use of chemicals and investment in improving land productivity. The model without such a restraint tended to produce some additional agricultural commodities using land only and some others using chemicals and other capital only. The cons-

domestic savings do not provide a bottleneck for the economy; the real restriction is the availability of foreign exchange resources. An interesting question to ask is what amount of inflow of foreign resources is necessary to permit full employment of domestic savings. To answer such a question in any significant way requires however the extension of the model to embody the other sectors contributing to Egypt's foreign trade.

More extensive work to narrow down the uncertainty in the estimates of the demand coefficients seems to be worth undertaking. Other coefficients requiring improvement are mainly the input coefficients and the non-competitive capital imports coefficients.

We should also keep in mind that our results depend on the formulation of the objective function and that, they are expected to vary according to the choice of the maximand; maximizing net foreign exchange earnings may not be equivalent to mainly the input coefficients and the non-competitive capital come or consumption.

Finally, the present analysis, although it did not tell us to do anything that the development forecasters and planners would not have said, we believe that it has helped understanding some of the agricultural and export policy problems of an economy relying on one major crop as a source of foreign exchange receipts.

V

CONCLUSIONS

Although the model is not directly applicable to actual planning issues, it shows however that it is possible to formulate and solve the problem of foreign exchange maximization for the Egyptian economy using programming techniques and it permits to draw some conclusions which, if not quantitatively reliable, seem to be at least qualitatively justified.

It was first shown that the ability of the Egyptian economy to affect the world price for certain cotton varieties is an important factor in the problem of foreign exchange maximization; moreover it has predictable and measurable effects which should not be neglected. Export restrictions seem to pay for certain kinds of cotton, even if increased competition from new substitutes or from the entry of new producers reduces the Egyptian share of the world market.

Expanding the area cultivated with cereals and supplying domestic consumption with local grain production rather than imports seem to be justified.

Also justified is to increasingly export cotton in the form of manufactures. On the basis of the prevailing demand conditions exports of yarn appear to be more profitable than those of fabrics. Another result concerning the cotton sectors is that, in optimum, long staple cotton varieties are more used to satisfy input requirements for spinning than other kinds of cotton. Furthermore, imports of lower grades of cotton to be used for intermediate consumption was not justified.

Certain general statements about production, imports and exports of other commodities are indicated. Increasing export promotive activity in fuel and power is desirable.

Chemicals appear to be a candidate for import substitution in contrast with machinery for which imports increase relatively to domestic production.

The macro-economic implications of the model have not been fully investigated. The main conclusion reached is that

$$P_1(t) = (1\text{-}x)\ 59.496 - (1\text{-}x)\ 9.360\ E_1(t) - (1\text{-}x)\ 3.300\bar{E}\ (t)$$

$$P_2(t) = (1\text{-}x)\ 35.693 - (1\text{-}x)\ 4.053\ E_1(t) - (1\text{-}x)\ 2.460\bar{E}_2\ (t)$$

where, as in the previous instance of increased competition x was assumed to be 0.10, 0.25, 0.40. 0.50 successively.

It follows from consideration of these two typical cases of increased competition that it is not possible to say a priori that more competition means a higher elasticity of demand for cotton and that export restrictions will not pay. The outcome concerning the optimum volume of cotton exports depends on other considerations besides demand conditions — among which are the shape of the Egyptian supply curves, the costs of production and the supply conditions of other prospective competitors, the costs of producing new substitutes for cotton.

the plan when the loss of market rises to 40% and 50% of its original level. The change in prices due to increased competition appears to be small and irregular. Under the assumptions of the model, it is not possible to predict whether the demand elasticities for long staples rise or fall as a result of increased competition. For medium staples however, they appear to be lower the narrower the market gets. Note that with linear demand functions, demand elasticities take on all values between 0 and $-\infty$, and consequently determining the demand elasticity is not meaningful unless we specify the price or the quantity at which we measure this elasticity. By demand elasticity here, we mean that corresponding to the optimal solution.

The model does not allow the area cultivated with cotton to fall below its base-year level — accordingy, the need for restricting exports — and production — of cotton of both varieties is reflected into declining shadow prices of raw cotton. Productivity improvement in long staples is restricted; production of medium staples does not change, but these fibres are increasingly used in spinning over the second phase of the plan. Over the first phase, intermediate consumption of cotton fibres remains unchanged since the capacity of the spinning industry is fixed at an exogenously determined level. The loss of market of raw cotton and the resulting restriction of exports is partially offset by an increase in the volume of exports of cotton manufactures.

With this simple kind of shift of demand curves, it is possible to conclude unambiguously that exports of cotton should be restricted. Such simple shifts are not expected to occur in real life however, and it is possible that in some cases — with non-linear demand curves — the optimal volume of exports increases instead of falling.

These runs show that increased competition in the sense of a downward shift of the demand curve and increased demand elasticity are two different things.

The other type of increased competition is due to the *entry of new producers* of long staples in the world market, capturing a portion of Egypt's share of the market, which is larger the higher is the Egyptian price. If the supply curve of these new producers is linear, the new demand curve will for any particular price have a higher elasticity than the old one. Assume that due to the entry of new competitors in the world market, the cotton demand functions become :

In what follows, we shall only examine the effect of increased competition.

It is often argued that increased competition, from synthetic fibres or from new producers of long staple cotton, makes it less likely for Egyptian export restrictions to benefit the country, this argument relies on the assumption that increased competition implies increased elasticity of demand. Such an argument is defective. Increased competition does not necessarily mean higher demand elasticity.

Consider first the case of *innovations* which at a given price of Egyptian cotton shifts the demand curve for exports to the left. Assume that through the introduction of a new fibre, each variety of Egyptian cotton suddenly looses a proportion x % of its foreign markets in the sense that no matter what the Egyptian price is, the foreign demand for exports of each cotton variety is x% smaller than before. In this case, the new demand curves are given by :

$$P_1(t) = 59.469 - \frac{9.36}{1-x}\bar{E}_1(t) - \frac{3.300}{1-x}\bar{E}_2(t)$$

$$P_2(t) = 35.693 - \frac{4.053}{1-x}\bar{E}_1(t) - \frac{2.460}{1-x}\bar{E}_2(t)$$

Any one of these new demand curves has at each price the same elasticity as the old one; the elasticity is however lower for each quantity. Four alternative assumptions concerning x were made. It was first assumed that x = 0.10, then the more pessimistic assumptions that x = 0.25, 0.40 and 0.50 were successively made. These changes of the demand coefficients affected the optimal solution as shown in Table 6 of the Appendix. This table shows the optimal values of the variables affected by varying the demand coefficients. All other variables remained at the level determined by the initial optimal solution.

With constant marginal costs of producing raw cotton, the optimal volume of exports of long staple cotton declines with the narrowing of the world market for Egyptian exports. Exports of medium staples are less sensitive to increased competition; the volume of exports of these varieties remains constant when the Egyptian share of the market is reduced by 10% or even 25% but it starts declining over the second period of

extreme values were computed to permit the evaluation of the results. The average was then compared to the original case. (See Table 5 of the Appendix).

The conclusion that output of cotton should be increased through vertical expansion and that additional land should be allocated mainly to cereals production is still valid — in a few cases, however, it appears profitable to cultivate newly reclaimed land with medium staple cotton rather than cereals or to increase the acreage of both cereals and medium staple cotton; these cases are characterized by a high constant term in the price equation of medium staple cotton as well as a high price and marginal revenue of medium staples exports. Exports of long staples are restricted on the average, over the first phase of the plan, below their pre-plan level, then they are slightly increased over the second phase. Exports of medium staples are increased over the first phase and are further raised over the second phase. The result that cotton prices should be increased is confirmed by examination of various solutions.

The conclusions concerning activities in other sectors remain unshaken. In particular, cotton appears to be increasingly exported as yarn rather than fabrics. Like in the initial optimal solution, sectoral investment grows during the first phase and remains constant thereafter. Finally, the macro-economic implication that savings are not a limiting factor in the second phase of the plan, still holds. However, over the first phase, the result is less certain, because in some cases, the savings constraint is binding.

In general, it would appear safe to conclude that the results represented by the initial optimal solution are at least qualitatively correct.

2. — *Other Experiments: Increased Competition*

Various experiments have been performed with the model. They consisted in changing some of the coefficients or the parameters keeping the others constant at the level determined for the initial run, and then considering the effect of such changes on the optimal solution. The main changes involved the demand coefficients and the degree of competition faced by Egypt in the cotton world market, the export promotion coefficients e_i, the sectoral growth rates of final consumption demands and finally, the non-competitive imports coefficients.

$$P_1(t) = \delta_1 + \epsilon_{11}\,\bar{\bar{E}}_1(t) + \epsilon_{12}\,\bar{\bar{E}}_2(t)$$

$$P_2(t) = \delta_2 + \epsilon_{21}\,\bar{\bar{E}}_1(t) + \epsilon_{22}\,\bar{\bar{E}}_2(t)$$

$$P_6(t) = \delta_6 + \epsilon_{66}\,\bar{\bar{E}}_6(t)$$

where the most probable values of the coefficients are: (9)

$\delta_1 = 59.50$	$\delta_2 = 35.69$	$\delta_6 = 1.019$
$\epsilon_{11} = -9.360$	$\epsilon_{21} = -4.053$	$\epsilon_{66} = -0.035$
$\epsilon_{12} = -3.300$	$\epsilon_{22} = -2.460$	

We are, however, very much uncertain about the true values of these coefficients and the elasticities. The effect of such uncertainty may be assessed using the simulation technique which consists essentially in drawing randomly a large number of possible sets of coefficients and computing the resulting influence on the solution vector for each of these sets. If this is done on a relatively large scale it is likely to show the influence on the solution vector of the fact that the demand coefficients are uncertain.

Using a table of random numbers, thirty sets of coefficients were drawn within predetermined ranges of variations from most probable values of these coefficients. The changes considered here are not infinitesimal. Hence the solution set may have changed, affecting the resulting calculation. Inspection of different solutions has shown that the solution set is affected by changes in demand coefficients. The equations which are sensitive to these variations are primarily the balance equation for long staples in the first phase — constraint (1) in Table 1 of the Appendix —, the constraints for productivity improvement in long staple cotton in both phases of the plan — (7), (23) —; much less sensitive to these variations are : the constraints for medium staples over the first phase (2), (8), the intermediate consumption of raw cotton constraint (10) and the savings constraint (13) over the first phase of the plan. The other constraints are robust and remain unaffected by changes in demand coefficients. Once the sensitivity of the solution set to changes in demand coefficients has been appraised, the magnitudes for different variables in the solution for the thirty sets of demand coefficients were compared to the original solution. The average, standard deviation as well as the

— Shadow prices of produced commodities,

— Shadow price of new capital in each producing sector — i.e. the interest rate paid on new capital in each producing sector over the period considered,

— Shadow price of land : this price is rent,

— Shadow price of domestic savings,

— Prices associated with the export promotion constraints,

— Prices introduced by the limitation on productivity increase in the cultivation of individual agricultural commodities.

Examination of the dual problem and its solution provides more insight into the structure of the model. The dual solution could be read off Table 4 of the Appendix.

C.—*Changes in Data* :

Another use of the model is to find different optimal solutions corresponding to changes in the constraints. Such changes are of three types :

1) Changes in the requirements vector — e.g. changing the cultivable area, the amount of savings available to the endogenous sectors...

2) Changes in the coefficients of the maximand. The implications of such changes are discussed in connection with the analysis of the sensitivity of the model to changes in the coefficients of the demand functions.

3) Changes in the input — output coefficients and the policy parameters such as the export promotion coefficients.

This use of the model is perhaps the most important one : since some restrictions of the model can be changed, it is useful to have a series of optimal solutions for different restrictions, allowing comparisons to be made of the maximum benefit attainable from varying economic policies.

1.—*Sensitivity of the Solution to Changes in Demand Coefficients.*

The demand relations entering the maximand are of the general form :

remains unchanged after an initial increment over the first phase.

Finally, demand for grain is predominantly satisfied by imports. Output and exports of cotton manufactures in the linear case are below their optimal level of the quadratic case, the explanation being that in the case of an infinite elasticity of demand for cotton fibres, it seems to be more profitable to export raw cotton than cotton manufactures. The results concerning other sectors are not significantly affected by the change of the objective function from quadratic to linear.

The conclusion we may draw from these runs is that if the government aims at maximizing foreign exchange earnings on the assumption that all prices are given — i.e. if the government emulates the free behaviour of the farmers — the area cultivated with cotton will be larger and cotton exports will be higher than in the case where cotton prices are assumed to be a decreasing function of the volume of exports and where the government tries to exploit the power Egypt may have to affect world cotton prices. In addition to this conclusion we may also say that under the assumption of a falling export price for raw cotton, exports of long staple cotton are restricted more than exports of medium staple; the reason is that if Egypt has any monopoly power in the world market for cotton it is likely to be more intense for the long staple varieties than for the medium staple ones — due to the greater number of producers of the latter varieties and to the smaller share of Egypt in the market of these fibres. In both the linear and the quadratic cases, it seems to be more profitable to export cotton manufactures in the form of yarn rather than fabrics.

B.—*The Dual Solution :*

While the primal solution shows which commodities form bottlenecks for the economy — i.e. those commodities whose slack variable has value zero in the optimal solution — the dual gives a quantitative measure of the seriousness of each bottleneck. The primal solution gives the optimal allocation of resources for a given set of restrictions of the economy. Assuming this resource allocation, the dual indicates the directions in which expansion would most profitably take place.

For each phase of the plan, the dual solution determines the following shadow prices :

sectors relates capacity increase to the total change in sectoral capital stock over the planning period, which, in turn, depends on the annual investment rate in each sector. In this formulation, investment at the end of each phase of the plan as well as its rate of growth over the two phases are variable. Investments over the two phases of the plan are substitutable in building up productive capacity. This explains the tendency of the model to concentrate additions to investment at the beginning of the plan especially since non-competitive capital imports necessary for investment over the first phase do not enter the maximand, unlike imported capital equipment over the second phase of the plan.

The macro-economic implication of the solution is that there is no shortage of savings supply to the endogenous sectors. In fact, savings are not fully utilized. This seems to be rather peculiar, but if we remember that imported capital equipment was assumed to be in fixed proportion with sectoral investment and that the objective was to maximize net foreign exchange earnings, we understand why savings are not all invested. The effective restriction in this case is the foreign exchange availability. Foreign resources and domestic savings are not substitutable in the model and foreign resources are not sufficient to allow the use of all available domestic savings. The way out of this situation is either to reduce savings to match the foreign exchange availability or else to increase foreign exchange resources through foreign loans and gifts. An interesting question to investigate empirically, in connection with this result, would be to try to determine the amount of inflow of foreign resources required to allow full utilization of domestic savings.

Note that with a downward falling demand for cotton the cotton acreage is smaller than its optimal level with infinitely elastic demand for cotton. This result has been tested further by solving our problem for a linear objective function characterized by fixed prices for different cotton varieties and for fabrics. The main difference between the linear programming results and the quadratic programming solution is that in the former case it appears that additional land is all allocated to growing long-staple cotton — rather than cereals as in the latter case. Also, more investments are devoted to improve productivity of the additional cotton area. Exports of long-staple cotton are intensely increased. The results concerning production of medium staples remain unaffected; however, exports of this variety of fibres are lower than in the initial optimum. Intermediate consumption of medium staples increases over the second phase of the plan and that of long staples

The constraints of the initial run are reproduced in Table 1 in the Appendix. The optimal solution to this programme is shown in Table 2.

The model chooses to increase output of both long and medium staple cotton through investment in vertical expansion and productivity improvement. Additional land is all allocated to cereals production which is increased through investment in vertical expansion as well. Exports of long staple cotton are restricted below their average level over the period 1952-1965. The export price of this variety is accordingly raised. Exports of medium staple cotton increase over the second phase of the plan above their pre-plan level. The optimal solution does not allow imports of short-staple cotton.

Industrial capacity over the first phase of the plan has been assumed to be exogenous. The optimal growth rates of capacity in various industrial sectors over the second phase are shown in Table 3 of the Appendix.

Exports of cotton yarn and fuel and power grow over the second phase at the rates of 1.2% and 8.5% respectively while exports of fabrics decline at 2.8% per year, reflecting the fact that domestic consumption of cotton fabrics is growing faster than its production. The increase in cotton exports in the form of yarn rather than in the form of fabrics may be explained by prevailing market conditions.

On the import side, imported machinery grows over the second phase at the annual rate of 12.1% which exceeds the growth rate of domestic production of machinery. This shows that, with the assumed cost structure and the given resource availability, there is no tendency for substituting locally produced machinery for imported equipment, the tendency is rather in the opposite direction. Imports of chemicals do not change over the second phase of the plan and those of raw materials drop to zero; cereals imports increase at about 2.8% over the second phase of the plan, but domestic consumption is increasingly supplied with local grain production.

Finally, all increase in sectoral investment occurs over the first phase of the plan and then investment remains constant, indicating that it is more profitable — in terms of foreign exchange — to raise the investment rate early, concentrating additions to investment at the beginning of the plan rather than spreading them over the whole planning period[8]. The algebraic formulation of investment demand within the endogenous

ther to explore how the problem of resource allocation and pricing could be approached using programming techniques. Accordingly, some of the data used are hypothetical but based on Egyptian statistics where these are available. The main statistical sources are the publications of the Ministry of Planning and of the Department of Statistics and Census (now, the Department of Public Mobilization and Census). These sources provided a starting point for the estimation of coefficients which seemed reasonable and which it was thought would provide useful results. Broadly speaking, we believe that the model, although hypothetical, reflects the structure of Egypt's industry and represents an economy resembling the Egyptian economy in the sixties.

IV

USE OF THE MODEL AND DISCUSSION OF RESULTS

Various individual runs were programmed with the model formulated previously. In what follows, different uses of the model will be discussed and the main computational results will be examined [6].

A.—*The Optimal Solution*

One obvious type of information the model can give is that embodied in the optimal solution, namely the set of activity levels which will maximize net foreign exchange earnings under the assumptions of the model.

There is a drawback to the optimal solution; because of the linearity of the constraints, if X_i, M_i (where X_i is domestic production and M_i is importation) are two activities with constant prices and producing the same commodity, the model will tend to operate either X_i or M_i at the maximum level rather than a combination of both. This is to be expected under the assumptions of the model. The reason is that no direct restrictions have been placed on the amount of new investment in any domestic production sector or on sectoral imports. If desired any sectoral activity could be restricted by an upper bound namely $X_i \leqslant C_X$ or $M_i \leqslant C_M$ where C_X, C_M are arbitrary constants [7]. Another type of restriction would be to express various activities in incremental form in order to avoid that these activities be operated at less than the initial level.

To determine the demands for output, the following have to be estimated for each phase :

— Vector of change of final demands, these are exogenously determined variables which include final consumption by households and by the government, and the demand of the exogenous production sectors.

— Vector of incremental stock-output coefficients.

On the production side, the following structural data are needed for each phase of the plan :

— matrix of incremental inter-industry flow coefficients.

— matrix of incremental capital-output ratios.

— Vector of incremental non-competitive investment imports coefficients.

— Vector of land-output coefficients.

Other exogenous variables are the increase in cultivated land over the plan and the annual flow of savings in the terminal year of each phase of the plan. The policy variables to be decided upon by the planner are :

— export promotion coefficients.

— maximum growth rate of savings over the plan period.

Finally, the initial conditions are prescribed by the following values of the pre-plan year.

— Vector of domestic output levels.

— Vector of imports.

— Vector of exports.

— Annual rate of investment in each sector.

— Total savings.

The effort required to obtain the quantity and quality of information necessary to implement the model in a way which would make it readily applicable to actual planning issues exceeded the time available to us : furthermore, the purpose of this study is not to develop a policy — making model, but ra-

$\leqslant$

Total domestic savings available to the endogenous sectors in 1979 - 80

III

DATA REQUIRED

In order to apply the model just described, information is required to determine the demand functions, to define the technology of production and also to specify the various exogenous demands as well as the initial conditions describing the economy at the beginning of the planning period [5].

On the demand side, demand functions for different exports and imports have to be estimated. These functions are required for the formulation of the objective criterion. Various relations were fitted to specify the demand functions. Reliable estimates were obtained for export demand of long-staple and medium-staple cotton, as well as for cotton fabrics. For the initial run of the programme the following set of demand functions was used :

$$\bar{E}_1(t) = \underset{(2.139)}{2.961} - \underset{(0.090)}{0.255}\, P_1(t) + \underset{(0.220)}{0.342}\, P_2(t) \qquad R^2=0.535$$

$$\bar{E}_2(t) = \underset{(2.596)}{9.663} + \underset{(0.109)}{0.420}\, P_1(t) - \underset{(0.267)}{0.970}\, P_2(t) \qquad R^2=0.577$$

$$\bar{E}_6(t) = \underset{(4.436)}{29.458} - \underset{(5.44)}{28.885}\, P_6(t) \qquad R^2=0.668$$

where $\bar{E}_i(t)$ is the quantity exported of commodity i in year t — $\bar{E}_1(t)$, $\bar{E}_2(t)$ are expressed in million cantars, $\bar{E}_6(t)$ is in million kgs — and $P_i(t)$ is the corresponding price expressed in domestic currency with fixed, given exchange rates — $P_1(t)$, $P_2(t)$ are in L.E. per cantar and $P_6(t)$ is in L.E. per kg.

The results for exports and imports of other sectors were extremely unsatisfactory — accordingly, it was decided to consider the prices for these exports and imports as exogenously given.

$$-$$

$$\left[\begin{array}{c}\text{absolute level of imports of raw materials} \\ \text{in 1979 - 80}\end{array}\right]$$

$$\leqslant$$

$$\left[\begin{array}{c}\text{maximum increase in domestic rate of exploitation} \\ \text{of raw materials over the period 1969 - 70} \\ \text{to 1979 - 80}\end{array}\right]$$

$$-$$

$$\left[\begin{array}{c}\text{absolute level of imports of raw materials} \\ \text{in 1969 - 70}\end{array}\right]$$

These raw materials are mainly composed of crude oil and minerals, supply of non-competitive primary products i.e. raw materials which are not available domestically and have to be all imported — is assumed to be adequate.

Like (12), constraint (36) states that the increase in demand for cultivable land cannot exceed the additional supply of land.

Finally, (37) is a savings constraint.

$$\left[\begin{array}{c}\text{Total endogenous investment in 1979 - 80}\end{array}\right]$$

$$+$$

$$\left[\begin{array}{c}\text{Total exports by the endogenous sectors} \\ \text{in 1979 - 80}\end{array}\right]$$

$$-$$

$$\left[\begin{array}{c}\text{Total endogenous imports in 1979 - 80}\end{array}\right]$$

to less profitable uses to close this gap. In the model we shall assume that the incremental capital-output ratio for capital shifted to additional exports is higher than the normal coefficient prevailing in the sector manufacturing those commodities, i.e. $k^*j > kj$ where k^*j is arbitrarily assumed to be 5% higher than kj .

Capacity change is given exogenously in the first phase of the plan, investment in this phase results in an increment in productive capacity in the second phase of the plan. This implies that there is a gestation lag of τ_1 between capital increase and the addition to capacity, where τ_1 is the duration of the first phase of the plan.

Finally, investment is assumed to grow at different rates λ_1, λ_2 in each phase, these growth rates are not specified exogenously but are determined optimally by the model. The algebraic derivation of the relation between capacity increase and fixed investment is worked out in the Appendix.

The assumptions applying to fixed domestic investment are also valid for imported capital equipment and a similar relationship with capacity increase holds. The assumptions of a constant incremental capacity-output ratio and of a constant incremental imported capital equipment-output, relation imply that over each period of the plan, and within each sector, investment in imported capital equipment is a fixed proportion of total fixed investment. This permits to simplify the formulation of the capacity increase equations further by combining the two sets of equations determining the relation between capacity increase and domestic and imported capital equipment respectively into one set of equations relating output increase to total investment in capital equipment in each sector.

In order to make sure that the economy does not exceed the availability of raw materials supplied by mines and quarries and used as current inputs, constraint (35) is added namely :

10-year increase in endogenous sectors current demand for raw materials

$$\leqslant [\, k\,j(\,1 - e\,j\,) + k^{*}\,j\,e\,j\,]$$

Arbitrary value for the 10-year increase in domestic production of commodity j

$$-\,(\,\zeta_j + \eta j\,)$$

corresponding arbitrary rate of investment demand for machinery by j in 1969-70

$$-\,\eta j$$

corresponding arbitrary increase in the rate of investment in machinery by j over the 10-year period 1969 - 70 to 1979 - 80

where $k\,j$ is the incremental machinery/ output ratio for commodity j, $k^{*}j$ is the corresponding ratio for export promotion output — $e\ j$ is the export promotion coefficient $e\ j = 0.10$ for j = 5,7 in the initial run and is zero for the other commodities, $\zeta_j\ , \eta j$ are defined in the Appendix.

The model, as formulated, allows for endogenous generation of demand for domestic and imported capital equipment. For domestic capital equipment, any change in the annual flow of output j over the planning period requires $k\ j\ Xj$ change of capital equipment delivered by the domestic sector producing machinery. In our formulation, special allowance has been made for capital costs of export promotion. Normally import substitution and export promotion will be embodied in the plan itself as productive capacity is created and substitutes for imports or promotes exports at normal rates of return given the existing level of protection. However, the increase in import substitution and export promotion forthcoming in this way is not always sufficient to cover the gap between import requirements on the one hand and export earnings and the flow of foreign loans and gifts on the other. Therefore, it may be necessary to shift part of the investment resources from more

$$-e_i \left[\begin{array}{c}\text{10-year increase in domestic production of } i\end{array}\right] \leqslant \left[\begin{array}{c}\text{exports of } i \text{ in 1969 - 70}\end{array}\right]$$

where $i = 5,7$ for yarn and for fuel and power respectively In the initial run ei, the export promotion coefficient has been set at 10%, but this is a policy parameter which was changed in subsequent runs. This upper bound is intended to prevent solutions with unrealistically high values for the production and exports of the sectors which produce commodities with an infinitely elastic demand for their exports. The sectors with demand for their exports less than infinitely elastic — namely sectors 1, 2, **6** — will be constrained by demand, and the tendency for expansion in this direction will be dampened by price changes — the other sectors — $i = 3, 4, 8, 9$ — are net importers.

(29) through (34) express the relationship between sectoral investment and capacity increase, its general form is the following :

$$(kj\,(1 - e_j) + k^*_j\, e_j)$$

$$\left[\begin{array}{c}\text{10-year increase in domestic production of commodity } i\end{array}\right] - (\zeta j + \eta j) \left[\begin{array}{c}\text{Rate of investment demand for machinery by j in 1969 - 70}\end{array}\right] - \eta j \left[\begin{array}{c}\text{increase in the rate of investment in machinery by j over the 10-year period 1969 - 70 to 1979 - 80}\end{array}\right]$$

$$-\left[\frac{1}{10}\sum_{\theta=0}^{9}\left\{(1.035)^{\theta}-1\right\}\right]$$

[10-year increase in crop i due to acreage expansion]

$\leqslant$ $[(1.035)^{10} - 1]$

[initial 1965 - 66 absolute level of crop i]

where i = 1, 2, 4.

(26) like (10) expresses the fact that the additional supply of cotton fibres of all varieties to the spinning industry should be at least equal to the increase in current input requirement of this industry.

—

[Total increase in supply of different cotton varieties to the spinning industry over the period 1969 - 70 to 1979 - 80]

+

[Additional current input requirement of cotton fibres by the spinning industry over the period 1969 - 70 to 1979 - 80.]

$\leqslant$ 0

(27) and (28) set an upper bound to exports of yarn and of fuel and power, namely that :

[exports of i in 1979 - 80]

Incremental exports of i over the period 1969-70 to 1979 - 80

+

Increase in the rate of investment demand for i by the endogenous sectors in 1979 - 80 over the prevailing rate in 1969 - 70 $\leqslant$

— 10-year increase in household, government and exogenous sectors demand for i

These material balances are represented by restrictions (14) to (22).

Constraints (23), (24), (25) set the maximum annual rate of increase of various crops due to productivity improvement at 3.5%. Implicit in this formulation is the assumption that during the second phase of the plan, the area cultivated with individual crops increase linearly each year, whenever it changes. These constraints are of the following general form :

10-year increase in crop i due to productivity improvement

$$- [1.035^{10} - 1]$$

Sum of the 4-year increase in crop i (over the first phase) due to both productivity improvement and to acreage expansion.

Sum of investments in the endogenous sectors in 1969 - 70 including planned inventory accumulation

+

Total exports by the endogenous sectors in 1969-70

—

Total imports by the endogenous sectors in 1969/70

≤

Total savings available to the endogenous sectors in 1969 - 70.

For the second phase, the following general constraint covers commodity i's balance :

10-year increase in domestic production of *i* net of current endogenous input demand and of inventory accumulation

—

Additional imports of *i* over the period 1969 - 70 to 1979 - 80

+

$$\left[\begin{array}{c}\text{4 - year increase in output of } i \text{ due to productivity improvement}\end{array}\right] \leqslant$$

$$[(1.035)^4 - 1]$$

$$\left[\begin{array}{c}\text{initial 1965 - 66 absolute level of production of } i\end{array}\right]$$

where $i = 1, 2, 4$.

Constraint (10) defines intermediate consumption of raw cotton by the spinning industry. The cotton yarn coefficient is assumed to be the same for all cotton varieties implying that all varieties of cotton are equally suited to produce any kind of yarn and that either all varieties of yarn require for their production the same quantity of cotton or else that the output of each kind of yarn changes in the same proportion as total yarn production. This assumption was imposed by the unavailability of statistics. Constraint (10) says that:

$$\left[\begin{array}{c}\text{Sum of additional cotton of different varieties (long, medium, short staples) available to the spinning industry}\end{array}\right] \leqslant$$

$$\left[\begin{array}{c}\text{exogenously determined additional input requirement of cotton fibres by the spinning industry}\end{array}\right]$$

(11) and (12) define respectively the increase in agricultural output due to the use of fertilizers and to vertical expansion and the allocation of additional land to different crops. This latter constraint says that the demand for additional land should be at most equal to the new supply of agricultural land.

Finally, (13) is a saving constraint asserting that :

—

4 — year increase in household, government and exogenous sectors demand for i

—

imports of i in 1965 - 66

+

exports of i in 1965 - 66

+

investment demand for i by the endogenous sectors in 1965 - 66

Note that each sector is either an exporter or an importer. No sector is allowed to be both. Furthermore, the variables do not exist for all sectors — e.g. only machinery contributes to fixed investments; capacity increase in the chemicals sector and in machinery is exogenous over this phase of the plan and is therefore shifted to the right-hand side of the inequality. This formulation of the commodity balances in incremental form implies either that the productive capacity in all sectors is fully utilized in the initial period or that the rate of capacity utilization remains the same as it was in the initial year of the plan. This assumption might not be justified empirically but it had to be made since data on the degree of capacity utilization in different sectors are scanty.

Constraints (7) through (9) restrict the possibility of increasing land productivity in individual crops by setting a maximum to the growth rate of output of agricultural commodity i (i = 1, 2, 4) due to productivity improvement. These restrictions say that given the acreage of crop i, production of i cannot rise at more than 3.5% per annum, of its initial level, due to vertical expansion and to the use of chemicals. Over this phase of the plan, a 4-year lag is required to put additional land in cultivation. These constraints are of the form :

and the export prices — Domestic consumption is assumed to be given exogenously.

In what follows, subscripts 1, 2, 3, 4 refer respectively to long staples, medium staples, short staples and cereals, 5 refers to cotton yarn, 6 to cotton fabrics, 7 to fuel and power, 8 to chemicals and 9 to engineering and metallurgical products.

The constraints of the initial programme can be read from Table 1 in the Appendix.

The thirteen first constraints hold for the first phase of the plan, the other constraints are for the second phase. Constraints (1) through (6) are balance equations for the three cotton varieties — long — medium — and short — staple cotton —, grain, chemicals and machinery respectively. — The following general restriction covers the material balance for the 1969 - 70 incremental flows of commodity i over the initial magnitudes :

$$
\begin{bmatrix} 4 \text{ — year increase in domestic production of } i \text{ net of current endogenous additional input demand and inventory accumulation} \end{bmatrix}
-
\begin{bmatrix} \text{absolute level of imports of } i \text{ in } 1969 - 70 \end{bmatrix}
+
\begin{bmatrix} \text{absolute level of exports of } i \text{ in } 1969 - 70 \end{bmatrix}
+
\begin{bmatrix} \text{investment demand for } i \text{ by the endogenous sectors in } 1969 - 70 \end{bmatrix}
\leqslant
$$

the plan period; it differs however in that it accounts for the effect of the change in the investment growth rate on investment. This aspect of the model will be considered further in the Appendix.

Other assumptions underlying the analysis are :

1) The marginal rather than the average input-output coefficients are constant. This assumption allows a certain flexibility in the average coefficients and implies that the elasticity of output with respect to any given input (measured as the ratio of the average to the marginal input-output coefficient) will be closer to unity in the terminal year of the plan than it was in the initial period.

2) The incremental capital-output ratios in all sectors are constant.

3) Additional output in most sectors, particularly the manufacturing industries requires imported capital equipment in fixed proportions to output increments.

4) Inventory investment is a fixed proportion of output increase over the period.

5) For each period, an investment balance must be satisfied which restricts investments to total domestic savings plus the annual inflow of foreign exchange resulting from a positive trade balance or from a net inflow of foreign loans and gifts or both.

6) Land, fixed capital stock and foreign exchange are the only scarce factors. Actually, in the case of Egypt, water rather than land is the scarce factor; but no satisfactory measure to this factor was found, therefore, cultivable land was taken instead as the scarce factor, cultivable land itself being primarily determined by the extent of irrigation which is exogenous to the model. Foreign exchange is not a primary factor in the same sense as land, for it could be produced within the model through excess exports over imports. Finally, labor supply is assumed to be adequate.

B.—*Model Formulation :*

The main variable for which optimal values for the various phases of the plan are being sought are the level of output, investment, exports and imports by sector and variety of goods

analysis to two periods. One extending from 1966 to 1970, the other from 1970 to 1980. During the first phase, the productive capacity is assumed to be fixed and investments during this period do not increase the productive capacity until the second phase. The second period is long enough to allow us to ignore investment-output lags, so that investments in this phase are assumed to increase output within the same phase.

The objective of the study is to maximize foreign exchange earnings (or alternatively to minimize the required inflow of foreign loans and aid) in the terminal year of the plan, namely 1980, subject to a predetermined set of final demands. This approach is thought to be more meaningful than that of maximizing consumption or output in the context of our model. This model is not an economy-wide model, but rather it is concerned with a portion of the economy, and minimizing costs seemed to us to be more suited to this partial equilibrium analysis than maximizing consumption of cotton goods which does not correspond to any acceptable index of welfare. Maximizing foreign exchange earnings (or minimizing the inflow of foreign loans) appears to be a more appropriate choice, for it contributes to solving the main problem of the economy under investigation, namely the balance-of-payments deficit.

The objective function is quadratic rather than linear, allowing for the possibility that the country is able to influence world market prices of the primary product of its specialization; this follows directly from the large share of the country in total world trade of this commodity. An assumption which would have the same effect on the solution as that of a falling demand price is that of rising supply price of exports, explained by increasing costs of production or the necessity of shipping to more distant markets additional production and of incurring more selling costs. Whenever the export price of a product is found to be constant, an upper bound to exports will be imposed to prevent indefinite expansion of output and exports in this direction. Import substitution is allowed at the margin — in the sense that any increase in supply would be realised through imports or domestic production depending on the comparative cost of the two activities.

Finally, investment over the plan period is assumed to grow exponentially. Investment in the terminal year is related to the change in capital stock between the initial and terminal years of the plan as well as to the change in the rate of growth of capital over the same period. This formulation is similar to the Sandee-Manne approach[4] in that it relates investment in the terminal year to cumulative investment over

1—Long-staple cotton [1]

2—Medium-staple cotton [2]

3—Short-staple cotton [3]

4—Cereals — namely wheat, rice, barley, maize, millet.

5—Cotton yarn — this sector corresponds to a 4 — digit industry.

6—Cotton fabrics — this sector corresponds also to a 4 — digit industry.

7—Fuel and power — this sector corresponds to a 2 — digit industry, it does not include electricity.

8—Chemicals — this sector corresponds to a 2 — digit industry and is introduced in the model mainly because it supplies fertilizers to agriculture.

9—Engineering and metallurgical products — this sector is the aggregate of three 2 — digit industries, namely : basic metallic industry, engineering and metallic industry and means of transportation industry.

Following the classification applied by the Ministry of Planning, the exogenous sectors are Irrigation and Drainage — the High Dam — Electricity — Transport, Communications and Storage — the Suez Canal — Housing — Public Utilities — Services. The endogenous sectors of the model belong to Industry and to Agriculture. We should note that some of the more important industrial sectors are not included within the model : extractive industries, food processing, wood industries, rubber, non-metallic industries, rural industries ... Demands from these excluded sectors are regarded as exogenous. Also, we should note that an important portion of agriculture has been excluded from the model : cotton and cereals together represent only about half of the net agricultural production; the production of fruit, vegetables and animal products constitute the other half.

II

THE MODEL

A.—*Main Features of the Model*

The model is dynamic in the sense that for any one optimal solution, the variables relate to different periods of time. The periods considered are not of the same length. We limit our

A QUADRATIC PROGRAMMING APPROACH TO THE PROBLEM OF OPTIMAL PRICING AND USE OF COTTON IN EGYPT

Dr. Hanaa A. Kheir-El-Dine.

Faculty of Economics and Political Sciences

Cairo University

I

INTRODUCTION

This paper presents a multi-sectoral, multi-period quadratic programming model of an economy which depends on the production and export of one primary product and in which foreign trade plays a major role. The model is intended to answer the following questions :

— What is the optimal allocation of primary factors between the main raw material production and the other alternative uses ?

— If there are different varieties of this main crop, what is the optimal production of each variety ?

— How should the crop be distributed between exports and domestic industry, which eventually will lead to promoting exports of manufactured or semi-manufactured goods or will substitute for initial imports ?

— Finally, assuming the country has a large share of the world market for its main crop and that it could affect the world price, what are the prices which would maximize the net foreign exchange earnings of the economy ?

The model will be developed to fit the structural features of the Egyptian economy. However, it may be more generally applicable to the group of raw material producing countries which have a large share in the total world production and trade of the raw materials they produce. The model will be fitted with nine producing sectors involved in the growing and manufacturing of cotton either as direct producers or as suppliers of intermediate inputs and capital goods to the cotton producing sectors. The nine sectors produce respectively the following commodities :

This paper is a summary of the Doctoral Dissertation submitted by the author to the Economics Department at the Massachusetts Institute of Technology, in August 1967.

SOMMAIRE

Articles

Page

HANAA KHEIR-EL-DINE, A Quadratic Programming Approach to the Problem of Optimal Pricing and Use of Cotton in Egypt 5

MAURICE MAKRAMALLA, L'Agression israélienne (Juin 1967) et l'Economie Egyptienne 53

P. KHALATBARI, Population Problem and the Process of Transition to a Dynamic Economy in Developing Countries 81

NASSAR SAAD, Structural Changes and Socialist Transformation in Agriculture of the U.A.R. Egypt 103

GAMAL EL-OTEIFI, Les Lois du Retour et de la Nationalité en Israel, instruments de réalisation de ses ambitions expansionnistes (en *arabe*) 5

EZZ-EL-DINE FODA, L'Agression israélienne et les Nations Unies (en *arabe*) 31

WISSA SALEH, Le Statut juridique international du Mouvement de Résistance Arabe (en *arabe*) 63

NICOLAS SARKIS, Le Pétrole dans l'équilibre des forces entre les Arabes et Israel (en *arabe*) 77

Séminaire des Juristes Arabes sur le Problème Palestinien (en *arabe*) 95

WILLIAM SOLIMAN, Exposé et Commentaire sur «La Paix Evasive» de John Davies (en *arabe*) 113

Recommandations de la Deuxième Conférence des Economistes Arabes (8 - 13 Mars 1969) (en *arabe*) 129

GAWAD HASHEM, Evaluation du Capital fixe en Iraq durant la période 1957 - 1962 (en *arabe*) 141

ZAKI M. SHABANA, Analyse Economique du Potentiel d'importation des Oranges et Mandarines Egyptiennes et des forces compétitives sur les grands Marchés Mondiaux (en *arabe*) 197

MEMBRES DE LA SOCIETE

Les membres de la Société sont de quatre catégories: les membres actifs payant une cotisation de P.T. 150 par an, les membres cotisants, banques, institutions ou organismes publics et autres personnes morales payant une cotisation annuelle de L.E. 100 au minimum, les membres honoraires, égyptiens ou étrangers, ayant rendu d'éminents services à la Société ou aux sciences économiques, sociales ou juridiques et les membres correspondants, personnes résidant à l'étranger et collaborant aux activités de la Société et à ses publications.

Tous les membres ont droit au service gratuit de la revue de la Société.

CONDITIONS D'ABONNEMENT

Le prix de l'abonnement annuel à la revue est de P.T. 150 pour la R.A.U. et 40 shillings ou $ 5.00 pour tous les pays faisant partie de l'Union Postale.

Les numéros non réclamés par Messieurs les Membres et Abonnés dans l'intervalle entre la parution de deux fascicules consécutifs ne leur seront livrés que contre payement du prix

Le prix du fascicule est de P.T. 40 pour la R.A.U. et 10 shillings ou $ 1,25 pour l'étranger.

Les opinions emises par les collaborateurs de la revue n'engagent pas la responsabilité de la Société.

La reproduction et la traduction des articles publiés dans la présente revue sont interdites, sauf autorisation préalable de la Société.

Tout manuscrit soumis à «L'Egypte Contemporaine» devient la propriété de la Société.

Les demandes d'adhésion, d'abonnement ou d'information doivent être adressées au Secrétariat de la Société, Boîte Postale No. 732.

Siège : Le Caire, 16, Avenue Ramsès, Téléphone 52797.

L'EGYPTE CONTEMPORAINE

(LXème ANNEE, JUILLET 1969, No. 337)

Rédacteur en Chef: Dr GAMAL EL-OTEIFI
Secrétaire-Général
de la Société

Imp. Commerciale Al-Ahram
LE CAIRE 1969

Prix: P.T. 40